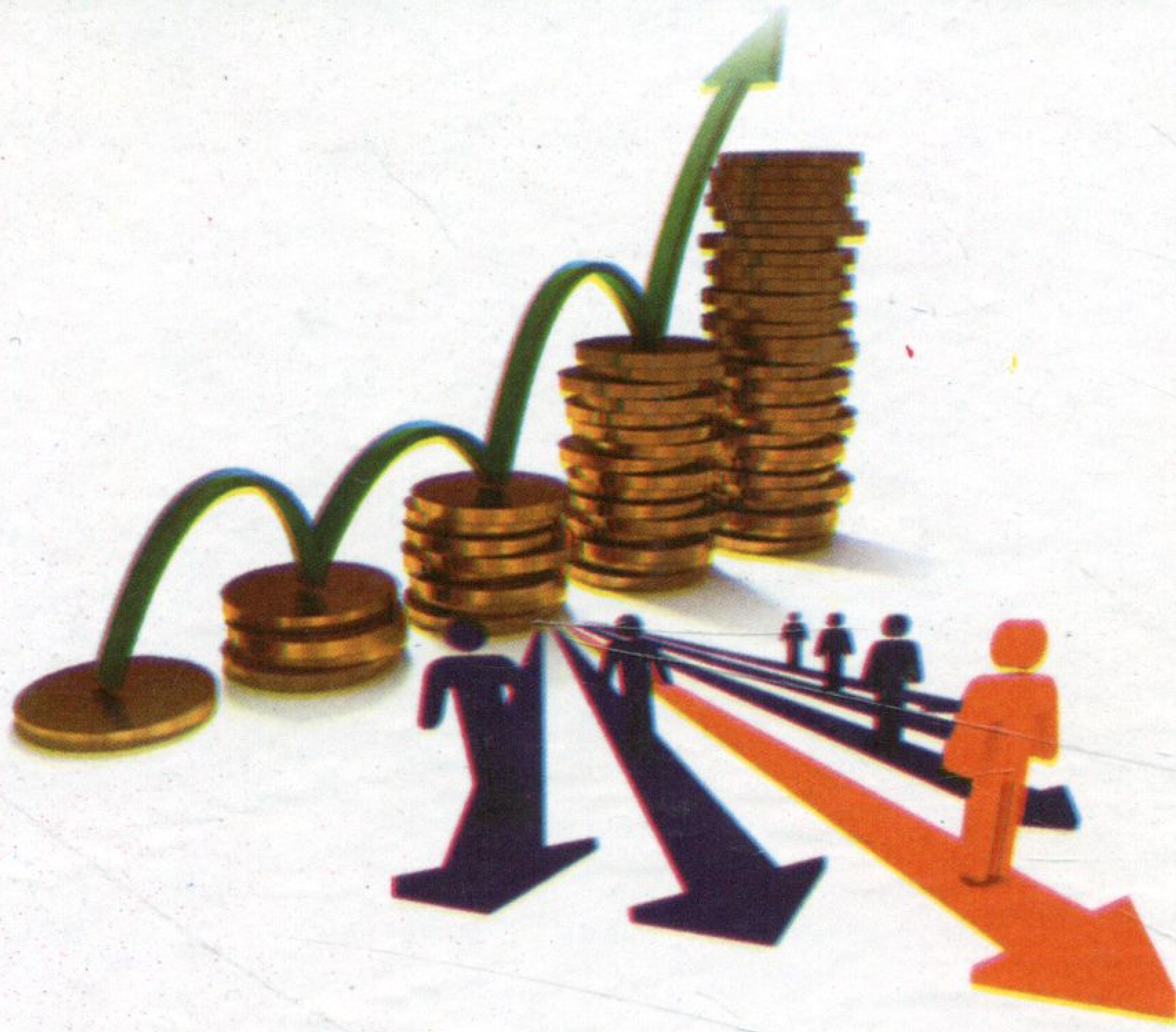
النظم الاجتماعية و الاقتصادية

و أثرها السياسية على المجتمع العربى





تليفاكس : [illegible] - الإسكندرية

دكتور
وسام درويش مصطفى السعران
جامعة فاروس - قسم الإعلام


مكتبة الوفاء القانونية

النظم الاجتماعية والاقتصادية

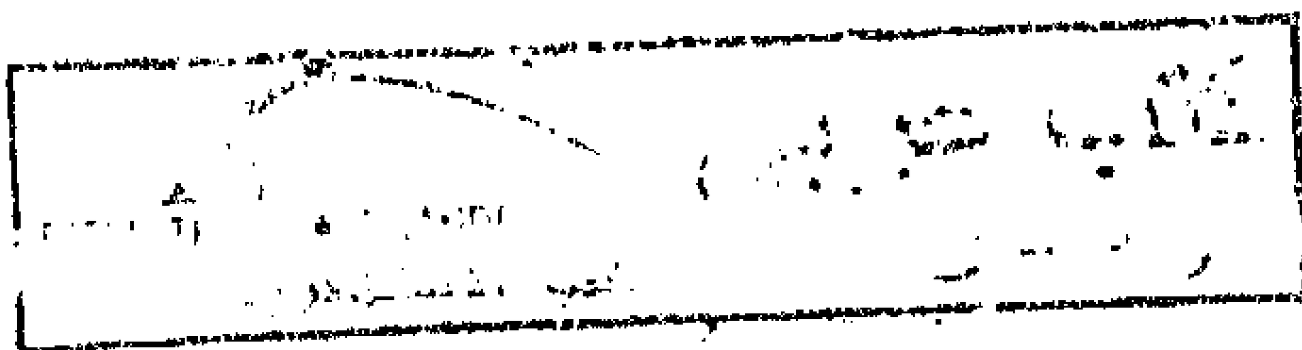
وأثرها السياسية علي المجتمع العربي

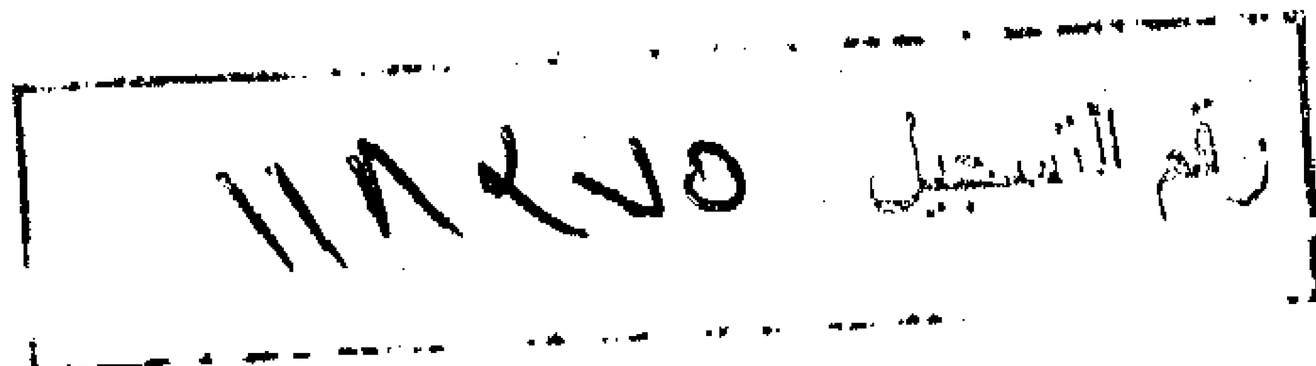


دكتور

وسام درويش مصطفي السعران

جامعة فاروس – قسم الإعلام





الطبعة الأولي

2014م

الناشـــر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : 5404480 - الإسكندرية

المقدمـــــة

يرى كثير من علماء الاجتماع أن علم الاجتماع Sociology هو العلم الذي يدرس النظم الاجتماعية Social Institution ، ويتجهون إلى دراسة المجتمع الإنساني من خلال دراستهم للنظم الاجتماعية التي يتألف منها البناء الاجتماعي.

لا يوجد مجتمع Society إنساني بدون بناء هيكلي يقوم عليه ويحدد بواسطته مصالحه ويربط مؤسساته وتنظيماته وجماعته الاجتماعية ، وبالوقت ذاته لا يوجد بناء اجتماعي خال من نظام اجتماعي لا يشمل المعايير والقوانين والتعاليم متضمنة موانع ومكافآت وعقوبات المجتمع لكي ترشد وتوجه أفراد المجتمع من أجل التماثل معه وحمل صفاته الثقافية والاجتماعية في تفاعلهم وعلاقاتهم الاجتماعية وتفكيرهم في المواقف الاجتماعية ، **وتأسيسيا على ذلك نوضح التالي: .**

البناء الاجتماعي: هو مجموعة أنساق مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، لكنها لا تتسم بتوازن في حجمها ونشاطها وفاعلية أعضائها بسبب تفاوت عمرها الزمني في الوجود وتباين خبراتها في الحياة الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل دور أحد الأنساق على أدوار باقي الأنساق داخل البناء الاجتماعي. مثال: النظام الأسري، النظام الاقتصادي، النظام التربوي، النظام الديني، النظام السياسي، النظام الأخلاقي....الخ جميع هذه النظم تعتبر أنساق داخل المجتمع كبناء عام (البناء الاجتماعي)

- النظام الاجتماعي هو بناء يتألف من مجموعة من الأدوار الاجتماعية المترابطة التي تنتظم مع بعضها لتسهم في تحقيق هدف معين. مثال: النظام التربوي بناء يتألف من ترابط وتناسق بين

الأدوار الوظيفية للطلبة والأساتذة والإداريين، والوزارة، ولكل فئة دور يحقق وظيفة لهذا النظام فيتشكل البناء الكلي للنظام التربوي ويحقق وظيفته للمجتمع وهي التربية والتعليم.

- يتكون البناء من مجموعة من الأنماط، وهذه الأنماط هي الوحدات التي يأتلفها ويحويها البناء. مثال: الأسرة كنظام اجتماعي لها بناء يتألف من مجموعة من الأنماط السلوكية المتكررة، منها نمط يحدد دور الأب، ونمط يحدد دور الأم، ونمط يحدد دور الأبناء، وعندما تترابط هذه الأنماط ببعضها وتتساند للمحافظة على حياة الأسرة يصبح للأسرة بناء يضم هذه الأنماط المترابطة، فالبناء هو تنظيم للأجزاء وربط بينها ولا نغفل البناء الاقتصادي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لنهضة الأمة فبالتكامل الاقتصادي والاجتماعي تستطيع أي أمه أن ترقب في موكب التطور والتنمية العالمية التي هي أساس لإسعاد الحياة البشرية علي كوكبنا العظيم.



الفصل الأول

طبيعة الموارد في الوطن العربي

لم يكن المجتمع الإنساني في بدئه غير طبقة واحدة، هي والطبيعة في صراع، حتى وجد الإنسان وسائل العيش الأمن، وبلغ سرَّ وجوده، من خلال التآلف مع الطبيعة، واستغلال مواردها واستكشاف طاقاتها، ليضمن عيش يومه، وعيش غده، فيدَّخر حيث خاف النضوب والجفاف، ويبحث عن البدائل حيث توقع النفاد، ليستمر في الحياة، فكان ذلك المبتدأ في التفكير الاقتصادي، والخوض في النظريات، وانبثق علم الاقتصاد عن علمي الاجتماع والسياسة، مرتبطاً بالسياسة ارتباطاً وثيقاً، وكانت للمجتمع مستويات وطبقات، وأصبح مليئاً بالمتناقضات، حيث الفقر والغنى، والقوة والضعف، والكثرة والقلة، والسلب والاستعمار، والاستغلال والاستثمار، واستحواذ ربع الأرض سكاناً، على ثلاثة أرباعها ثروات.

وهكذا سبقت الوقائع الطبيعية الأفكار الاقتصادية، وظل الإنسان يبحث عن أفضل السبل لإشباع حاجاته الأساسية قبل أن يفكر في تحليل الظاهر، وسعى إلى أن ينظم الحياة الاقتصادية بأعراف وتقاليد وقوانين تخدم غاياته الإنسانية، فجوبه بمشاكل ارتبط قسم منها بموطئ قدمه مسكناً أو قريةً أو مدينةً أو بلداً، ساعياً نحو إيجاد حلول لها، سواء أكان ذلك بما يملكه في مجتمعه الصغير أم بالتعاون مع المجتمعات الأخرى والاندماج بها. وقد واجه الإنسان في العصر الحديث كماً هائلاً من المشاكل التي تمتد من وجوده على الأرض محددة بقوانين ارتبطت بالوطن، إلى اقتصاداته ومشاكلها المتفرعة التي ترتبط بندرة الموارد الطبيعية أو المحافظة عليها أو ما يحدث من كوارث طبيعية أو اقتصادية.

ولا شك في أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة وثيقة وتبادلية الأثر في العالم كله، أما في الوطن العربي فالأمر يأخذ أبعاداً أعظم وأشمل وأشد أثراً، ولا يمكن الفصل بينهما، حتى إذا أردنا أن نحقق تقدماً على الصعيد السياسي فلابد منه على الصعيد الاقتصادي، فضلاً عن الصُعُد الأخرى ولاسيما الاجتماعية منها.

وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقتُ في إضافة جهد علمي يكون مصدراً من مصادر المكتبة العربية في حقل التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، وما التوفيق إلا من عند الله.

إن المشاكل الاقتصادية في الوطن العربي قد تجتمع أو ينفرد بها بلد دون آخر، على وفق ما تفرزه البيئة السياسية من آثار وأبعاد، فيما يتعلق بانخفاض الإنتاجية وعدم كفاءتها، وهو مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، أو وجود ثروات غير مستغلة، أو سوء توزيع الدخل، وكذلك الزيادة الكبيرة في السكان وضعف التكنولوجيا الصناعية ومشكلة البطالة، وسيادة الثقافات غير الاقتصادية، وتخلف البنيان الاجتماعي كارتفاع نسبة الامية وانخفاض مستوى التعليم وتأخر المرأة وظاهرة عمل الأطفال، وغير ذلك.

وتبرز قضية ذات خطورة وأهمية كبيرة، وهي ضعف الفلسفة أو ضعف الفكر الاقتصادي العربي الذي يمكن أن يحدد الإطار القانوني والتشريعي، ويضع أصول السياسات الاقتصادية وقواعدها، ويمنع مخاطر عدم الاستقرار السياسي، والميل إلى تغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية، وعدم وجود تشريعات اقتصاية قومية نافذة، وغياب الديمقراطية، ووجود حالة من التخوف

والتحسب في العلاقات بين الدول العربية، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي تمنع بعض أصحاب القرار من أن يكونوا أسياد قرارهم.

كما إن عدم التشديد على تنمية القطاعات الستراتيجية، ومجموعة الشركات والتعاون الإقليمي، وضعف استخدام أسلوب البحث العلمي الحديث من أجل التطوير بسبب إهمال التشريعات من قبل البيئة السياسية له أثره البالغ في عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أن لهذه البيئة أثرها البالغ في الأفراد والمجتمعات.

إن كل هذا شكّل جانباً من الأسباب التي تمهد للباحث الأرضية الواسعة التي يمكن الانطلاق منها إلى بحث هذه القضية، والتوصل إلى الحلول المناسبة لها، ومن هنا جاء اختياري لهذا الموضوع عنواناً لهذه الأطروحة، وقد وسمتها بـ "التنمية الاقتصادية سياسياً"، وتناولت فيها جملة من الفرضيات لها علاقة وطيدة بفلسفة الدولة السياسية والفكر الاقتصادي والتشريعات والقوانين التي أطرت تلك الفلسفات أو الأفكار، كذلك علاقة القرار السياسي والمحددات السياسية بنتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وعلاقة التنمية بالتخطيط والبحث العلمي للدولة.

- وقد تطلب منهج البحث تقسيمه على بابين وخاتمة، اهتم الباب الأول (الوطن لعربي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً) بالأسس النظرية لعلوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي، وقد تضمن إحصائيات وتحليلات للمؤشرات والأرقام الواردة فيه، كما تضمن جملة تعريفات لما سيرد بحثه في فصول الأطروحة اللاحقة، وخاصة ما يتعلق منها بالمفاهيم الاقتصادية والسياسية، حيث تطرق منه إلى سكان الوطن العربي ومعدلات النمو والتعليم والبطالة والمرأة

وتكنولوجيا الاتصالات ومشكلة الفقر اجتماعياً، أما في الجانب الاقتصادي فقد تم بحث الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، ونسب النمو ومتوسط دخل الفرد والفائض والعجز في الموازنات العربية مع تحليلاتها، وأما الجانب السياسي فقد تضمن نبذة سريعة عن التريخ السياسي للبلدان العربية منذ دخول الاستعمار الحديث وحتى تأسيس جامعة الدول العربية، واستعرض بشكل مبسط مسيرة تطور أنظمة الحكم العربية بما يفيد القارئ لتكوين فكرة تاريخية علمية عن أصحاب القرار السياسي العربي.

قد قمنا ببحث موضوع التنمية والتخلف، مروراً بنظريات التنمية الكلاسيكية والمعاصرة، كما تم تحليل تلك النظريات الاقتصادية وربطها بخصوصيات الدول النامية ومنها الدول العربية، كما عالج مشاكل التخلف، بينما تضمن الفصل الأخير من هذا الباب مفهوم البيئة السياسية وأسس الدولة والسلطات وبعض المفاهيم السياسية وأسس الحكم الصالح وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

في بعض الفصول قمنا عالج منها مشكلة فلسفة الدولة وتشريعاتها الإدارية والقانونية وأثر ذلك في استثمارات التنمية الاقتصادية، وموقع الدول العربية في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، ونموذجاً إحصائياً لتحليل تلك المؤشرات، كما تضمن دراسة عن موضوع المساعدات الخارجية وأثره في القرار العربي. وكانت دراسة العلاقة المترتبة بين التنميتين السياسية والاقتصادية مما اشتملت عليه الفصول كما تضمن الآثار المترتبة في الوطن العربي سياسياً واقتصادياً من موضوع العولمة، وموضوع التجسس الاقتصادي العالمي، وهو من الموضوعات الطريفة في هذا النوع من الدراسات.

أما الفصل الأخير من هذا البحث فقد انصب على موضوع القرار السياسي والتكامل الاقتصادي العربي، وتطرق إلى ميثاق العمل الاقتصادي العربي والقمم العربية، ومعالجة الهموم الاقتصادية، وواقع الاستثمارات العربية، وآليات تنشيطها والعلاقات الاقتصادية العربية بالأرقام، ومعوقات العمل المشترك. وقد تمخض البحث بفصوله جميعاً عن جملة من النتائج المهمة التي جاءت لتشكل مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات اشتملت عليها الخاتمة.

كما تم إرفاق عدد من الوثائق مما اعتمد عليه البحث في الدرس والتحليل واستخلاص المعلومات الموثقة مما يهم موضوع البحث، ويشكل قسماً مهماً من مصادره.

لقد وسمتُ هذه الأطروحة بـ (التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي) لبيان أن المحدد السياسي هو العامل الرئيس المؤثر في عمليات التنمية الاقتصادية عربياً، وأن التنمية الاقتصادية رهن البيئة السياسية.

إن البيئة السياسية صاحبة القرار التي طالما تضع المحددات أمام الباحث الاقتصادي الذي يمتلك القدرات الخلاقة في دراسة مشكلات المجتمع الاقتصادية ويقترح الحلول المناسبة لها دون أن يمتلك القرار الأخير في التشريع ووضع أفكاره موضع التنفيذ، هي التي تشكل سبباً من أهم اسباب التخلف الاقتصادي.

فهناك مشاكل اقتصادية قد تجتمع او تنفرد بها البلدان العربية وتساهم بها البيئة السياسية، كانخفاض الإنتاج وعدم كفاءته مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، ووجود ثروات غير مستغلة وفي حالة استغلالها لا تستغل الاستغلال الامثل، وسوء توزيع الدخل، وكذلك

الزيـادة الكـبيرة في السـكان، وضـعف التكنولوجيـا الصـناعية، ومشـكلة البطالـة، وسـيادة الثقافـات غـير الاقتصـادية، وتخلـف البنيـان الاجتماعي كارتفاع نسبة الامية وانخفاض مستوى التعليم وتأخر المرأة وظاهرة عمل الاطفال.

ومما يزيد البحث اهمية هو ضعف او غياب الفلسفة او الفكر الاقتصادي الذي يحدد الاطار القانوني والتشريعي، ويضع اصول وقواعد السياسـات الاقتصـادية اضـافة إلى مخـاطر عـدم الاسـتقرار السياسـي، والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربيـة، وعـدم وجـود تشـريعات اقتصـاية قوميـة نافـذة، وغيـاب الديمقراطية، وقد ادى كل ذلك إلى وجود حالة من التخوف والتحسب بـين الـدول العربيـة، عـلاوة على التـأثيرات الخارجيـة الـتي منعـت بعـض أصحاب القرارمن ان يكون سيد قراره.

كما نرى ان عدم التشديد على تنمية القطاعات الستراتيجية، ومجموعـة الشـركات والتعـاون الإقليمـي، وضـعف اسـتخدام اسـلوب البحث والتطوير العلمي بسبب اهمال التشريعات من قبل البيئة السياسية له اثره البالغ على عملية التنمية الاقتصادية العربية.... مما تطلب دراسة المشكلة من زاويتها المفعلة لها وهي التأثير السياسي في عملية التنمية الاقتصادي، ومن هنا جاء اقتراح هذا البحث.

حدود البحث:

لقد كان الوطن العربي حدا للبحث، وركز على الوطن العربي كـدول ومجمـوع تمثـل أوضـاع جغرافيـة وفلسـفات سياسـية واقتصـادية متفاوتـة، خـلال المـدة مـن نهايـات القـرن العشـرين لغايـة بـدايات القـرن الواحد والعشرين، حيث ليس هناك دولة عربية تصلح لأن تكون نموذجاً

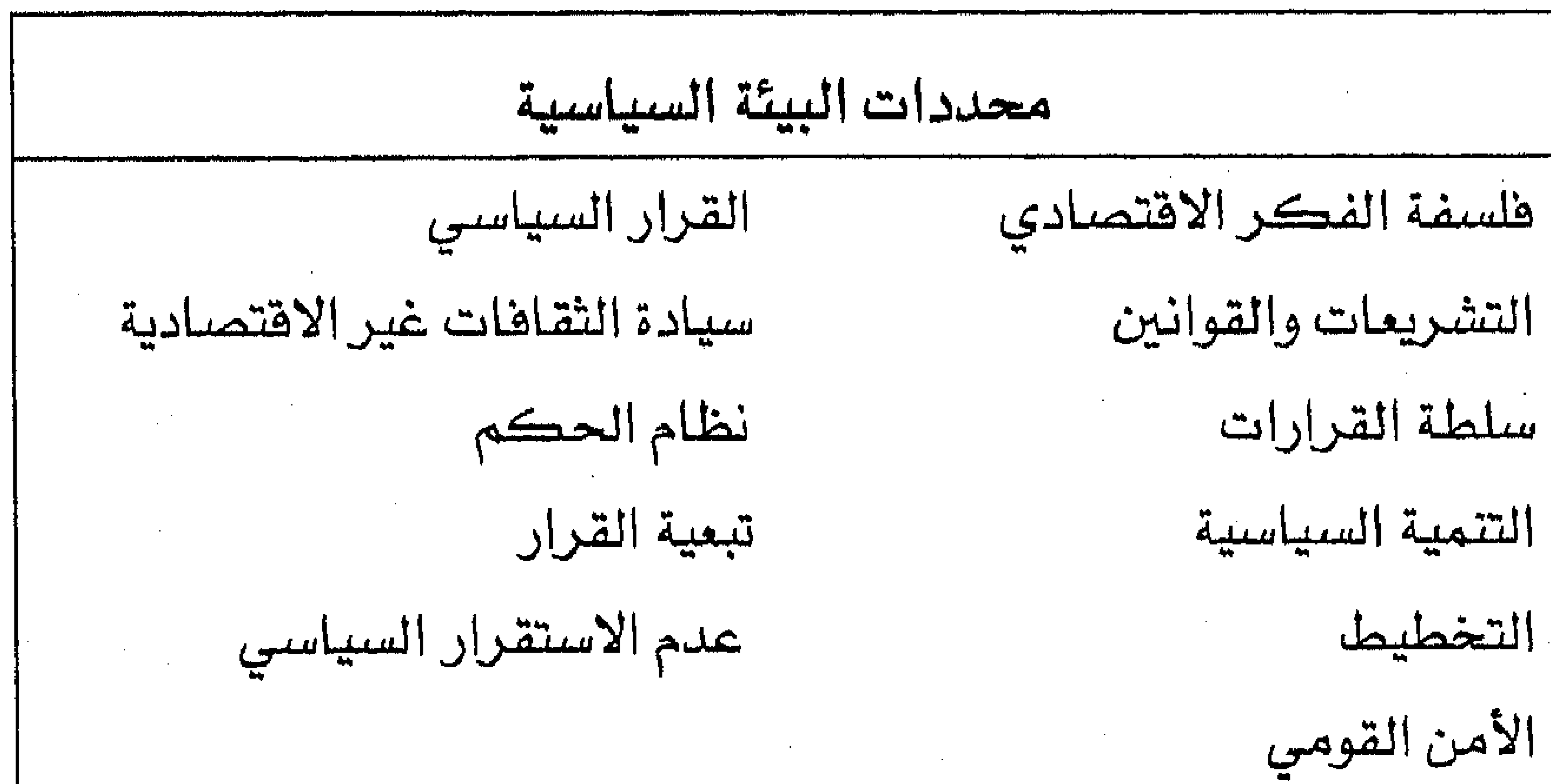
كافياً لدراسة اقتصاديات الوطن العربي لأختلاف البيئة السياسية الحاضنة لبرامج التنمية.

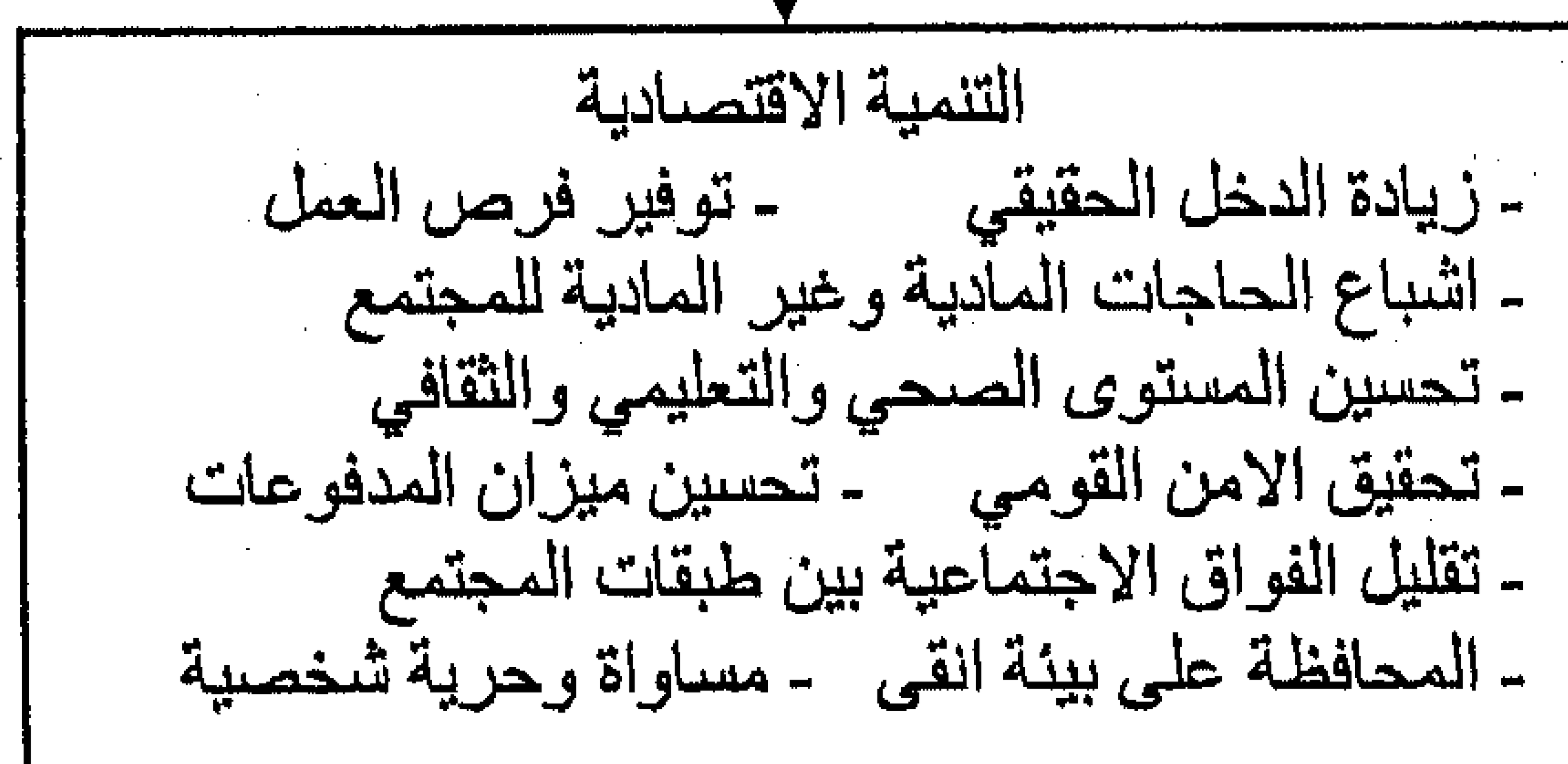
يرى الباحث أن هناك جملة من الفرضيات ذات علاقة بموضوع هذا البحث، ولذلك تم اقتراحها لتكون مداراً للبحث والدرس والتحليل واستخلاص النتائج الضرورية. وما دامت هي مجرد فرضيات فهي قابلة للنفي أو الإثبات، وسيكون ذلك من مهام هذا البحث، وهي:

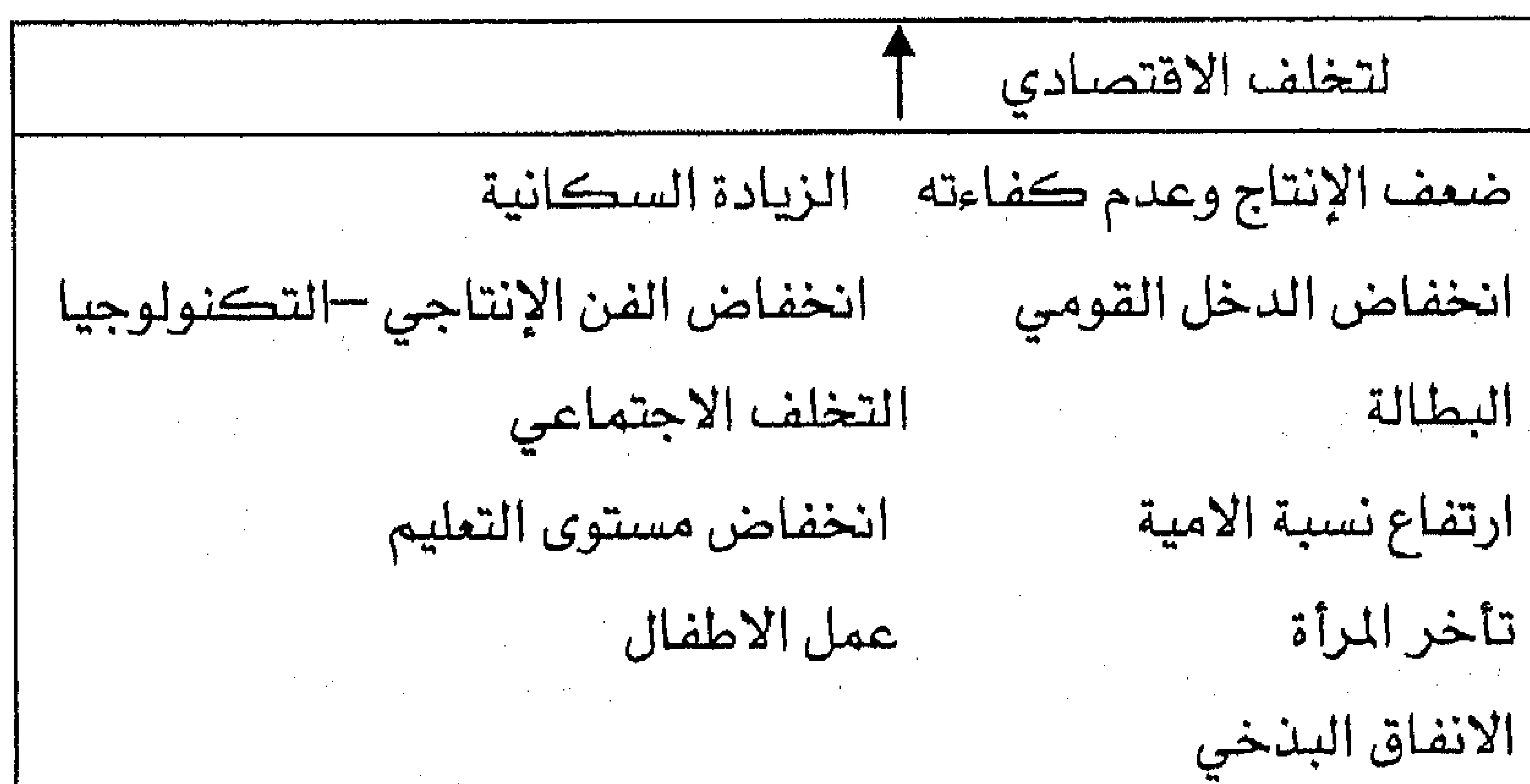
- هناك علاقة بين فلسفة الفكر الاقتصادي الذي تتبناه الدولة وبين التشريعات الإدارية والسياسية المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية.
- هناك علاقة بين البيئة السياسية المتمثلة بالسلطة صاحبة القرار وبين قراءة نتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.
- هناك علاقة بين القرار السياسي ومشاريع التكتلات الإقليمية والعالمية والاسواق المشتركة وانعكاساتها على الاقتصاد العربي.
- هناك علاقة بين البيئة السياسية وحركة الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال في الوطن العربي.
- هناك علاقة بين التخطيط والبحث العلمي للدولة وبين التنمية الاقتصادية.
- هناك علاقة بين سيادة الثقافات غير الاقتصادية وتخلف البنيان الاجتماعي وارتفاع مستوى الامية وانخفاض التعليم وتاخر المرأة والانفاق البذخي وبين التخلف الاقتصادي وصعوبات التنمية الاقتصادية.
- هناك علاقة بين الأمن السياسي والقومي للدول العربية وعملية التنمية الاقتصادية.

- هنـاك علاقـة بـين الديـكتاتوريـة في الحـكـم والتبعيـة للقـرار وعـدم الاستقرار السياسي وبين التنمية الاقتصادية.

[[مخطط فرضيات البحث]]







خصائص الدول المتخلفة:

الخصائص الاجتماعية	الخصائص السياسية	الخصائص الإدارية	الخصائص الاقتصادية
انتشار الامية	الدكتاتورية	الفساد الاداري	ضعف الإنتاج الصناعي
انخفاض المستوى الصحي	التبعية للخارج	الوقت الضائع	المديونية /قلة المدخرات /التفاوت في توزيع الدخل
ارتفاع معدل المواليد	عدم الاستقرار السياسي	نقص التنسيق	انتشار البطالة
ارتفاع معدل الوفيات	سيطرة فئة على الحكم	نقص في القيادات	الاعتماد على الإنتاج الزراعي
عمل الاطفال			انخفاض متوسط الدخل

لقد وجدنا أن أغلب الكتابات التي تعرضت لموضوع التنمية الاقتصادية قد تناولته بأسلوب علمي بحت وبصورة معمقة وواسعة، وقد زخرت المكتبة العلمية العربية بها، بل إن الاهتمام بموضوع التنمية السياسية أدى إلى قيام مراكز علمية ومؤسسات متخصصة به، فضلاً عن العلوم السياسية عامةً، غير أننا وجدنا أن هناك جانباً مهماً وخطيراً في إطار العلاقة بين السياسة والاقتصاد لم يأخذ حقه من البحث والاستقصاء، وهذا الجانب يتعلق بأثر البيئة السياسية في التنمية في الدول العربية، وما لارتباط التنمية السياسية بالتنمية الاقتصادية من أهمية عظيمة لابد من الانتباه لها.

طرق الحصول على المعلومات:

تمكن الباحث من الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالبحث من خلال:

- الكتب التي أتاحت الفرصة للحصول على المعلومات والدراسات العلمية والنظريات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وبالعلوم والتنمية السياسية.
- المجلات والدوريات حيث أتاحت الفرصة للباحث الأطلاع على أحدث المقالات والدراسات ذات العلاقة مما يزيد البحث رصانة علمية خاصة أن المصادر كانت من المعتمدة والمتخصصة علميا.
- المواقع الألكترونية خاصة المواقع الرسمية للدول العربية ومواقع نشر التقارير السنوية للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمؤسسات التابعة لهم، والتي وفرت الإحصاءات والأرقام والتقارير المعتمدة لدى الجهات الحكومية والدراسية.



الفصل الثاني

واقع الوطن العربي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً

يتطرق هذا الفصل إلى مشاكل التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، ويغطي العديد من المبادئ والمفاهيم والدراسات، وكذلك المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتميز بها هذه الأرض التي تقارب مساحتها الخمسة عشر مليون كيلومتر مربع، والتي يقطنها أكثر من ثلاثمائة مليون نسمة من سكان العالم.

تسود اللغة العربية في الوطن العربي كلغة رسمية، ولغة للتعليم والتواصل اليومي بين المجتمعات، وبهذا التحديد يكون موقف الدول التي انظمت إلى جامعة الدول العربية مثل الصومال وجزر القمر صعباً، وهناك ثنائية لغوية وفي الوطن العربي ثنائية لغوية هي أن يتكلم الناس في البلد لغتين الأولى العربية، والثانية لغة أخرى أجنبية كما هوالحال في السودان وموريتانيا، أومحلية كما هو الحال في العراق، ومن الدول العربية ما خلا من التعدد اللغوي كالعربية السعودية والكويت والإمارات والأردن، وفي كل بلد عربي لهجة خاصة به أو عدة لهجات يستخدمها المواطنون للتواصل اليومي فيما بينهم.

يمتد الوطن العربي جغرافياً في أهم مناطق العالم ستراتيجية، من المحيط الأطلسي غرباً حيث يقع المغرب العربي إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى تركيا والبحر الابيض المتوسط شمالا، وتبلغ مساحته حوالي 13،487،814 كيلومتر مربع (كما سيفصل بالكشف لاحقاً)، ومن هذه المساحة 22٪ يقع في آسيا، و78٪ في أفريقيا، وتبلغ السواحل العربية حوالي 22.828 كيلومتر. ويبلغ عدد السكان حوالي 312.364.392 مليون نسمة، ويبلغ معدل النموالسكاني في الوطن العربي 2.3٪ ويسجل أعلى نمو في سلطنة عمان إذ يبلغ 3.48٪ وأقل نسبة نمو في تونس 1.38٪.

أما الفئات العمرية فإنها تبلغ 38٪ لغاية عمر الـ18سنة، و58.4٪ من18 سنة لغاية الـ65 سنة، و3.5٪ من 65 سنة فما فوق...ويبلغ معدل الولادات 29.38 لكل ألف نسمة بينما معدل الوفيات 7.17 لكل ألف نسمة، أعلى معدل وفيات للأطفال يسجل في الصومال 123.97 لكل ألف مولود حي وفي جيبوتي 101.5 حالة وفاة لكل ألف طفل يولد حياً، أما أقل معدل فهو في الكويت حيث يبلغ 11.82 حالة وفاة لكل ألف مولود حي ثم الإمارات حيث تبلغ 16.68 حالة لكل ألف مولود حي.

تبلغ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين سكان الوطن العربي 54.82٪ وتأتي الأردن في المرتبة الأولى بين الدول العربية بنسبة تصل إلى 86.6٪ تليها لبنان. أما أقل معدل فيأتي في الصومال ويبلغ 24٪ فقط واليمن 38٪.

تشكل نسبة القوى العاملة في الوطن العربي 28٪ إذ يبلغ العدد حوالي 82.51 مليوناً، وتبلغ نسبة الاراضي الصالحة للزراعة حوالي 3.63٪ من مساحته حيث تقع 30٪ منها في حوض النيل و44٪ منها في المغرب العربي و22٪ في الهلال الخصيب والبقية في شبه الجزيرة العربية. وفي أدناه كشف يبين عدد السكان ومساحة كل دولة من دول الوطن العربي: (*)

(*) الموسوعة الحرة - ويكبيديا / factbook/ حسب تقديرات العام 2006 من صفحة world/ د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي/مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة/مجلة علوم إنسانية/العدد 2006/31

الدولـة	عدد السكان (نسمة)	المساحة (كم2)
الجمهورية العراقية	24683313	435052
الجمهورية العربية السورية	17585540	185180
الجمهورية اللبنانية	3727703	10452
المملكة الأردنية الهاشمية	5460265	92300
المملكة العربية السعودية	24293844	2250000
مملكة البحرين	667238	707
دولة قطر	817052	11427
الإمارات العربية المتحدة	2484818	83600
2 عمان	2807125	309500
الجمهورية اليمنية	19349881	555000
دولة الكويت	2183161	17818
جمهورية مصر العربية	80335063	1002000
الجماهيرية العربية الليبية	5499074	1775000
الجمهورية التونسية	9924742	165150
الجمهورية الجزائرية	32818500	2381741
المملكة المغربية	31689265	458730
الجمهوريةالإسلاميةالموريتانية	2912584	1030700
الجمهورية السودانية	38114160	2505000
جمهورية الصومال	8025190	637657
دولة فلسطين	3512062	27000
جمهورية جيبوتي	457130	23200
جمهورية القمر المتحدة	632948	2236
المجموع	312،364،392	14،527،098

ومن خلال دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للوطن العربي نلخص مجموعة الملاحظات الأولية الآتية:

تعاني البلدان العربية من انخفاض مستوى التجانس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أحياناً، ولمفهوم التجانس الاقتصادي أبعاد عديدة كالتفاوت في حجم الموارد البشرية والتفاوت في حجم الموارد الطبيعية والتفاوت في حجم ومستوى وسائل الإنتاج والتقدم التقني والتفاوت في توزيع الدخل وحجمه، أما التجانس السياسي فيبدو من خلال التفاوت أيضاً بين أنظمة الحكم التي تتراوح بين العشائري والملكي والجمهوري والعسكري وغير ذلك، ثم يبدو أيضاً من خلال وجود أوعدم وجود المؤسسات الديمقراطية والحزب الواحد الحاكم أو التعددية السياسية، ويبدو مفهوم التجانس الاجتماعي من خلال التفاوت في مستوى التعليم ونسبة الأمية ومستوى الخدمات الصحية والخدمات الثقافية وغيرها.

ولابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد الاقتصادي وتراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية أياً كانت الخلفيات في ذلك، إذ تظهر بعض المؤشرات أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد عن 7 إلى 9٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية، (*) وبالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الاوربية تمثل 70٪ من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة، كما تجدر الاشارة إلى أن الاقتصاديات العربية أكثر اندماجاً مع اقتصاديات العالم الخارجي، يتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية والدول الأجنبية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها.

(*) UNESCO,Statistical year book 2004,Paris,2004

2- شهدت المجتمعات العربية خلال السبعينات من القرن العشرين، من التغييرات، أكثر وأعمق ما شهدته في أي فترة مشابهة في تاريخها الحديث (وربما في تاريخها كله) وكما يأتي ذكره:

- تضاعف عدد السكان مرة ونصف.
- ازدياد حجم المدن بمعدل ثلاث مرات.
- ارتفع عدد المدارس والجامعات خمس مرات.
- تضاعف متوسط الدخل ثلاث مرات.
- تضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة ثلاث مرات.
- ارتفاع عدد أجهزة الراديو خمس عشرة مرة.
- ارتفاع عدد أجهزة التلفزيون خمس وعشرين مرة.
- انفجار خمس حروب ممتدة أو أكثر في المنطقة.
- تضاعف عدد المسافرين إلى خارج الوطن العربي خمس عشرة مرة.
- ازدياد حجم الديون الخارجية لبعض الدول العربية أكثر من ثلاثين مرة.
- ازداد حجم أرصدة بعض الدول العربية في الخارج أربعين مرة.

هذه قائمة بأهم التغيرات العميقة التي حدثت في الدول العربية خلال تلك المدة، وقد لا تبدو مفردات هذه القائمة لأول وهلة كافية، ومترابطة، أو ذات معنى خاص، ولكن المتأمل لا بد أن يدرك الابعاد الاضافية المهمة التي تؤشر أزمة الدول تجاه مجتمعها المدني، وبالتحديد تجاه الاجيال العربية القادمة.

على أنه من الممكن أن نشير إلى بعض المميزات الاقتصادية المشتركة لهذه الدول مثل سوء استغلال الموارد الاقتصادية ، كما إن معظم الاقتصادات العربية أحادية الجانب تعتمد في مواردها على سلعة واحدة أو بعض السلع المحدودة وتتسم بتخلف وتفكك هياكلها الإنتاجية وانخفاض الإنتاج والإنتاجية كما إن الاقتصادات العربية تتميز بضيق السوق المحلية وتفتتها واعتمادها المطلق على التجارة الخارجية وضعف القاعدة التكنولوجية ، ومن جهة أخرى فإنها تتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي (باستثناء الدول النفطية) وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

ومع ذلك فإن المنطقة العربية يمكن تعريفها على أنها منطقة متصلة جغرافياً ولها تاريخ وثقافة وعقيدة مشتركة وتواجه تحديات التخلف والتبعية الخارجية والتجزئة وهي بذلك ترتبط بمصير واحد.

بعد تلك البيانات الأساسية سنتناول الموضوع من عناصره المهمة التي لابد لأي باحث في موضوع التنمية أن يتطرق لها بغرض وضع المطلع على خلفية علمية مبوبة لما سيتأثر به البحث بصدد التنمية الاقتصادية وتأثيرات البيئة السياسية فيها ، وقياس تلك النتائج مما يستدعي معرفة وفهماً عميقين للحالة الراهنة والمؤشرات من خلال نتائج الأرقام المحكمة وذلك بالتطرق بالتفصيل إلى المحاور في أدناه:

المحور الاجتماعي: COCIAL AXIS

ويتضمن هذا المحور العلاقة بين السكان وسبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من الأمن وإلى النهوض برفاه الانسان واحترام حقوق الانسان كما يتضمن تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية ومدى مشاركة السكان في اتخاذ

القرارات التي تهم حياته الاجتماعية والثقافية وفاعلية المرأة في المجتمع العربي ومدى مساهمة التكنولوجيا في حياة الأفراد.

ويشتمل هذا المحور على العناصر الاتية:

1-عدد السكان:

يشكل موضوع الزيادة السكانية مشكلة كبيرة في البلدان النامية على عكس الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الولادات نتيجة الزواج المبكر وسيدة الثقافات التي تشجع ذلك، وينعكس هذا مباشرة على مشكلة البطالة ومشاكل التعليم والصحة وبالتالي على برامج التنمية حيث إن زيادة الدخل الحقيقي لا تكون أكبر أو موازية لمعدل الزيادة في السكان.

يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب تقديرات العام 2004 بحوالي 306 مليون نسمة وقد بلغ في العام 1994 حوالي 242 مليون نسمة مقابل 139 مليون نسمة في العام 1973. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد سكان مصر وحدها (حوالي 67 مليون نسمة) يمثل أكثر من ربع سكان الوطن العربي في حين أن خمسة دول عربية أخرى يفوق تعدادها العشرين مليون هي السودان 33 مليون والمغرب 30 مليون والجزائر 35 مليون نسمة 27 مليون نسمة والعربية السعودية 23 مليون نسمة أما الدول التي لا يتعدى عدد سكانها مليون نسمة هي قطر 636 ألف والبحرين 690 ألف وجيبوتي 745 ألف نسمة. ويعتبر معدل النمو الطبيعي للسكان في الدول العربية من المعدلات العالية في العالم (2.39 خلال المدة 1995 – 2003 سنوياً في المتوسط مقارنة بنسبة 0.6٪ في المتوسط للدول الصناعية المتقدمة و1.7٪ في المتوسط للعالم ككل.

أما من حيث إجمالي الناتج المحلي فإنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات من الدول العربية تتشابه إلى حد بعيد في خصائصها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في إنماط أدائها الاقتصادي، المجموعة الأولى: وتشمل الإمارات والسعودية وعمان وقطر وليبيا والكويت، إذ يبلغ الناتج الإجمالي المحلي لهذه المجموعة حوالي 65 ٪ من إجمالي ناتج الدول العربية بالأسعار الثابتة في حين أن عدد سكانها يمثل أقل من 10٪ من إجمالي السكان في الوطن العربي، أما المجموعة الثانية: والتي تشمل البحرين وتونس والجزائر وسورية والعراق ومصر، فإن الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة يبلغ حوالي 29٪ من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل حوالي 55% من إجمالي السكان في الوطن العربي، والمجموعة الثالثة: تشمل الأردن ولبنان والمغرب، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي 5٪ من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل حوالي 15٪ من إجمالي السكان في الوطن العربي، أما المجموعة الرابعة: والتي تشمل جيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا، اليمن، فإن الناتج المحلي الإجمالي يمثل حوالي 1٪ من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن نسبة عدد سكانها تصل إلى 20٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، فمتوسط دخل الفرد يتراوح من 260 دولار في (الصومال) في حين يصل إلى أكثر من 18000 دولار في (الكويت). وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإنه من الصعب العثور على بلد عربي يمكن أن يمثل الدول العربية كمجموعة.

2 – معدل النمو السكاني:

The Population Growth Rate

ويؤشر هذا العنصر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية.يلاحظ أن معدل النمو السكاني العربي خلال السنوات 1994 – 2004 بنحو2.4٪ متراجع من حوالي 2.6٪ خلال المدة من 1985 - 1994 ، ورغم هذا التراجع يبقى الوطن العربي الأعلى في معلات النمو السكاني بين دول العالم (ما عدا جنوب افريقيا)، إذ يبلغ معدل النمو في الدول المتقدمة 0.8٪ والدول النامية 1.9٪ ومن المتوقع أن يستمر اتجاه معدل النمو وفقاً لتقديرات الامم المتحدة بنحو2.1٪ خلال المدة من2002 – 2015 وهو أيضاً يفوق نظيره العالمي البالغ 1.1٪ والدول النامية 1.3٪ للمدة نفسها وبالتقديرات ذاتها.

يلاحظ من الكشف رقم(3) لاحقاً أن دولة الإمارات العربية المتحدة تأخذ الصدارة في قائمة الدول العربية بارتفاع معدل النموالسكاني الذي يساوي ضعف معدلات الدول الأخرى حيث يبلغ أكثر من8٪، ويزيد هذا المعدل عن3٪ في بعض الدول الأخرى، بينما ينخفض إلى أقل من 1.5٪ في دول عربية أخرى، ويلاحظ الانخفاض الشديد لمعدلات النمو السكاني في لبنان والصومال وتونس حيث تبلغ أقل من1٪.

كشف معدل النمو السنوية للسكان في الوطن العربي بـ٪:

3 – نسبة سكان المناطق الحضرية:

The proportion of the urban population

إن نسبة زيادة سكان المناطق الحضرية تتماشى إيجابياً مع نسبة الزيادة السكانية العامة حيث بلغت نسبة سكان الحضر سنة

2000 إلى أكثر من 53٪ من إجمالي سكان الوطن العربي بينما كانت النسبة 40٪ خلال العام 1975 ويتوقع أن تصل النسبة إلى أكثر من75٪ عام 2015، علماً بأن تلك النسبة تتفاوت بين الدول العربية ففي الوقت الذي تبلغ أكثر من 90٪ في الكويت وقطر والبحرين ولبنان، تصل إلى حوالي 30٪ في الصومال والسودان وجزر القمر واليمن، وأن الزيادة هذه بلغت ذروتها خلال الأربعين سنة الماضية خاصة في دول الخليج العربي وليبيا وببطء ملحوظ في باقي الإقطار العربية وهذا ما تطلب التوسع الكبير في المدن الكبرى بكل احتياجاتها ومتطلباتها حيث بلغت عدد من المدن لأكثر من مليون نسمة. (*)

4 -التعليم والبحث والتطوير:

Education ,Research And Development

هنا يمكن أن نؤشر وحدات قياس مختلفة بعض الشيء عما سبقها لما لها من أثر كبير على الوضع الاجتماعي للوطن العربي وما يمثله من تدهور بعض الاحيان في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من مستوى الأفراد حتى مستوى المجتمع العربي، إذ أن الاشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الـ15 عاماً ولم يتعلموا القراءة والكتابة وهم الاميون تبلغ نسبتهم حوالي 40٪ من السكان البالغين في الوطن العربي، وتتفاوت هذه النسبة بين71٪ كما في اليمن و9٪ كما في الأردن أي أقل من نصف المتوسط بالنسبة للدول النامية والبالغة حوالي 26٪. وتتصدر البحرين أعلى معدل بالالتحاق بالمدارس الثانوية إذ

(*) الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية/ التقرير السنوي لعام 2004/ نيويورك/2004

تبلـغ 92٪ تليهـا قطـر 78٪ والأردن 76٪ حتـى موريتانيـا حيـث تبلغ 17٪.(*)

كانـت مرحلـة الثمانينـات والتسـعينات هـي المرحلـة الفضلـى في معـدلات التعليـم الثـانوي لجميـع الـدول العربيـة وهـي أفضـل مـن درجـة التحسن في مرحلة التعليم الاساسي خاصة بين الإناث ممـا أثـر في تقريـب الفجوة بين الإناث والذكور بسبب زيادة الرغبـة لـدى الإنـاث في إكمـال دراستهن الثانوية وترك أعداد كبيرة من الذكور مواصلة الدراسة.

أمـا في مجـالات البحـث العلمـي الـتي هـي عصـب التقـدم الاجتمـاعي وبالتـالي الاقتصـادي حيـث دخـول كافـة مجـالات التصـنيع وإنتاج السلع إلى عالم البحث العلمي والتطور التكنولوجي يلاحظ أسفاً أن الـدول العربيـة تحتـل المرتبـة الأخـيرة بـين المجموعـات السـكانية في العـالم في هـذا المجـال مـن خـلال مجموعـة مؤشـرات منهـا معـدل الإنفـاق علـى البحـث العلمـي وعـدد بـراءات الاختراع وحقـوق التصـنيع، حيـث إن الواقع العربي لم يأخذ بستراتيجيات العلم والتكنولوجيا الـتي هـي سـبب البقـاء والتطـور علـى الـرغم مـن أن الوثـائق الوطنيـة الخاصـة بـالعلم والتكنولوجيا في العراق ومصر والسعودية ولبنان والمغرب تشير إلى وجود مستوى عال من البحث والتطوير وتؤكد وجود القدرات العلمية والتقنية.

وأما الإنفاق على البحـث العلمـي فإنـه أقـل ممـا يـذكر مقارنـة بالدول المتقدمة وكذلك فإن نسـبة العـاملون في البحـث والتطـوير العلمـي لكل مليون نسمة لا يتجاوز في بعض الأحيان نسبة 1٪ من الأرقام الـواردة في الدول المتقدمة.(**)

(*) الأمم المتحدة/المصدر السابق

(**) برنامج الامم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية للعام2004 /الموقع الألكتروني

وفي أدناه كشف يمثل مقارنات لبعض الدول العربية بدول العالم:

الدولة	الإنفاق على البحث والتطوير ٪ من الناتج المحلي الإجمالي	العاملون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة من1990- 2001
الأردن	0.36	1948
سوريا	0.20	29
تونس	0.50	336
ليبيا	.....	361
مصر	0.20	493
الكويت	0.20	212
قطر	.....	591
عمان	.....	4
الدول النامية	0.6	384
الدول المتقدمة	2.6	3483
العالم	2.5	1096

وبسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادية العربية لم تتمكن الدول العربية من زيادة نسبة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وكان أقصى ما تمكنت الدول العربية من الوصول إليه هو0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكان الهدف المطلوب تحقيقه هو2٪ بحلول العام 2000 وفضلاً عن السبب الاقتصادي فقد كان ضعف القطاع الخاص في اقتصاديات الدول العربية سبباً في بقاء الدول بالتوجه إلى شراء المعرفة والتكنولوجيا من الخارج خاصة في المشاريع الصناعية الكبيرة.

5 - البطالة: Unemployment

تعد البطالة من الظواهر المتفشية في الوطن العربي خاصة خلال العقدين الماضيين بسبب فشل أو ضعف النموالاقتصادي وتراجع الإنتاج، مما أدى إلى تراجع معدلات التشغيل، خاصة وإن الحاجة لدخول سوق العمل في تزايد مستمر مع ازدياد معدل السكان بصورة خاصة أعمار الشباب التي يتكون منها معظم السكان العرب وبالخصوص منهم الإناث حيث تصل معدلات البطالة إلى ضعف مستواها بين الذكور، ذلك على الرغم من معدلات النمو في فرص التشغيل العربي تفوق معدلات الدول النامية والمتقدمة. إذ بلغ 2.5٪ خلال المدة من 1995 _ 2002، لكنه لم يتماشى مع معدلات العرض من العمالة البالغ 3.4٪ خلال نفس المدة، فضلاً عن عدم تحسين الإنتاجية الفردية وزيادة الدخل الحقيقي مما أثر سلباً على دخل العاملين وانعكس على حالتهم الاجتماعية وزيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة. ونعتقد أن المشكلة تزداد خطورة كلما تقدمنا نحو الأمام بسبب استمرار زيادة معدلات البطالة وعدم إمكانية استيعاب السوق لعرض العمل إذا ما بقيت الحال كما عليها في الوطن العربي.

يلاحظ من خلال تدقيق المؤشرات الرقمية لمعلات النمو السنوية للأقطار العربية أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بينها فيما يخص مستويات التشغيل ومعدلات نمو فرص العمل تبعاً للظروف الاقتصادية لكل بلد، من حيث الموارد الطبيعية والبشرية والهيكلية الاقتصادية، حسب ويقدر متوسط نسبة البطالة في الدول العربية بنحو15٪ من إجمالي قوة العمل، أي بمعنى أن هناك أكثر من 15 مليون عاطل يبحثون عن العمل من

القادرون عليه ولا يجدونه، ووفقاً للبيانات الموضحة بالكشف لاحقاً يتضح أن التفاوت يقع بين 31.1٪ في فلسطين و1.1٪ في الكويت(*).

(عدا العراق الذي يبلغ نسبة البطالة فيه بعد الاحتلال إلى أكثر من50٪ من القوى العاملة حسب تقارير منظمات الأمم المتحدة):

الدولة	معدل النموالسنوي للقوة العاملة/2004	معدل البطالة
الأردن	5.9	15.3
الإمارات	3.9	2.3
البحرين	3.6	3.1
تونس	2.5	14.9
الجزائر	3.8	27.3
جيبوتي	3.4	......
السعودية	6.3	4.6
السودان	2.8	17.0
سوريا	4.5	11.7
الصومال	3.5	.....
العراق	3.6	......
عمان	7.7	17.2
فلسطين	......	31.3
قطر	2.3	2.3
الكويت	3.8	1.1
لبنان	3.3	8.4
ليبيا	3.4	11.7
مصر	2.3	9.2

(*) منظمة العمل العربية/إحصاءات العمل في البلدان العربية/المجلد 10/ القاهرة /2004

الدولة	معدل النموالسنوي للقوة العاملة/2004	معدل البطالة
المغرب،	2.5	11.6
موريتانيا	3.1	28.9
اليمن	4.4	11.5
الإجمالي	3.4	12.4

تشكل نسبة الشباب من العاطلين نسبة 90٪ في مصر والعراق ونسبة من 40٪ - 60٪ في الأردن وفلسطين ولبنان والجزائر وتونس واليمن، وقد ارتفع المعدل في سوريا للفئات العمرية من 15- 24 سنة، ولأن البطالة في الوطن العربي تقع في الغالب بين الشباب طالبي العمل لأول مرة، فإن ذلك يدلل على عدم إمكانيات الاقتصادات العربية على تهيئة فرص العمل الكافية للداخلين الجدد لسوق العمل بسبب ضعف التنمية الاقتصادية وقلة الاستثمارات الكبيرة التي تستوعب الأعداد الكبيرة فضلاً عن أن أغلب هؤلاء لا يمتلكون الخبرة والمهارة والمعرفة في سوق العمل.

6-المرأة: Women

إن بعض الدول العربية أخذت على عاتقها تطوير دور المرأة في المجتمع خاصة من ناحية اشراكها في العمل من أجل تفعيل دورها في عملية التنمية، وبدا جلياً أن دخول المرأة في سوق العمل لدى العديد من الدول العربية ولو أنه بدأ مؤخراً ومن بينها الأردن حيث بلغت نسبة النساء من قوة العمل الأردنية 15.5٪ وقطر والإمارات2٪ وفي لبنان 22٪ وترتفع هذه النسبة إلى 29٪ في الاقطار الزراعية كالصومال وموريتانيا، ويقع عمل المرأة فضلاً عن العمل الزراعي غير المأجور في مجال التعليم والخدمات الطبية والإدارية، أما مساهمتها في قطاع الإنتاج

فهي محدودة جداً في معظم البلدان العربية ويعود السبب إلى عدة عوامل منها تعليمية تتعلق بارتفاع نسبة الأمية لدى الفتيات وقلة المعاهد المهنية الخاصة بالفتيات وإلى عوامل ثقافية واجتماعية.

أن عمل المرأة المساهم في بناء الأسر المشاركة في عمليات التنمية يعتبر من الأدوار المهمة في المجتمع والذي لا يدخل ضمن الإحصاءات التي تحسب ذلك الجهد حيث لا توجد لحد الآن وسائل لقياس حجمه أو حجم مساهمته في الناتج القومي.

أما من جانب الدور السلبي لعمل المرأة خارج منزلها فإنه قد يؤدي إلى تفكك الأسرة لتركها الأولاد دون عناية وتربية كافية خاصة إذا كان غياب الأب والأم متزامناً، فضلاً عن إرهاق المرأة جسمياً لأنها قد تؤدي أعمالاً لا تناسب قدراتها الجسمانية، وقد يتسبب العمل بزيادة نسبة الطلاقات نتيجة إهمال المرأة لبيتها وأطفالها مما يؤدي إلى ظهور الخلافات الزوجية، وأخيراً فإن عمل المرأة قد يؤدي إلى تقليص الفرص أمام الذكور لإيجاد الأعمال.

وفي المجال السياسي وجدت المرأة من ينتخبها لتساهم في عضوية البرلمانات العربية أو تتبوأ مناصب وزارية إلا أنها لا تزال تحت المستوى الذي يمثل وجود المرأة في المجتمع.

7- الفقر: Poverty

يشكل الفقر تحدياً أساسياً في عملية تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مما يتطلب الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محلياً وإقليمياً وكذلك وضع آلية للتكافل الاجتماعي على المستوى الوطني فضلاً عن تحقيق التكامل بين الدول

العربيـة في مختلـف المجـالات بمـا فيهـا إعطـاء الأولويـة للعمالـة العربيـة لتساهم في الحد من البطالة وانتشار الفقر.

على الرغم من عدم وجود مؤشرات إحصائية تقيس الفقر في المنطقة العربية، خاصة الفقر بين النساء، فإن الدلائل والمؤشرات الأخرى المرتبطة بالفقر، مثل: معدلات الأمية، ونسبة المساهمة في قوة العمل، تشير إلى عمق الفجوة النوعية في معظم الدول العربية.

وتعد مؤشرات التعليم في العالم العربي منخفضة بشكل يثير القلق في عالم أصبحت المعرفة والتكنولوجيا هي المعيار بين من يمتلك أسباب القوة ومن لا يمتلكها؛ فمعدل الأمية في العالم العربي يصل إلى 59.7 في المائة، بينما الرقم السائد في الدول النامية ككل هو72.3 في المائة.

ويبلغ معدل النشاط الاقتصادي للإناث 66.1 في المائة من معدل النشاط الاقتصادي للذكور في جميع الدول النامية، وتعد أقل فجوة بين معدل النشاط الاقتصادي للإناث والذكور في المغرب، والكويت، وتونس، ومصر، وأكبر فجوة توجد في عمان والعراق والسعودية.

إن ظاهرة الفقر مركبة، ترتبط بعوامل عدة، لا تقتصر أسبابها على الفقر المادي والقياسات الكمية للدخل والمصادر، بل تشمل فضلاً عن أبعاد "الفقر المطلق" عوامل اجتماعية وثقافية تعد أحد أبعاد الفقر النسبي، والتي قد تؤدي إلى الفقر المطلق.. وفي هذا الإطار، فإن مفهوم الفقر يتخطى بعد الحد الأدنى المادي للعيش ليشمل الإمكانات والقدرات لكل فرد بما فيها تلك المتصلة بالفقر المطلق المادي أو النسبي الاجتماعي والثقافي.

تعود ظاهرة الفقر في الوطن العربي إلى جملة أسباب ومتغيرات معقدة يمكن إجمالها بالعوامل الداخلية والخارجية. وإذا أعدنا النظر ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لسمناه من تحسن في المؤشرات الخاصة بتوزع الدخل والضمانات الاجتماعية. ذلك أن تلك البرامج لم تنطلق من رؤى وحاجات داخلية، بل أتت في سياق تنفيذ استراتيجية اقتصادية كونية، وضع أسسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن الغريب أن مستويات المعيشة في السبعينيات كانت أفضل مما هي عليه في التسعينيات. وقد لعبت أسعار النفط الدور الأبرز في مجال الإنفاق الحكومي، فالتقلبات والارتفاع غير الطبيعي في أسعار النفط انعكست على النمو، وقد أدى ذلك إلى تراجع دور الدولة في الشأن الاجتماعي.

لا بد من ملاحظة أن أي اقتصاد لا يخلو من ظاهرة الفقر. ولكن اتساع تلك الظاهرة هو الأمر المقلق. إذ يرتبط ذلك بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية. إن السياسات الاقتصادية الموجهة لصالح الطبقة الغنية هي إحدى أهم آليات إنتاج الفقر. وأهم السياسات المسببة للفقر هي السياسة النقدية من خلال التأثير في سعر الفائدة. ويؤثر سعر الفائدة في خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي. ويسبب ذلك انخفاض الطلب على العمالة. وقد ارتفع متوسط معدل البطالة في البلدان العربية عن 15 بالمئة. وهي نسبة مرتفعة جداً بالمفهوم الاقتصادي. وقد أدى انخفاض النمو الاقتصادي العربي إلى ارتفاع معدل البطالة. إذ لم تتجاوز نسبة النمو 1.2 بالمائة، وذلك خلال المدة من 1980 إلى سنة 2000.

لقد تم توزيع ثمار النمو في الوطن العربي وفقاً لنمط توزيع الدخل. إن انخفاض معدل النموالاقتصادي لم يؤثر بشكل جوهري في خفض الفقر. وارتفاع البطالة يتطلب معدل نمو يتجاوز 5 بالمئة، حتى يمكن زيادة فرص العمل. يمكن لمعدلات النمو المرتفعة تخفيض معدل الفقر. ولكنه لن يحقق الرفاهية. ويشير أمارتياسن إلى أن «ارتفاع الدخل لا يعطي دلالات على ارتفاع رفاهية هؤلاء الأفراد لمحدودية خياراتهم في الحياة».

تؤدي بعض السياسات النقدية إلى ارتفاع معدلات التضخم، وذلك في العديد من البلدان العربية، لا سيما المنخفضة الدخل منها مثل السودان واليمن والصومال وموريتانيا. ويؤثر ذلك بشكل سلبي في خفض القيمة الشرائية. ويؤدي تقييم العملات في بعض البلدان العربية إلى تباطؤ في معدلات النمو، وخاصة في البلدان العربية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل. وقد توجهت سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى خفض قيمة العملة. وفي هذه الحالة يتضخم الدين الخارجي (مقيساً بالعملة المحلية) كما ترتفع أيضاً قيمة خدمة الدين.

أما السياسات المالية للدولة فتؤثر بطريقة مباشرة أوغير مباشرة، من خلال آليات توزيع الدخل ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وتؤدي الأوضاع غير التنافسية إلى التطرف في توزيع الفائض الاقتصادي لصالح رأس المال دون الأجر. كما أن تخصيص مبالغ هائلة للإنفاق العسكري أدى إلى تراجع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية. كما أدى ذلك أيضاً إلى تراجع الاستثمار. وهكذا تراجعت دولة الرعاية الاجتماعية، وفقا لسياسات الإنفاق المتبعة. وقد أدت الازمات الاقتصادية في بعض البلدان العربية إلى هروب رؤوس الأموال الدولية. وأسهمت تلك الأزمات

في إنتاج الفقر، من خلال انخفاض الطلب على العمل، فضلا عن تدني الأجور.

ترتب على السياسات الاقتصادية في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض ضعف مساهمة الفقراء في هيكل السلطة في المجتمع. كما إن انحياز السلطة إلى الفئة الغنية دون الفقيرة أدى إلى اتساع مقاييس اللامساواة في كل البلدان العربية إجمالاً.

لا تقتصر أسباب انتشار الفقر على ندرة الموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية للدولة بل أيضاً على اتجاهات الاقتصاد العالمي والمتغيرات الخارجية المؤثرة على ظاهرة الفقر أو على الحد منها. لا سيما أن الحكومات العربية سارعت إلى توسيع حالة الانفتاح الاقتصادي، والتجاوب مع أجواء العولمة التي سادت في الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين. إن تطبيق تلك السياسات قاد إلى أوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر. والرأسمالية نفسها وعند تطبيق آلياتها لا بد لها من إنتاج عوامل الفقر. وفي العولمة فإن إزالة الفقر أمر صعب جداً. لأن آليات العولمة تعمل في جغرافية واسعة جداً، وتضطر المجتمعات إلى التكيف قسرياً مع المتغيرات والحقائق الجديدة، وعندئذ يجب التطلع إلى وسائل للتحكم بالآثار الجانبية لها وهذا ما يسمونه بشبكات الأمان الاجتماعي، التي ترفق عادة مع تلك السياسات الاقتصادية غير العادلة.

إن الليبرالية الجديدة هي الخلفية النظرية لخطاب المنظمات الدولية وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، والتي تحاول أن تنزع من الدولة دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد نتج عن تطبيق سياسات تلك المنظمات الدولية مضاعفة أرباح المراكز الاحتكارية في العالم والذي بدوره أدى إلى اتساع دائرة

اللامساواة وإعادة إنتاج الفقر في البلدان العربية النامية. إن نتائج البرامج الداعية إلى الإصلاح الاقتصادي، وعدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان منخفضة الدخل، في حين يحدث عكس ذلك في البلدان مرتفعة الدخل، إذ تضيق فجوة اللامساواة في تلك البلدان.

إن اتساع الفقر في البلدان العربية يعود في جانب أساسي منه إلى تبني سياسات الليبرالية الجديدة، دون النظر إلى الواقع والتاريخ الاقتصادي لتلك البلدان. والحل لكل ذلك يرجع إلى الانتقائية في تطبيق مبادئ العولمة، فليس حتماً على كل اقتصاد عربي اتباع نظريات وتوصيات لا تتفق مع مسار الحياة الاجتماعية فيه.

8- الاتصالات والإنترنيت:

Telecommunications and the Internet

تعد الاتصالات والحواسيب من المؤشرات الواضحة لقياس درجة تطور المجتمعات في أي بلد، ووفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، تأتي الدول العربية في موقع متأخر عن المتوسطات العالمية لكثافة الخطوط الهاتفية العالمية فبينما كان متوسط كثافة الخطوط الهاتفية الرئيسة حوالي 18 خطا لكل 100 من السكان في العام 2002 لم يتجاوز نصف الرقم في الدول العربية وإنما في بعض الدول مثل اليمن لم يتجاوز ال2٪ بينما بلغت أعلى معدلاتها في الإمارات العربية المتحدة حيث بلغت 34٪ وكانت الإمارات والكويت وقطر والبحرين أكثر الدول مساهمة في النمو الحاصل في الوطن العربي، وعلى الرغم من حجم الاستثمار الكبير الحاصل للارتقاء بالخطوط الهاتفية في البلدان العربية إلا أنه يستدعي بذل الجهود مكثفة لتنمية البنية الأساسية للتقارب بين الدول العربية والعالم.

أمـا الهواتـف النقالـة فإنـه حسـب بيانـات الاتحـاد الـدولي للاتصالات في نهاية 2002 بلغ عدد المشتركين في الهاتف النقال 17.69 لكل 100 نسمة في الوطن العربي، وهو يقترب كثيراً من المستوى العالمي والبالغ18.77 ، أما التفاوت فيما بين الدول العربية فإنه كبير جداً إذ تبلغ النسبة في الإمارات 75.88 كحد أعلى و0.59 في السودان كحد أدنى.

فيما يتعلق بالحواسيب الشخصية فإنه يمكن القول أن العشر سنوات الأخيرة شهدت تطوراً كبيراً في نمو متوسط عدد الحواسيب حيث بلغ معدل الدول العربية مجتمعة 6.72 بينما يبلغ المعدل العالمي 9.22 حيث شهدت بعض الدول العربية خصوصاً في الإمارات وقطر والكويت والبحرين بحيث تجاوزت النسبة العالمية، وأما بقية الدول العربية فما زالت بعيدة عن المعدلات العالمية. ويؤشر استخدام الإنترنيت مدى مساهمة الدول في عصر المعلومات حيث تشير أحدث البيانات أن مستخدمي الإنترنيت في الدول العربية تشكل نسبتهم نصف المستوى العالمي البالغ 9،72.(*)

هـذا وتتفـاوت الـدول العربيـة فيمـا بينهـا بمعـدل مسـتخدمي الإنترنيت ففي دول الإمارات والبحرين ولبنان تجاوز عدد المستخدمين المعدل العالمي بينما نلاحظ افتقار ذلك في دول أخرى كالسودان واليمن وسوريا نتيجة تدني الدخل وارتفاع الرسوم وسياسة حكومية مقيدة لمستخدمي الإنترنيت.

(*) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)/ مؤشرات العلم والتكنولوجيا والأبتكار في المجتمع المبني على المعرفة / نيويورك/2003:ص 97

المحور الاقتصادي: Economic Axis

أما الاقتصاد، فإنه يهتم باستغلال الموارد البشرية والطبيعية استغلالاً أمثل بقصد زيادة رفاه المجتمع وإشباع حاجاته إلى أقصى حد والقضاء على الفقر واستثمار الموارد الإنتاجية النادرة بأقل كلفة، مع تعظيم النمو لهذه الموارد وزيادتها، حتى يتمكن المجتمع من إنتاج المزيد من السلع والخدمات اللازمة للمجتمع.

ويشتمل على العناصر الآتية:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من خلال دراسة مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي وهي من المؤشرات المعتمدة لدى صندوق النقد العربي خلال العقد من 1994 لغاية 2004 ما يأتي:(*)

أ - إن الناتج الإجمالي لمجموع الدول العربية قد تضاعف خلال تلك المدة إذ أصبح 869.380.7 مليون دولار في 2004 بعد أن كان 417.722.6 مليون دولار في العام 1994.

وفي أدناه كشف بالناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الصادرة من جامعة الدول العربية /صندوق النقد العربي / تقرير 2004:

ب- إن السعودية لا تحتل المرتبة الأولى فقط، وإنما تشكل حوالي ثلث الناتج العربي على مر تلك المدة إذ بلغت 250.558.3 مليون دولار عام 2004.

(*) د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي/ التنمية المستدامة في المنطقة العربية/مجلة علوم إنسانية/العدد25 السنة 3/ 2005 ص13.

ج- إن موريتانيا والصومال ليست فقط أقل الدول العربية في معدل الناتج المحلي، وإنما تشكل أرقاماً ضعيفة جداً قياساً بالدول الأخرى الأقل إنتاجاً، إذ تبلغ أكثر من مليون واحد بقليل.

د - تشكل البحرين والأردن واليمن أقل الدول الأخرى في ناتجها المحلي وتبلغ 11.066.5 و11.514.4 و12،908،0 مليون دولار على التوالي على الرغم من مضاعفة الناتج خلال العقد المذكور.(*)

2- معدل النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ من كشف معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي ما يأتي:

أ - إن العراق الذي بلغت نسبة النمو السنوية 69.3٪ خلال العام 2004، لا يمثل حقيقة اقتصادية نتيجة زيادة معدلات الناتج المحلي، وإنما يمثل حالة استثنائية نتيجة ظروف الاحتلال إذ كانت النسبة 25.7- ٪ خلال العام 2003.

ب- تعد الجزائر أكثر الدول العربية نمواً خلال العام 2004 حيث بلغت نسبة النمو 24.7٪، تليها الكويت وقطر والإمارات بنسب 20.7٪ و20.0٪ و17.1٪ على التوالي حيث حافظت الدول الأخيرة على معدل نموها مقارنة بالسنة السابقة.

ج- الاتجاه السلبي للنمو لجمهورية مصر العربية خلال السنوات من 2001 لغاية 2004 وهذا ناتج عن حقيقة اقتصادية باعتبار أن الظرف العام المصري لم يتغير ولم يكن هناك طارئ اقتصادي وإنما هناك أسباب أخرى.

(*) صندوق النقد العربي/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ 2004مصدر سابق ص 39.

د - بلغ مجموع معدلات النمو السنوية للوطن العربي ذروته خلال العام 2004 إذ بلغت النسبة 15.8٪ بعد أن كانت 14.1- ٪ خلال العام 1994 بسبب المعدلات السلبية في العراق والجزائر وليبيا واليمن. وفيما يلي كشف بمعدلات النمو السنوية للدول العربية: (*)

3- متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

من كشف متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يمكن ملاحظة ما يأتي:

أ - إن متوسط دخل الفرد العربي قد بلغ 2.845 دولار خلال العام 2004، وهذا لا يعبر عن أي حقيقة واقعية لما يمثل الحصة الحقيقية للفرد العربي بسبب التفاوت الكبير بين متوسطات الدخل للدول العربية.

ب- تمثل قطر أعلى معدل لدخل الفرد بين كافة الدول العربية وتبتعد عن أقرب معدل بالضعف عنه، حيث بلغ متوسط دخل الفرد السنوي 42.656 دولار خلال العام 2004 بينما بلغت الإمارات والكويت بالمرتبتين الثانية والثالثة بمعدلين 23.771 و21.067 دولاراً على التوالي:

ج- يبلغ أدنى معدل حوالي خمسمائة دولار سنوياً لكل من موريتانيا واليمن والسودان، بينما يتراوح كل من مصر وسوريا والمغرب والعراق معدلاتها لأكثر من ألف دولار سنوياً خلال العام 2004.وهذا مؤشر مهم لأسلوب توزيع الدخل ليس على المستوى المحلي للأقطار العربية بل لمجموع الوطن العربي الذي يعكس حالة

(*) صندوق النقد العربي/ مصدر سابق.

من دراسات الاقتصاد القومي وكذلك يحمل أسباب رفض بعض الدول العربية عملية التكامل الاقتصادي العربي نتيجة التفاوتات الكبيرة في الموارد البشرية والطبيعية وكذلك عدد السكان ونسبة النمو لكل بلد عربي.

وأدناه كشف بمتوسط دخل الفرد العربي للبلدان العربية حسب إحصائيات صندوق النقد العربي للعام 2004: (*)

4- مجموع الإيرادات والنفقات الحكومية:

بلغت مجموع النفقات الحكومية الإجمالية في موازنات الدول العربية 242.093.0 مليون دولار خلال العام 2004 بينما بلغت الإيرادات 276.436.0 مليون دولار للسنة نفسها، وتبلغ السعودية أعلى معدل في الإيرادات والنفقات بين مجموع الدول العربية حيث تبلغ إيراداتها 104.611 مليون دولار ونفقاتها 76.53 مليون دولار لسنة البحث 2004 أي ما يعادل 1.368 إيرادات/النفقات وهو معدل مقبول جداً اقتصادياً. أما باقي البلدان العربية فإنها تأتي من ثلث الأرقام السعودية فما دون إلى أن تصل إلى أدنى مستوياتها في موريتانيا والبحرين ولبنان ومستويات أعلى من الأدنى وأقل من المتوسط كما في الأردن والسودان وسوريا وليبيا واليمن.

والكشفان التاليان يبين أن بوضوح تلك الأرقام بملايين الدولارات حسب الإحصائيات من صندوق النقد العربي للسنوات من 1994 لغاية 2004:

(*) صندوق النقد العربي/ التقرير الاقتصادي العربي الموحد/2004

الفائض أو العجز الكلي:

من خلال المقارنات من الكشفين السابقين يمكن استنتاج الأرقام الواردة بالكشف أدناه، وذلك من خلال المقارنات بين إيرادات ونفقات الموازنة الحكومية لكل دولة، إذ يتضح أن دول الفائض تتمثل بالسعودية بمقدار 28.558 مليون دولار بينما تليها الجزائر بمقدار 7.144 مليون دولار، وأما دول العجز فإن مصر تتصدر الدول العربية بمقدار 4.638 مليون دولار تليها لبنان والمغرب.

5- الاحتياطيات الدولية الرسمية من الذهب:

يتضح من كشف الاحتياطيات الدولية الرسمية للدول العربية من الذهب، أن الملاءة المالية لكل دولة يعتمد على مدى اتباعها قاعدة الذهب في التعامل ومدى الملاءة النقدية التي يقابلها كمية الذهب وفقاً للنظرية المذكورة، علماً بأن وحدة الكميات بمليون أوقية، وكما يأتي:

إن لبنان تمتلك احتياطياً ثابتاً من الذهب منذ العام 1994 والبالغ 9،22 مليون أوقية وهو أعلى كمية في الوطن العربي تليها الجزائر بكمية 5.58 مليون أوقية ثم ليبيا فالسعودية بكميات متساوية تقريبا والبالغة 4.60 مليون أوقية، أما موريتانيا واليمن فإن احتياطيهما لا يشكل شيئاً بالنسبة لكل الدول العربية بل هما أقل الدول امتلاكاً للاحتياطي من الذهب. وفي أدناه الكشف المعتمد من صندوق النقد العربي للعام 2004 :

6 - الصادرات والواردات:

أما كشفا الصادرات والواردات التي تعتمد على مدى إمكانيات الدول العربية من تصدير النفط بالدرجة الأساس فإن ترتيب الدول

العربية، فتأتي السعودية بالمرتبة الأولى، وأما مجمل الدول الأخرى التي لديها موقف إيجابي بين الصادرات والواردات فهي، الجزائر والعراق والإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن، وأما الدول التي تزيد وارداتها عن صادراتها فهي، الأردن وتونس والسودان وسوريا ولبنان ومصر والمغرب، فالأكثر فجوة بين الصادرات والوردات وهي، موريتانيا والصومال.وفي أدناه الكشفإن الصادران من صندوق النقد العربي حيث يبينان ذلك بوضوح:

المحور السياسي: Political Axis

يُعد الوطن العربي من الدول التي بدأت بها دراسات الاقتصاد السياسي مؤخراً، كفلسفات وأفكار منفصلة عمّا سبقها من دراسات وأفكار عولمية، لذا سيركز هذا المحور على بيان السياسات العربية والتعرف على المسائل الجدلية في عملية صنع القرار العربي، وطبيعة الزعامة التي تعتبر الوصية على مصالح الشعب وإطلالة تلك الفلسفات السياسية على محاور التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية العربية.

مبدئياً يجب أن نعرف أن ليس ثمة نموذج سياسي للدول العربية تجسده دولة عربية معينة ومثل ذلك الحال في الاقتصاد العربي، لذا يجب علينا من الناحية المنهجية أن نكون حذرين من تعميم أي وصف أوتجربة وحتى فيما يتعلق بالمعرفة والأفكار الخاصة بالوطن العربي، أن الدراسات خلال القرن الماضي افترضت تجانساً بين بلدان الوطن العربي، وهي محقة إذا حسبت التقارب التاريخي ووحدة اللغة والتراث والدين، لكن إذا ما اقترينا من واقع اليوم السياسي المتمثل بعدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية وعدم وجود تشريعات قومية نافذة اقتصادية

وسياسية مما أدى ذلك إلى حالة من التخوف والتحسب بين الدول العربية علاوة على وجود التأثيرات الخارجية ومنها التبعية السياسية.

وبنظرة تأريخية سريعة للدول العربية قبل أن تتكون لها كياناتها المعاصرة حيث كانت تابعة إلى الدولة العثمانية من الناحية الشكلية حتى دخول الاستعمار إلى بعض الدول العربية، مثل الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1835م واحتلال الانكليز لليمن عام 1839 وقيام الحمايات الاستعمارية البريطانية والفرنسية على عدد آخر من البلدان العربية، حيث أقدمت السلطات الإنكليزية على عقد اتفاقيات مع عدد من مشايخ وسلاطين وأمراء الجنوب والخليج العربي حتى بداية القرن العشرين، وفرضت فرنسا معاهدة حماية مع تونس عام 1881 ومع المغرب عام 1912 ودخل السودان تحت الحكم الثنائي الانكليزي المصري عام 1899 واحتلت إيطاليا ليبيا عام 1913.

وبعد الحرب العالمية الأولى لم يبق تحت السيطرة العثمانية سوى سوريا والعراق والحجاز وبعض أجزاء شمال اليمن إذ احتل الإنكليز مصر للمرة الثانية عام 1919 وقد أطبق الإنكليز والفرنسيون والإيطاليون على الأغلبية الساحقة للوطن العربي، وإجمالاً استغرقت السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي مائة وعشرين عاماً (1797-1920) إذ إن اكتمال الدولة العربية ورسم حدودها استغرق ما لا يقل عن نصف قرن ابتداءً من العام 1920 زامن هذا التشكيل الارتباط بالانتداب أو الاتفاقيات المقيدة لسيادتها مع الدولتين الاستعماريتين المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى بريطانيا وفرنسا، فمثلاً استمر من العام 1921 إلى العام 1939 في العراق ومن العام 1922 إلى العام 1936 في مصر وفلسطين ومن العام 1922 إلى العام 1947 في الأردن

ومن العام 1923إلى العام 1945 في سوريا ولبنان وأما البلدان العربية الأخرى فإنها استقلت بأوقات متفاوتة فليبيا في العام 1951 وتونس والمغرب في العام 1956 والسودان في العام نفسه والكويت والجزائر في العام 1962 واليمن الجنوبي في العام 1967 والإمارات وقطر والبحرين وعمان في العام 1971.

ونبين فيما يأتي مسيرة تطور أنظمة الحكم في الدول العربية:

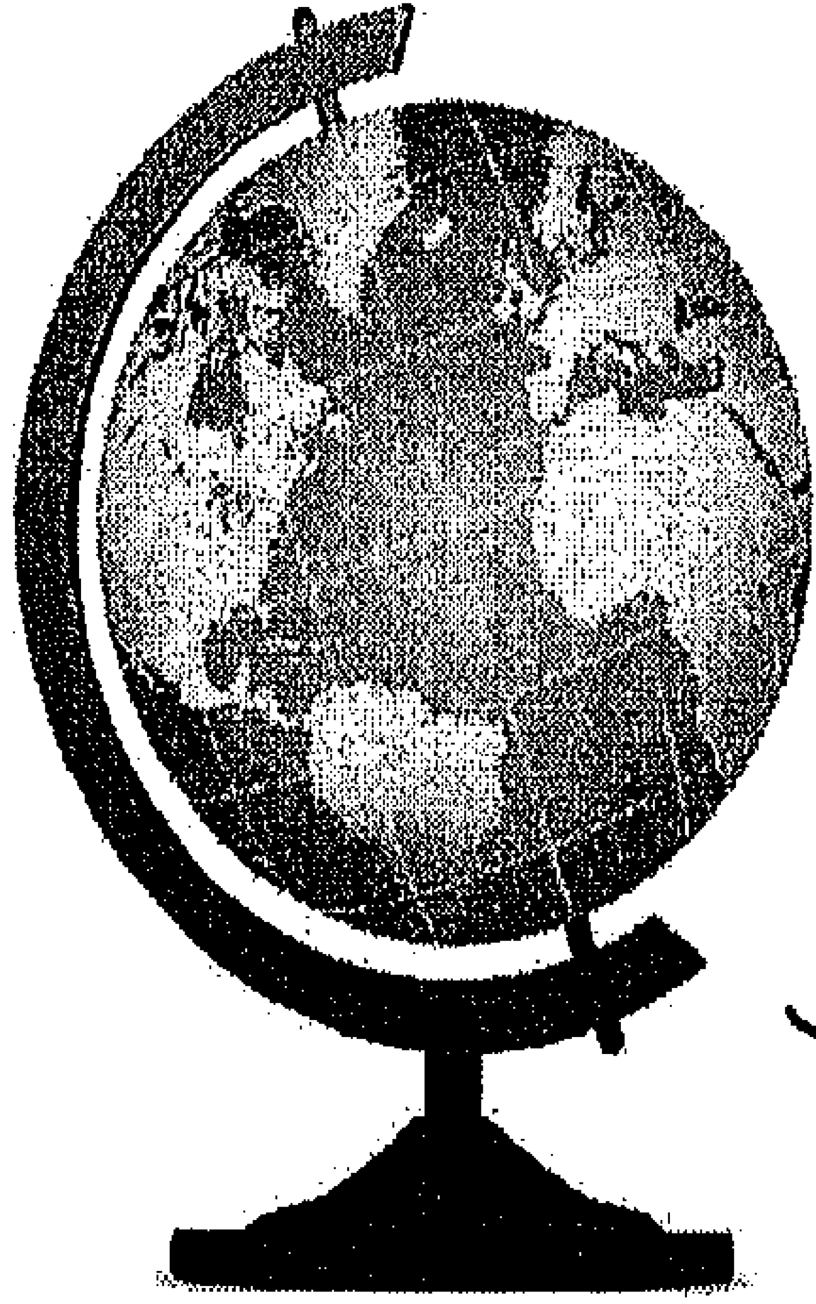
1- ابتداء التأثر بالنظم الأوربية، بمحاولات الدولة العثمانية لبعض النصوص التشريعية، بالتأثر بتشريعات فرنسا وألمانيا خاصة بعد صدور دستور الدولة العثمانية عام 1839.

2- بزوغ الثورة العربية الكبرى نتيجة الحركة القومية العربية في إطار الصراع الذي عانت منه الإمبراطورية العثمانية، فطالبت بقيام الدولة العربية، التي تكونت آنذاك، بسن أحكام دستورية ذات نظام ملكي في كل من سوريا عام 1920 وفلسطين عام 1921 ومصر عام 1923 والعراق عام 1925 وشرق الأردن عام 1928، وعدد من القوانين في بلدان شبه الجزيرة العربية، وهي بلدان كانت على علاقة خاصة بالمملكة المتحدة أو تحت سيطرتها، وقامت دول أخرى ذات نظام جمهوري بسن قوانين جمهورية مثل قوانين دول دمشق، حلب، جبال الدروز، العلويين، اتحاد دول سوريا المستقلة، الدولة السورية، الدولة اللبنانية تحت الانتداب الفرنسي.

3- كانت البلدان العربية، تونس والمغرب وسوريا ولبنان تستلهم النصوص التشريعية الفرنسية، وتطبقها بصورة مباشرة الجزائر، وبالمقابل كان الدستور المصري مختلطاً بين النظامين البرلماني

والرئاسي بعد قيام النظام الجمهوري المأخوذ جزء منه من الدستور البلجيكي، ومثلما أثر الدستوران السوري والمصري في التشريعات الدستورية في العراق والأردن والكويت والبحرين وسلطنة لحج، استلهم الدستور السوداني عدا دستور 1973 ودستوري 1998 و2005 من التشريع الإنكليزي مع الأخذ بنظام الحكم الجمهوري.

4- نرى في بداية التشريع الدستوري العربي أن هناك محاولات ليبرالية، إلا أنها لم تؤتِ ثمارها لحين دخول عهد الثورات والحركات التصحيحية والانقلابات المضادة، واختلفت الأحكام الدستورية العربية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وصدرت أحكام مؤقتة وغير مؤقتة اتسمت بالتقلب وحاولت القيادات السياسية في كل البلدان العربية ذات النظام الجمهوري الأخذ بمبادئ شتى، اتخذت الأغلبية نظام الحزب الحاكم الوحيد دون أن تتقيد بالأنظمة الدستورية التقليدية عدا لبنان (برلمانية) أو رئاسية في حين تدرجت الدول العربية ذات النظام الملكي في النظام الدستوري الحديث وقامت المملكة المغربية على النظام المزيج في ظل التعددية السياسية.



الفصل الثالث

التنميـة والتخلـف

Development And Underdevelopment

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت دول العالم كافة ضرورة وجود منهج للتخطيط المستقبلي لمواجهة متغيرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية، وبفعل الزخم الاقتصادي وسيطرة دول الغرب على الأسواق اكتسبت مسمى ""العالم الأول""، أما شرق أوربا فمع منهجيتها نحو التوجه المركزي لبناء الدولة الاشتراكية والتي تستطيع التحكم بالغأيات المهمة للمجتمع فقد اكتسبت تسمية "" العالم الثاني""، أما باقي الدول فقد أطلق عليها ""العالم النامي"" أو ""العالم الثالث"" الذي يكون الوطن العربي محور دراستنا جزءاً منه.

وبمرور الزمن وجدت الدول في العالمين الأول والثاني نفسها في تقدم مستمر وتخصص معروف وإنتاج كبير فيما بدأت الرسمآلية بالنمو السريع وتجديد نفسها بعد أن أنجزت المهام العلمية والفكرية والتقنية الرأسمآلية حتى بلورت ما يُسمى الآن بـ(العولمة) تحت مسميات كثيرة منها الثورة العلمية، والعالم قرية صغيرة، وبناء منظومات عالمية في الاتصالات وغيرها، كذلك حدثت تحولات كبيرة في شرق أوربا، بينما بقيت دول العالم الثالث النامية تحت تأثير صعود العالم على أكتافها تحلم بالتنمية وهذه هي مشكلتنا الحقيقية، ليس بسبب المنظرين ولكن بسبب المنفذين والمتنفذين وهذا هو أيضاً سبب تقاطعنا مع العالم الأول.

إن مفكري العالم الثالث لعبوا دوراً مهما في التنبيه لما حولهم من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأبرزوا في نصائحهم انعكاسات الاثار السلبية للتخلف وما يعنيه من الفشل من الاستفادة الكاملة من موارد بلدانهم بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية، وبينوا في كثير من كتاباتهم المقارنة الحقيقية بينهم وبين الدول المتقدمة، كما بينوا طرق

الخلاص من التخلف أو تخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه بينوا ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية قبل اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية والسياسية.

التنمية الاقتصادية Economic Development

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بدأية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ووجدت من المفيد أولاً أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها وهو: (عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحمأية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب). (*)

هناك تفسيرات أخرى لمسيرة التنمية الاقتصادية فهناك من يقول إنها معنية ومهتمة بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة، كما إنها تهتم أيضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، لأن هذا ضروري لأدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة ومن ثم فإن اقتصاديات التنمية هي أعم وأشمل بكثير من اقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتى من الاقتصاد السياسي لأنها يجب أن تركز وتغطي

(*) ميشيل تودارو/التنمية الاقتصادية/ترجمة أ.د محمود حسن حسني/دار المريخ للنشر/السعودية 2006)

كل المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية، وهذا يتطلب دوراً حكومياً كبيراً مع توافر درجة عالية من التنسيق في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية(*).

وفي ضوء التغييرات التي شهدها العالم في مختلف المجالات وخصوصاً العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والثقافية والبيئية علاوة على الاقتصادية والسياسية جعلت العالم يتأثر سريعاً بين أجزائه وأقاليمه ودوله وشعوبه بكل ما يجري وفي أي مكان ولهذه التغييرات والتحولات انعكاسات أيجابية وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول النامية ومنها الدول العربية الامر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من الأيجابيات التي أفرزتها هذه المتغيرات والتقليل من المخاطر إلى حد كبير.

لذا فإن النظرة المستقبلية للتنمية تستدعي فهم هذه التحولات والتغييرات التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة وليس في البلدان النامية فحسب.

مفاهيم أخرى للتنمية:

- إن مصطلح التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور (كيم) الاستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية (لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح –مجتمع نامٍ– مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط

(*) المصدر السابق: ص40.

أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية. ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك، فالاقتصاد أو المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وكذلك قد تتغير المؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسي ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وبالتالي فالتنمية المجتمعية هي التنمية والتغييرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية). (*)

- يُعَد علم اقتصاد التنمية فرعاً مستقلاً وغاية الأهمية كامتداد للاقتصاديات التقليدية أو بالنسبة للاقتصاد السياسي، فبينما تنبع أهميته أيضاً من دوره في التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للناتج الكلي عبر الزمن، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضاً وبصفة أساسية على الآليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا بد منها لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الفقراء في دول العالم الثالث. (**)

(*) د.محمد نبيل جامع/التنمية في خدمة الأمن القومي/منشأة المعارف المصرية2000 الصفحة49

(**) ميشيل تواذور/ التنمية الاقتصادية/ ترجمة أ.د محمود حسن حسني/دار المريخ/ السعودية 2006 : ص 59.

محاور اقتصاديات التنمية:

Axes development economics

يمكن لدارس اقتصاديات التنمية أن يفهم القضايا الحرجة التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة فلسفة التنمية الاقتصادية ، ويمكن القول بأن الدارس يتساءل عما إذا تجيب التنمية الاقتصادية عن الأسئلة النظرية التي يتم تدأولها من خلال دراسة هذا البحث ، والذي **سنجد الإجابات من خلال فصول هذا البحث ومن تلك المحاور:**

1- إن مستقبل الدول العربية في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي.

2- إن اندماج الاقتصاديات العربية تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية يمكنها من مواجهة تحديات العولمة.

3- هل تؤيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي رغم عدم الاستقرار السياسي؟

4- إلى أي مدى تعتقد أن البيئة السياسية مؤثرة في التنمية الاقتصادية العربية.

5- الاستقلال الاقتصادي مترابط مع الاستقلال السياسي.

6- من أسباب التخلف عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمع العربي.

7- ضعف التخطيط التنموي الاقتصادي والإنساني.

8- البطالة من أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الوطن العربي.

9- البنيان الاجتماعي العربي له التأثير الرئيس في وضع السياسات الاقتصادية.

10- إن انتهاج السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

11- التشديد على تنمية القطاعات الستراتيجية ومجموعة الشركات الستراتيجية والتعاون الإقليمي يعزز القدرة على التنمية الاقتصادية.

12- أهمية وضع خطة شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.

13- إن البحث والتطوير العلميين كفيلان بحل المشكلات التي تواجه الوطن العربي إذا ما اقترنت بدعم البيئة السياسية.

14- إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.

15- إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن فشل إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال إمكاناتها المتاحة من ثروات طبيعية وزراعية وتجارية واستثمارية.

16- إن إردة الفلسفات السياسية للدول العربية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعأوني اقتصادي عربي مما يضعف عملية التنمية.

17- ضعف فلسفة الفكر الاقتصادي الذي يحدد الإطار القانوني والتشريعي التي تحكم أصول وقواعد السياسات الاقتصادية.

18- مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية البينية وغياب الديمقراطية، أدى إلى ضعف الثقة بين الدول العربية وخلق حالة من التخوف والتحسب، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي منعت البعض من أن تكون سيدة قرارها.

إن الإجابة قد تكون معقدة وغاية في الصعوبة لكنها ضرورية للحصول على فهم منظم للمشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه البلدان العربية ومن خلالها يمكن وضع التحليلات والاستنتاجات الرئيسة خاصة وأن كثيراً من البلدان العربية تشترك في كثير من الحالات مع مشاكل الدول النامية الأخرى، لذا فإننا يجب أن نخرج من بعض النظريات التقليدية إلى مداخل حديثة يمكن من خلالها فهم تلك القضايا الشائكة في التنمية الاقتصادية.

أثر النظم الاجتماعية في عملية التنمية:

The impact of social systems in the development process

إن النظم الاقتصادية في الدول النامية ومنها الدول العربية يجب النظر إليها من خلال تحليلها داخلياً في إطار النظام الاجتماعي للدولة، وأيضاً من خلال التطورات العالمية والتأثيرات الإقليمية، والنظام الاجتماعي يمكن النظر إليه على أنه يشمل العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين ما يسمى بالعناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي تحوي الاتجاهات الخاصة بالحياة والعمل والسلطة والبيروقراطية العامة والخاصة والهياكل الإدارية والقانونية والأنماط الأسرية والعقائدية

والتقاليد الثقافية ونظم ملكية الأراضي ودرجة شعور الناس وأهميتهم بتحقيق الأنشطة والقرارات المرتبطة بالتنمية. (*)

وعلى حد تعبير المفكر الآندونوسي (سويرجايتوكو) الرئيس السابق لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو: (إن نظرة للخلف عبر عدة سنين، فإنه يتضح لنا الآن بوضوح أنه في ظل انشغالنا بالنمو ومراحله ومع توافر المهارات ورؤوس الأموال فإن منظري التنمية قد أبدوا اهتماماً غير كافٍ بالمشاكل الهيكلية والمؤسسية ولتقوية القوى الدينية والثقافية والتاريخية في عملية التنمية). (**)

أهمية التنمية الاقتصادية:

The importance of economic development

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي:

1- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.

2- توفير فرص عمل للمواطنين.

3- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.

4- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

5- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

6- تسديد ديون الدولة.

7- تحقيق الأمن القومي.

(*) ميشيل توادور/ مصدر سابق: ص 48

(**) المصدر السابق /ص 49

متطلبات التنمية الاقتصادية:

The requirements of economic development

1- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

2- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.

3- توفير الموارد البشرية المتخصصة.

4- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

5- توفير الأمن والاستقرار.

6- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

إن من أهم مراحل التنمية الاقتصادية هو ((التخطيط)) لذا سنقوم بشرح بعض النظريات الخاصة بمتطلبات التنمية خاصة في البلدان العربية.

عملية التخطيط: The planning process

هناك الكثير من أساليب التخطيط لعملية التنمية وهناك مشتركات كثيرة في عملية التخطيط في البلدان النامية، إلا أننا وجدنا أن Tony Kiuick **قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط:**

1- يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتنمية المستقبلية الاقتصادية.

2- تضع خطة التنمية استراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة.

3- تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزياً ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الستراتيجية وتحقيق الأهداف وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بشأن القرارات اليومية.

4- تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي.

5- لضمان الأمثلية والاتساق تستخدم الخطة نموذجاً للاقتصاد الكلي بقصد دعم الإسقاطات التي تتعلق بالأداء المستقبلي لاقتصاد الدولة.

6- في المعتاد، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة ولتكن خمس سنوات مثلاً، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية.

أما مراحل التخطيط كما يراها توني كويك فهي:

- نماذج النمو الإجمالي، وتتضمن تقديرات اقتصادية كلية للتغييرات المخططة أو المطلوبة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.
- نماذج المدخلات/ المخرجات، متعددة القطاعات والتي تتحقق من اتساق المتغيرات الخاصة بالإنتاج والموارد والتوظيف والنقد الأجنبي لمجموعة معينة من الأهداف الخاصة بالطلب النهائي وبما يضمن التنسيق بين تدفقات الناتج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وأخيراً وربما هو الأكثر أهمية أن تتضمن الخطة مشروعات استثمارية محددة داخل كل قطاع باستخدام أسلوب تقييم المشروعات والتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد، إن مراحل التخطيط الثلاث (الكلي والقطاعي والمشروع) تشكل الأدوات الفكرية المتاحة أمام سلطات التخطيط. (*)

خصائص الدول النامية:

The characteristics of the developing countries

وهي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض وتسمى أيضاً دول العالم الثالث كما ورد سابقاً:

1- الخصائص الاجتماعية Social characteristics

- انتشار الأمية.
- انخفاض المستوى الصحي.
- ارتفاع معدل الوفيات
- ارتفاع معدل المواليد.
- عمل الأطفال.
- غياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.

2- الخصائص السياسية: Political characteristics

- الديكتاتورية.
- التبعية للخارج.

(*) المصدر السابق: ص 705

- عدم الاستقرار السياسي.
- سيطرة فئة على الحكم.
- الاقتصاد المزدوج.

3- الخصائص الإدارية: **Management characteristics**

- الفساد الإداري.
- الوقت الضائع.
- نقص التنسيق.
- نقص في القيادات.
- انتشار الواسطة والمحسوبية.

4- الخصائص الاقتصادية: **Economic characteristics**

- ضعف الإنتاج الصناعي.
- دوام المديونية.
- انتشار البطالة.
- الاعتماد على الإنتاج الزراعي.
- قلة المدخرات.
- التفاوت في توزيع الدخل.
- انخفاض في متوسط الدخل.

مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية:

ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المؤية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي national income إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

ولغرض وصف المستوى الآنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات خطة Process، الدخل القومي الحقيقي Real national income، الأجل الطويل Long term، فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية Productivity per capital بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

لاشك في أن هذه العملية شاقة لدرجة الخطورة فليس من السهل أحداث هكذا تغيير فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة)

مَقيساً بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياسا للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم.(*) كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل لذا وجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لأيقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً في الأقل، والحقيقة إن الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة لكن الأسراع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة.

عناصر النمو الاقتصادي والتنمية:

The elements of economic growth and development

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي:

1- العمالة **Employment**

2- رأس المال **Capital**

3- الموارد الطبيعية **Natural resources**

4- الإدارة والتنظيم **Administration and Management**

5- التكنولوجيا **Technology**

(*) M.Moier R.E.Baldwin,oKONOOMII.Polityczneg Pwn Wazawa 1969

العمالة: إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفوءة غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة اجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.

رأس المال: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، ان عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لان الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

الموارد الطبيعية: ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.

الإدارة والتنظيم: يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.

التكنولوجيا: أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فأ عناصر

الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.

العالم والتنمية:

يمكن تصنيف العالم اقتصاديا من حيث أهتمام الدول بعملية التنمية إلى ما يأتي:

يشير تعبير **العالم الأول** إلى البلدان التي تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عالي لقسم كبير من مواطنيها وأن يُعترف بهذا المستوى عالميا. وتعدد الولأيات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وأيطاليا وكندا أهم البلدان التي تشكل هذا العالم.

تلخيص معنى تعبير **العالم الثاني** بمجموعة الدول التي خاضت التجربة إلاشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول. تتميز دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها لثقافة الليبرآلية وللرأسمآلية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وبقوتها النسبية

استُعمل تعبير **العالم الثالث** لأول مرة سنة 1952 في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي ألفريد سوفي في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا...) ولا إلى المجموعة الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية...). وقد استوحى سوفي هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.

العالم الرابع أو الدول الأقل تطوراً هي مصطلحات تستخدم للدلالة على تلك الدول التي تعاني وفقاً للأمم المتحدة من أدنى المؤشرات فيما بتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي مع ترتيب متدني في قائمة التطور البشري بين دول العالم.

في السنوات الأخيرة أصبح للعديد من الدول النامية ثقل في مجال التصنيع، فباتت تلك الدول تسمى دول صناعية حديثاً (Newly industrialized countries)، في حين ظهر مصطلح العالم الرابع للإشارة إلى بقية الدول النامية التي بقيت متأخرة عن ركب التصنيع وما تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية.

حتى تصنف دولة ما على أنها من دول العالم الرابع فإنها يجب أن تحمل المعايير الثلاثة الآتية:

- متوسط دخل متدن للفرد (متوسط دخل وطني سنوياً للفرد دون الـ 750$ لمدة ثلاث سنوات، ويلزم لتلك الدولة أن تحقق 900$ في ذلك المؤشر حتى تتمكن من الخروج من قائمة دول العالم الرابع).
- ضعف الموارد البشرية (بالاعتماد على مؤشرات التغذية، الصحة والتعليم في ذلك البلد).
- اقتصاد قابل للانهيار بسهولة (مثلاً أن يكون اقتصاداً معتمداً على إنتاج زراعي غير مستقر ويعاني من انعدام الثبات في الصادرات وإشكاليات أخرى).

تمتاز تلك الدول بالفقر المدقع وظواهر مثل الصراعات كالحروب الأهلية والفساد الإداري الشديد مع الافتقار إلى الاستقرار

السياسي والاجتماعي وكثيراً ما تكون تلك الدول واقعة تحت أنظمة حكم دكتاتورية أو تحت حكم أمراء الحرب.

كانت النيجر في العام 2006 هي أقل دول العالم تطوراً. وإجمالاً هناك 50 دولة في هذا التصنيف، معظم تلك الدول في آسيا وجنوب الصحراء في أفريقيا.

نظريات التنمية الاقتصادية:

Theories of Economic Development

لابد من العروج على عدد من نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية، وقد تم اختيار عدد منها وكما يأتي:

1- نظرية آدم سمث: (*)

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية وإنْ هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد **شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:**

أ - القانون الطبيعي: اعتقد آدم سمث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يَعُد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم

(*) الموسوعة الحرة/ ويكبيديا/ نظريات التنمية الاقتصادية/ 2007/3/13

ثروته وكان آدم سمث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب- تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج- تراكم رأس المال يُعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و- يفترض آدم سمث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.

2- نظرية ميل:

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح

التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها هي:

أ - التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

ب- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

ج- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

د- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج. (*)

3- النظرية الكلاسيكية:

إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي:

أ - سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي.

(*) المصدر السابق/تنمية /نظريات/الموقع الألكتروني.

ب- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي.

ج- تحقيق قدر كافٍ من المدخرات.

د- ميل الأرباح للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة ويفسر سمث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

هـ- يعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي لأن تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر وتوقف تركم رأس المال ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر سميث ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

4- نظرية شومبيتر:

تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ(التدفق النقدي) ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شئ جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

5- النظرية الكنزية:

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية ، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي:

أ - الطلب الفعال: فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفأية الحدية لرأس المال.

ج- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

د- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية ، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

6- نظرية روستو:

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية ، ثم مرحلة ما قبل الآنطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية

وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة أخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.

إن ما طرحه روستو هو أقرب للسرد التاريخي من كونه نظرية تنموية لكنها بالتأكيد مفيدة لمن يريد أن يتطلع إلى مراحل بناء التنمية تاريخياً.

7- نظرية لبنشتين:

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأما الحوافز فإنها على نوعين، صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، وحوافز أيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والأخيرة هي التي تقود إلى التنمية. (*)

8- نظرية نيلسون:

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة، على وفق هذه النظرية، كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في

(*) نظريات التنمية الاقتصادية/ ويكبيديا/الموسوعة الحرة /14 فبراير2007

مستوى متوازن للدخل الفردي يكوّن معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
- ندرة الأراضي للقابلة للزراعة.
- عدم كفأية طرق الإنتاج.
- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

9- نظرية الدفعة القوية: (*)

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة والثاني دالة الطلب وأخيراً عرض الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

10- نظرية النمو المتوازن:

يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها

(*) ويكبيديا /نظريات اقتصادية/ مصدر سابق

روسيا وساعدتها على الأسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ومن روادها روزنشتين ورانجر وأرثر لويس.

11- نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها (هيرشمان) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

إن استعرض أغلب النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان العربية، ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عالجت التنمية الاقتصادية وبإمكان المختصين اختيار ما هو أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية:

Leading Theories of Economic Development:

لم تكن هي نظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات آنفة الذكر، إلا أنها برأيي تمثل أوجهاً جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم والتغييرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن النظريات التنموية كانت تنظر إلى عملية التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى أواخر الستينات، مما احتيجَ معه إلى وجود أفكار توضح مدى العلاقة

بين العمليتين التنمويتين، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. وبناءً عليه وعلى وفق الإحداث التاريخية فإن التنمية أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

ويمكن عرض الأوجه الخمسة الرئيسة كما يأتي: (*)

1- نظرية المراحل الخطية.

2- نظرية نماذج التغيير الهيكلي.

3- نظرية ثورة التبعية الدولية.

4- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة.

5- نظرية النمو الحديثة.

- **نظرية المراحل الخطية:**

The Linear- Stages Theory

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، حيث لم تكن تتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب لهياكل الاقتصاد الحديث. لكنهم اعتمدوا على الخبرات المكتسبة من خطة **مارشال** التي من

(*) ميشيل توادور/ مصدر سابق

خلالها تمكنت دول أوربا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة.

مراحل النمو لروستو:

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt W. Rostow كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام 1950 وحتى العام 1960 وقد بين روستو أن الأنتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل خمس مجموعات هي:

- مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Society
- مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق نحو النمو المستدام The precondition for Take- Off into Self-Sustaining growth
- مرحلة الأنطلاق The Take-Off
- مرحلة الاندفاع نحو النضج The drive to maturity
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير The of high mass consumption

إن هذه المراحل بمجموعها هي نظرية للنمو الاقتصادي وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام والدول المتخلفة التي ما زالت في

أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات.

مراحل النمو لهارد- دومار:

من المعروف أن إدامة أو استبدال المهلك من السلع الرأسمالية يحتاج إلى ادخار جزء من الدخل القومي لكي يقوم بإضافات استثمارية جديدة إلى رأس المال، فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد رأس المال الكلي K والناتج القومي الإجمالي Yعلى سبيل المثال وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل 1$ أن نقوم باستثمار 3$ فإن ذلك يعني أن إضافة صافية إلى رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي GNP. (*)

ويفترض ميشيل تودار ولتسهيل مثال تطبيقي لنظرية هارد دومار أن معامل رأس المال/ الناتج تكون تقريباً 1/3، وهي معروفة اقتصادياً، وعرفنا معدل رأس المال الناتج بـK وافترضنا أن معدل الادخار القومي S يكون ثابتاً عند نسبة من الناتج القومي تعادل 6٪ والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي، **نستطيع الآن وضع نموج بسيط للنمو الاقتصادي:**

1- الادخار S يكون نسبة S من الدخل القومي Y وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة الآتية: S=sY

(*) ميشيل توادور....مصدر سابق: ص 126.

2- الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال ^K على النحو الآتي:

$$I = \hat{}K$$

لأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقاً لمعامل رأس المال /الناتج، فإن K تكون:

Or K= ^K/^ Or Y/K=K

^K= K^Y

3- إن الإخدار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار القومي I ويمكننا كتابة هذه المعادلة المتساوية على النحو الآتي:

I = S

ومن خلال المعادلات 1 يمكن أن نعرف S= sY، ومن المعادلتين 2 و3 يمكن أن نعرف أن: I= ^K = K^Y

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على النحو الآتي:

S = SY= K^Y= ^K = I

أو ببساطة تكون كالآتي:

SY= K^Y بقسمة طرفي المعادلة على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة الآتية:

^Y/Y=S/Y يلاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة ^Y/Y يشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في ال GNP (فهي تمثل تغييراً مئوياً في الـGNP).

إن المعادلة الأخيرة تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود_ دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر أن معدل النمو في GNP(^Y/Y) يكون محدداً بالارتباط بين معدل الادخار القومي S ومعامل رأس المال/ الناتج K، وبشكل أكثر تحديداً فإنها تقول (إنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار، كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الـGNP زاد بالتالي الـGNP، ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال/ الناتج، فالارتفاع في K سوف يؤدي إلى الانخفاض في GNP)

2- نظرية نماذج التغيير الهيكلي:

تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، **وهناك مثالآن شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما:**

النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ (آرثر لويس)

- أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لـ (هوليس تشينري)

نظرية التنمية لـ آرثر لويس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من Juhn Fei &Gustave ranis، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية

التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول.

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للأجور:

- إنه ثابت.
- إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو 30٪ من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض

زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازناً بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بأمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عآلية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء

الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

نظريــة هوليس تشينري Hollis B. Chenery

وهـي مـن النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عـدد مـن دول العالم الثالث بعـد الحـرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكومية.
- حجم الدولة.
- المصادر الطبيعية.
- أهداف الدولة.
- التكنولوجيا.
- رأس المال الخارجي
- التجارة الدولية.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن أخذه على هذه النظرية ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو أستقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

3- نظرية ثورة التبعية الدوليّة:

نتيجة الأنفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها.

وفي هذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية:

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.
- نموذج المثال الكاذب.
- فرضية التنمية الثنائية.

التبعية الاستعمارية الجديدة:

إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفأية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف

هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

نموذج المثال الكاذب:

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

فرضية التنمية الثنائية:

ويفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية: (*)

أ- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

ب- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحلياً، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

(*) ميشيل توادور/ مصدر سابق: ص 144.

ت- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع.ومن خواصها أيضاً أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الأنتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:

The NeoclassicalCounterrevolution:

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولأيات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي(*).

إن النظرية تقول (بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث)، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال، Lord Peter Bauer, Deepak Lal, Harry Johnson, Bela Balassa، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى

(*) ميشيل توادور/المصدر السابق: ص 149.

الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه اختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.

5- نظرية النمو الحديثة: The new Growth Theory

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع أزدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ(سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

نظريات التنمية ودول العالم الثالث:

Theories of development and Third World countries

يرى الباحث، بعد استعرض عدد غير قليل من نظريات التنمية الاقتصادية في العالم، منها ما هو مصنف ضمن التراث العلمي الاقتصادي بالنظريات الكلاسيكية، ومنها ما هو حديث، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى السنوات القريبة من هذا التاريخ، حيث وجدت أن لكل نظرية مظاهر قوة وضعف، وأن كل نظرية جاءت لتعالج عيوب النظرية السابقة، وليس من الممكن أن يكون هناك إجماع على تعميم نظرية ما لكل دول العالم بعيداً عن البنى الارتكازية والمؤسسية لكل دولة، بل إن الاختلافات في التنظير الكبير لموضوع التنمية يجعل من هذا الموضوع ذا أهمية خاصة وذا رؤية مثيرة وسبباً لزيادة البحث عما هو أفضل ولا اختلاف في ذلك.

ومما استطعنا أن نتلمسه من بعض النظريات التي صممت للتصدير سواء عن قصد أم غير ذلك أنها مضرة بمصلحة اقتصاديات

الدول النامية، أو في الأقل هي أقرب للضرر بالنتائج لما يجب أن تكون عليه من مساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وهذا لا يعني نسف كل ما كتب من تنظير أو تجارب لأنشطة اقتصادية عالمية، ولكننا يمكن أن نتوصل إلى حقيقة إمكانية التعامل معها بعد أجراء التعديلات المناسبة التي تتلاءم والخصائص الاجتماعية والمؤسسية والهيكلية التي تتميز بها دول العالم الثالث، وهذا يعني أن في عملية التنمية لدول العالم الثالث توازنات إنتاجية وسوقية وسعرية يجب الأخذ بها، إلى جانب التدخلات الحكومية التي يجب أن تسعى لتحقيق التوازن في عدالة التوزيع في المجالات كافة لإحداث نتائج اقتصادية واجتماعية تنموية، وأن تساهم الدولة والسوق الحرة في وضع الحلول المبدئية لمشاكل المجتمع كالفقر والنمو السكاني والتجارة الدولية والسياسة السعرية والعمالة والخصخصة والاستثمارات الخارجية وغيرها.

ومما يلاحظ على بعض النظريات أنها أعطت الدور الرئيس في التنمية إلى السوق الحرة، ولم يكن للدولة أي دور في التخطيط لعملية النمو، وحيث أننا نرى أنه كلما كانت الدولة ممثلةً للإرادة الحقيقية المستقلة لإدارة سياسات البلد الاقتصادية كان بإمكانها تحقيق ستراتيجيات مهمة في طريق النمو الاقتصادي، إذ إن الدول النامية ومنها بلدان الوطن العربي تمتلك الأسباب الموضوعية في رسم السياسات الاقتصادية للنمو الاجتماعي والاقتصادي كالموارد البشرية والطبيعية والتخطيط الاقتصادي باستثناء دور الدولة، وحيث أن إرادة الدولة التي ترى أن معالجة الفساد وعدم الكفاءة وإيجاد الحوافز الاقتصادية المناسبة وخصخصة بعض المشاريع الإنتاجية والخدمية واتباع سياسات سعرية لها أثرها المنظم لعملية التجارة الخارجية مع حماية المنتوج المحلي

والتركيز على الصناعات التصديرية والترحيب بالمستثمرين وفقاً لما يضمن مصالح الدولة السيادية والاقتصادية، ستؤدي إلى توازن واستمرار في عملية النمو الاقتصادي، ولا بد من التذكير بنظرية المثال الكاذب الذي يضع الحلول المعقدة أو التي تقود إلى نتائج عكسية في دول العالم الثالث فيما لو اعتمدت هذه الدول على استيراد الخطط الاقتصادية الجاهزة من دول العالم الأول، ولنا من اقتصاديات الصين وماليزيا خير تجربة لما ذهبنا إليه (عندما استقلت الصين عام 1949 كان الاقتصاد الصيني يعاني من الاضطراب بسبب الحرب والتضخم وكان من مهام الحكومة بناء النظام الاقتصادي العام وإزالة البطالة والمجاعات المنتشرة، وكان عدد سكانها آنذاك حوالي المليار نسمة، وثلثا أراضيها تعتبر جبلية وصحراوية، وعشرها فقط هو المزروع، كان الاعتماد الرئيس في البناء على التجربة السوفيتية سرعان ما تلاشت بسبب الخلافات السياسية، وتمكنت الدولة من الاعتماد على النفس وإعادة توجيه أكبر الاستثمارات الزراعية، وبعد مدة من النمو أحدث السياسيون ثورة ثقافية، حيث تم حقن الاقتصاد بأيدلوجية محددة وهي مقاطعة المنتجات الأجنبية وفي العام 1975 وضعت الحكومة خطة حتى العام 2000 لتصبح ذات قوة اقتصادية كبرى، وعرفت هذه الخطة في حينها ببرامج التحديث، وكانت على أربع مراحل، وكانت مضامينها تركز على رفاهية المستهلك وزيادة الإنتاجية والاستقرار السياسي وتأكيد زيادة الدخل الشخصي وزيادة الاستهلاك، وإنتاج منتجات جديدة في ظل وجود نظام الحوافز، كما عمدت الحكومة إلى تخفيض دور الإدارة المركزية وجعلها مختلطة حيث عملت على وجود قانون تشريع الإصلاح الزراعي، وخفضت عبء الضرائب على المشاريع غير الحكومية، وعملت على توفير تسهيلات الاتصال المباشر بين الصينيين

والشـركـات التجارية الأجنبية، وكـانت نتيجة هـذه الإصـلاحات المبنية علـى الخلـط بـين الاتجـاه المركـزي والمبـادرة أن تكـون الصـين في الوقت الحاضـر ذات المليـار وثلاثمائـة مليـون نسـمة لاعبـاً دوليـاً بـارزاً في الصناعات، وخاصة تلك التي تركـز علـى القوى العاملة، وتنتج المصانع الصـينية الآن 70٪ مـن الالعـاب والـدمى في العـالم و60٪ مـن الـدراجات الهوائيـة ونصـف إنتـاج العـالم مـن الاحذيـة وثلـث إنتاجـه مـن الحقائـب، ويستحيل في العادة أن تجد منتجات غير صينية من هـذه الاصناف علـى رفـوف المتـاجر في العـالم، ومـع ذلـك فليسـت الصـناعات المتواضـعة هـي الوحيـدة الـتي تلعـب بهـا الصـين دوراً مهمـاً في العـالم، إذ إنهـا تنـتج ربـع الإنتاج العالمي مـن الغسـالات وخمس إنتاجـه مـن البـرادات ونصـف إنتاجـه مـن الأفـران وكـل هـذه المنتجـات هـي الجـزء الأكـثر نمـواً في صـادرات الصين، وأخيراً نقول إن إنتاج الصين لن يكون باتجـاه التقـدم أفقيـاً، ولا بـد مـن التـذكير بشـعار ماوتسـي تونـغ "اتجـه بشـكل ملتـو لكـن اتجـه للأمام بشكل صريح.(*)

التخلف الاقتصادي Underdevelopment

لا يوجـد تعريـف واحـد للتخلـف الاقتصـادي يشـمل كـل ملامحـه فالتعـاريف تتعـدد بتعـدد المعـايير المسـتند إليهـا ويقـترح (سـيمون كـورنـت) **ثلاثة تعارف:**

1- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

(*) أوديـد شـينكـار /العصـر الصـيني/ ترجمـة سـعيد الحسـنية/ الـدار العربيـة للعلـوم/ بيروت/ ط1/ 2005.

2- قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

3- قد يعني أيضاً الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

ويوجد تعريف آخر للتخلف الاقتصادي مثل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين، ولكن هذا التعريف لا يعد دقيقاً للحكم على التخلف فبعض البلاد المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة.

أسباب التخلف الاقتصادي:

لكل حالة مسبباتها المباشرة وغير المباشرة التي تسهم في تثبيتها ولكي نكون أقرب للموضوع ارتأيت توزيع الأسباب كما يأتي:

الأسباب المباشرة:

- محددات البيئة السياسية
- ضعف الإنتاج وعدم كفاءته
- وجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة
- ضعف الفن الإنتاجي وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة
- سيادة الثقافات غير الاقتصادية
- ارتفاع نسبة الأمية
- الزيادة السكانية
- التخلف الاجتماعي

الأسباب غير المباشرة:

- انخفاض الدخل القومي
- انخفاض حصة الفرد من الدخل القومي
- انخفاض كمية الإنتاج ونوعيته
- محدودية مستوى التعليم
- وجود ظاهرة عمل الأطفال
- البطالة بأنواعها المقنعة والموسمية
- الإنفاق البذخي
- تأخر المرأة في كثير من المجالات

أثر القطاعين العام والخاص في التنمية والتخلف:

Following the public and private sectors in development and underdevelopment

في المفهوم العام الذي ساد الفكر الاقتصادي لمدة طويلة كان يقصد بالقطاع العام قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة في حين يقصد بالقطاع الخاص قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد

حيث يتضح من التعريف أن الملكية هي المعيار السائد للتفريق بين القطاعين (*).

(*) د.محمد محمد محمود الإمام/محددات الأداء الاقتصادي/مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت1990.

وعلى هذا الأساس هناك ثلاثة قطاعات تعمل في اقتصاديات معظم البلدان النامية ومنها الوطن العربي هي:

1- القطاع العام: ويقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة

2- القطاع الخاص: ويقصد به قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد

3- القطاع المختلط: ويقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة والأفراد بالاشتراك.

وفي القطاع المختلط عادة ما يوزع رأس المال بين القطاعين العام والخاص (إما محلي أو أجنبي) شريطة أن تزيد نسبة الدولة عن 50٪ أو 51٪ كما في التشريعات عموماً.

وبعد ظهور عملية التحول إلى القطاع الخاص (الخصخصة) منذ مطلع الثمانينات فإن معيار الملكية لم يعد هو المعيار الوحيد، إذ أصبح معيار الإدارة محل اهتمام أكثر مما ترمي له من أهمية انفصال الإدارة من الملكية الخاصة في المشاريع الكبيرة رغم أن كلاً منها ينتمي إلى القطاع الخاص، بمعنى أن الحكومة تلتزم بإدارة الاقتصاد الوطني أو تجاوزها ذلك للتدخل في أمور إدارة القطاع العام من خلال ملكيتها له، وهذا الموضوع أثار اهتمام المختصين كثيراً فيما سمي بتحرير الاقتصاد القومي.

طبيعة القطاعين العام والخاص في الدول العربية: (*)

أولاً - طبيعة القطاع العام:

1- عدم كفاءة الإدارة

(*) د.عبده محمد فاضل/ الخصخصة/ مكتبة مدبولي/ القاهرة/ 2004.

2- عدم الكفاءة في التسعيرة لمنتجاته

3- عدم جودة ونوعية السلع والخدمات التي تنتجها

4- كبر حجم الخسائر المتحققة

إن جملة الانتقادات الموجهة للقطاع العام لم تكن الحقيقة المطلقة، فليست الطبيعة الاحتكارية والملكية العامة السبب الرئيس للمشاكل في هذا القطاع، بل يجب أن لا نغفل المناخ العام الاقتصادي السائد والسياسات المحددة لنشاطه والمفروضة عليه والأهداف المتعددة المطلوب تحقيقها.

ثانياً- طبيعة القطاع الخاص:

هنا يعمل القطاع ضمن معايير اقتصادية خاصة منها:

1- دافع الربح

2- تعظيم العوائد من الاستثمار

3- السعي إلى تخفيض التكلفة

4- استغلال الموارد استغلالاً أمثل

5- مستوى إنتاج يرضي المستهلك.

6- ضمان استمرار الطلب في الوسط التنافسي

7- تحقيق كفاءة اقتصادية

وبلا شك فإن الحكم ليس مطلقاً، فهناك جانب منه غير منظم ومنه الصناعات والأعمال الحرفية وعمل المرأة في المنزل والعمل في الحقل والمهن الصغيرة التي يمارسها الأفراد وهذه الأمور تلقي الظلمة والعتمة

على ما يمثله القطاع الخاص من دور في عملية التنمية لعدم اشتماله على نتائج نشاطه الفعلي غير المنظم كافة.

ومن ثم فإن أنشطة القطاع الخاص في البلدان العربية واسهاماته استثماراً وإنتاجاً يتم احتسابها على أساس التقديرات الكلية للاقتصاد القومي وطرح اسهامات القطاع العام منه نحصل على إسهامات القطاع الخاص، وبذلك تكون النتائج غير مطمئنة وغير دقيقة وهذا ما يتبع في تقديرات الدول والمنظمات الدولية المتخصصة.

تضخم حجم القطاع العام بالدول العربية:

Inflation size of the public sector in the Arab States

إن للدول العربية والنامية عموماً الحق في بناء اقتصادها وتنمية مواردها واستغلالها والتعاون مع الآخرين والعيش بعيداً عن الاستغلال والهيمنة، إلا أنها في سبيل تحقيق ذلك تدخلت بصورة كبيرة في الاقتصاد الوطني لبلدانها مما أدى إلى تضخم القطاع العام(*)

ونبين فيما يأتي أهم تلك الأسباب:

1- النجاحات التي حققتها الثورة الروسية في العام 1917 في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدفاعية مما أدى إلى بعض الدول الاخذ بهذه التجربة.

2- الكساد الكبير الذي حدث في العام 1929 وأصاب الاقتصاد العالمي الرأسمالي وظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد.

(*) د.عبده محمد /المصدر السابق.

3- تأكيد الدول الرأسمالية نفسها أهمية تدخل الدولة إلى جانب القطاع الخاص لإحداث التنمية وتشجيع المؤسسات المالية الدولية.

4- تأمين الاستقلال الاقتصادي كأساس للاستقلال السياسي.

5- افتقار البنية الأساسية التي تعتبر القاعدة الأساسية للانطلاق نحو البناء والتنمية الشاملة.

6- استقطاب المدخرات المحلية لمشروعات التنمية.

7- تطبيق النظام الاشتراكي أسرع في تحقيق معلات النمو الاقتصادي من النظام الرأسمالي مما دفع بعض الدول لأعتناق الاشتراكية.

أما عن دور القطاع العام في التنمية فقد أثبتت التجارب أنه لا سبيل إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية عموما إلا بدور متزايد للدولة من أجل تنمية شاملة ومتوازنة ومستقرة تحقق لاقتصادياتها النمو المتسارع حتى تتمكن من الخروج من واقعها.

لاسيما وأن الدول النامية عامةً والعربية خاصةً تعاني من مشاكل في هذا الصدد منها:

- انخفاض متوسط دخل الفرد.
- تردد القطاع الخاص من الاستثمارات في المشاريع التي تكفل حدوث إنطلاقة تنموية.
- اتجاه رؤوس الأموال الخاصة إلى الاستثمارات في العائدات السريعة.

معايير قياس أثر القطاعين العام والخاص بالتنمية أو التخلف،

Criteria for measuring the impact of public and private sectors in development or underdevelopment

لغرض قياس دور القطاعين في مدى مساهمتهما في عملية التنمية من عدمها علينا أن نقلب المحاور الآتية كمعايير أساسية لفحص ذلك الأثر بأسلوب علمي مقبول يتفق عليه أغلب الاقتصاديين، ولا يمنع ذلك من وجود معايير أخرى يمكن الفحص من خلالها...وكما يأتي:

الناتج المحلي الإجمالي:

** القطاع العام:

كان الاعتقاد السائد بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في الستينات والسبعينات أن الدولة لديها القدرة على السيطرة على شروط وآليات تراكم رأس المال وتنمية الثروة القومية والتوسع في الأنشطة الإنتاجية، حيث بلغت نسبة النمو أو التراكم الأساسي للبلدان النامية عموما في الستينات حوالي 32٪ من الناتج المحلي الإجمالي(*) .

**** القطاع الخاص:**

تعد هذه المساهمة من المؤشرات الدالة على قدرة القطاع وكفاءة أدائه، وهذه المساهمة تختلف من دولة إلى أخرى لأسباب أهمها نوع النظام الاقتصادي القائم ودرجة تدخل الدولة، وحجم الإنفاق الحكومي، وقدرة القطاع الخاص ومستواه، وأخيراً معدلات توزيع الدخل بين المواطنين.

(*) د.أحمد ثابت/ الدولة والنظام العالمي/ مركز البحوث والدراسات السياسية/ القاهرة1992.

الصناعة:

** القطاع العام:

قطاع الصناعة هو أحد الميادين التي خاضها القطاع العام والتي تمكن من زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة، وقد حظي قطاع الصناعة باهتمام الدول النامية بقطاعها العام في ظل مبدأ سياسة إحلال الواردات والصناعة من أجل التصدير الذي اتبعته كثير من الدول النامية، وقد حققت تلك الدول النامية معدلات لا بأس بها في النمو سعياً نحو التصنيع المتنامي ورفع كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة.

** القطاع الخاص:

يعتمد هذا القطاع إلى حد كبير على قدرته وحجم تدخل الدولة والتسهيلات الممنوحة له، وقد نال القطاع الخاص دعماً كبيراً في الصناعة كما هو الحال في جنوب شرق آسيا أو بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية، ومما يلاحظ أن اتجاهات القطاع الخاص باستثماراته في هذا المجال في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى خصوصاً في ظل التحولات الجديدة.

الزراعة:

** القطاع العام:

يختلف قطاع الزراعة عن القطاعات الأخرى، حيث إن الملكية الزراعية تكاد تكون مقصورة على الملكية الخاصة في البلاد العربية خصوصاً، حيث اقتصرت مهمة القطاع العام الزراعي على القيام بتنظيم نمط الزراعة ومكافحة الآفات الزراعية وتوفير المستلزمات وتسويق المحاصيل وتحديد الدولة لأسعار بعض المنتجات الرئيسية.

** القطاع الخاص:

لازال هذا القطاع في البلدان العربية والنامية عموماً يعمل فيه الغالبية الكبيرة من السكان الذين ينتجون من أجل الاكتفاء الذاتي وما يزيد يعرض للبيع، وقطاع الزراعة في كل الأحوال هو ميدان للنشاط الخاص، وسيظل كذلك بحكم ارتباط الناس بالأرض وتوزيعهم الجغرافي.

التعدين:

** القطاع العام:

يمتلك القطاع العام معظم مرافق التعدين غير أن عقود الإيجار تمنح للقطاع الخاص من أجل الاستكشافات والاسغلال، وتتبع عملية استكشاف النفط واستخراجه وتكريره وتوزيعه في المشاركة بين الحكومة وشركات النفط غير الحكومية، أما الغاز فيتبع تماماً القطاع العام كذلك توليد الكهرباء.

** القطاع الخاص:

إن مساهمة القطاع الخاص في قطاع التعدين قد تقتصر على القطاع الخاص الأجنبي، وهناك محاولات ضعيفة في الوطن العربي لمساهمة القطاع الخاص المحلي في عمليات التوزيع وبعض مراحل الإنتاج، لكنها محدودة ولا تخلو من تدخل الدولة.

القطاع السياحي:

** القطاع العام:

اهتمت الدولة بالسياحة وأصبحت من الأنشطة المهمة التي تدر عوائد للاقتصاد، وتعم التنمية والنمو، ولقد لجأت الدول العربية إلى

تنشيط هذا القطاع وقامت بالاستثمارات في مختلف أنواع الخدمات السياحية فإنشأت الفنادق والمطاعم السياحية والقرى السياحية وشركات السفر وخدمات النقل الجوي والبري.

** القطاع الخاص:

زاد دور القطاع الخاص مع ازدياد أهمية السياحة، فقد أسهم في بناء الفنادق والمطاعم السياحية وأنشأ وكالات السفر السياحية، وأخذ زمام الأمور في التحدي الكبير لدور القطاع العام، ووجه استثماراته الكبيرة نحو الاستغلال السياحي خاصة ما يتمتع به الوطن العربي من مزايا وتضاريس وتاريخ حضاري كبير فضلاً عن السياحة الدينية.

التنمية الاجتماعية:

** القطاع العام:

إن الحكومة بقطاعها العام هي المسؤولة عن هذه القطاعات سواء أقامت به الحكومات بصورة كلية أم أسندت تنفيذ بعضها إلى القطاع الخاص فيما يطلق عليه حق الامتياز، مثل المطارات والموانئ والطرق والكهراء والمياه والصرف الصحي، فالقطاع العام مسؤول عن توفير هذه المشاريع بالطريقة التي يراها مناسبة ومن إسهامات القطاع العام أيضاً الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والمجال الثقافي والاعلامي ومشاريع البنى التحتية.

** القطاع الخاص:

إن للقطاع الخاص دوراً مهماً في تنمية المجتمع، كما هو حال القطاع العام، في مجالات التعليم بمراحله كافة، وكذلك الخدمات

الصحية والنقل والمواصلات وتشغيل الموارد البشرية وتنميتها ، والمجال الثقافي والمساهمة في مشاريع البنى التحتية.

التجارة والتوزيع:

**** القطاع العام:**

إن ما يميز قطاع التجارة الداخلية والخارجية هو الطابع الخاص إلا أن كثيراً من الدول النامية تدخلت في عملية التجارة وتولت القيام بالبيع المباشر للسلع والأفراد تحت غطاء توفير السلع بأسعار معقولة معتقدة الحكومة أنها تكسر احتكار القطاع الخاص.

**** القطاع الخاص:**

القطاع الخاص يمارس التجارة بقصد الربح وزيادة الثروة حيث لعب أفراده دوراً كبيراً في التجارة الداخلية والخارجية ، حتى قبل أن تنظم الدولة كيفية التعامل وتسن التشريعات التجارية المنظمة لها ، ولقد كان دور القطاع الخاص في الدول النامية دوراً مهماً في مختلف المراحل على مستوى الجملة والتجزئة ، وقد حد تدخل الدولة في التجارة الخارجية والداخلية من نشاطه ، بسبب فرضه الضرائب والرسوم على الصادرات والواردات ، وتحديد الكميات ، أو ما يطلق عليه نظام الحصص ، وتدخل الدولة كبائع ومشترٍ في السوق ، وسن بعض القوانين والتشريعات التي تحد من نشاط القطاع الخاص في هذا المجال.

يلاحظ مما تقدم أن لكل من القطاعين دوره وأثره في عملية التنمية الاقتصادية سواء في البلدان المتقدمة أو الدول النامية ، ولا استغناء عن بعضها ، بل إن أي ضعف في أي من القطاعين سيؤثر حتما في عملية التنمية بالنتيجة ، ويتوقف ذلك على نوع النظام السياسي وطبيعته ، وعلى

أي مدى يسمح باقتصاد السوق، ومتى تتدخل الدولة للحد من نشاط معين، أو ترك المنافسة الحرة تلعب دورها، واقتصار دور الدولة على مراقبة التخطيط ومتابعة النتائج، بما يكفل حق المجتمع وتوزيع الأدوار بين القطاعين.

التنمية المستدامة: Sustainable Development

لم يتطرق تعريف التنمية الوارد في بداية الفصل إلى حقوق الأجيال القادمة التي تمتد لفترات أوسع من فترة خطط التنمية موضوعة بحث التعريفات السابقة، وفي جانب العلوم الاقتصادية الحديثة التي تناولها الاقتصاديون خلال القرن الحادي والعشرين جاء مصطلح التنمية المستدامة الذي لا بد من التعريج على مفهومه خاصة فيما يتعلق منه بحدود البحث في المنطقة العربية.

تضمن تقرير Brandt land سمي هذا التقرير باسم السيدة Harlem Brandt landرئيسة وزراء النروج التي ترأست اللجنة الدولية للتنمية البيئية في سنة 1983 خلال العام 1987 لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به التنمية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الاجيال الحالية، مع عدم الرهن بمستقبل الأجيال القادمة.

كان التقرير على أساس عمل مؤتمر (ريو/البرازيل) سنة 1992 الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على (جدول أعمال القرن الحادي والعشرين) الذي أسس من الناحية النظرية مفهوم التنمية المستدامة.

أما قمة (جوهانسبورج) بجنوب أفريقيا في 4 سبتمبر 2002 فقد تم فيها تأكيد مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عاملة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة.

ويعرف تقرير براندت لاند التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الاجيال القادمة، وتعرف بأنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم.

ومن خلال التعريف الوارد أعلاه يمكن استخلاص عناصر التنمية المستدامة وهي:

- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد والثروة)
- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع)
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها)
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع)
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية)

وهناك مفهوم آخر للتنمية المستدامة يختلف كثيراً عما ورد مفاده أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالوطن العربي فإن هناك جملة معوقات لتنفيذ التنمية المستدامة كما هو الحال في وجود معوقات أو محددات للتنمية عموماً ومنها: (*)

- عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي.
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية.
- استمرار الازدياد السكاني في المدن وزيادة هجرة الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الاقطار العربية.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.
- البيئة السياسية.
- غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية.
- العولمة وآثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

(*) ويكبيديا/ الموسوعة الحرة/ تنمية مستدامة.



الفصـــل الرابـــع

البيئـة السياسية

في الوطـــن العربـــي

The political environment

In The Arab world

نركز في هذا الفصل على تقديم التعريفات الخاصة بالبيئة السياسية عموماً وبالسياسات العامة وتحليلها وأنظمة الحكم العربية وفلسفاتها وتأثيرها في القرار السياسي والاقتصادي، ونتطرق كذلك إلى المداخل الاقتصادية لتحليل السياسات العامة والسياسات التنموية ومؤسسات صنع القرارات والسياسات العامة، نظرية التنمية السياسية وكل ما له علاقة بموضوع البحث.

مفهوم البيئة السياسية:

The concept of the political environment

ويفهم من البيئة السياسية النظام السياسي أو نظام الحكم الذي يضم المؤسسات الحكومية، والذي يحدد السياسة العامة للمجتمع ويوفر لها الأدوات اللازمة لتنفيذ تلك السياسات وفقاً للفلسفة السياسية نفسها.

ويعرف النظام السياسي بأنه (مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل، تغيير في أي عنصر أوجزء إنما يؤثر على بقية العناصر أو الأجزاء) بمعنى أن أي نظام هوناتج تفاعل مجموعة من العناصر المرتبطة ببعضها بنوع من التنظيم في أطار معين.(*)

يلاحظ أن مصطلح النظام السياسي أستخدم كمرادف لنظام الحكم، فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، التشريعية، القضائية)،

(*) د.كمال المنوفي/ نظريات النظم السياسية / وكالة المطبوعات/ الكويت/1985.

ولكـن تحـت تـأثير المدرسـة السـلوكية اتخـذ مفهـوم النظـام السياسـي أبعـاداً جديـدة وأصبح يشير إلى شبكة التفـاعلات والعلاقـات والأدوار التي ترتبط بظـاهرة السـلطة سـواء مـن حيـث منطلقهـا (الجانـب الأيديولوجي) أو القـائمون علـى ممارسـتها (النخبـة) أو الإطـار المنظم لهـا (الجوانب المؤسسية). (*)

وهناك مفاهيم للنظم السياسية قد تتقارب أو تبتعد عن بعضها لكنها بالناتج تقربنا من فهم عميق وواسع ومن جوانب مختلفة لما نحن عليه، ومنها:

1- إن مفهوم النظام السياسي أصبح تعبيراً عن ذلك الكل الذي يتأتى مـن نتـاج التفاعـل والترابـط الـواعي بـين مختلـف المتغيرات الواقعـة ضـمن الإطـار السياسـي العـام، إمـا تكـون بنائيـة وتشـتمل علـى المقومـات المادية والبشـرية والمعنويـة إلى جانـب المقومـات التنظيمية والقياديـة، وإمـا مـتغيرات وظيفيـة تتعلـق بطبيعـة ووظيفـة النظـام السياسـي وحجمها أومتغيرات تختص بالعلاقة الداخليـة والخارجيـة ونوعيتها. (**)

2- إن مفهـوم النظـام السياسـي لا يعـدو أن يكـون مفهومـاً تحليليـاً يستخدم لفهم ظـاهرة معينـة ولا يعـرف لـه وجود مـادي في الواقـع، ويعتمـد وجـوده علـى نمـط مسـتمر مـن التفـاعلات والعلاقـات الإنسانية، ويترتب على ذلك أنه لا بد أن يتضمن النظـام السياسـي

(*) د. وصـال نجيـب العـزاوي/مبـادئ السياسـة العامـة/دار أسـامة للنشـر والتوزيـع/الأردن 2003

(**) د.شعبان الطاهر الأسود/علم الأجتماع السياسـي/الـدار المصرية اللبنانيـة/ القـاهرة/ 1999

درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين وحداته بحيث أن التغير الذي يطرأ على أي منها يؤثر في باقي الوحدات الأخرى إن سلباً أو إيجاباً. (*)

3- إن مفهوم النظام السياسي وفق المدخل النظمي يرى أنه جزء من كل اجتماعي يدخل في علاقات معقدة، تفاعلات، مع البناء الاجتماعي ككل وبالتالي فإن الظاهرة السياسية هي نظام مترابط ومتشابك من أنماط السلوك لا بد من دراسته كلية بدلاً من تحليل أجزائه أو العوامل المؤثرة فيه. (**)

وعليه فإن تحليل النظام السياسي وفقاً للتحليل النظمي بمثابة دائرة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الأسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات، والميزة الرئيسة لهذا التحليل تكمن في إبراز الطابع الديناميكي أوالحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام والبيئة وفيما بين مختلف أجزاء النظام. (*)

3- يفترض في النظام السياسي العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبنيها، وقواعد يقررها وممارسات يلتزم بها وعلاقات يدخل فيها ووظائف يؤديها. تتمثل وظائف المدخلات وفقاً للمدخل الوظيفي في كل من التنشئة السياسية والاتصال السياسي

(*) د. علي الدين هلال ود. نيفين مسعد/النظم السياسية العربية/قضأيا الاستمرار والتغير/ مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت/2000

(**) د.عطا محمد صالح د. فوزي أحمد تيم/النظم السياسية العربية المعاصرة/منشورات جامعة قاريونس/ بنغازي/1988

(***) د.وصال نجيب العزاوي/ مصدر سابق.

وتجميع المصالح والتعبير عنها، بينما تتمثل وظائف المخرجات في صنع القواعد القانونية وتنفيذها والتقاضي بموجبها، وفي هذا السياق حدد (Gabril almond) الغاية النهائية لوظائف النظام بشقيها في التكيف مع البيئة وتحقيق الاستقرار.

وقد تشترك النظم السياسية كافة في مجموعة من الوظائف وفقاً للتحليل الوظيفي بالمدخلات وتضم: بلورة المصالح وتجميع، والمخرجات وتضم: صنع القانون وتطبيقه وحكمه. بينما كيفية أداء الوظائف قد يختلف من نظام إلى آخر، وهذا يعني أن الوظائف هي نفسها ولكن أدوات إنجازها تختلف.

أسس الدولة الحديثة (*)

السلطة:

إن أبسط تعريف للسلطة هوأنها "قدرة الفرد أو الجماعة على التأثير في سلوك الآخرين، برضا الآخرين أو رغمًا عنهم.

تشير الموسوعة الفلسفيّة إلى أنّ السلطة(Autorité,Authority) مفهوم يشير إلى النفوذ المعترف به لفرد أونسق من وجهات النظر أولتنظيم مستمدّ من خصائص معيّنة أوخدمات معيّنة مؤدّاة. وقدد تكون السلطة، سياسيّة أو أخلاقيّة أوعلميّة، وينضوي تحت هذا المفهوم عدة أنواع من السلطات:

1- السلطة النفسيّة: وهي ما يطلق عليها اسم السلطان الشخصي، والتي تتمثّل في قدرة الإنسان على فرض إرادته على الآخرين، نظراً لقوّة شخصيته وشجاعته، وقدراته العقليّة المتفوّقة.

(*) نبيل حاجي نائف /سوري / من منشورات موقع شبكة العلمانيين العرب 2007.

2- سلطة الأب أو سلطة الأم على أولادهم، سلطة رئيس العشيرة، ...

3- السلطة الدينيّة أو العقائدية: وهي مستمدّة من الوحي الذي أنزله الله على أنبيائه، ومن سنن الرسل، أو غيرها من العقائد.

4- سلطة البنى الاجتماعية كالسلطة السياسيّة والقوانين والدساتير والتشريعات والأعراف والتقاليد وغيرها.

وفي أي نظام اجتماعي لا بد من وجود سلطة أوسلطات عليا مسؤولة عن الأمور العامة كافة، حتى تتمكن المجموعة من القيام بعمل مشترك، وهذه السلطة تسمى السلطة السياسية ويمكن تعريفها على أنها مجموعة العمليات والأدوار الاجتماعية التي بواسطتها يمكن اتخاذ القرارات الجماعية وتنفيذها.

فالسلطة هي وسيلة تحكم وهي قوة، وكل سلطة تستمد قوتها من بعض الأمور التالية:

1- المقدس الفكري الموروث، أو العقائد أوالتشريعات والأعراف، أو الدساتير والقوانين الموضوعة مسبقاً.

2- القوة المادية أو العسكرية. أو بالوراثة (الملك والأمير ....)

3- القوة الاقتصادية والإغراء بالمال والجاه، والقوة السياسية المؤلفة من قوى متعددة.

4- قوة الفكر والإعلام والصحافة.

والسلطة يمكن توظيفها لتحقيق الكثير من الأمور أو الأهداف أو المكاسب إن كانت شخصية أولمجموعة أفراد معين أوللأفراد كافة، السلطة والإدارة ضرورية في تسيير أمور الجماعة، ولكن

السلطة عوضاً عن أن تكون خدمة للناس قد تتحول إلى تسلط، بخروجها عن قواعد العمل الجماعي. لذا يجب أن تحدد المسؤولية بشكل واضح في نظام داخلي كي لا يختلط الحابل بالنابل وتميل الأمور إلى صراع على السلطة وتفتح الأبواب أمام الحيل والمناورات الهدامة. فالسلطة هي بمثابة تفويض من أعضاء الجماعة تعطى إلى الإداريين لتسيير الأمور بأفضل ما يمكن حسب تطلعات الأولين. لكن حين تنفصل الإدارة عن قاعدتها وتتحرك دون أي اعتبار لها، تتجه بذلك إلى منزلق خطير قد يطيح بالجماعة ككيان جماعي.

وقد اعتقد مونتيسكيو بأن كبح السلطة لما فيه صالح الحريّة، هوما يوجب أن توازِن السلطات الثلاث المفصولة بعضها عن بعض. هكذا ينبغي ألاّ يمارس السلطة التنفيذيّة أعضاءُ السلطة التشريعيّة، بل أن تودع في عهدة الملك الذي يكون قابلاً للعزل إذا ما أتى أعمالا تتجاوز سلطاته Ultra Vires (والتصوّر هذا لم يصبح أمراً واقعاً إلاّ، لدى إنشاء منصب رئيس الجمهوريّة في ظلّ الدستور الأميركي).

وفي مقولته المشهورة "السلطة توقف طغيان السلطة" ومقولته "كل من له سلطة يميل إلى إساءة استعمال السلطة " رسم (مونتيسكيو) نظريته في السلطات، والتي جاءت بعد دراسته لأكثر من شكل من أشكال الأنظمة التي كانت تحكم في عصره، واعتبر بها أن بناء النظام السياسي المتوازن يقوم على مبدأ السلطات التي تمارس الرقابة المتبادلة فيما بينها لتشكل بذلك حمأية للنظام السياسي وضمان استمرارية هذا النظام من خلال توزيع واضح لاختصاص كل سلطة من السلطات الثلاث – التشريعية – والتنفيذية - والقضائية.

وبما أن السلطة قوة ولها تأثيرات كبيرة في الأفراد وفي المجتمع فيجب العمل على ترشيدها وتوظيفها بما يخدم ويفيد الأفراد وبنيات المجتمع، والعمل على منع استغلالها من قبل بعض الأفراد أوالجماعات وتوظيفها لتحقيق مصالحهم الخاصة، والعمل بنظام حكم يعتمد السلطات المستقلة. وفصل السلطات عن بعضها هوأحد أهم طرق معالجة سوء استخدام السلطة، وبالالتزام بالتشريعات والقوانين وتنفيذها على الجميع، ومراقبة تنفيذها بدقة وشفافية وعدل على الجميع. تدأول السلطة عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة.

والنظام الذي يعتمد السلطات الأربع المستقلة هونظام الحكم الذي استطاع التعامل مع القوى التي تتحكم في الانتخابات، التي هي أساس الديمقراطية. فالمنتخبون لتولي الحكم مقيدون بأنظمة عمل السلطات الأربع التي هي الأساس المعتمد من قبل غالبية الشعب، وإذا كان حكمهم سيئاً ولم يرض عنهم الشعب فسوف يعالج الوضع، ويتم الإسراع بإجراء انتخابات جديدة، فالتغيير دوماً متاح وخلال وقت قصير في ذلك النظام.

فيجب أن تفرض السلطات الأربع قواها ولا يسمح باختراقها وتحكم بعض الأفراد أوالجماعات بها بتغيير أوتعديل مناهجها وأسس عملها إلا بموفقة غالبية الشعب، ويجب أن تكون السلطة العسكرية والأمنية تحت تصرفها بشكل كامل.

السلطات الأربع. Fourth authorities

وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والسلطة الرابعة هي سلطة الصحافة أوسلطة الشعب، وسنقوم بشرح موجز لكل منهم:

السلطة التشريعية :

يقُصَد بالسلطة التشريعية، تلك الهيئة التي لها حق إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الناس، داخل كيان الدولة وتتجه أنظمة الحكم الديمقراطية، إلى إعطاء حق التشريع لنواب الشعب الذي يمثلون السلطة التشريعية، بإيجاد تشريعات لما يستجد من الأمور نتيجة للتطور، وتنظيم العلاقات سواء أكانت داخلية أودولية فيما لا يوجد تشريعات له، وهذه التشريعات تكون نتيجة لضرورة، وقد تتغير إذا ما رأى المشرع ذلك فالاحتياجات تتغير كما تتغير الرغبات.

السلطة التنفيذية :

هي التي تسيّر أمور الدولة ضمن حدود الدستور والتشريعات وقوانين، ولها صلاحيات اقتراح مسودة قوانين جديدة لدراستها من قبل السلطة التشريعية والموافقة عليها. هذه العلاقة بين التشريع والتنفيذ لا يصح بشكله الأفضل إلا في استقلالية الأول عن الثاني.

ولكن في الواقع هناك علاقات بين السلطتين في كثير من الحكومات الديمقراطية، حينما تحصل الحكومة على الأغلبية البرلمانية. هذا يضعف من مزأيا الديمقراطية. للخروج من هذه الإشكالية، يجب تفعيل آليات قانونية لحضور فعلي للمعارضة وعرض سياستها أمام الرأي العام.

السلطة القضائية

لا شك في ضرورة استقلالية هذه السلطة لحمأية الديمقراطية. على القضاء أن يكون مستقلاً في مستوياته كافة عن أي ضغوط سياسية أواجتماعية أومالية أودينية ...، فهدف القضاء الأساسي

هوالعدل تبعا للقانون. إن لاختيار القضاة اعتبار حيوي في الحياة الديمقراطية. اختيارهم يجب أن يبتعد أكثر ما يمكن عن اللعبة السياسية الضيقة للحفاظ على استقلاليتهم. لذا من الأفضل أن يختار نواب الشعب أعضاء المحكمة الدستورية العليا عوضاً عن الحكومة. أما القضاة الآخرون فيمكن اختيارهم عن طريق أندادهم.

إن الرجوع إلى السلطة القضائية في الأمور السياسية بشكل متواصل للبت في شرح القانون وحل الأمور الشائكة أوالمستعصية يضعف السلطة التنفيذية والتشريعية لأننا بذلك نعطي الاعتبار الأول إلى هيئة غير منتخبة مباشرة من المواطنين ونخفف من قيمة السلطة المنتخبة. هذا يؤدي إلى "حكم القضاة" وإضعاف الديمقراطية بشكل عام. لكي نبتعد عن إقحام القضاء في الأمور السياسية على النواب تحمل مسؤولياتهم كاملة وكتابة قوانين واضحة منسجمة مع بقية القوانين وغير قابلة لتأويلات متعددة.

لحسن إدارة الدولة الديمقراطية الحديثة يجب وضع رقابة قضائية تضاف إلى الرقابة الإدارية العاديّة على المؤسسات المتعددة في الدولة لكي لا تخالف القوانين وأنظمتها الداخلية.

السلطة الرابعة :

قسم مونتيسكيوالسلطة على ثلاث سلطات مستقلة وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية ثم جاء بعده الفيلسوف الإنجليزي (إدموند بروك) وأعلن الاعتراف بنفوذ الصحافة وسماها السلطة الرابعة حيث قال: «ثلاث سلطات تجتمع هنا تحت سقف البرلمان، ولكن في قاعة المراسلين تجلس السلطة الرابعة وهي أهم منكم جميعا».

وتتقدم أهمية السلطة الرابعة على السلطات الثلاث لسبب واضح وهوأن السلطة الرابعة تمثل الشعب وتمارس دورها باستقلال تام، ولقد مارس البشر حركة الدفاع عن الحرية منذ القرن السابع عشر، حين صدرت كراسة ميلتون التي اعتبرت من الأعمدة الرئيسية التي قامت عليها حرية الصحافة والتي انتشر بفضلها مفهوم «السوق المفتوحة للآراء» التي تقوم على مبدأ إتاحة مناخ التجادل بين الناس حتى تسود الحجج الجديرة بالسيادة. ثم كتب المفكر (ستيوارت ميل) عن تطبيق المبادئ العامة لحرية التعبير قائلاً: إذا كان البشر أجمعون متفقين على رأي معين وظهر بينهم شخص واحد له رأي مغاير فليس للبشر مبرر لإسكاته تماماً كما ليس من حق هذا الشخص الواحد إسكات البشر.

والآن وبعد ما يقارب أربعة آلاف سنة من المناضلة للانتصار لحرية الرأي تعلن منظمة «مراسلون بلا حدود» المتخصصة في شؤون الحريات الصحفية عالمياً، أن ثلث سكان العالم مازالوا يعيشون في بلدان تنعدم فيها حرية الصحافة والإعلام بشكل عام والغالبية تعيش في دول ليس فيها نظام ديمقراطي أوحيث توجد عيوب خطيرة في العملية الديمقراطية.

وحرية الصحافة تعتبر مفهوماً شديد الإشكالية لغالبية أنظمة الحكم غير الديمقراطية، لاسيما وأن إحكام السيطرة على المعلومات وصانعيها ومروجيها في العصر الحديث يعتبر، لمعظم الحكومات، من أهم الأمور.

لا يجوز في الديمقراطية الحد من حرية التفكير لأن للإنسان كل الحق في تحكيم عقله دون خوف أومحاسبة عشوائية من الحاكم أوالمجتمع.

المجتمع الديمقراطي مجتمع مفتوح تعرض فيه الأفكار وتناقش علناً من المواطنين تحت حماية القانون. هذه الشفافية وعدم رهبة الحاكم هي عناصر حيوية في مجال الديمقراطية. الإنسان المنفتح والمحاور والمدافع عن حقوقه لا يبقي لنفسه حصيلة أفكاره ومواقفه بل يود نقلها إلى الآخرين لاقتناعه بما يفكر فيه وبما يفعله.

إذا دخلت هذه العقلية الانفتاحية في مجالات السياسة والنشر والصحافة والفنون وغيرها، تكون هناك صحوة نوعية عند المواطنين يتجاوزون فيها حدود إمكانياتهم الضيقة لأيجاد حلول جماعية أفضل من الحلول "المنزلة" من دماغ السلطان مهما كان قادراً وقديراً، فحصيلة مجموعة الأفكار هائلة بالنسبة لأفكار فرد واحد.

أما السرية وعدم الحوار والانغلاق والصحافة الموجه أوما يسمى خبثاً الصحافة "الملتزمة" واتخاذ "القرارات" ضمن حدود ضيقة وأقل ما يمكن من النقاش تؤدي إلى سياسات هزيلة لا تخدم المواطنين بل مجموعة من الحكام ومن يدور حولهم، كما يحدث غالباً في الأنظمة الديكتاتورية.

أثناء الحوار تنمو الأفكار وتتطور بسبب دخولها في مجابهة سلمية ومقصودة مع أفكار مناقضة أوموازية أومتقاربة أومكملة. هذه الحركة بين الفكرة وغيرها ترفع المحاورين إلى مستوى أرقى من حيث فهم الأمور المطروحة. لماذا كانت الصحافة والإعلام هم الأهم والأكبر تأثيراً.

إن ما يصل إلى مراكز المعالجة في الدماغ هوفقط الذي تجري معالجته. هذه الخاصية هي التي تتحكم في استجاباتنا وتصرفاتنا الإرادية الواعية كافة، فبناءً على ما يصل إلى هذه المراكز وتجري

معالجته تنتج الاستجابات والتصرفات، وتسجل في الذاكرة النتائج أو يتم تعلم استجابات وتصرفات معينة يتم اعتمادها في التصرفات اللاحقة. فما يتم تعلمه يصبح كبرامج تشارك في المعالجات الفكرية ويفرض تأثيراته.

نحن الآن في وضع أصبح الإعلام بأشكاله كافة هو الذي يدخل أكبر كمية من الأفكار التي تجري معالجتها في أدمغتنا، وهذا يحدد غالبية استجاباتنا وتصرفاتنا.

فالآن يمكن توجيه استجابات وتصرفات غالبية الناس إلى الوجهة التي نريد عن طريق الإعلام، إن كان شراء منتجات أوخدمات، أو كان دفع لتصرفات معينة اجتماعية أم سياسية أم دينية أم عسكرية أم اقتصادية.،. وهذا ليس بجديد فقد كان يحدث دوماً، فنشر الأفكار والعقائد والتحريض على تصرفات معينة هوالموجه الأكبر لغالبية تصرفاتنا.

لذلك كانت السلطة الرابعة أو الإعلام هي أقوى السلطات وأكثرها تأثيراً في غالبية تصرفاتنا.

وهذه السلطة يملكها كل إنسان ويمكنه استخدامها، وبوساطة منح الجميع الحرية في إبداء أفكارهم وآرائهم نفتح المجال لتفاعل أكبر كمية من الأفكار والخيارات، وبنتيجة تفاعلها مع الظروف والأوضاع تبقى الأفكار المتكيفة أكثر مع هذه الأوضاع. ويتحقق بذلك توازن واستقرار المجتمع بأفراده كافة. ولكن هذا لا يتم الوصول إليه بشكل كامل، فتظل التطورات والحركة دوماً مستمرة والتكيفات تلاحقها ويحدث نتيجةً لذلك التقدم والارتقاء لبنيات المجتمع والأفراد.

كيف يتم تشكيل نظام حكم يعتمد السلطات الأربع التي تعمل بشكل صحيح؟

إن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتم بشكل فوري فهذا مستحيل، فيجب أن يتم ذلك بالتدريج وهذا يعرفه الجميع، فالامتثال للأنظمة والقوانين لا يتم بسهولة فهي تتشكل كما تتشكل الأخلاق نتيجة الممارسات وخلال زمن، فتعلم ذلك يلزمه إجراءات وممارسات مناسبة ويلزمه فترة زمنية مناسبة وهي ليست قصيرة.

والشيء الأساسي والمهم هوحكم المؤسسات بالاعتماد على الدستور وليس حكم الأفراد، وتطبيق القوانين على الجميع وبنزاهة.

فصل السلطات الأربع:

إن فصل السلطات يقوم على عدد من الفرضيات هي:

1- إن الحرية هي الهدف الأسمى للإنسان.

2- قوانين الدولة تسري على الجميع سواء أكانوا حكاماً أم محكومين.

3- امتلاك السلطة قد يؤدي إلى إساءة استعمالها إن لم تكن مقيدة.

4- من أجل الحفاظ على الحريات السياسية فإنه يجب وضع حواجز رسمية بين السلطات.

5- توجد ثلاثة أنواع من الوظائف مميزة عن بعضها لسلطات الحكومة.

6- الشعب يرغب في وجود وحدات سياسية متساوية في داخل الحكومة تعمل بشكل منفصل ومتكافئ وتتعاون فيما بينها.

ولا يعني مبدأ فصل السلطات أنه يجوز لكل سلطة تجأوز صلاحياتها دون تدخل السلطات الأخرى. ولا يعني مبدأ فصل السلطات، دكتاتورية كل سلطة فالسلطة التشريعية هي التي تضع قواعد اللعبة وبامكانها أيضا تغيير هذه القواعد.

غير أن السلطة القضائية مخوله لتفسير القوانين وتحديد هل تطبيقات السلطة التشريعية لصلاحيات التشريع تمت في نطاق القوانين الأساسية أم لا.

أما أن السلطة القضائية تقيد السلطة التشريعية فهذا لأن من صلاحياتها تفسير القوانين وبذلك لها الحق أن تقرر ما إذا كانت ممارسات السلطة التشريعية لصلاحياتها تقع ضمن نطاق القوانين الأساسية أم لا.

إن عدم الفصل التام بين السلطات الثلاث يسمح بتقييد عمل السلطات ومنع أي منها من الاستبداد والتعسف، والعمل بطريقة التوازن والكبح وهذا لضمان حرية المواطن، وهويضمن أداء عمل السلطات الأربع بشكل سليم، فلو كان الفصل بين السلطات تاماً عندها لن تستطيع كل سلطة العمل بنجاعة، وكل واحد منها ستشمل عمل الأخرى.

مفهوم الدولة The concept of the State

هو شكل منظم للمجتمع وقد ظهر مفهوم الدولة المنظمة قديماً في مصر وعلى ضفاف نهر النيل وما بين الرافدين وفي بلاد الصين قبل خمسة آلاف سنة تقريباً ومفهوم الدولة هي مجموع بشري يقيم بصفة مستقرة على إقليم معين ويخضع لسلطة سياسية مستقلة عن أشخاص

الحكم ولتقوم الدولة بتأدية وظائفها بشكل سليم، تضمن به الحقوق وتصان به الحريات الأساسية للإفراد ويمنع فيها سوء استغلال السلطة والقوة والصلاحية من قبل الحكام، وجدت السلطات العامة في الدولة، بحيث أن لكل سلطة وظيفة أساسية، وهي السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية والأهم هو مفهوم المبدأ الديمقراطي الذي يحكم العلاقة بين تلك السلطات في الدولة وينظمها، وهو مبدأ فصل السلطات واستقلالها.

منذ بروز الدول ككيانات تنظم شؤون المجتمعات والتعاقد بين هذه المجتمعات وأفراد منظمين يشكلون ما سمي بعد ذلك بالحكومات، وتوسعها بمرور الوقت مع ازدياد احتياجات المجتمع وتعقد الحياة الاجتماعية، ظهرت للوجود المؤسسات الحكومية التي تدير شؤون الحياة اليومية وتحافظ على الأمن والنظام، كما تدير الشؤون الخارجية، ظهرت مشكلة بالغة التعقيد، شغلت فلاسفة السياسة قروناً طويلة، منذ سقراط حتى وقتنا الحاضر، وهي العلاقة بين الحكومات والمجتمع، وتمتع هذه الحكومات بالسلطات الكافية لإدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وعدم انزلاقها نحوالاستبداد ومصادرة الحريات الفردية لمجتمعاتها، إن الانشغال بأيجاد حل ناجح لهذه المشكلة توصل الكثير من المفكرين لمذهب الفصل بين السلطات.

تبنى الدولة الحديثة على مؤسسات وليس على أفراد أوحزب ما. الأفراد والأحزاب يزولون أما المؤسسات فتبقى بعدهم ولأجيال كثيرة. الديمومة في الدولة تتجسد في ديمومة مؤسساتها لأنها منفصلة تماماً عن الفرد والحزب. السياسي الذي يتعامل مع الدولة كملكية خاصة له، كما هوالحال في كثير من الديكتاتوريات، يقضي على مقومات

بقائها. فزوالها بزوال مالكها. سلطة الحاكم تستند إلى جملة معأيير ومفاهيم وقيم وقوانين مجردة عن الفرد أو أي هيئة اجتماعية لها نفوذ على مصير الدولة والمواطنين.

إن المجتمع الذي يقوم على المؤسّسات وعملها هوالذي يؤدّي إلى المراكمة، بديلاً من تبديد الأفراد الذي تكمن أصوله في البداوة وطرق الحياة الأخرى التي لم تمسسها يد الحداثة الرأسماليّة إلاّ قليلاً وفي صورة أخرى الدولة هي الإرادة العامة التي تجسد المعقول في دستور وفي قوانين، إن إدارة أي الدولة تتحكم به الكثيرمن الأمور، واختيار القادة هو أحد هذه الأمور، وهناك الكثيرمن الأمور الأخرى أهمها: الأفكار والعقائد والدساتير والتشريعات والقوانين الموجودة. والدستور هو المادة التي من خلالها تستوحى الأنظمة والقوانين التي تسير عليها الدولة لحل القضايا بأنواعها. الدستور هوالقانون الأسمى بالبلاد وهويحدد نظام الحكم في الدولة واختصاصات سلطاتها الثلاث وتلتزم به كل القوانين الأدنى مرتبة في الهرم التشريعي، فالقانون يجب أن يكون متوخيا للقواعد الدستورية وكذلك اللوائح يجب أن تلتزم بالقانون الأعلى منها مرتبة إذا ما كان القانون نفسه متوخياً القواعد الدستورية. وفي عبارة واحدة تكون القوانين واللوائح غيرشرعية إذا خالفت قاعدة دستورية واردة في الوثيقة الدستورية.

وفي المبادئ العامة للقانون الدستوري يعرف الدستور بأنه مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة والمبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين فيها، والواضعة للأصول الرئيسة التي تنظم العلاقات بين مختلف سلطاتها العامة، أوهوموجز الإطارات التي تعمل الدولة بمقتضاها في مختلف الأمور المرتبطة بالشئون الداخلية والخارجية.

الديمقراطيــة(*): Democratic

إن الديمقراطية في رأي الكثيرين هي: نظام سياسي واجتماعي، حيث إن الشعب هومصدر السيادة والسلطة، وهومجموعة الأفراد التي تربطهم روابط اجتماعية واقتصادية.. (والشعب يتضمن الأفراد الحاليين وأصولهم السابقين، وتأثير السابقين موجود في سلطة العقائد والتشريعات والأعراف)، فهويحكم نفسه عن طريق ممثلين عنه، **يمكن تلخيص خصائص النظام الديمقراطي حسب رأيهم بالنقاط التالية:**

1- ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة.

2- تمارس الأغلبية المنتخبة الحكم.

3- تصان حقوق المعارضة.

4- تصان الحريات العامة للمجتمع، منها حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة.

5- وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم.

6- الحد من اعتباطية سلطة الحاكم عن طريق مؤسسات دائمة وآليات للدفاع عن المواطنين، وتدأول الحكم.

7- ضمان عدم الجمع بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

(*) دولة /ويكبيديا- الموسوعة الحرة/21تموز 2007 .

8- ترسيخ مبدأ الدستورية أي أن السلطات والمواطنين يحترمون الدستور ويرجعون إلى القضاء لحل الخلافات. كما ذكرنا إن من أهم أسس الديمقراطية الآن: وجود السلطات الأربع المستقلة، فالانتخابات والاستفتاءات وحرية الرأي هي الوسائل الأولية اللازمة لتحقيق المساواة والعدالة بين الأفراد ولكنها لا تكفي.

فالذي يحقق ذلك العدالة والمساواة بين الأفراد والحرية الفردية في أي نظام حكم الآن هو تشكل بنية نظام حكم مؤلف من أربع سلطات مستقلة هي - السلطة التشريعية - والسلطة التنفيذية - والسلطة القضائية - وسلطة الصحافة. تعمل كلها بكفاءة ونزاهة وشفافية ضمن أنظمة ودساتير مناسبة.

إن أي نظام ديمقراطي الآن لا توجد فيه تلك السلطات الأربع التي تعمل بكفاءة ونزاهة، يمكن أن تخرق فيه أساسيات الديمقراطية بسهولة، وبالتالي تصبح ديمقراطيته بلا معنى.

لا ديمقراطية دون مؤسسات شفافة في عملها. هذه الشفافية تظهر عن طريق سلسلة من المراجعات الدورية والثابتة مثل: التفتيش العام لأعمال الدولة كافة، من قبل هيئة مستقلة عن الحكومة لها كل الحصانة الضرورية لعملها. هذه الهيئة تراقب وتراجع وتنتقد أعمال ومصاريف الحكومة في كافة المجالات وترفع تقريراً سنوياً عن ذلك إلى المجلس النيابي وتنشره للمواطنين.

يمكن كذلك إيجاد منصب في كل وزارة "لوسيط" ombudsman يكون حلقة بين الدولة والمواطن ويدافع عن حقوقه في حال تجاوزات الحكومة وظلمها دون الرجوع إلى المحاكم.

من الضروري أن تأتي المراقبة أيضاً من جهات مختلفة للوصول إلى توضيح سياسات الدولة. فالصحفيون والمثقفون والكتاب والمختصون في الشؤون المطروحة للجدال لهم دور أساسي في النقد وطرح أفضل الحلول. كذلك لكل مواطن الحق الشرعي في مراقبة الحكام بشكل دائم واختيارهم بشكل دوري ونقد سياسات الحكومة ورفع مذكرات إلى الجهات المختصة وحقه بالحصول على جواب جدّي عليها، لأن الشعب هوصاحب السيادة. من الملاحظ أن الشعب يزداد تأثيراً في الحكام كلما ازداد ثقافة سياسية ووعياً بمصالحه. هذه الأصول الديمقراطية لمراقبة الحاكم موجودة في كل الديمقراطيات العريقة، لأنه من المعروف أن السلطة قد يساء استعمالها لذا من الضروري لمصلحة المواطنين أيجاد آليات فعّالة وقانونية لأيقاف واقتلاع الفساد المحتمل في حال وجوده.

هناك نماذج للحكم لا يوجد فيها فصل للسلطات حيث يكون الحاكم (الملك أو الأميرأو الإمبراطور أوالرئيس أوالخليفة أوالسلطان أوالقيصر أو...) هو المسؤول عن صنع القرار والقائم على تنفيذه والمشرّع والقاضي وأحيانًا القائد الديني وأحياناً أيضاً الإله الذي يأمر ببناء الهرم.

مشكلة هذا النظام هو أنه يعتمد على الفرد: إذا كان الحاكم صالحاً فهنيئاً للرعايا وإذا كان فاسداً أومتهوراً أومستبداً فستحل المصائب.

وعلى مر التاريخ تعاقب حكام صالحون وطالحون كانوا يسيئون استخدام السلطة، ومن هنا جاءت فكرة فصل السلطات بين هيئات متعددة مستقل بعضها عن البعض بهدف تحقيق التوازن، مما يتيح لهذه الهيئات مراقبة بعضها البعض وتدارك أي محاولة للانفراد بالسلطة أو بسوء استغلال هذه السلطة.

تُنسب فكرة الفصل بين السلطات إلى الإنجليزي "جون لوك" (1636- 1704) والفرنسي "مونتيسكيو" (1689 – 1755) وهومن أشهر فلاسفة التنوير وأحد واضعي الأسس السياسية العامة للمجتمعات الديمقراطية الحديثة. كتب مونتيسكيو: "إنها خبرة أزلية أن كل من لديه سلطة معرّض لأن يسئ استخدامها فهويتمادى إلى أن يجد ما يوقفه [...] يجب وضع آليات تجعل السلطة تقف أمام السلطة".

وإذا كان من فضائل الفصل أنه يمنع السلطات من أن تنهار كلّها دفعة واحدة لدى حصول أزمة عامّة تطأول الأمّة والمجتمع، فإن الفصل ذاته لا يعني القطيعة وعدم الانسجام بين السلطات لأننا نغدو، في حال كهذه، أمام استحالة ممارسة الحكم، أياً كان الحكم. فالقوانين التي يشرّعها نواب الشعب يجب أن تطبّقها السلطة التنفيذيّة وأن تعزّزها السلطة القضائيّة. واستقلال هذه الأخيرة خصوصاً إنّما يبقى ضمانة الحريّة الأولى، إذ تستمدّ السلطة القضائيّة سلطويّتها ونفوذها من كونها كابحاً للسلطة ومانعاً لشططها.

إن غالبية الدول إن لم تكن كلها الآن تعتمد وجود السلطات الأربع مستقلة، ولكن في الكثير منها لا يتم عمل هذه السلطات بنزاهة وشكل صحيح، وكلما كان اختراق الأنظمة والأسس التي تعمل بها هذه السلطات الأربع كبيراً كان تحقيق الديمقراطية غير صحيح.

الديكتاتورية: Dictatorship

هي شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة مطلقة في يد فرد واحد (دكتاتور) وكلمة دكتاتورية من الفعل (dictate) أي يملي والمصدر dictation أي إملاء وهنالك استخدامان لمفهوم الدكتاتورية:

- الاستخدام الأول:الدكتاتور الروماني وقد كان منصباً سياسياً في حقبة الجمهورية الرومانية القديمة وقد اختص الدكتاتور الروماني بسلطة مطلقة زمن الطوارئ، وقد كان عليه أن يحصل على تشريع مسبق من مجلس الشيوخ بمنحه هذا المنصب.
- الاستخدام الثاني: وهو المعاصر للكلمة والذي يشير إلى شكل من الحكم المطلق لفرد واحد دون التقيد بالدستور أوالقوانين أو أي عامل سياسي أو اجتماعي داخل الدولة التي يحكمها.

في فترة مابين الحربين العالميتين:

ظهر في تللك الفترة عدد من الأنظمة السياسية التي وصفت من قبل أصحاب المذهب الليبرالي بالدكتاتورية مثل الأنظمة الفاشية في إيطاليا وألمانيا والنظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي السابق، حيث اتسمت تلك الأنظمة حسب الليبراليين بسمات الدكتاتورية مثل نظام الحزب الواحد، تعبئة الجماهير بأيدولوجيا النظام الحاكم، السيطرة على وسائل الاعلام وتحويلها إلى بوق للدعاية لصالح النظام، توجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي للجماهير توجهاً أيدولوجياً لصالح النظام الحاكم والاستخدام التعسفي لقوة الاجهزة الأمنية من أجل ترويع المواطنين.

الدكتاتورية ما بعد الحرب العالمية الثانية:

يرى أصحاب المذهب الليبرالي أن الدكتاتورية فيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت ملمحاً بارزاً في العديد من دول العالم الثالث حديثة الاستقلال والتي غلب على أشكال الحكم في معظمها الطابع العسكري كما إن الدول ذات أنظمة الحكم الشيوعية والاشتراكية اعتبرت دكتاتوريات أيضا من وجهة نظر اللبيراليين. وقد

احتجوا في ذلك لغياب الاستقرار السياسي عن الكثير من هذه الدول وشيوع الانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية فيها فضلا عن ظهور مشكلات تتعلق بمسألة الخلافة على السلطة.

الحكم الصالح(*): Good governance

طرحت منذ نشر تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2003 مبادرات الإصلاح استهدفت معالجة بعض من أوجه القصور في البلدان العربية، وكانت أهم المبادرات الرسمية في البلدان العربية، بيان مسيرة التطور والتحديث الذي صدر عن القمة العربية التي انعقدت في ماي 2004، ودعا إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، تحقيقا لتقدم المجتمعات العربية، ودعا البيان إلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وضمان استقلال القضاء وفي مجال تعزيز الحكم الصالح، بدأت بعض الحكومات العربية توجهاً حذراً وانتقائياً نحوالانفتاح السياسي على المعارضة وإفساح مجال العمل العام.

أ- تعريف الحكم الصالح:

ظهر مصطلح الحكم الصالح أو الحكم الجيد، في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم

(*) د.كمال رزيق/التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية/ مجلة علوم إنسانية/ العدد25 نوفمبر2005.

كمصطلح قانوني (سنة 1978)، (*) ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن تكاليف التسيير، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في التسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية.

وشاع استعمال هذا المصطلح في نهاية الثمانينات، في الوقت الذي أصبح فيه تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول يطرح العديد من الصعوبات، تم تشخيصها آنذاك من طرف الخبراء على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة، بسبب غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة.

إن الحلول المقترحة من طرف البنك العالمي هي الحكومة والتنمية، والتي يعرفها على أنها الطريقة التي تمارس بها السلطات من أجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية. **ومن مظاهر الحكومة الجيدة ما يأتي:** (**)

- شكل النظام السياسي
- المسارات التي من خلالها تمارس السلطة تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية.
- قدرة الحكومة على تقبل وتشكيل ووضع حيز التطبيق للسياسات والطريقة العامة التي تمارس بها مهامها الحكومية. أما المادة 9 من اتفاقية شراكة كوتونو الموقعة بين الاتحاد الأوربي و77 دولة

(*) شاكر الجوهري/وضع العراقيل أمام مشاركة أحزاب المعارضة على السلطة/ مجلة العرب/2005/5/.

(**) زايري بلقاسم/الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية / من فعآليات المؤتمر الدولي العالمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات بتاريخ8 مارس 2005جامعة ورقلة/ الجزائر

من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي، تعرف الحكم الصالح

" الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية، والطبيعة الاقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديموقراطية وحكم القانون ".(*)

كما عرف صندوق النقد الدولي الحكم الصالح من خلال البعد التقني أي "الناحية الاقتصادية من الحكم وتحديد شفافية حسابات الحكومة، وفعالية إدارة الموارد العامة، واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص". أما تعريف منظمة الأمن والتعاون في أروبا، فهوذوبعد اجتماعي إذ ينص على أنه:

"بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيعها، إضافة إلى التسامح في المجتمع ككل، "أما تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) فهو ذو بعد سياسي أي "شرعية الحكومة ومحاسبة العناصر السياسية في الحكومة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون".

فالحكم الصالح ضروري في عملية التنمية المستدامة، ومن خلال التعاريف السالفة الذكر، يمكن القول بأن الحكم الصالح يتواجد عند وجود الحكومة الجيدة أي حينما توفر العناصر التالية التي تعمل من بعضها بشكل مشترك:

(*) الديمقراطية /كيف تشارك وزراء الخارجية في النروج لتبني الديمقراطية
www.fco.gov.uk/servlet/front

- ديموقراطيــة حقيقيــة تــوفر المشــاركة، وتمثيــل الشــعب ومحاســبة الحكومة.
- تشجيع حقوق الإنسان وحمايته.
- احــترام حكــم القــانون وإدارة العدالــة (حــق التقاضــي، واســتقلالية القضاء..)
- استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة.
- إدارة حكومية سليمة، بما في ذلك إدارة الأموال العامة، ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية.
- سلطات غير مركزة لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين وبالتالي فصلاح الحكم هو لب التنمية المستدامة.

ب- خصائص الحكم الصالح:

The characteristics of good governance

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح خصائص الحكم الصالح الذي تقوم به الحكومة الجيدة من خلال نظريتين: نظرة برنامج الأمم المتحدة الأنهائي ونظرة البنك الدولي:

رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نظرة البنك الدولي
المشاركة الشعبية الفاعلة	تسيير بالمشاركة
حكم القانون ودولة المؤسسات	تسيير دائم
الشفافية	شرعي ومقبول من طرف السكان
الجاهزية والأستجابة	تسيير شفاف
التوجه نحو الاجتماعية	يشجع العدالة والمساواة
العدل الاجتماعي	قادر على تطوير الموارد وطرف التسيير الجيد
الفاعلية والكفاءة	يشجع التوازن ما بين الأجناس
المساءلة.	متسامح ويقبل الآراء المخالفة
الرؤية الستراتيجية	قادر على تبعئة الموارد من أجل تحقيق أهداف اجتماعية
الشرعية	يدعم الآليات الذاتية
الحرص في التعامل مع المواد.	يتطابق مع القانون
البيئة السليمة	- استعمال عقلاني وفعال للمواد
- التمكين والإقتدار	- يخلف ويحفز الاحترام والثقة المتبادلة
- الشراكة	- قادر على تحديد حلول وطنية والتكافل بها
- اللامركزية	- يضبط أكثر مما يراقب
	- قادر على معالجة المسائل المؤقتة
	- يوجه نحوالخدمة
	- روح المسؤولية وطبيعة التسهيلات

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن من الخصائص الجوهرية لمفهوم الحكم الصالح (*)

هو الشفافية، والمسؤولية، ودولة القانون، والمشاركة، واللامركزية والتنسييق.

(*) كمال رزيق/ مصدر سابق.

2. علاقة الحكم الصالح بالنمو الاقتصادي:

Relationship of good governance in economic growth

إن الحكم الصالح موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنموالاقتصادي، فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الصالح وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني.

وحسب جون تايلور وكيل وزارة المالية الأمريكية، إن الأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي تظهر أن أتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح تؤدي إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية بنسبة تتراوح بين 7% إلى 17% مما يشير إلى أن المستثمرين يعتبرون الحكم الصالح عاملاً مخفضاً لمخاطر الاستثمار. (*)

كما أن الحكم الصالح يزيد من فاعلية المساعدات ويشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل. إن المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة يسهم في ضمان أن أموال المساعدات لن تهدر أو يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية مقابل أموال المعونات، وذلك مثلما تساعد الشفافية والوضوح على عدم هدر الأموال أو إساءة استخدامها، وبالطريقة نفسها يضمن الحكم الصالح استخداماً أكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة المحلية، (**)

(*) د.كمال رزيق.....مصدر سابق.

(**) جون تايلر/وكيل المالية الامريكية للشؤون الدولية/ من مؤتمر الحكم الصالح من أجل التنمية في الدول العربية/الاردن2005.

إذن فلا عجب أن يكون صلاح الحكم هو لُب التنمية الدولية، والمحلية، فصلاح الحكم ومحاربة الفساد والالتزام الدائم ببناء الكفاءات والقدرات أساسي، إذا أردنا النجاح في استعمال الفقر.(*)

د - التحديات الكبيرة التي تواجه الدول العربية في مجال الحكم الصالح:

قبل التطرق إلى التحديات الكبيرة أمام الدول العربية لتحقيق الحكم الصالح لا بد من دراسة تحليله للوضع في الدول العربية، فهناك أسئلة كثيرة تطرح حول إشكالية الإصلاح في الوطن العربي، **ويمكن الإجابة على هذه الأسئلة التي تطرح بأن الفساد في البلاد العربية له مظهران رئيسان هما:**

- فساد النظام السياسي (غياب الديمقراطية، انتهاك حقوق الإنسان..........)
- فساد الإدارة العامة للموارد (الفساد المالي، انتشار ظاهرة الفقر والبطالة.......)

ويمكن توضيح هذا الفساد من خلال النقاط الآتية:(**)

- **أوضاع الممارسة السياسية:** تشكوجل الدول العربية من أنظمتها الحاكمة والتي تلجأ في تبرير وجودها إلى المشروكية التاريخية،

(*) آن كريستين سيدنز/ التعاون التنموي وصلاح الحكم وضبط الجودة /مبادرة تنمية النتوساي/ الندوة الدولية/ أوسلو7 يونيو2001 .

(**) بشير مصطفى/الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة / من فعاليات الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات مارس2005/الجزائر

عدم استنادها إلى الشرعية الديمقراطية سواء أتعلق الأمر بنظام الانتخابات المتبع من طرف الدول العربية، أم نظام المشاركة واستقلالية السلطات، فمثلاً تبلغ نسبة مشاركة المرأة العربية في المجالس التشريعية 6% بالمقارنة مع المعدل العالمي 15% زد على ذلك أن رئيس الهيئة التنفيذية في كثير من الدول العربية له الحق التشريع مثل الأردن، والجزائر، وفي ذلك غياب استقلالية السلطات الثلاث.

- **استقلالية الجهاز القضائي**: تؤاخذ البلدان العربية على عدم استقلالية الجهاز القضائي فيها، ولا يمكن الحديث عن قضاء نوعي وجيد دون أن تتوفر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية.

أدوات المساءلة الخارجية أي الإعلام والمجتمع المدني:

إن أغلب البلدان العربية تضع قيوداً على حرية الإعلام ونشاط الجمعيات ذات الطابع الأهلي (سواء أكانت هذه القيود قانونية، سياسية أومعنوية وحتى مالية ومادية) فعدد الجمعيات في الوطن العربي هوحوالي 70 ألف جمعية ذات طابع غير حكومي، وهذا العدد صغير بالمقارنة مع ما هو موجود في الدول المتقدمة.

وعلى الرغم مما تقوم به هذه البلدان العربية إلا أنها تواجه في الأقل ستة تحديات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الصالح وهي:

- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي.
- تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدي المتوسط والبعيد.
- إعادة تحديد دور الدولة وتأكيد.

- ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي.

- خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة.

- تحسين نوعية الخدمات.

هـ. مقاييس الحكم الصالح:

Standards of good governance

لكي تستطيع الدول العربية قياس مدي صلاحية حكمها أو لا، فما عليها إلا قياس ما تقوم به مع المؤشرات العالمية المعروفة في الحكم الصالح.

فالبنك الدولي(*) وضع 22 مؤشراً لاختيار الحكم الصالح وتحقيقه:12 مؤشراً يخص المساءلة العامة و10 مؤشرات تخص جودة الإدارة، ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد دول، وبحسب معدل صلاح الحكم ويتراوح علامة الدولة من الصفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم.

* **مؤشر المساءلة العامة**: يخص هذا المؤشر أربعة مجالات هي:

- درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.

- درجة المشاركة السياسية ونوعيتها.

- درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحضى به الحكومة لدى الشعب.

- درجة المساءلة السياسية.

(*) بشير مصطفى/مصدرسابق.

وتستعمل البيانات الموضوعات التالية:

- الحقوق السياسية للأفراد.
- الحريات المدنية.
- حرية الصحافة.
- الأداء السياسي.
- التوظيف لدى الجهاز التنفيذي.
- تنافس التوظيف.
- المشاركة في التوظيف
- انفتاح التوظبف.
- القيود لدى التنفيذ.
- المساءلة الديمقراطية.
- الشفافية.

* **مؤشر جودة الإدارة:** يقيس لنا هذا المؤشر حدود الفساد في مجال إدارة الموارد والسوق ومدى احترام الحكومة للقوانين، ويشمل ما يأتي:

- درجة الفساد.
- نوعية الإدارة.
- حقوق الملكية.
- الإدارة المالية.

- تخصيص الموارد.
- احترام القانون وتطبيقه.
- السوق الموازي.

و - **آليات تحقيق الحكم الصالح**: لا يمكن الحديث عن الحكم الصالح إلا بتوفر آليات تحقيقه على أرض الواقع وأخرى لاستدامته وتطوره وهي: (*)

- الانتخابات الحقيقية.
- فعالية المجتمع المدني (الأهلي).
- انفتاح الفضاء الإعلامي والإعلام الحر.
- النظام الوطني المندمج (أي أن تعمل الأحزاب المختلفة مع مؤسسات الدولة بالتكامل من أجل تحقيق: التنمية المستدامة، وسلطة القانون ورفاهية السكان)
- الشفافية في إدارة الموارد المالية (التدقيق المالي والمحاسبي)
- الآليات ذات الطابع الأممي.
- القطاع الخاص.
- الإعلام الخاص.
- المجالس المحلية المنتخبة.
- الرؤية التجديدية.

(*) بشير مصطفى/ مصدر سابق.

7. التنمية السياسية في الوطن العربي:

ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة في الوَطن العربي يجب على الدول العربية القيام بمجموعة من الإجراءات للوصول إلى الحكم الصالح وبالتالي إلى التنمية المستدامة، حيث رتب أخر تقرير لمؤسسة (شفافية دولية) حول نتائج التحقيق للفساد في العالم لسنة 2003 الدول العربية(*) **كما يأتي:**

- المجموعة الأولى: تقع ضمن المساحة المتوسطة في مجال الحكم الصالح أي بين درجة 26 والدرجة 46 وعددها 18 دول عربية.

- المجموعة الثانية: تقع ضمن المساحات الخضراء أي بين الدرجة 66 والدرجة 88 وعددها 7 دول عربية. - المجموعة الثالثة: تقع ضمن المساحة الأكثر خطورة في مؤشرات الفساد أي بين الدرجة 106 والدرجة 118 وعددها 3 دول عربية.

فمن خلال التقرير 5 دول عربية فقط حصلت على مراتب مقبولة أي تقع ضمن مجال الحكم الصالح وهي سلطنة عمان، والبحرين، وقطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، أما باقي الدول حوالي 73% من الوطن العربي يقع ضمن مجال الحكم غير الصالح أي 13 دولة المتبقية من الدول العربية التي يشملها التقرير.

(*) الدول العربية التي شملها التقرير: سلطنة عمان- البحرين- قطر- الكويت- الامارات- تونس- الاردن- السعودية- سوريا- مصر- المغرب- ليبيا- لبنان- فلسطين- اليمن- السودان والعراق.

هـذه الوضـعية لا تـدفع الـدول العربيـة إلى بنـاء سـتراتيجية فعالـة للحكم الصالح انطلاقاً من خصوصيتها الثقافية والتاريخية، وبالتالي فإن استمرار الدولة مرهون بستة عناصر وهي:

- الشريعة (القانون)
- الحكومة (التنفيذ)
- السقب (الأمة)
- العدالة (تساوي الفرص)
- الثورة (الموارد)
- التنمية (رفاهية السكان)

وهنا يمكن اقتراح الخطة المتبعة من طرف الدول العربية لتحقيق حكم عربي صالح على النحو الآتي:

- يجب أن يشعر جميع الفاعلين في الوطن العربي بالحاجة إلى إصلاح الحكم لديهم، وأن الحكم الصالح يكاد يكون الغائب الاكبر في إدارة الشؤون العامة في أغلب الدول العربية كما بينه تقرير الشفافية.
- أن تعالج إشكالية الحكم الصالح في الوطن العربي بشكل قطري وأن تحدد مظاهر الفساد والقمع ومحاصرة حقوق الإنسان العربي بدقة حسب درجة خطورتها وانتشارها عبر البلاد العربية.
- تبادر كل حكومة في كل قطر عربي إلى إطلاق مبادرة عملية وهي مبادرة الحكم الصالح عبر الحوار مفتوح إعلامياً وورشات تفكير مزودة ببرنامج ومنهجية.

- تناضل الجمعيات الأهلية ذات الصلة من أجل دفع الحكومات العربية إلى إطلاق هذه المبادرة في أقرب وقت.
- تشارك في مبادرة الحكم الصالح الهيئات الآتية: " الحكومة، والبرلمان، وجهاز القضاء، ومجلس المحاسبة، ومؤسسة الوساطة، وهيئة المراقبة والرصد، وهيئة الخدمات العامة، والإعلام، والمجتمع الأهلي، والقطاع الخاص والهيئات الأممية"، وأن يكون للهيئات الدولية صفة خاصة لا تتعدى تقديم المساعدة الفنية، وعرض التجارب التي يمكن الاستفادة منها.
- صياغة ميثاق سلوك يحمل صفة الإجماع والإلزام وتتعهد باحترامه وتطبيقه جميع الهيئات المشاركة في صياغة المبادرة، **ويتضمن هذا الميثاق:**
  - التعيين في المناصب الوزارية والسامية للدولة.
  - الانتخاب الشفاف.
  - المساءلة ومحاسبة الحكومة لدى ممثلي الشعب.
  - المحاسبة الوطنية وإصدار التقارير الدورية عنها.
  - عمل الجهاز القضائي على أساس الاستقلالية.
  - الحصول على المعلومات والوثائق.
  - ممارسة حق الإعلام وإبداء الرأي والتظاهر.
  - إدارة الموارد العامة.
  - التنافسية وتسليم الصفقات.
  - تأسيس المجتمع الأهلي ودعمه.

- العلاقة بين السلطات الأممية المختلفة والسلطة السياسية.
- أن تجري تطبيق التعهدات والإلتزمات وتأسيس الهيئات المكلفة بمتابعة الإصلاح على مراحل مدروسة.
- ينبغي ألا تلغي هذه الخطة المؤسسات الموجودة بل ترمي إلى إصلاحها وإكمال النقص بها، وأن يتم التركيز لدى التنفيذ على الموارد البشرية قبل النصوص والمؤسسات.
- لإنجاح هذه الخطة يفترض أن تحظى بإجماع الأطراف كافة بما في ذلك المؤسسة الأمنية.

فإذا طبقت هذه الإجراءات فإنه يمكن أن تتحقق الحكم الصالح في البلدان العربية كما هوموجود في كثير من دول العالم المتقدم.

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الصالح، ومن خلال الانفتاح على القوى المعارضة والمشاركة الشعبية، إلا أنه يلاحظ أن النقائص، رغم هذه الإيجابيات، ما زالت كبيرة من خلال التراجع للمشاركة الشعبية، واستمرار انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وتشييد القيود على وسائل الإعلام والجمعيات والمنظمات المجتمع المدني.

فعلى أقطار الدول العربية القيام بهذا الإصلاح من الداخل وإلّا فرض عليها من الخارج ما يسمى مبادرة الشرق الأوسط الأمريكية.

الوحدة العربية: Arab Unity

هي فكرة تشكلت وتبلورت بالتزامن مع تشكل فكرة القومية العربية بحيث تطرح فكرة إنشاء دولة عربية واحدة تضم الأراضي العربية كافة من المحيط إلى الخليج.

يعد التعريف السابق هوالتعريف - الرومانسي- للوحدة العربية والذي ساد في حقبة الستينات وحتى الثمانينات، إذ يطرح الآن مفهوم جديد للوحدة العربية يعد قريباً من المشروع الأوروبي، أي الدعوة للانصهار في كتلة ذات سياسة خارجية موحدة، وذات ثقل اقتصادي كبير يقوم على التكامل الاقتصادي والعملة الموحدة وحرية انتقال الأفراد والبضائع بين الأقطار المختلفة، فضلاً عن تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك للوصول إلى: اتحاد عربي مع المحافظة على الخصوصية الثقافية للأقطار العربية كل على حدة.

تشكلت القومية العربية مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أوعصر القوميات كما يسميه البعض، كان من رواد حركة القومية العربية مفكرون من أمثال المفكر السوري ساطع الحصري، وزكي الأرسوزي، وعبد الرحمن عزام. تجلت القومية العربية في أوجها بالثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين من مكة، لكن الآمال المعقودة على الحصول على دولة الوحدة - وكانت في وقتها مفهوماً متطرفاً يعني دولة الخلافة الإسلامية- تقوضت بأسرها بعد عقد فرنسا وبريطانيا اتفاقيات سايكس بيكو التي تهدف لاقتسام إرث الامبراطورية العثمانية.

المقومات:

- اللغة الواحدة.
- الثقافة الواحدة.
- التاريخ المشترك.

- الدين الواحد لغالبية السكان وتعايش راقي مع الديانات الأخرى على رأسها المسيحية.

الصعوبات:

- تعزز مبدأ القطرية سواء لدى الشعوب أو لدى الحكام.

على الرغم من الحدود الوهمية التي تم اصطناعها في بدايات القرن بين الأراضي العربية، فإن هذه الحدود وبقوة الزمن بدأت تخلق فواصل فعلية بين مختلف الأقطار، وهذه الاختلافات تصعب وبشكل متزايد الانصهار للشعوب العربية في بوتقة واحدة.

- التباين الواضح في الأيدولوجيات الحاكمة وما يترتب عليه من تباين سياسي واقتصادي.

من بلدان عربية ما زالت تحكم بالنظم الملكية، إلى أخرى تتمتع ولو نظريا بنظم حكم جمهوري ديمقراطي.

- الفروقات الاقتصادية المتزايدة بين دول الثراء النفطي والدول الفقيرة والمكتظة بالسكان – كالسودان.
- النزعات المحلية واعتقاد البعض بأن الدول العربية الكبرى ستبتلع الدول الصغرى وسيكون نفوذها الكلي أكبر من تلك الدول مما يهدد حقوقها.

الاتحادات المستمرة:

- **جامعة الدول العربية:**

تعد جامعة الدول العربية الإطار الوحيد المقبول للعمل العربي المشترك اليوم، مقرها في مصر. تاريخياً تم تقسيم اليمن على دولتين هما

اليمن الشمالي واليمن الجنوبي إلا أن اليمن استعاد وحدته عام 1990.

- اتحاد إمارات عربية سبع ضمن الإمارات العربية المتحدة.

إتحادات غير مستمرة:

- **الجمهورية العربية المتحدة:**

قامت تلك التجربة والتي تعتبر التجربة الأهم في مجال الوحدة العربية كرد على التهديدات المتزايدة من حلف بغداد على سوريا، قررت القيادة السياسية في مصر وقتها مساندة سوريا ولورمزياً بإرسال بعض القوات المصرية إلى سوريا وقد وصلت عبر ميناء اللاذقية، بعد هذا الحدث سافر أبرز قادة الأحزاب وضباط الجيش المتنازعين على السلطة إلى القاهرة طالبين من جمال عبد الناصر إعلان دولة الوحدة وإلا فإن الدولة ستتمزق شر ممزق وكان ذلك دون حتى علم الحكومة السورية وعلى رأسها الرئيس شكري القوتلي، كان جمال عبد الناصر رافضاً وقتها لفكرة إقامة دولة وحدة بشكل مرتجل وسريع، واقترح فترة تحضيرية مدتها خمس سنوات، إلا أنه رأى أن أي ضغط إضافي على أعصاب أولئك الضباط سيؤدي فعلاً لانفجار سوري لا تحمد عقباه، اشترط جمال عبد الناصر حل الأحزاب السياسية في الساحة السورية قبل الموافقة على إعلان الوحدة، وقد وافق ممثلو الأحزاب ومن بينهم حزب البعث وقتها على القرار على مضض ولكن لمصلحة قيام الدولة الوحدوية المنشودة، يعيب الكثيرون على عبد الناصر اتخاذ ذلك القرار ويعدونه سبباً في شلل الحياة السياسية السورية والتي كانت مفعمة بالحيوية في عقد الخمسينات.

• اتحاد الجمهوريات العربية

بين سوريا ومصر وليبيا وذلك في عهد أنور السادات وحافظ الأسد ومعمر القذافي، وقد أثيرت في وقتها كثير من الاعتراضات على أنور السادات لدخوله في الاتحاد واتهامه بتمييع القرار السياسي المصري واستقلاليته في الدخول في هكذا اتحاد.

• الفدرالية العربية للعراق والأردن

وسمي الاتحاد الهاشمي: برئاسة الملك فيصل الثاني ونائبه الملك حسين وانفرط بالإطاحة بالهاشميين بالعراق.

• الاتحاد بين الأردن وفلسطين ضمن المملكة الأردنية الهاشمية والذي انفرط بقرار فك الارتباط.

• مجلس التعاون الخليجي

مجلس دول التعاون الخليجي يعد إطاراً تنتظم ضمنه مجموعة الدول العربية المطلة على الخليج، يعتبر هذا التجمع تجمع الأغنياء في العالم العربي نظراً للاقتصادات القوية للدول الخليجية والعائدة من أرباح النفط، يسعى المجلس لإنشاء عملة خليجية موحدة. يعد البعض مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون المغربي مثلاً تفتت في الجسد العربي الواحد بنأيها بكل مجموعة من الدول العربية عن المشروع العربي المشترك.

جامعة الدول العربية League of Arab States

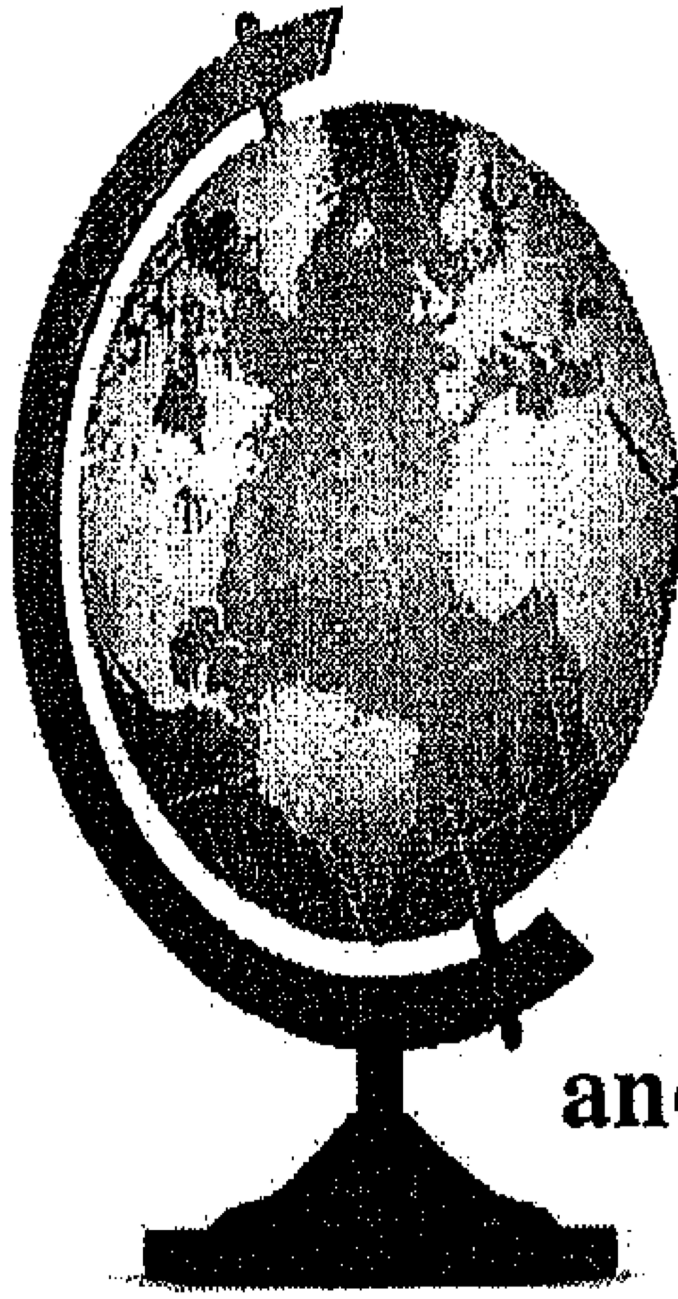
هي منظمة تضم دولاً في الشرق الأوسط وأفريقيا ويعد أعضاؤها دولاً عربية، ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، من ضمها العلاقات التجارية، والاتصالات، والعلاقات

الثقافية، والجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الاجتماعية والصحة. المقر الدائم لجامعة الدول العربية هومدينة القاهرة، في مصر. المجموع الكلي لمساحة الدول الأعضاء في المنظمة 13،602،171 كم^2 بدون الصحراء الغربية ويربوعدد المقيمين فيها على 310 مليون نسمة، كما مر بنا بحيث تكون أكبر بقيل من مساحة كندا وأقل من مساحة روسيا بحوالي 3.47 مليون كم^2. ميثاق الجامعة العربية مثّل بروتوكول الإسكندرية الوثيقة الرئيسة التى وضع على أساسها ميثاق جامعة الدول العربية وشارك في إعداده كل من اللجنة السياسية الفرعية التى أوصى بروتوكول الإسكندرية بتشكيلها ومندوبوالدول العربية الموقعون على بروتوكول الإسكندرية، مضافاً إليهم مندوب عام كل من السعودية واليمن، وحضر مندوب الأحزاب الفلسطينية كمراقب. وبعد اكتمال مشروع الميثاق كنتاج لستة عشر اجتماعاً عقدتها الأطراف المذكورة بمقر وزارة الخارجية المصرية في الفترة بين 17 فبراير و3 مارس 1945 أقر الميثاق بقصر الزعفران بالقاهرة في 19 مارس 1945 بعد إدخال بعض التنقيحات عليه.

تألف ميثاق الجامعة من ديباجة وعشرين مادة، وثلاثة ملاحق خاصة، الملحق الأول خاص بفلسطين وتضمن اختيار مجلس الجامعة مندوباً عنها "أى عن فلسطين" للمشاركة في أعماله لحين حصولها على الاستقلال. والملحق الثانى خاص بالتعاون مع الدول العربية غير المستقلة وبالتإلى غير المشتركة في مجلس الجامعة. أما الملحق الثالث الأخير فهو خاص بتعيين السيد عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بوزارة الخارجية المصرية كأول أمين عام للجامعة لمدة عامين. وأشارت الديباجة إلى أن الدول ذات الصلة وافقت على الميثاق بهدف تدعيم العلاقات والوشائج

العربية في إطار من احترام الاستقلال والسيادة بما يحقق صالح عموم البلاد العربية.

وفى 22 مارس 1945 تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية من قبل مندوبى الدول العربية عدا السعودية واليمن اللتين وقعتا على الميثاق في وقت لاحق. وحضر جلسة التوقيع ممثل الأحزاب الفلسطينية وأصبح يوم 22 مارس من كل عام هو يوم الاحتفال بالعيد السنوى لجامعة الدول العربية.



الفصل الخامس

البيئة السياسية والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي

Political environment and development in the Arab world

أثر فلسفة الدولة وتشريعاتها الإدارية والقانونية في التنمية الاقتصادية:

Following the philosophy of the state and their administrative and legal in economic development

لقد كانت من أساسيات بحثنا ما جاء بفرضياتها من نفي أو إثبات العلاقة بين فلسفة الدولة وفكرها الاقتصادي وتأثير ذلك في عمليات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، كما ورد من خلال قراءة نتائج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وما لذلك من ربط مباشر بالقوانين والأنظمة المنظمة لتلك الفعاليات ومدى مساهمة السلطة السياسية في تحديد تلك النتائج قبل إقرار الفعاليات والنشاطات الاقتصادية التي نتجت عنها تلك المؤشرات.

لذا ستكون لنا وقفة جادة في معرفة الأسباب الحقيقة وراء الإخفاقات الاقتصادية الكبيرة والاقتناع بموقع الدول المتخلفة أو بطيئة التقدم رغم توفر أسباب الرقي الاقتصادي ومنها موقف الدساتير العربية من أوضاع السلطة وكذلك قوانين الاستثمار العربية وأثرها في العملية التنموية وأثر المساعدات الخارجية في القرار الاقتصادي العربي.

السلطة والتشريع legislation and Authority

موقف التشريع الدستوري من انتقال السلطة وأثره في الحياة الاقتصادية

Position of the legislation constitutional transfer of power and its impact on the economic life

تمثل السلطة واحدة من أهم القضايا التي شغلت الناس والجماعات والنخب والقادة بوصفها أحد مداخل الإصلاح والتغيير،

وكان الوصول إلى السلطة وسيلة معلنة للإصلاح والعدل ومبرر النزاع والحروب والصراعات بين الدول والأسر والجماعات، ويبدو أن العمل السياسي والإصلاحي العربي لم يشتغلا كثيراً بآليات تنظيم انتقال السلطة وتداولها على أساس سلمي وعادل ويعطي الفرصة لجميع الناس بالتساوي في التنافس على السلطة واختيار الحاكم.

ويقدم تاريخ انتقال السلطة في الوطن العربي مجموعة من المؤشرات، أهمها:

أولاً: غلبة حكم الأسر والعائلات التي كانت تتولى السلطة وينتقل الحكم فيها إلى الأبناء والأخوة والأقارب، واللافت أن الدولة الإسلامية بدأت بنموذج متقدم في اختيار الحاكم قائماً على الشورى ولا يأخذ بالوراثة، وكان يمكن لهذا النموذج أن يغني التجربة الإنسانية في الحكم ويطورها لو أنه استمر، ولكنه توقف بعد ثلاثين سنة من تطبيقه على أربعة خلفاء (الخلفاء الراشدون) ثم دخلت الدولة الإسلامية في مرحلة من حكم العائلات لم تتوقف، والواقع أن النظام الوراثي في الحكم هو المتبع في المجتمعات الإنسانية كلها تقريباً، ولكن الدول الأوروبية طورت أنظمة الحكم فيها في القرنين الأخيرين تقريباً إلى أنظمة يقوم اختيار الحاكم فيها على أساس الانتخاب، وفي الدول التي اختارت الاستمرار في أنظمة الحكم الملكية تم الفصل بين الملك والحكم، فالملك يترأس السلطات ويشرف عليها ولكن الناس ينتخبون النواب الذين يحددون الحكومة حسب نتائج الانتخابات التي تتنافس فيها قوائم وأحزاب سياسية.

ثانياً: خريطة السلطة القائمة في الوطن العربي منذ قيام الدول الحديثة تشير إلى استمرار الوضع في الوطن العربي كما هو دون تغيير،

وفي الدول التي استبدلت النظام الجمهوري بالملكي لم يتغير الوضع فيها كثيراً، وتحولت من حكم العائلات إلى حكم الأفراد الذين ربما يؤسسون لحكم عائلي.

ثالثاً: ومن أهم ملامح خريطة السلطة العربية الانقلابات العسكرية التي اجتاحت الوطن العربي في أواخر الأربعينات ولازمته في الخمسينات والستينات، ولكنها بدأت تتراجع منذ السبعينات حتى كادت تنتهي أو انتهت بالفعل، وقد غيرت هذه الانقلابات من تركيبة الحكم والسلطة وطبيعتهما في كثير من البلاد العربية مثل سورية ومصر والعراق وليبيا والسودان وأدت إلى تغييرات عميقة اجتماعية وسياسية واقتصادية.

رابعاً: وعلى الرغم من أن مفهوم تداول السلطة في التشريعات العربية قد نص عليه في غالبها وحُددت لمؤسسات الحكم مدد قانونية تنتهي بانقضائها إلا أن التطبيقات استمرت تنقص من قيمة تلك التشريعات، إذ غيرت أغلب الدول العربية دساتيرها أو علقتها أو عدلت مواد الحكم فيها بما يخدم توجهات القوى المسيطرة على الحكم. كما توجد دول عربية أخرى لم تضع لها دساتير حتى الآن.

خامساً: وعلى الرغم من إجراء انتخابات نيابية في كثير من الدول العربية أو معظمها فإن الحياة النيابية العربية لم ترق إلى التأثير في تداول السلطة، ومازال دورها يقتصر على الرقابة والتشريع وتقديم المشورة والرأي، وهي وإن كانت بوضعها الحالي تساهم في تطوير الحياة السياسية وحفظ الحقوق العامة، والرقابة على الحكومات، فإنها لم تكن مرجعية لتداول السلطة كما يفترض أن يكون، والغريب أن التجارب القليلة التي كانت الانتخابات البرلمانية فيها هي المرجعية في

اختيار الحكومة هي حالات تاريخية قديمة، وتبدو الانتخابات النيابية تتطور باتجاه احتكار السلطة والنفوذ وتعزيز الفردية والعسكرية بزينة برلمانية، وكان المسار البرلماني عكس ما يفترض إذ بدلاً من أن تتطور الحياة السياسية نحو التعددية والتداول السلمي فإنها اتجهت إلى الفردية، ولكن المغرب قدم حالة استثنائية عندما كلف الملك المغربي الراحل الحسن الثاني رئيس الحزب الاشتراكي (المعارض تاريخياً) عبد الرحمن يوسفي بتشكيل الحكومة المغربية، وذلك بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت وحقق فيها الحزب أغلبية نسبية.

سادساً: يمكن الحديث عن تعددية سياسية في الوطن العربي في كثير من أقطاره، وهي تعددية وإن لم تقدم للحياة السياسية فرص التنافس والتداول سوى حالات قليلة في السودان في فترة من الوقت والمغرب في تجربة واحدة هي الحكومة القائمة حالياً، وفي الأردن في العام 1956 لمرة واحدة فقط ومدة زمنية لا تتجاوز السنة الواحدة، وفي مصر قبل العام 1952.

ولكن الأحزاب السياسية قائمة في عدة دول عربية، وتعمل بشكل علني وتشارك في الانتخابات العامة، وهي وإن كانت محدودة التأثير تملك قدراً من التنافس لا يكفي للتداول ولا تملك هذه الأحزاب الحرية والشروط العادلة التي تتيح الحصول على الأغلبية لأي منافس، والأحزاب القادرة على المنافسة والتأثير وإحراز أغلبية لا يتاح لها العمل أو يحال بينها وبين الحصول على حصتها العادلة في الانتخابات.

سابعاً: وعند الحديث عن مستقبل تداول السلطة في الوطن العربي والمشكلات والمعوقات التي تمنع قيام ديمقراطية حقيقية تفسح المجال للمواطنين اختيار حكامهم وممثليهم ومحاسبتهم أسوة بمعظم

شعوب العالم ومجتمعاته حتى تلك الفقيرة والحديثة التكوين فإن تساؤلاً بديهياً يثار عن موقف الإسلام من التعددية السياسية والحريات وتداول السلطة وتنظيم انتقالها على أساس عادل وسلمي، ويبدو الأمر كما في دراسة المفكر الإسلامي راشد الغنوشي حول مبادئ الحكم والسلطة في الإسلام، إن الإسلام يفعّل التعددية السياسية ويدعو إلى المشاركة والعدل والمساواة بما يعني حق الأمة في اختيار حكامها ومحاسبتهم، فالإسلام ليس سبباً أو أحد الأسباب الثقافية والفكرية لتكريس الاستبداد واحتكار السلطة والنفوذ، وهل تفتقر الثقافة السياسية العربية إلى القيم والمبادئ الديمقراطية فتكون المشاركة والتعددية مطلباً غير ضروري أو ملح لدى الجماهير العربية، أو هي مجرد هواية تشبه تربية الطيور وجمع الطوابع والتحف الجميلة، أو هي أولوية بمرتبة حماية الزهور والطيور النادرة التي يخشى عليها من الانقراض، أو ما سوى ذلك من الهوايات والمشروعات الأنيقة والمعزولة، أم أن الواقع العربي الذي كونته قرون طويلة من التسلط والاستبداد أفرز تنشئة سياسية واجتماعية تكرس لدى العرب السلبية والامتثال للواقع.

يلاحظ أن جميع النظم العربية حتى الآن لا تعرف الانتقال الحقيقي للسلطة والذي يعني الانتقال السلمي للسلطة من رئيس إلى آخر أو من حزب أغلبية إلى حزب آخر بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم، باستثناء كل من لبنان والمغرب.

وحتى في لبنان ثمة بعض القيود منها أن مجلس النواب هو الذي يقوم باختيار الرئيس وليس المواطن في انتخابات عامة. ومن ثم تلعب المساومات بين الرئيس المرشح والاتجاهات النيابية دوراً مهماً في هذا السياق فضلاً عن حصر المنصب في الطائفة المارونية وهو أمر يدعم

الطائفية. وعلى الرغم من تقليص سلطات رئيس الجمهورية بعض الشيء في اتفاق الطائف لصالح رئيس الوزراء، فإن النظام اللبناني ما يزال أقرب إلى النظم الرئاسية، وما يزال الرئيس يتمتع بسلطات قوته ومازال قادراً على السيطرة على مجلس النواب وتنصيب من يريد رئيساً للحكومة.

وفى المغرب فرض الملك على الحكومة وزير الداخلية لفترة غير قصيرة، وتمت إقالته بعد ذلك برغبة ملكية. وقد لا تستطيع حكومة اليوسفي الاستمرار لاسيما إذا تفكك الائتلاف الحزبي الحاكم، ومازال الملك صاحب الكلمة الأخيرة في النظام السياسي المغربي.

ويبدو أن معظم الملوك والرؤساء العرب ليسوا مستعدين للتنازل عن السلطة في حالة الملوك أو المنصب في حالة الرؤساء، فالملكية الدستورية تعني أن الملك يملك ولا يحكم أو يمارس السلطة من خلال وزرائه، وهو أمر ليس مطبقاً في النظم العربية بما في ذلك الأردن والمغرب. وفى النظم الجمهورية لا يبدو أن هناك رئيساً على استعداد لترك منصبه نزولاً على رغبة المواطنين، بل إن بعض الرؤساء العرب يرفض إجراء استفتاء أو انتخاب لتجديد رئاسته. إن بعضاً من قادة الانقلاب الأول مازالوا في مواقعهم. وفى حالات أخرى انتقلت السلطة من قائد انقلاب إلى قائد انقلاب لاحق، ويظل الموت هو العامل الوحيد الذي يسمح بانتقال السلطة(*).

ومن الأمور الخطيرة أن بعض النظم العربية لم تحدد بعد آلية لانتقال السلطة في حالة اختفاء القائد مثلما هو الحال في ليبيا وفي

(*) الجزيرة نت/ الموقع الألكتروني/ المعرفة/ ملفات خاصة/ 2001تداول السلطة في الوطن العربي

سلطنة عمان. وفي بعض الدول التي حدد الدستور آلية لانتقال السلطة في حال خلو المنصب فيها، لم يتم احترام الدستور بل تم تعديله بسرعة مدهشة ليناسب شخصاً بعينه، الأمر الذي يعني إمكانية عدم احترام الدستور لتعرف النظم العربية توريث المنصب في نظام جمهوري، الأمر الذي جعل البعض يطلق عليها الجمهوريات الملكية.

إن مستقبل انتقال السلطة في النظم السياسية العربية رهن بعدد من العوامل من أهمها ضرورة وجود نص دستوري واضح على آلية لانتقال السلطة يتم احترامها من قبل الجميع، وضرورة وجود تعدد حزبي وسياسي حقيقي يسمح بتنافس سياسي يكون المواطنون هم الحكم والمرجع الأخير فيه، وضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية حقيقية تسمح بالتعبير عن إرادة الناخبين، وضرورة التخلي عن شعارات من قبيل ضرورات المرحلة التاريخية واعتبارات الصراع العربي الأسرائيلي والحفاظ على وحدة الأمة، والتأكيد على أن الشعوب العربية قادرة على اختيار قادتها الأكثر صلاحية وليس لأحد أن يختار لها متذرعاً بعدم الأهلية أو بعدم القدرة على الاختيار.

إن استقرار النظم السياسية العربية رهن بقدرتها على صياغة آلية دستورية تضمن الانتقال السلمي للسلطة في حالة خلو المنصب المحوري في النظام وتسمح بالانتقال السلمي للسلطة بين الاتجاهات المختلفة في النظم الملكية والجمهورية على السواء.

أثر أسلوب انتقال السلطة على الحياة الاقتصادية:

مما تقدم يرى الباحث أن حالة عدم الاستقرار السياسي واردة مع كيفية استلام السلطة وكيفية المحافظة على النظام السياسي بالكمية والنوعية التي تجعل السلطة تضحي بكثير من البرامج

الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجاح برامجها السياسية والمحافظة على النظام السياسي، وأن لكل ما تقدم تأثيراً مباشراً في الحياة **الاقتصادية في الوطن العربي من خلال ما يأتي:**

- اتجاه السياسات الاقتصادية نحو القطرية والإقليمية.
- بصورة مباشرة أو غير مباشرة تكون السياسات الاقتصادية مكرسة للواقع الذي رسمته معاهدة سايكس بيكو عام 1916 الاستعمارية.
- قلة التوسع في السوق العربية.
- عدم إمكانية البلد العربي من التعامل مع السوق الدولية بندية مقتدرة سواء في التصدير أو الاستيراد.
- تمكين الشركات متعددة الجنسيات من النفاذ في الأسواق العربية بحرية وأن تحكم الاقتصاد العربي.
- انفتاح الاقتصاد العربي بصورة واسعة على الخارج بقدر انغلاقه على الداخل، حيث تبلغ نسبة التجارة البينية بين الدول العربية من 7- 9 ٪ من حجم التجارة الكلية.
- عجزت جامعة الدول العربية عن لم الشمل العربي بوساطة منظماتها الاقتصادية التي تمتلك الرؤية الحقيقية لمشاكل البلدان العربية الاقتصادية ولا تمتلك القوة على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.
- عدم وجود خطة عربية شاملة تقوم على أساس مسح لقدرات الوطن العربي البشرية والطبيعية والمالية رغم وجود المؤتمرات العربية والستراتيجيات الاقتصادية التي تتحدث عن ذلك إلاّ أنها أسيرة النظرة القطرية.

- إن البلدان العربية تقترب من التنافس مما هو عليه من التكامل العربي الذي يدعو إلى التوزيع الصناعي والزراعي على الدول العربية لتعظيم النفع العام مع مراعاة إعطاء الأهمية اللازمة للدول التي لا تمتلك المقومات الضرورية من مواجهة حركة التقدم الاقتصادي.
- اشتراك الدول العربية في بروز آفة التخلف الأجتماعي والاقتصادي.

وهنا يتأكد أن جهود الدولة المؤسساتية تنصب على جوانب تثبيت السلطة وديموميتها وتوفير أسباب الثبات للنظام السياسي على حساب النشاطات الأخرى بل تسيير النشاطات كافة بهذا الاتجاه واستثمار الحالات الإيجابية من توفر عناصر الإنتاج لتوفير الحماية اللازمة للسلطة من خلال المعاهدات والاتفاقيات الأحادية التي تطرح الضمانات للسلطة من توفير قدر كاف من الأمن والأمان مقابل تنازل السلطة عن أهداف الوطن القومية وتكاملها الاقتصادي.

كما أرى أن تلك المحددات السياسية المتعلقة بانتقال السلطة وامتلاكها تؤثر بطريقة أو بأخرى في صنع القرار العام سواء في السياسة الداخلية وفي علاقاتها مع الدول الأخرى وينعكس هذا الأسلوب بصورة مباشرة على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بإدارة الدولة السياسية والاقتصادية.

كما إن طبيعة النظام من كونه نظاماً ديمقراطياً أم شبه ديمقراطي أم سلطوياً أم شبه سلطوي له تأثيره المباشر في تحريك الحياة الاقتصادية وإعطاء الفرصة لأصحاب الرأي من تخطيط الحياة الاقتصادية ومتابعة تنفيذ الخطط وتعديلها بما يتناسب وتحقيق الأهداف.

ومن خلال طبيعة النظام يتحدد دور المعارضة السياسية التي تمثل التهديد المهم للسلطة في حالة عدم مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاستفادة من ملاحظاتها النقدية لتسيير الأمور والأخذ بالرأي الآخر كأحد الوسائل في تعديل المسارات الخاطئة التي قد تحدث من خلال النشاطات المختلفة، كما تتأثر الحياة الاقتصادية بدرجة استخدام العنف السياسي بين السلطة والمحكومين أو من الجهات المعارضة للسلطة بدرجة كبيرة من حيث درجة ثبات الأمن السياسي الذي ينعكس مباشرة على الوضع الاقتصادي العام وحركة الأسواق.

أما التأثير الأكثر موضوعية فهو مدى قبول المحكومين ورضاهم عن السلطة وتقبلهم لا سيما عندما تتبع السلطة نظاماً أقتصادياً معيناً يتطلب قبول المحكومين أو مساهمتهم في إنجاحه خاصة في ظروف الحروب والكوارث والتقلبات الاقتصادية المفاجئة وكذلك مدى قبول السلطة للنصائح من المختصين وإمكانية الالتزام بها وتنفيذها وإن كانت تتعارض بعض الشئ مع مصالح السلطة.

الاستثمارات العربية: Arab investments

قوانين الاستثمار العربية وأثرها في العملية التنموية:

شهدت الاقتصادات النامية ومنذ بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، تحولاً في توجهات السياسات الاقتصادية، من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه، بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي- أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص

التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أم من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية. وكان من أبرز مظاهر هذا التحول، سعي السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي، فأخذ العديد من هذه الاقتصادات يتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد ويتحول نحو تبني سياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار كسياسة تشجيع التصدير، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي، وعلى الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلاً عن الاستثمار والادخار المحلي، بل هو مكمل له. إن هذا النوع من الاستثمار يحمل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة، التي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار، وهنا يبرز دور السياسات الاقتصادية في تعظيم المنافع وتقليل التكاليف ولا تزال هناك مجموعة من الدول النامية ولأسباب غير اقتصادية، لا تمتلك القناعة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن رغبة هذه المجموعة في الحصول على عضوية منظمة التجارة الدولية، قد فرضت عليها، اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى تخفيف القيود على التجارة والاستثمار. حيث شهد العام 2001 إدخال (208) من التغييرات

الناظمة للاستثمار في (71) بلداً، وكان 90٪ من هذه التغييرات يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر.(*)

وفي هذا السياق يحدد تقرير الاستثمار العالمي ثلاثة عوامل، يرى أنها كانت تشكل القوى الدافعة الرئيسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، وفي عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية، أولها تحرير السياسات الاقتصادية، وثانيها التغيير التكنولوجي السريع وما رافقه من انخفاض في تكاليف النقل والاتصالات- أي تلاشي المسافات- أما القوة الثالثة فقد جاءت كنتيجة للقوتين السابقتين، وهي احتدام عملية المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسية - التي تتولى عمليات الاستثمار- فهذه العوامل الثلاثة مجتمعة قد هيأت الظروف الملائمة لقيام تلك الشركات بالبحث عن مواقع إنتاجية جديدة لزيادة كفاءتها الاقتصادية، فأخذت تنقل جزءاً من نشاطها الإنتاجي نحو الدول النامية، كما ساهم الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة بزيادة حدة هذه الضغوط التنافسية وفي تزايد الحاجة إلى البحث عن مواقع جديدة تكون أقل تكلفة، إلى جانب كونها تمتع بعدد من المزايا النسبية الديناميكية كالخبرات والمهارات وبسرعة استيعاب التكنولوجيا الجديدة وبانخفاض الأجور، ويمكن القول إن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية قد اعتمدت على عدد من العوامل المتداخلة، ومن أهم هذه العوامل هو مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة

(*) الجزيرة نت/ الموقع الألكتروني/ المعرفة/ ملفات خاصة/ 2001تداول السلطة في الوطن العربي

للاقتصاد الكلي، ومدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية، فضلا عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف، مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة وخلال المدة (1975 - 2000) تنامت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 50 ضعفاً، فبعد أن كانت 55 مليار دولار في العام1975 وصلت إلى أقصى مستوى لها في العام 2000 فبلغت 1271 مليار دولار، إلا أنها سجلت تراجعاً حاداً في العام 2001 نتيجة لحالة الركود التي شهدها الاقتصاد العالمي وخاصة في الاقتصادات الثلاثة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوربي) فوصلت إلى 735 مليار دولار، ذهب أكثر من 68٪ منها إلى الدول المتقدمة وهي 503 مليار دولار، وبلغت حصة الدول الانتقالية 4٪ وهي 27 مليار دولار، وأما حصة الدول النامية فبلغت حوالي 28٪ وهي 205 مليار دولار، ذهب منها 94.365 مليار دولار أو ما يعادل 46٪ نحو دول جنوب وجنوب شرق أسيا، ولم تحظ الدول العربية سوى بـ1٪ من إجمالي التدفقات العالمية أو ما يعادل 4٪مجموع التدفقات الموجهة نحو الدول النامية، وجاءت المغرب بالترتيب الأول وحصلت على 2.658 مليار دولار والجزائر بالترتيب الثاني وحصلت على 1.196 مليار دولار، ومصر بالترتيب الثالث وحصلت على 510 مليون دولار وكان الترتيب الرابع من نصيب تونس وحصلت على 486 مليون دولار وجاءت الأردن بالترتيب الخامس وحصلت على 169 مليون دولار، وظل الجزء الباقي من الدول العربية متلقياً هامشياً لتدفقات الاستثمار المباشر ولتقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية في الدول

العربية في مناخ الاستثمار ومن ثم في نصيب تلك الدول من تدفقات الاستثمار. (*)

موقع الدول العربية في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب. وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي، كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قوية بين موقع الدول في هذه المؤشرات، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة على وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والدولة الذي يحرز موقعاً متقدماً في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا. **وبهدف تسليط الضوء على وضع الدول العربية في تلك المؤشرات سنتعرض عدد من المؤشرات المرتبطة بمناخ الاستثمار وكالآتي:**

1- مؤشر الحرية الاقتصادية

2- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة

3- مؤشر التنافسية العالمي

4- مؤشر التنمية البشرية

(*)World Investment Report 2002,FDI inflow and real / UNCTAD /

5- المؤشر المركب للمخاطر القطرية

1 - مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة " وال ستريت جورنال" منذ العام 1995 ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية، وغطى المؤشر 156 في العام 2001 من بينها 20 دولة عربية. ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء. وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية في العام 2001 ظهر أن هناك14 دولة تتمتع بحرية اقتصادية كاملة تتصدرها هونج كونج وسنغافورة ونيوزلندة و57 دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبة كاملة و71 دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية تتصدرها كوريا 5 الشمالية والعراق - ويتضح تأثير الاعتبارات السياسية في هذا التصنيف - و لم تدخل أي دولة عربية في المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة، بعد أن كانت البحرين ضمن هذه المجموعة في العام 2000 وجاءت في المرتبة التاسعة، وفي العام

1999 وجاءت في المرتبة الثالثة، حيث تراجعت في العام 2001 إلى المرتبة (15) ودخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة والتي دخلت فيها أيضاً (6) دول عربية هي على الترتيب (البحرين، والإمارات، والأردن، والكويت، وتونس، وسلطنة عمان) كما دخلت (8) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب (السعودية المغرب، والجزائر، وجيبوتي ولبنان، وموريتانيا، ومصر، واليمن) والباقي (5) دول دخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا، وليبيا، والعراق، والسودان، والصومال) وهذا الترتيب يخضع لاعتبارات سياسية واضحة.(*) - المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة تصدر مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية وولد بيير المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة منذ العام 1996 وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر 41 دولة من الاقتصادات الناهضة منها 4 دول عربية.

يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكوناً وهي:

أ - مؤشر البيئة الاقتصادية: ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

(*) www. worldpaper. Com) Wealth of Nations Triangle Index

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلومات: ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية: ويضم هذا المؤشر 21 عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي.

ح- **مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة.**

وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية، ويدل ارتفاعه الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعاً أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصادات الناهضة.

على وفق المؤشر المركب الذي صدر منتصف العام 2001 ويغطي معدل الأعوام 1996 –2000 تصدرت تايوان القائمة مسجلة 1598 تليها كوريا الجنوبية مسجلة 1575 بينما جاءت ماليزيا في الترتيب السابع مسجلة 1427 وجاءت فيتنام بالمرتبة الأخيرة 41 مسجلة 837 وهو تقريباً نصف معدل تايوان، وقد جاءت النقاط التي سجلتها 41 دولة ناهضة في المؤشر المركب منخفضة مقارنة مع معدل الدول المتقدمة المسجل حول 1989 ودخلت 4 دول عربية في المؤشر تشمل الأردن في المرتبة 23 مسجلة 1117 وتونس 24 مسجلة 1117 والمغرب 30 مسجلة 1080 ومصر 30 مسجلة 1071.

3-مؤشر التنافسية العالمي

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ العام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية

المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم على مؤشر "جار" ومؤشر"النمو" وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل (5 سنوات) ويدخل في المؤشر حالياً 75 دولة منها دولتان عربيتان، ومن جهة أخرى يصدر المنتدى مؤشر استدامة الحفاظ على البيئة (يغطي 122 دولة) ومؤشر الجاهزية للعصر الرقمي (يغطي 75 دولة) وفضلاً عن تقرير التنافسية العالمي يصدر المنتدى تقارير تنافسية أقليمية، وسيكون من بينها تقارير للتنافسية في الدول العربية خلال المدة 2002 –2003 ويتكون المؤشر من مؤشرين فرعيين هما مؤشرا التنافسية المستقبلية ومؤشر التنافسية الحالية ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط 8 عوامل هي (درجة الانفتاح، ودور الحكومة، ووضع القطاع المالي، والبنية الأساسية، والبيئة المعلوماتية، ونظم الإدارة، ووضع العمالة، ووضع المؤسسات) ويمنح المؤشر أوزاناً متساوية. ويعتمد على إجراء مسوحات رأي تشمل حوالي 3000 من رجال الأعمال والمستثمرين في 53 بلداً. وعلى وفق مؤشر التنافسية الجاري للعام 2001 الذي يضم 75 دولة، جاءت فنلندا أولاً تليها الولايات المتحدة وهولندا وألمانيا وسويسرا. وجاءت بوليفيا وهندوراس وبنغلادش وأكوادور ونيكاراغوا على التوالي كأضعف الدول تنافسية. منذ تأسيس مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) ودخلت في مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) دولتان عربيتان فقط هما الأردن ومصر، وعلى وفق مؤشر التنافسية الجاري للعام 2001 تراجع ترتيب الأردن في القائمة من 35 إلى 44، كما تراجع ترتيب مصر من39 إلى 44. أما في تقرير التنافسية الإقليمي الخاص بأفريقيا، والذي صدر للمرة الأولى في العام 2000، ويشمل24

دولة أفريقيا فقد دخلت 3 دول عربية وجاءت من ضمنها تونس في المرتبة الأولى بينما جاء ترتيب المغرب خامساً ومصر سادساً.

4-مؤشر التنمية البشرية

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ العام 1990 وبضمنه مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع – متوسط – ضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي. وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلاً على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسة والاقتصادية. كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر، **ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:**

أ – طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حدية الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة –85 سنة).

ب- المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين صفر ٪ و 100 ٪)

ج- مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100دولار و 40.000 دولار). ويتكون دليل المؤشر من ثلاثة مستويات، هي تنمية بشرية عالية (80 ٪ وأكثر)، تنمية بشرية متوسط (من 50 ٪ إلى 79 ٪) و تنمية

بشـرية مـنخفض (أقـل مـن 50٪) وتمـنح هـذه المؤشـرات أوزانـاً متسـاوية. وسـجل معـدل مؤشـر التنميـة البشـرية للـدول العربيـة مجتمعـة مـا نسبته 0.635 عـام 2000 مرتفعـاً عـن معدلـه للعـام 1995 الـذي بلـغ 0.55 بينمـا مـا زال منخفضـاً عـن معـدل مؤشـر التنميـة البشـرية للـدول الناميـة الـذي يبلـغ 0.642 ومعـدل مؤشـر التنمية البشرية العالمي البالغ 0.712 لعام 2000.

وعلى وفق مؤشر التنمية للعام 2001 تتوزع الدول العربية كالاتي:

أ- دول ضـمن مجموعـة التنميـة البشـرية المرتفعـة، وبحسـب الترتيـب هـي:- البحرين، والكويت، والإمارات، وقطر.

ب- دول ضمن مجموعة التنمية البشـرية المتوسـطة، وبحسـب الترتيـب هـي:- ليبيـا، ولبنـان، والسـعودية، وسـلطنة عمـان، والأردن، وتونس، وسوريا، ومصر، والجزائر.

ج - دول ضمن مجموعة التنميـة البشـرية الضـعيفة، وبحسـب الترتيـب هـي:- الـيمن، وجيبـوتي، والسـودان، وموريتانيـا. ولم يتم إدراج العراق والصومال وفلسطين في التقرير العام.

5- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر عن مجموعة (B.R.S) شهرياً الـدليل الـدولي للمخـاطر القطريـة منـذ العـام 1980 ويتضـمن الـدليل المؤشـر المركـب للمخـاطر القطرية لغـرض قيـاس المخـاطر المتعلقـة بالاسـتثمار أو التعامـل مـع القطـر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها كما يصدر مؤشـر مركـب مستقبلي باستخدام النهج ذاتـه لاحتسـاب المخـاطر القطريـة، ويسـتند إلى أسـاس متوسـط ثلاثـة سيناريوهـات تغطـي حـالات الوضـع المتـدهور والوضـع

المعقول والوضع الأفضل ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية. يتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50٪ من المؤشر المركب) ومؤشر تقويم المخاطر المالية (25٪) ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (25٪) كما هو موضح أدناه:

مؤشر تقويم المخاطر السياسية (الحد الأقصى: 100 نقطة)

المكون	النقاط
درجة استقرار الحكومة	12
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	12
خريطة الاستثمار	12
وجود نزاعات داخلية	12
وجود نزاعات خارجية	12
الفساد	6
دور الجيش في السياسة	6
دور الدين في السياسة	6
سيادة القانون والنظام	6
الاضطرابات العرقية	6
مصداقية الممارسات الديمقراطية	6
نوعية البيروقراطية	4

مؤشر تقويم المخاطر المالية (الحد الأقصى: **50** نقطة)

المكون	النقاط
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	10
نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	10
نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات	15
عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة	5
استقرار سعر الصرف	10

مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (الحد الأقصى: **50** نقطة)

المكون	النقاط
معدل دخل الفرد	5
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	10
معدل التضخم	10
نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	15
نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	10

ويشير دليل المؤشر إلى أن الدرجات (من صفر إلى49.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة جدا) والدرجات (من 50 إلى 59.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة) والدرجات(من 60 إلى69.5 نقطة تمثل درجة المخاطرة المعتدلة) والدرجات (من 70 إلى79.5 نقطة تمثل درجة

مخـاطرة منخفضـة) والـدرجات (مـن 80 إلى 100 نقطـة تمثـل درجـة مخاطرة منخفضة جدا) وهذا يعني أنه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجـة المخـاطرة. أمـا وضـع الـدول العربيـة فوفقـاً للمؤشـر المركـب للمخـاطرة القطرية لشـهر أيلـول (سـبتمبر) 2001 **تم تصـنيف 18 دولـة عربية كالاتي:**

أ - (3) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة جدا هـي:- الكويت، والإمارات، وسلطنة عمان.

ب- (8) دول عربيـة في درجـة مخـاطرة منخفضـة هـي:- البحـرين، والسعودية، وليبيا، وتونس، والمغرب، وسوريا، والأردن، وقطر.

ج- (3) دول عربية في درجة مخاطرة معتدلة هـي:- مصـر، واليمن، والجزائر.

ح- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة هـي:- السودان، ولبنان.

خ- دولتـان عربيتـان في درجـة مخـاطرة مرتفعـة جـدا هـي:- العـراق، والصومال.

ثانيا. تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية،

بناءً على ما تقدم ومن تحليل المؤشرات الدولية المشار إليها أعـلاه يمكن القول، أن مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسـات والمؤسسـات والخصـائص الهيكليـة المحليـة والاقتصـادية والسياسـية والاجتماعيـة الـتي تـؤثر في ثقـة المسـتثمر وتقنعـه بتوجيـه استثماراته إلى بلد دون أخر. وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية

ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية. فقد أوضحت البحوث التطبيقية الخاصة بمحددات الاستثمار(*)

أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسية، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر، وعليه يمكن القول، إن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يعد أحد المحددات الرئيسة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية في الكثير من تلك الدول، في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية. وقد أساءت هذه العوامل إلى مناخ الاستثمار في هذه المجموعة من الدول، في مقابل ذلك نجد أن مجموعة الدول التي حققت استقراراً في الاقتصاد الكلي، قد تمكنت من تحقيق بعض النجاح في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسمى التغييرات في السياسات الاقتصادية وبخاصة درجة الانفتاح الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، بالحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستمرار وتنويع مصادر الدخل، وكتمييز لها عن الحوافز السلبية التي تنجح في جذب التدفقات ذات

(*) محمد بن علي المسلم/ "الفرص المتاحة للقطاع الصناعي في ظل تدفق الاستثمارات الأجنبية"/ مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، أكتوبر، 2001، ص 22

الصبغة المضاربية واستثمارات المحفظة المالية، وعن الحوافز التفضيلية للشركات الأجنبية كالإعفاء الضريبي والجمركي،(*) ولا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة، وفي مقدمتها درجة التجانس اللغوي والديني التي تساعد على توحيد السياسات والبرامج التسويقية، فضلا عن أهمية العوامل السياسية، فقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط موجبة بين درجة الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية، فإذا كان البلد لا يتمتع بالاستقرار السياسي فإن ذلك لا بد أن يؤثر في قرار المستثمر المحتمل، ويدفعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الامتيازات التي تعرض لجذبه، كما يتوقف المناخ الاستثماري على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بقوانين العمل. وخلاصة القول، إن الحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون جيدة أيضاً لكل من المستثمرين المحليين والأجانب وتتضمن هذه الحوافز (السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي، الدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي، ووجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز، فضلا عن أهمية وجود استثمارات حكومية في البنى الأساسية) **وستحاول الدراسة تحليل المؤشرات الاقتصادية آلاتية لمناخ الاستثمار في الدول العربية:-**

(*) محمد بن علي المسلم /"جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول مجلس التعاون واختيار الأسس الصحيحة /مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي /أكتوبر2001: ص12 ص- 13.

أولا - مؤشر النمو الاقتصادي

ثانياً- مؤشر السياسة النقدية

ثالثاً- مؤشر السياسة المالية

رابعاً- مؤشر سياسة التوازن الخارجي

أولا – النمو الاقتصادي: Economic growth

غالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون لتوسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.(*) ويتجه مؤشر النمو الاقتصادي في الدول العربية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد ارتفع خلال العام 2001 مقارنة بالعام السابق في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس، كما ظل معدل النمو مرتفعاً في كل من البحرين وعمان وموريتانيا رغم انخفاضه عن مستواه العام الماضي، في حين حافظ المعدل على المستوى الذي بلغه في العام الماضي في الجزائر والأردن. أما السعودية واليمن والإمارات فقد انخفض فيها معدل النمو بالأسعار الثابتة واقترن ذلك بانخفاض الكميات المنتجة

(*) عمر بهاتا وأخرون /"أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة"/ مجلة التمويل والتنمية /البنك الدولي/ ترجمة مطابع الأهرام / القاهرة/ يونيو.

والمصدرة من النفط في هذه الدول، ولم تسجل أي من الدول التي توفرت عنها البيانات تراجعا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق، الأمر الذي يعكس الجهود التي بذلتها الدول العربية في السنوات الماضية لتنويع قاعدة الإنتاج. وربما يعكس هذا التطور الإيجابي النجاح النسبي لجهود الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي بادرت الدول العربية إلى تطبيقها في السنوات الماضية وبهدف المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو الاعتماد على اليات السوق لتحسين القدرة التنافسية، ولتحقيق معدلات نمو حقيقي قابل للاستمرار. ومن المتوقع أن يترك ذلك أثراً إيجابياً على تحسين مناخ الاستثمار.(*)

جدول معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (2000- 2001).

الدول	2000	2001	التغير في المؤشر نقاط مئوية
الأردن	4.0	4.0	0
الإمارات	5.2	2.9	2.3
البحرين	5.3	5.0	0.3 -
تونس	4.7	5.2	0.5
الجزائر	2.0	2.0	0
جيبوتي	0.7	2.0	1.3
السعودية	5.2	2.2	3 -
السودان	8.0	6.7	1.3 -

(*) صندوق النقد العربي/التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2002 ص ص14- 16.

الدول	2000	2001	التغير في المؤشر نقاط مئوية
سورية	6.0	2.0	- 4
عمان	5:1	5.0	- 0.1
قطر	11.6	5.7	- 5.9
الكويت	1.7	2.1	0.4
لبنان	0.0	1.3	1.3
ليبيا	3.2	4.5	1.3
مصر	5.1	4.9	- 0.2
المغرب	0.9	6.5	5.6
موريتانيا	5.0	5.5	0.5
اليمن	5.1	0.2	4.9

المصدر: صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2002"ص 14.

ثانياً – مؤشر السياسة النقدية

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية. ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية. وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان بوصفه مؤشراً لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعه من التضخم الأمر الذي سيساعد على

انتشــار ظــاهره الــدولرة dollarization حيــث تحــل العملــة الأجنبيــة وتحديداً الدولار محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، وسينعكس ذلك بشكل ارتفاع في معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير، أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة، ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفاقاً بعيده المدى. وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد، ويترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة في الاستثمار تتمثل أهمها:

1- إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع. (*)

2- إن انخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضييق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، ولكن قد لا تكون المحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على استثمار الصناعي حيث:

أ- إن انخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجيا مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية وزيادة الدخول والعمالة فيها كما يترتب

(*) صندوق النقد العربي/المصدر السابق: ص 15.

علـى أثـر مضـاعف لتلـك الصـناعات زيـادة الـدخول في الصـناعات الأخرى.

ب- قـد يـؤدي الانخفـاض في الإنفـاق والإنتـاج إلى تخفـيض مسـتوى الأسـعار المحليـة مقارنـة بالأسـعار الأجنبيـة ، مسـبباً تحويـل إنفـاق المستهلكين من السلع والخدمات الأجنبية إلى السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية.

أما في حالة اتباع الحكومة سياسة نقدية توسعيه لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار، كما قد تؤدي هذه الزيادة في الوقت نفسه إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وإلا أدى لك إلى زيادة معدلات التضخم.

وفي هذا الإطار استمرت الدول العربية خلال العام 2001 في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف الوحدات الاقتصادية، ويستدل من البيانات التي توفرت عن غالبية الدول العربية بأن السياسة النقدية قد نجحت خلال العام 2001 في مواصلة ضبط معدلات التضخم مَقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وبرغم الحيطة التي تتميز بها السياسة النقدية فإن هذه السياسة قد أتسمت بوجه عام بالمرونة بحيث ظل التوسع الذي شهده العرض النقدي متماشياً مع الارتفاع الذي حصل

في الطلب الكلي على النقود وبخاصة المستخدم لأغراض تمويل المشاريع الإنتاجية للقطاع الخاص.

وكان من نتائج استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار أن اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية 5.0 ٪ في العام 2001 باستثناء السودان التي بلغ فيها معدل التضخم 7.4 في ذلك العام ويقدر انخفاض الأسعار في العام 2001 مَقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل من السعودية بنسبة (- 0.8 ٪) وقطر بنسبة (- 0.7٪) وعمان بنسبة (- 1.0) ٪ وليبيا بنسبة (- 8.1 ٪) وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار 4.7 ٪ في موريتانيا، تليها اليمن 4.3 ٪، والجزائر بنسبة 4.2 ٪ وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.5 ٪ في البحرين وسورية و2.2 ٪ في مصر.

مؤشر السياسة النقدية

(معدل التضخم للفترة 2000- 2001 بالنسبة المئوية

	2000	2001	التغير في المؤشر	درجة مؤشر السياسة النقدية
الأردن	0.7	1.8	1.1	0
الإمارات	1.3	1.2	0.1 -	0
البحرين	0.7 -	0.5	1.2	0
تونس	2.9	1.9	1 -	1
الجزائر	03	4.2	1.2	0

	2000	2001	التغير في المؤشر	درجة مؤشر السياسة النقدية
جيبوتي	2.4	1.8	-0.6	0
السعودية	-0.6	-0.8	-0.2	0
السودان	10.0	7.4	-2.6	1
سورية	-0.5	0.5	1	0
عمان	-1.2	-1.0	0.2	0
قطر	1.7	-0.7	-2.4	1
الكويت	1.8	1.7	-0.1	0
لبنان	1	0.5	-0.5	0
ليبيا	-3.5	-8.1	-4.6	1
مصر	2.7	2.2	-0.5	0
المغرب	1.9	0.6	-1.3	1
موريتانيا	3.3	4.7	1.4	0
اليمن	10.9	4.3	-6.6	2

ملاحظة:- تعطى درجات تغير المؤشر على النحو الآتي:-

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة
- انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من 25 نقطة = درجتان
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة = ثلاث درجات

ثالثاً - مؤشر السياسة المالية

عــادة مــا يــتم اللجــوء إلى اســتخدام نســبة العجــز الــداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف الاقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير استقرار اقتصادي. وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات. وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينه لعلاج عجز ميزانية الدولة. (*)

قد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب، أو فرض ضرائب جديده، الأمر الذي يسيء إلى الأوضاع العامة، وكان من نتائج استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار أن اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية 5.0 ٪ في عام 2001 باستثناء السودان التي بلغ معدل التضخم فيها 7.4 في ذلك العام. ويقدر انخفاض الأسعار في العام 2001، مقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في كل من

(*) المصدر: صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002" ص 15

السعودية بنسبة (- 0.8 ٪) وقطر بنسبة (- 0.7٪) وعمان بنسبة (- 1.0) ٪ وليبيا بنسبة (- 8.1) ٪ وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار 4.7 ٪ في موريتانيا، تليها اليمن 4.3 ٪ والجزائر بنسبة 4.2 ٪ وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.5 ٪ في البحرين وسورية و2.2 ٪ في مصر، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، مثل الضرائب على رأس المال المستثمر، أو الضرائب على الدخل، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئاً إضافياً على المستثمر، ويزيد من تكاليف الإنتاج ويقلل من هامش الربح. أما الضرائب الأخرى فهي تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للتصرف، أي انخفاض حجم النقد المتداول، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وأيضا انخفاض الطلب الفعال على السلع الصناعية، وبالتالي انخفاض الاستثمار.

(2) قد تخفض الحكومة من إنفاقها الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص والأجنبي. حيث عادة ما يكون الاستثمار العام مكملاً للاستثمار الخاص والأجنبي ويتجه الاستثمار العام، أما إلى أنشطة إنتاجيه حيوية يحجم عنها الاستثمار الخاص لانخفاض عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط ومتنوع تقوى فيه الترابطات الأمامية والخلفية، وإما إلى استثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضاً لتشجيع الاستثمار الخاص، كما قد تخفض الحكومة من إنفاقها الجاري مما يساعد على تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق. وأظهرت التطورات في السنوات الأخيرة أن السياسات المالية في الدول العربية تفتقر إلى المرونة الكافية نظراً لاعتمادها الكبير والمستمر على

مصادر محددة للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي قد تتعرض لها تلك المصادر. ففي الدول المصدرة للنفط، تشكل الإيرادات النفطية حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات المالية العامة وتشكل الإيرادات الضريبية وزناً مماثلا في الدول الأخرى ففي العام 1998، (*) على سبيل المثال أدى انخفاض الإيرادات النفطية إلى انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية للدول المصدرة للنفط قدر بما يقرب من 25 ٪ من مجمل الإيرادات، وبالنسبة للدول الأخرى، فإنه على الرغم من الإصلاحات الواسعة التي تعمل على إدخالها في أنظمتها الضريبية فإن الإيرادات الضريبية لم تحقق بعد النمو المرجو لها. ويلاحظ هنا أن نسبة العجز الكلي في الموازنات العامة للناتج المحلي الإجمالي ارتفعت مما يقرب من 2.4٪ في العام 1997 إلى 6.2 ٪ في العام1998 واستمرت في مستوى 5.4٪ في العام 1999 قبل أن يتحول إلى فائض وصلت نسبته إلى 0.8 ٪ في العام 2000 نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية وقد ارتفع العجز مرة أخرى في العام2001 إلى نحو 2٪ ومن الملاحظ أن الدول العربية سعت إلى تخفيف أثر انخفاض أسعار النفط على مجمل الإيرادات، من جانب، وعدم النمو في الإيرادات الضريبية بالصورة المتوقعة، من جانب آخر، وعملت الحكومات في معظم هذه الدول على ضبط النفقات من خلال تخفيض الإنفاق الاستثماري مع ترك الإنفاق الجاري عند مستوياته السابقة. وفي ضوء الانخفاض المستمر الذي تسجله نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي وتواضع تراكم رأس المال الثابت فإن اللجوء إلى خفض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة

(*) صندوق النقد العربي/ المصدر السابق/ ص96- 105.

أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة يمثل اتجاهاً خطيراً. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي للعامين 2001 و2002 إلى عودة عجز مالية الحكومة في الدول العربية إلى الارتفاع الأمر الذي يعكس انخفاض أسعار النفط والسياسات المالية التوسعية في الدول العربية. وفضلاً عن ذلك، فإن من الملاحظ أن عدداً من الدول العربية المصدرة للنفط لجأت عند ارتفاع العجز في الموازنة الحكومية إلى الجهاز المصرفي مرة أخرى لتمويل جانب منه، بعد أن تبنت سياسات ارتكزت على تمويل العجز الحكومي من مصادر حقيقية غير تضخمية، كذلك فإنه فضلاً عن عدم مرونة السياسة المالية بالدرجة الكافية، فإن من الأمور التي تجعل من أوضاع مالية الحكومة في أعداد متزايدة من الدول العربية غير قابلة للاستمرار هو تراكم الدين العام الداخلي، ومن الملاحظ في هذا الشان أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج الإجمالي آخذة في الارتفاع، وقد بلغت في عدد من الدول العربية مستويات عالية بحيث أصبحت خدمة هذا الدين تستحوذ على نسب متزايدة من الإيرادات العامة.

جدول مؤشر السياسة المالية/ عجز الموازنة كنسبه من الناتج القومي الإجمالي

القطر	2000	2001	التغيير في المؤشر نقاط مئوية	درجة مؤشر السياسة المالية
الأردن	-3.40	3.04	6.44	3
الإمارات	-2.66	-5.05	-2.39	-1
البحرين	-2.20	-1.40	0.80	0
تونس	-2.37	-2.43	-0.06	0
الجزائر	9.78	4.05	-5.73	3

القطر	2000	2001	التغيير في المؤشر نقاط مئوية	درجة مؤشر السياسة المالية
جيبوتي	-1.05	-0.96	0.09	0
السعودية	4.46	-3.86	-8.32	-2
السودان	-1.20	-1.23	-0.03	0
سورية	-6.17	-4.39	1.78	1
عمان	-4.25	-4.14	0.11	0
قطر	1.10	0.77	-0.33	0
الكويت	11.26	22.12	10.86	3
لبنان	-23.33	-19.75	3.58	3
ليبيا	2.73	1.50	-1.23	1
مصر	-3.90	-5.84	-1.94	-1
المغرب	-5.94	-2.74	3.2	2
موريتانيا	2.54	1.23	-1.31	-1
اليمن	8.06	1.87	-6.19	3

ملاحظة:- تعطى درجات حسب المؤشر على النحو الآتي:-

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط= سالب درجة واحدة
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى أقل من عشر نقاط= سالب درجتين

- ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط مئوية= سالب ثلاث درجات
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة= درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط ونصف النقطة= درجتان
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

رابعاً- مؤشر سياسة التوازن الخارجي

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يعكس حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فحسب بل يعكس أيضا حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات. وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف لاستقرار الاقتصادي. وتوضح الأدبيات.

المتخصصة أن العبرة فيما يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار، وأنه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله. وكما هو معروف فإن هنالك تقابلاً كاملاً بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وتعتمد إدارة العجز الخارجي اعتماداً حرجاً على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي

إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات. فقد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمه عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، غير أن هذا التخفيض سيترك أثاراً سلبية في المناخ الاستثماري، حيث إن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية وقد تؤدي إلى اللجوء إلى الدولرة وما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع أسعار الواردات. ويزداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري كلما زادت حاجة المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة. وفي المقابل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة، إذا لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة والانخفاض في السعر كي تستطيع المنافسة. كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة أجراء دراسات جدوى دقيقة، وقد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة، وهو مما يفسد المناخ الاستثماري.(*)

وفيما يتعلق بالدول العربية فقد ساعد التحسن في عجز موازين الخدمات والدخل والتحويلات لمجموع الدول العربية في العام 2001 في تخفيف أثر التراجع الذي حدث في فائض الموازين التجارية للدول العربية مقارنة بمستواه في العام 2000 وفي ضوء ذلك أسفرت موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية عن فائض يقدر بنحو 47.4 مليار دولار. ورغم أن هذا الفائض يمثل انخفاضاً قدره 27.1 ٪ بالمقارنة مع مبلغ الفائض الجاري الكبير الذي تحقق في العام 2000 إلا أنه يعادل مع

(*) صندوق النقد العربي/ موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية2000.

ذلك أكثر من ستة أمثال الفائض المحقق في العام 1999 وأكثر من أربعة أمثال متوسط الفائض السنوي للعامين 1996 و1997.

ويشير ذلك إلى أن أوضاع الحسابات الخارجية الجارية لمجموع الدول العربية، قد تعزز كثيراً بعد التدهور الحاد الذي تعرضت له في العام 1998 والربع الأول من العام 1999 أثر انهيار أسعار النفط الدولية. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2001 بلغ فائض موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول العربية نحو 7.6 ٪ وذلك مقارنة بـ 10.0 ٪ في العام 2000 و1.3 ٪ في العام 1999 ووفقاً للبيانات المتاحة، تحققت أعلى نسبة لفائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي في العام 2001 في الكويت، وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث بلغت تلك النسبة 26.1٪. كما بلغت نسبة الفائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي 10.8 ٪ في ليبيا و7.8 ٪ في السعودية و5.2 ٪ في اليمن و1.4 في البحرين. ومن الناحية الأخرى تحولت نسبة فائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام 2000 إلى نسبة عجز طفيف للعام 2001 في الأردن، كما بقيت نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام 2001 في حدودها نفسها في تونس، وانخفضت نسبة العجز بشكل طفيف في مصر والسودان.

الجدول رقم (4) مؤشر سياسة التوازن الخارجي نسبة أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي

القطر	2000	2001	التغيير في المؤشر نقاط مئوية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
الأردن	0.7	0.0	0.7 -	0
الإمارات	18.5	13.1	5.4 -	3

القطر	2000	2001	التغيير في المؤشر نقاط مئوية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
البحرين	7.9	1.4	- 6.5	3
تونس	- 4.2	- 4.2	0	0
الجزائر	16.5	13.7	- 2.8	2
جيبوتي	- 7.2	- 5.2	2	2
السعودية	7.6	7.8	0.2	0
السودان	- 4.7	- 4.3	0.4	0
سورية	5.7	2.3	- 3.4	2
عمان	16.8	16.4	- 0.4	0
قطر	33.3	26.4	- 6.9	3
الكويت	41.0	26.1	- 14.9	3
لبنان	- 13.3	- 23.9	- 10.6	3
ليبيا	20.2	10.8	- 9.4	3
مصر	- 0.8	- 0.3	- 0.5	0
المغرب	- 1.4	4.9	6.3	3
موريتانيا	0.8	- 1.2	- 2	0
اليمن	14.4	5.2	- 9.2	3

المصدر:- صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2002" ص 323.

ملاحظة:- تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو الآتي:-

- ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط= سالب درجة واحدة

- ارتفاع العجز من خمس نقاط إلى أقل من عشر نقاط= سالب درجتين

– انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأقل من بنقطتين ونصف= صفر.

- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين= درجة واحدة.

- انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى أقل من أربع نقاط= درجتان.

- انخفاض العجز بأربع نقاط مئوية فأكثر= ثلاث درجات.

ثالثا- حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية: (*)

في محاولة لقياس الأداء الاقتصادي للدول العربية ، وتوصيف مناخ الاستثمار فيها ، نحاول هنا استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية. وتستند المنهجية التي اعتمدناها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات (أو عدم وجوده) وتدني معدل التضخم واستقرار سعر الصرف واستقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وتقع الخصائص الأربع الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم اتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

(*) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار/"تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لعام1996 الكويت: ص40- 43

وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، مجموعة السياسات المعاملات الخارجية. أما في ما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في مجمل المناخ مثل: درجة الاستقرار السياسي، والتطورات التشريعية والمؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، فإن المؤشر لا يعكسها، حيث يحتاج إلى ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفعالية هذه النظم.

وعليه فالمؤشر المركب الحالي يتكون من المؤشرات الفرعية آلاتية:-

1- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص السياسة المالية وتطويرها سعياً إلى تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

2- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

3- مؤشر معدل التضخم: ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

ولتوضيح الطريقة الحسابية التي اعتمدت لقياس المؤشر المركب نعطي المثال الآتي:

أ - في حالة أن الدولة (أ) حققت نسبة عجز في الميزانية قدرها(6٪) في العام 2000 وأخرى قدرها (2.5٪) في العام 2001 فإن ذلك يعني أنها تمكنت من تخفيض العجز بمقدار3.5 ٪، أي بأكثر من ثلاث نقاط مئوية وعليه، فإن هذه الدولة تحصل على وزن رقمي هو 3 درجات.

ب- أما إذا حققت الدولة (ب) فائض نسبته 2 ٪ في العام 2000 وعجز نسبته 2٪ في العام 2001 فإن ذلك يعني ارتفاع العجز بحوالي 4 نقاط مئوية ويصبح الوزن الرقمي سالباً واحداً. وهكذا طبقا للحدود الدنيا والقصوى المستخدمة في تقدير الأوزان المشار إليها اسفل الجداول الخاصة بالمؤشرات المذكورة.

ج- أما إذا حققت الدولة (ج) فائضاً خلال العامين فيحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن أي نقطة الصفر، مع اتباع الطريقة ذاتها فيما يتعلق بالأوزان الرقمية وما ينطبق على هذا المثال ينطبق على بقية المؤشرات الفرعية الأخرى.

ويعرف المؤشر المركب- حسابياً- بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوسط السياسة المالية، ومتوسط مؤشر السياسة النقدية، ومتوسط سياسة المعاملات الخارجية). وفيما يأتي حساب المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

جدول المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار
الأردن	0	3	0	3	1	وجود تحسن
الإمارات	0	-1	3	2	0.666667	عدم وجود تحسن
البحرين	0	0	3	3	1	وجود تحسن
تونس	1	0	0	1	0.333333	عدم وجود تحسن

	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر االمركب للمناخ الاستثمار
الجزائر	0	3	2	5	1.666667	وجود تحسن
جيبوتي	0	0	2	2	0.666667	عدم وجود تحسن
السعودية	0	-2	0	-2	-0.66667	عدم وجود تحسن
السودان	1	0	0	1	0.333333	عدم وجود تحسن
سورية	0	1	2	3	1	وجود تحسن
عمان	0	0	0	0	0	عدم وجود تحسن
قطر	1	0	3	4	1.333333	وجود تحسن
الكويت	0	3	3	6	2	وجود تحسن كبير
لبنان	0	3	3	6	2	وجود تحسن كبير
ليبيا	1	1	3	5	1.666667	وجود تحسن
مصر	0	-1	0	-1	-0.33333	عدم وجود تحسن
المغرب	1	2	3	6	2	وجود تحسن كبير
موريتانيا	0	-1	0	-1	-0.33333	عدم وجود تحسن
اليمن	2	3	3	8	2.666667	وجود تحسن كبير
المجموع	7	14	30	51	17	
المتوسط	0.38888	0.7777	1.666	2.83258	0.94419	عدم وجود تحسن

المصدر:- صندوق النقد العربي/ المصدر السابق.

الملاحظات:-

أ - تم حساب المؤشر لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو آلاتي:-

$$\frac{1.666+0.7777+0.38888}{3} = 0.94419$$

ب- يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو الآتي:

أقل من 1 :- تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار

من 1 إلى 2 :- تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار

من 2 فما فوق:- تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار

ويشير تحليل نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية والمذكورة في الجدول أعلاه إلى ما يأتي:-

1- عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح، وبلغت (0.94419 (وهذا يؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر.

2- سجلت أربع دول عربية قيما مرتفعة في المؤشر، تجاوزت الرقم (2) الأمر الذي يؤكد وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويعطي ذلك مؤشراً على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف وهذه الدول هي (الكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن).

3- سجلت ست دول عربية قيمة تتراوح بين 1 إلى أقل من 2 في المؤشر، الأمر الذي يؤكد وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الأردن، والبحرين، والجزائر، وسوريا، وقطر، وليبيا).

4- سجلت ثماني دول عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر في المؤشر، الأمر الذي يؤكد عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الإمارات، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وعمان، ومصر، وموريتانيا).

بناءً على متقدم نورد الاستنتاجات الآتية:-

1- تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية. وتمثل التغييرات في السياسات الاقتصادية وبخاصة درجة الانفتاح الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، مجموعة الحوافز الجيدة لأنها تعمل على تهيئة مناخ الاستثمار الكفيل بتحقيق النمو القابل للاستمرار وتنويع مصادر الدخل، وتمييزاً لها عن الحوافز السلبية التي تنجح في جذب التدفقات ذات الصبغة المضاربية واستثمارات المحفظة المالية، وعن الحوافز التفضيلية للشركات الأجنبية التي تركز على تقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية.

2- شهد العام 2001 إدخال (208) من التغييرات الناظمة للاستثمار في (71) بلداً، وكان 90٪ من هذه التغييرات يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر تلاؤماً للاستثمار الأجنبي المباشر. وجاءت هذه التغييرات لتؤكد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية سواء من

حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي- أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أم من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية وزيادة مستوى وفورات الحجم.

3- إن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية نحو الدول النامية، قد اعتمدت على عدد من العوامل المتداخلة، ومن أهم هذه العوامل هي مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي، و مدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية، فضلا عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف، هو مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة.

4- ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية وارتفاع نسب العجز في ميزان المدفوعات في معظم الدول النامية، في المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية. وقد أساءت هذه العوامل إلى مناخ الاستثمار في هذه

المجموعة من الدول، في مقابل ذلك نجد أن هناك مجموعة من الدول حرصت على أن تحقق استقراراً في الاقتصاد الكلي من خلال بذل جهود مستمرة لتحسين مناخ الاستثمار، لذا حظيت المجموعة الثانية بنسب مرتفعة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- تبين من دراسة موقع الدول العربية في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار ما يأتي:

أ - لم تدخل ضمن المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة، في مؤشر الحرية الاقتصادية أي دولة عربية، بعد أن كانت البحرين ضمن هذه المجموعة في العام 2000 وجاءت في المرتبة التاسعة، وفي العام 1999 وجاءت في المرتبة الثالثة، حيث تراجعت في العام 2001 إلى المرتبة (15) ودخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة والتي دخلت فيها أيضا (6) دول عربية هي على الترتيب (البحرين، والإمارات، والأردن، والكويت، وتونس، وسلطنة عمان) كما دخلت (8) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب (السعودية والمغرب، والجزائر، وجيبوتي لبنان، وموريتانيا، ومصر، واليمن) والباقي(5) دول دخل ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا، وليبيا، والعراق، والسودان، والصومال) وهذا الترتيب يخضع لاعتبارات سياسية واضحة.

ب- دخلت 4 دول عربية في المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة هي الأردن في المرتبة 23 مسجلة 1117

وتونس 24 مسجلة 1117 والمغرب 30 مسجلة 1080 ومصر 30 مسجلة 1071.

ت- دخلت في مؤشر التنافسية (الجاري والنمو المستقبلي) دولتان عربيتان فقط هما الأردن ومصر، ووفقاً لمؤشر التنافسية الجاري للعام 2001 تراجع ترتيب الأردن في القائمة من 35 إلى 44 كما تراجع ترتيب مصر من39 إلى 44. أما في تقرير التنافسية الإقليمي الخاص بأفريقيا، والذي صدر للمرة الأولى في العام 2000المرتبة الأولى بينما جاء ترتيب المغرب خامساً ومصر سادساً.

ث- سجل معدل مؤشر التنمية البشرية للدول العربية مجتمعة ما نسبته 0.635 عام 2000 مرتفعاً عن معدلة للعام 1995 الذي بلغ 0.55 بينما ما زال منخفضاً عن معدل مؤشر التنمية البشرية للدول النامية الذي يبلغ 0.642 ومعدل مؤشر التنمية البشرية العالمي البالغ 0.712 لعام 2000. وعلى وفق مؤشر التنمية للعام 2001 تتوزع الدول العربية كالآتي:

- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، وبحسب الترتيب هي:- البحرين، والكويت، والإمارات، وقطر.

- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وبحسب الترتيب هي:- ليبيا، لبنان، والسعودية، وسلطنة عمان، والأردن، وتونس، وسوريا، ومصر، والجزائر.

- دول ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة، وبحسب الترتيب هي:- اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا. ولم يتم إدراج العراق والصومال وفلسطين في التقرير العام.

خ - تم تصنيف 18 دولة عربية وفقاً للمؤشر المركب للمخاطر القطرية كالآتي:

- (3) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة جدا هي:- الكويت، والإمارات، وسلطنة عمان.
- (8) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة هي:- البحرين، والسعودية، وليبيا وتونس، والمغرب، وسوريا، والأردن، وقطر.
- (3) دول عربية في درجة مخاطرة معتدلة هي:- مصر، واليمن، والجزائر.
- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة هي:- السودان، ولبنان.
- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جدا هي:- العراق، والصومال.

7- تبين من تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ما يأتي:-

أ- أشار مؤشر النمو الاقتصادي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية قد ارتفع خلال العام 2001 مقارنة بالعام السابق في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس، كما ظل معدل النمو مرتفعاً في كل من البحرين وعمان وموريتانيا رغم انخفاضه عن

مستواه العام الماضي، في حين حافظ المعدل على المستوى الذي بلغه في العام الماضي في الجزائر والأردن. أما السعودية واليمن والإمارات فقد انخفض فيها معدل النمو بالأسعار الثابتة، ولم تسجل أي من الدول التي توفرت عنها البيانات تراجعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق. الأمر الذي يعكس الجهود المبذولة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي بادرت الدول العربية إلى تطبيقها في السنوات الماضية وبهدف المحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي والتوجه نحو الاعتماد على آليات السوق لتحسين القدرة التنافسية، ولتحقيق معدلات نمو حقيقي قابل للاستمرار، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً في مناخ الاستثمار.

ب- يستدل من تحليل مؤشر السياسة النقدية أن غالبية الدول العربية قد نجحت خلال العام 2001 في مواصلة ضبط معدلات التضخم مَقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويأتي ذلك نتيجة استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار، حيث اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية 5.0 ٪ في العام 2001 باستثناء السودان

التي بلغ فيها معدل التضخم 7.4 في ذلك العام. ويقدر انخفاض الأسعار في العام 2001، مقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في كل من السعودية بنسبة (- 0.8 ٪) وقطر بنسبة (- 0.7٪) وعمان بنسبة (- 1.0) ٪وليبيا بنسبة (- 8.1) ٪وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار 4.7 ٪في موريتانيا، تليها اليمن 4.3 ٪، والجزائر بنسبة 4.2 ٪ وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.5 ٪ في البحرين وسورية و2.2 ٪ في مصر، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً في مناخ الاستثمار.

ت- أظهر تحليل مؤشر السياسات المالية في الدول العربية، أن هذه السياسة تفتقر إلى المرونة الكافية نظراً لاعتمادها الكبير والمستمر على مصادر محددة للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بصورة كبيرة من جراء الصدمات التي قد تتعرض لها تلك المصادر. ففي الدول المصدرة للنفط، تشكل الإيرادات النفطية حوالي ثلاثة أرباع مجمل إيرادات المالية العامة. ويلاحظ هنا أن نسبة العجز الكلي في الموازنات العامة للناتج المحلي الإجمالي ارتفعت في العام2001 إلى نحو 2٪، وفضلاً عن عدم مرونة السياسة المالية بالدرجة الكافية، فإن من الأمور التي تجعل من أوضاع مالية الحكومة في أعداد متزايدة من الدول العربية غير قابلة للاستمرار هو تراكم الدين العام الداخلي. ومن الملاحظ

في هذا الشأن أن نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج الإجمالي آخذة في الارتفاع، وقد بلغت في عدد من الدول العربية مستويات عالية بحيث أصبحت خدمة هذا الدين تستحوذ على نسب متزايدة من الإيرادات العامة، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً سلبياً في مناخ الاستثمار.

ث- كشف تحليل مؤشر التوازن الخارجي في الدول العربية، باستخدام نسبة موازين الحسابات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام 2001 وجود فائض في موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول العربية نحو 7.6 ٪وذلك مقارنة بـ 10.0 ٪ في العام 2000 و1.3 ٪ في العام 1999 ووفقاً للبيانات المتاحة، تحققت أعلى نسبة لفائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي في العام 2001 في الكويت، وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث بلغت تلك النسبة 26.1 ٪.كما بلغت نسبة الفائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي 10.8 ٪في ليبيا و7.8 ٪ في السعودية و5.2 ٪ في اليمن و1.4 في البحرين ومن الناحية الأخرى، تحولت نسبة فائض ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام 2000 إلى نسبة عجز طفيف للعام 2001 في الأردن. كما بقيت نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للعام 2001 في حدودها نفسها في تونس، وانخفضت نسبة العجز بشكل طفيف في

مصر والسودان، ومن المتوقع أن تترك الاتجاهات الحالية لهذا المؤشر تأثيراً إيجابياً في مناخ الاستثمار.

7- **تبين من تحليل نتائج المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية ما يأتي:-**

أ- عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية كمجموعة، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح، حيث بلغت (0.94419) وهذا يؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لرفع قيمة هذا المؤشر.

ب- سجلت أربعة دول عربية قيما مرتفعة في المؤشر، تجاوزت الرقم (2) الأمر الذي يؤكد وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار وهذه الدول هي (الكويت، ولبنان، والمغرب، واليمن).

ت- سجلت ست دول عربية قيمة تتراوح بين 1 إلى أقل من 2 في المؤشر، الأمر الذي يؤكد وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الأردن، والبحرين، والجزائر، وسوريا وقطر، وليبيا).

ث- سجلت ثماني دول عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر، الأمر الذي يؤكد عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الإمارات، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وعمان، ومصر، وموريتانيا).

8- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للعوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية.

أ- وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة السيولة المحلية (GP) إلى الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) في كل من الدول العربية كمجموعة والدول النفطية ويمكن أن يفسر ذلك بوجود تأثير إيجابي ملحوظ للسياسة النقدية وبخاصة الاستقرار النسبي في أسعار الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي في هاتين الحالتين المباشر، في حين ظهرت هذه العلاقة بإشارة سالبة في مجموعة الدول غير النفطية كدليل على التأثير السلبي للسياسة النقدية في مناخ الاستثمار في تلك المجموعة.

ب- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي(DB) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) الأمر الذي يؤكد التأثير السلبي للسياسة المالية في مناخ الاستثمار في حالة الدول العربية كمجموعة، في حين أظهر هذان المتغيران نوعاً من التوافق في حالة تقسيم الدول العربية على مجموعتين، النفطية وغير النفطية، الأمر الذي يؤكد وجود تأثير إيجابي للسياسة المالية في مناخ الاستثمار في كل مجموعة على انفراد.

ت- عدم وجود توافق بين مسار التغييرات في نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو الدول العربية ويمكن ملاحظة ذلك من الإشارة السالبة للمتغير (DP) كما يشير حجم المعلمة المنخفض لهذا المتغير إلى وجود تأثير سلبي ضئيل للسياسة التوازن الخارجي في مناخ الاستثمار معبراً

عنه بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وظهرت نفس النتيجة عند تقسيم الدول العربية على مجموعتين، مجموعة الدول النفطية وغير النفطية.

المساعدات الخارجية: Foreign aid

المساعدات الخارجية وأثرها في القرار الاقتصادي العربي:

لابد من تأكيد أننا قد انتهينا من خلال الفصول السابقة من إن السيادة الوطنية لم تعد مفهوماً سياسياً فحسب، بل انصرف مضمونه إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبحت هذه الأبعاد مجسداً عملياً لمفهوم السيادة، وبما أن عملية التنمية هي عملية إقتصادية وإجتماعية وثقافية فإنه يحق لنا أن نسمي السيادة (سيادة اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية) أي أن سيادة الدولة السياسية تمر عبر الاتجاهات المذكورة بلا شك.

ولابد أيضاً من التعريف بأن السيادة عموماً عرضة للاختراق والانتهاك، وهذا ما ينطبق على أكثر الدول التي لا تمتلك مقومات مادية قوية ومنها الجانب الاقتصادي، وما يمكن قوله هنا هو أن السيادة الاقتصادية أو التنموية تعني قدرة الدولة على القيام بالتنمية بنفسها أي باختياراتها الحرة، ولكن التخلف الموروث أعجزها عن ذلك وكان المفترض أن يسد ذلك بما تقدمه الدول الغنية والوكالات المالية الدولية من مساعدات، وقدمت فعلاً مساعدات ولكنها أخفقت في تقديم التنمية التي تحتاج إليها كل دولة على حدة، والتنميات التي تحتاج إليها الدول النامية بصورة عامة أو مشتركة.

إن أغلب الدول الفقيرة لا تستطيع أن تبني تجاربها الاقتصادية دون مساعدات خارجية، وهذا يحتم واجبات على الدول الغنية كجزء من المجتمع الدولي، وقد عالج القانون الدولي مسألة المساعدات وفقاً لما جاء في مقررات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في العام 1964 حيث طلب التزام تقديم المساعدات مع مراعاة مبادئ معينة تلزم مراعاتها ومضمونها ألاّ يجوز تقديم المساعدات بموجب شروط تؤدي إلى خرق مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ السيادة الدائمة على المصادر الطبيعية،(*) ووفقاً للنظرية الواقعية لا تقدم الحكومات المساعدات إلاّ إذا ضمنت تحقيق أهدافاً سياسية أنانية معينة. وتزيد بعض النظريات السياسية أن المساعدات الخارجية أداة للسيطرة تستخدم للإبقاء على العلاقات الاجتماعية والسياسية غير المتساوية بين دول النظام الاقتصادي الرأسمالي، وسنبحث تأثيرات هذه المساعدات الخارجية من خلال دوافع منحها:

وتقسم هذه الدوافع على قسمين:

- **دوافع سياسية.** - **دوافع إقتصادية.**

الدوافع السياسية: تنطلق هذه الدوافع عادة من المصالح الستراتيجية والاهتمامات السياسية الخارجية للدول المانحة أو من أغراضها الأيدلوجية التي هي أغراض سياسية أيضاً، **وقد لخصت أهداف المساعدات الممنوحة لأسباب سياسية بهدفين:**

- تشجيع أنظمة الحكم على أن تبدأ أو تواصل التوفيق بين سياساتها الخارجية وحاجات الدول المانحة ورغباتها.

(*) أ.د صالح جواد كاظم/المصدر السابق.

- دعم أنظمة الحكم التي تعد صديقة وإبقائها في السلطة.

الدوافع الاقتصادية: للأقطار النامية أهمية اقتصادية أساسية للدول المتطورة من حيث كونها مصادر للأيدي العاملة والمواد الأولية وأسواقاً لتصريف السلع والاستثمارات وتقدم الدول مساعداتها لأغراض أقتصادية مختلفة منها:

- ضمان أسعار سوق أعلى.
- ضمان مبيعات للمزارعين في الدول المانحة.
- تغلغل الشركات في أسواق الدول المتلقية للمساعدات.

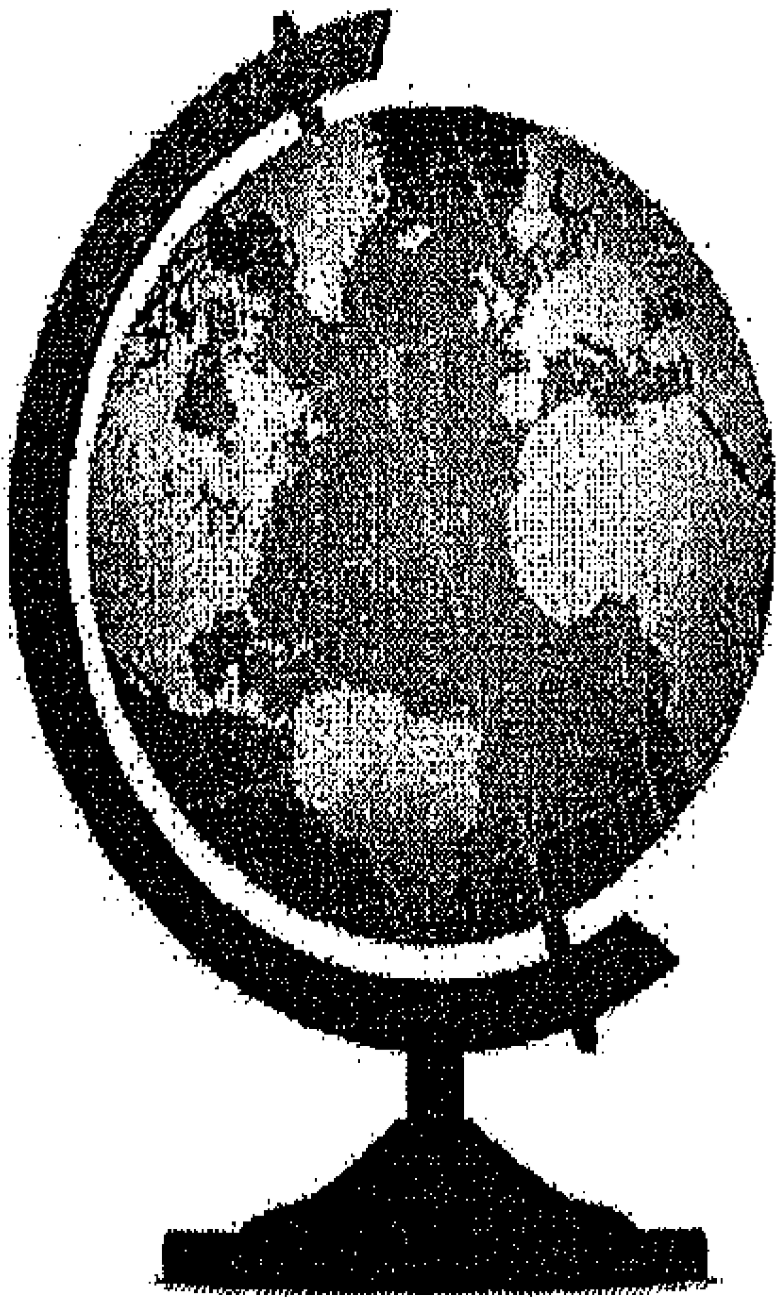
وتفرض الدول المانحة التزامات على الدول المتلقية منها أن تشتري جزءاً كبيراً من استيراداتها من المواد الغذائية من الدول المانحة وبشروط تجارية، وتحاول الدول المانحة بطرائق مختلفة أن تخلق أوضاعاً تكون فيها الدول المتلقية معتمدة على السلع التي تبتاعها من تلك الدول اعتماداً كبيراً وبذلك تخلق تبعية تجارية.

من ذلك نرى أن كثيراً من الدول المتلقية قد فقدت حريتها ليس بسبب العلاقة الثنائية فحسب، بل من خلال العلاقات المتعددة الأطراف أي التي تجسدها وكالات دولية فمثلاً ينفذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية برامج للتكيف أو التصحيح الهيكلي والصندوق الدولي هو الذي يصمم هذه البرامج ويقدم الاستشارات والنصائح بشأنها أما البنك الدولي فيقدم القروض لتنفيذها ولكن هذه البرامج تفرض عدداً من الشروط على الدول المتلقية أهمها وأخطرها: (*)

(*) أ.د صالح جواد كاظم/ المصدر السابق.

- تخفيض قيمة العملة الوطنية
- تقليص الإنفاق العام
- إنهاء الدّعم الحكومي للمواد الغذائية
- إزالة القيود على التجارة والاستثمار الأجنبيين
- تحرير الأسعار
- تقليص الأجور لاسيما في القطاع العام
- زيادة الضرائب
- وإجراء تغييرات في أسعار الفائدة

وهكذا تصبح هاتان الوكالتان الصانع الحقيقي لأهم القرارات الاقتصادية الداخلية في حين تفقد الحكومات سيطرتها عليها.



الفصل السادس

أثر التنمية السياسية في التنمية الاقتصادية

The impact of political development in economic development

مفهـوم التنمية السياسية: political development

يُعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي، إذا جاز هذا التعبير، وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية.

وكان الشغل الشاغل للعاملين في مجال التنمية السياسية، سواء أكانوا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز الأبحاث، ممن راحوا يُنظّرون التنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة، أم أولئك الذين كانوا يبحثون عن محددات التحديث السياسي والاجتماعي في منظومة "العالم الثالث" حيث إن التنمية السياسية بالنسبة إليهم عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية. ولأنها أيضاً عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات(*)

والملاحظ أن مفهوم التنمية السياسية تمخض عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكراً وتنظيماً وأداء وعلاقات.

والمعروف أن مفهوم التنمية السياسية وظف من قبل الجامعات الأورو- أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي وتم

(*)عامر رشيد مبيض – موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية . مصطلحات ومفاهيم - ط1 – 2000 – ص 362 – دمشق – دار المعارف للنشر /حمص/سوريا.

إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التحديثية والتنموية، مثل مشروع " كاملوت" الأمريكي وغيره، (*)

ومثل النقاط الأمريكية التي رفعت رايات التحديث الفكري والثقافي وتحقيق الاستقرار السياسي، وصرفت ملايين الدولارات بقصد "ضمان استمرار تحقيق مصالحهم الاقتصادية والستراتيجية" ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي، لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذى في العالم، والقائم أصلاً على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر، وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع ونظام البرلمان. (*)

ونشأت ونمت حول مفهوم التنمية السياسية عدة آراء واتجاهات فكرية سياسية، وترسخت عدة نظريات متخصصة في التنمية السياسية وإجراءاتها، واشتقت عدة تعريفات منها على سبيل المثال، تعريف "الفرد ديامنت" الذي يقول عنها بأنها: "العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب، وأن يطور نماذج جديدة للنظم.(*) **ونخلص من الأفكار والآراء السابقة أنَّ التنمية السياسية هي:**

1- تكوين ثقافة سياسية تتمحور حول حقوق الإنسان وواجباته ويشكل قاعدة انطلاق وبدء وفعل وإجراءات للتنمية السياسية.

(*) د.محمد أحمد إسماعيل علي. دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر ص 153 – القاهرة – 1989.

(*) أ.عز الدين دياب/ الدراسات الاجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي – مجلة الفكر العربي- العدد " رقم 70 " :ص 44 – 61.

(*) د .محمد أحمد إسماعيل – المرجع السابق: ص 362 .

2- تحديث الحياة السياسية وهذا معناه تحديث النظم والسلطة والأداء السياسي. - البحث عن نموذج تتمثل فيه التنمية السياسية بكل أبعادها وغاياتها وحيال هذا الأمر تفترق النظريات السياسية وفكرها: فالليبرالية ترى بأن النظم السياسية في الغرب هي التي تشكل النموذج الأمثل. بينما ترى النظرية الماركسية بأن المجتمع الشيوعي، هو النموذج الذي يتمثل فيه مستقبل البشرية. (*)

4- هناك وجهات نظر محسوبة على التنمية ترى بأن التعبئة السياسية تشكل مستوى وآلية من آليات التنمية، وتقوم بدورها عن طريق أجهزة وآليات الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بتطوير الأداء السياسي وإجراءات على الأرض، أو داخل البناء الاجتماعي.

التحديث السياسي والتنمية السياسية:

Political modernization and political development

إن مفهوم التحديث السياسي والتنمية السياسية، مثل غيره من المفاهيم في علم السياسة، يعاني من كثير من عدم الوضوح، إذ ليس هناك اتفاق بين العاملين في حقل علم السياسية حول تعريف دقيق للمفهوم. فعلى سبيل المثال، أورد لوسيان باي Lucian W. pye عام 1996 م عشرة معان وتعريفات لمفهوم التنمية السياسية، وحاول تقديم تعريف خاص به، وحقيقة فإن غموض المفهوم تدفع الباحث إلى التشكيك في قيمته، أي المفهوم، جملة وتفصيلاً. إذ، وكما يقول ساموبل هنتنغتون Samuel Huntington، "ماذا تعني التنمية السياسية إذا كانت تعني كل شيء وأي شيء". (**)

(*) د. محمد أحمد إسماعيل /مصدر سابق:ص 363 .

(**) د.محمد احمد اسماعيل...المصدر السابق:ص 363.

بسبب هذا الغموض، فإن مفهوم التنمية السياسية قد تُرك حقيقة مع بداية السبعينات من هذا القرن حيث حل محله العديد من المفاهيم البديلة التي تحاول أن تكون وصفية بشكل أكبر، وتحليلية بشكل أعمق. وعلى ذلك، فإن التركيز يجب أن يكون منصباً على "قيمة المفهوم" وليس على تطوره الفكري والتاريخي. ولكن ذلك لا يتم قبل استعراض سريع لأهم المقاربات أو المداخل Approaches التي ناقشت مفهوم التنمية السياسية. وفي هذا المجال، يمكن القول إن هناك أربع مقاربات رئيسة تعد الأكثر أهمية بالنسبة للتعامل مع المفهوم محل الدرس، ألا وهي:

أولاً: مدخل النسق – الوظيفة: The System- Function App

يشمل هذا المدخل كتابات تالكوت بارسونز، وجبرايل الموند، وديفيد ايسون، ودافيد ابتر، وماريون ليفي، وليونارد بندر، وفريد ريغز، ويمكن إيجاز هذا المدخل بالقول بأنه: "يركز أولاً على النسق ككل وذلك كوحدة للتحليل، وافتراض وظائف معينة كمتطلبات للحفاظ على النسق ككل ثانياً، وأخيراً فهو يهتم ببيان وإثبات العلاقة المتداخلة والاعتمادية بين مختلف البنى في النسق". وقد طور المدخل عدداً من المفاهيم من أجل مقارنة مختلف الأنساق السياسية Pp;otoce; System، وذلك مثل البنية Structure، الشرعية Legitimacy، المدخلات Input، المخرجات Outputs، الأثر الاسترجاعي Feedback، البيئة Environment، الوظيفة Function، التحويل Transmision، وأخيراً التوازن Balance. وباستخدام هذه المفاهيم، فإن هذا لامدخل يدرس التغير السياسي بناءً على تعريفه للتنمية السياسية من حيث كونها أحد نتائج عملية التحديث

Modernization. ويقـول التعريـف إن التنميـة السياسـية عبـارة عـن "التمايز والتخصص المتنامي للبنى السياسية، وتزايد النزعة العلمانية في الثقافة. وعند تقويم هذا المدخل، يمكن القول إن ميزته الرئيسة هي في شمولية وعمومية مفاهيمه. غير أن هذه الميزة تشكل مصدراً لعيوب عديدة، لعل أهمها تحول المدخل إلى درجة عالية من التجريد بحيث أصبح إطاراً نظرياً قائماً بنفسه ولنفسه. وبصفة عامة، فإن المدخل واجه نقداً قاسياً على أساس أنه: "غامض لفظياً، مبهم منهجياً، أمبيريقياً، وفي الختام يعاني من نقص القدرة التفسيرية والتنبؤية".

ثانياً: مدخل العملية الاجتماعية: The Social Process App

في أدبيات هذا المدخل نجد أسماء دانيل ليرنر، كارل دويتش، رايموند تانتر، هيوارد الكر، فيليبس كاراترايت، ومايكل هدسون. وحدة التحليل هنا هي العملية Process، وليست النسق System عمليات مثل التمدين Urbinisation، التصنيع Industriali، التشجير Commercialization، الحركية الاجتماعية والمهنية Social Mobility، واتساع نطاق التعليم، يحاول المدخل الاستفادة منها من أجل البحث عن علاقات ارتباط بين المتغيرات يمكن أن تقاس امبيريقياً أو تجريبياً.

ورغم أن هذا المدخل أقل تجريداً من سابقه، وأكثر قابلية للفحص التجريبي، إلا أن له عيوبه في التعامل مع مشكلات التغير تركيزاً على تحليل المجتمعات مكتملة النمو وتجاهل المجتمعات ناقصة النمو، حيث مشكلة التغير السياسي أكثر حدة. وثاني هذه العيوب هو ما يمكن تسميته مشكلة الصحة والمعنى، وبذلك نعني أنه هنا تتعلق بمستوى التحليل والعلاقة بين المستويين الكلي والجزئي في التحليل.

وثالث هذه العيوب هو أن هذا المدخل، في بحثه عن القياس الكمي وقابلية الفحص الامبيرقي، يعاني من مشاكل في تعريف المتغيرات السياسية، فهو يسعى لقياس هذه المتغيرات وفق دلالات ومؤشرات معينة، ومحاولة البحث عن المعلومات الضرورية، دون أن يقدم تعريفاً نظرياً محدداً للمقصود أساساً بهذه المتغيرات.

ثالثاً: مدخل التاريخ المقارن:

The Comparative History App

في أدبيات هذا المدخل، نجد أسماء مثل سيريل بلاك، س.ن.ايسنستادت، دانكوارت روستو، سيمور مارتن ليبست، بارنغتون مور الابن، رينهارد بيندكس، وأخيراً أعضاء لجنة الـ SSRC في السياسة المقارنة. وحدة التحليل في هذا المدخل هي المجتمع ككل متكامل. فإذا كان النسق هو وحدة التحليل للمدخل الأول، وكانت العملية هي وحدة التحليل للمدخل الثاني، فإن المجتمع هو وحدة التحليل لهذا المدخل.

والتركيز الرئيسي لهذا المدخل هو في المقارنة بين مجتمعين أو أكثر وذلك من أجل الكشف عن انماط معينة للتطور السياسي، وذلك من خلال "مراحل عامة" لا بد أن تعبرها المجتمعات. والمساهمة الحقيقية لهذا المدخل في أدبيات التنمية السياسية إنما تكون في قابليتها للفحص التجريبي. فهو يبدأ "بالمادة الحقيقية للتاريخ " ويركز على الظواهر المتميزة في التحديث. أما أهم عيوبه، فهو الإفتقار للدقة والعمومية نتيجة ذلك.

رابعاً: نظريات التغير السياسي:

Theories of Political Change

يركز هذا المدخل على الحدث، أي التغير السياسي، دون إعطائه مضامين قيمية. بمعنى أن أكبر مساهمة لهذا المدخل هو في التحرر من الغائية، أو الأهداف المحددة سلفاً، كما نلاحظ في منهج النسق - الوظيفية، والتحرر من تلك المراحل ذات المدى الواسع التي تفتقر إلى التحديد الدقيق والقياس عند أدنى درجاته، كما في منهج التاريخ المقارن، وأخيراً التحرر من التحليل الكمي الصارم والمبالغ فيه الذي يبحث عن الدقة على حساب الأهمية، وذلك كما في منهج العملية الاجتماعية.(*)

التنمية السياسية والمتطلبات الاقتصادية:

Political development and economic requirements

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بعملية التنمية، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال، في الستينيات من هذا القرن، في آسيا وإفريقيا بصورة جلية.

وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم. وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى

(*) د. تركي الحمد . مجلة ليل/السعودية/ السنة الثانية/العدد14 /2005.

الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع Industrialization. وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية

الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

فضلاً عن ذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع. **ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:**

أ - غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب- نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج- إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به. الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية:

يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ التنمية من نمّى بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ النمو من نما ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وإذا كان لفظ النموّ أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء

يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك على وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس على وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة. ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي. فعلى سبيل المثال تُعالج ظاهرة النمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم الزكاة الذي يعني لغة واصطلاحا الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالى. وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) [البقرة:276]. ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا الحياة الطيبة في الدنيا، بينما يركز مفهوم Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمرًا للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب. وفي الواقع فإن التنمية تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري

والجانب التطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها.(*)

التنمية السياسية في الوطن العربي:

Political development in the Arab world

عندما تطرح التنمية السياسية في الندوات وحلقات البحث التي تقيمها الجامعات ومراكز الأبحاث السياسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تمتد أبصارهم إلى الوطن العربي استطلاعاً ودراسة وتحليلاً ثم تفسيراً. وهم إذ يفعلون ذلك، **إنما يفعلونه عن قصد ودراية استراتيجية لأنهم:**

1- ينظرون بعين مستقبلية إلى سيرورة الحياة العربية ويرون في داخلها الاتجاهات الفكرية الداعية إلى حرية الوطن العربي وتخلصه من التبعية والسير نحو الوحدة العربية.

2- لأن الوطن العربي يشكل الآن وفي المستقبل بؤرة مصالحهم الاقتصادية، فهو مصدر المواد الأولية والثروات المعدنية الراهنة والمستقبلية. وهو الطاقة البشرية المستهلكة لفائض إنتاجهم الغذائي، ومصانعهم على اختلاف سلعها، فالوطن العربي يمثل أنموذجاً للمستهلك الذي يأكل الأخضر واليابس، الذي تصدره له أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

3 - لأنه، أي الوطن العربي، يشكل الملجأ الأمين والحيوي للشركات الأورو – أمريكية العابرة للقارات.

(*) د.نصر عارف/كلية العلوم السياسية- جامعة القاهرة /جريدة المؤتمر 2005/9/17.

4 -لأن الرساميل العربية المفتوحة على أرقام خيالية في المستقبل القريب والبعيد بآلاف المليارات من الدولارات، ستودع وتستثمر في البنوك والقطاعات الزراعية والصناعية والسياحية في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

والمعروف وغير المخفي أن هذه الرساميل ستصب كثيراً من فوائدها لصالح المشروع الصهيوني سواء أشاء أصحابها أم لم يشاؤوا.

5- الوطن العربي، ورغم كل ما حققته ثورة المعلومات والاتصال من تجاوز للمسافات، ومن تغلب على أهمية الموقع والمكانة الجغرافية، فإنه لا يزال يشكل الامتياز في موقعه ومكانته في تشكيل وتكوين وبناء القرية "العالمية" الذي ألف منطق الرغبة، عند بعض الكتاب العرب أن يستسيغ هذا المصطلح وأن يستجيب له، وخاصة إذا أخذنا بالاعتبار عملية التفكيك والهدم التي يقوم بها الحلف الأورو – أمريكي – صهيوني، للوطن العربي الموقع والمكانة لصالح المشروع الصهيوني القديم – الجديد لأن "الشرق الأوسط" بوصفه العملية القيصرية التي تجري الآن في أعقاب احتلال العراق.

ولكن عندما تطرح التنمية السياسية من قبل أبناء الأمة العربية. أقصد أولئك الذين يدرسون في الجامعات العربية، ويقومون بأبحاثهم وندواتهم في مراكز البحوث العربية، أستثني عن قصد وروية مراكز الأبحاث التي تقيم ما هب ودب من الندوات الممولة من أعتى الجهات الأكاديمية والبحثية والمخابر الأورو- أمريكية – صهيونية - ، فإن عيونهم تنظر إلى الوطن العربي تستطلعه تحت عناوين وأهداف مستقبلية منقادة وموجهة بالبحث عن الطريق إلى الوحدة العربية، وإلى التخلص

من التخلف والتبعية والوصول إلى الاستقلال الحقيقي الذي لم ينجز في كل الأقطار العربية حتى هذه اللحظة.

ومن قاعدة مبدئية ومنهجية في آن معاً يتم التعامل مع التنمية بحثاً عن مواقع التخلف والتنمية، والقصور الفكري والأداء السياسي المحسوب على الاستبداد وإلى الظلم الاجتماعي الذي يشل قدرات وطاقات الأكثرية الساحقة من أبناء الأمة في كل مواقعهم المحلية والوطنية والقومية حتى تنشغل في لقمة العيش، فتنصرف عن الإبداع، وخاصة الإبداع المقاوم للاحتلال الإمبريالي – الصهيوني القادم إلى الوطن العربي. الإبداع الذي ينتجه الواقع العربي الاجتماعي – السياسي القاسي والصعب، والمخزون في الانفجارات المتوقعة هنا وهناك من أنحاء الوطن العربي.

وبالعين العربية المستقبلية يمضي الباحث والكاتب والمحلل المفسر لقضايا التنمية السياسية في الوطن العربي باتجاه مسائل أصبحت تشكل تحديات للمستقبل مثل: الديمقراطية داخل الأنساق العربية المحلية والوطنية والقومية، والتعامل القائم بين هذه الأنساق، داخل سياقه التاريخي، وتوزع السلطات، والمشاركة السياسية، والوحدة والتنافس بين الأجيال العربية على اختلاف مواقعهم وأدوارهم ثم المساواة بين الناس.

ويبحث هؤلاء بعد أن أرشدتهم عيونهم المستقبلية عن التعددية السياسية الحاضرة. الغائبة في الحياة العربية ويعملون فيها الفكر القومي بحثاً وتحليلاً ودراية. ويجدون فيها كلمة " السر" فإذا ما تحققت مالكة شروطها وأسانيدها الفكرية والمنهجية، فإن الوطن العربي

سيضع الخطوة الأولى على طريق معركة المستقبل العربي بكل أبعادها الداخلية والخارجية.

وتفيد الأفكار السابقة أن التنمية السياسية هي جملة العمليات والإجراءات التي تستهدف تحديث النسق السياسي داخل البناء الاجتماعي. وهي في هذه الحالة من المفاهيم الحديثة التي استنبطها علم الاجتماع السياسي والانثروبولوجيا السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. علماً أنها كإجراءات وأنشطة وعمليات سياسية، قديمة قدم نشاط الإنسان السياسي، وإن كانت موسومة دائماً وأبداً بظروف المرحلة ودرجة تطورها. والمعروف للإنثروبولوجيا السياسية أن مفهوم التنمية السياسية دخل دائرة الاستعمال أو التوظيف الأكاديمي، إذا جاز هذا التعبير، وفي مراكز الأبحاث التطبيقية في الجامعات الأورو – أمريكية تدريجياً، وكانت وجهته هذه المرة الأمم والشعوب التي تشكل مجالاً حيوياً واستراتيجياً لدول وحكومات تلك الجامعات بحيث يتم توليفها سياسياً وليس تطويرها كما يزعمون بموجب مصالحهم.

التنمية السياسية بوصفها موضوعا للعلم السياسي:

وتفيدنا مجالات التنمية وعناصرها وسماتها وحتى وجهتها أنها شكلت ولا تزال ميداناً وموضوعاً واسعاً للعلم السياسي بكل تفصيلاته وبخاصة الانثروبولوجيا السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، وانثروبولوجيا التنمية.

ومادامت التنمية على هذا المنوال، فإنها تتناول بالدرس والتحليل والتفسير والتنظير الحياة السياسية في الأبنية الاجتماعية بحثاً عن مكوناتها ومحدداتها البنائية، نسبة إلى البناء الاجتماعي، كما تغوص

استقصاءً ومقارنةً بين المتشابهات والاختلافات داخل المجتمع الواحد خلال انتقاله من حقبة أو مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تطوراً.

وتستفسر التنمية السياسية من خلال علومها وفروضها عن التشابه والاختلاف بين النظم السياسية، وتعدد السلط السياسية، وخلفياتها الفكرية والتاريخية والثقافية، بحثاً عن التغيير أو التطوير داخل بنية هذه السلط، ومن ثم مساعدتها لتتجاوز مواقعها وأطرها وسياقها التاريخي والاجتماعي.

وبهذه الحالة يشكل البحث عن الأنموذج السياسي الذي يجب أن تمضي نحوه أو باتجاهه التنمية موضوعاً للتنمية السياسية. وهنا تفترق الاجتهادات وكل يمضي في طريقه نحو التنمية السياسية.

وفي الغرب أقصد جامعاتهم ومراكز أبحاثهم، يعتبرون أنموذجهم السياسي في السلطة والأداء السياسي هو الأفضل والأمثل.

وفي أنحاء عدة من العالم يمضي أعضاء هيئة التدريس ومراكز الأبحاث وكليات العلوم السياسية، بحثاً عن نموذج يخص شخصيتهم الحضارية والسياسية والثقافية وتجربتهم التاريخية. أقول الأنموذج السياسي الذي لا يغمض العين إطلاقاً عما جرى ويجري في الغرب من تحديث وتطوير في الحياة السياسية.

التنمية السياسية العربية ضرورة وطنية وقومية:

أنتجت الأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل حياة سياسية صعبة وقاسية على الإنسان العربي، إما لأنها لم تواكب العصر ومستجداته، أو لأنها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من أهداف وطموحات، أو أن بعضها

بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة لا تتكافأ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة، لأن تحديات المرحلة أوجبت عليه البحث عن دور له في وطنه وأمته وحتى في العالم.

وكان هذا معناه أن الحياة السياسية في الوطن العربي، بحاجة ماسة إلى تنمية سياسية، تترافق وتتماشى مع تنمية اقتصادية اجتماعية وثقافية تتجاوز الحالة السياسية التقليدية التي تفتقر بطبيعتها وبنيتها إلى طبقة متوسطة تشكل الرهان الحقيقي في النهضة والتنمية، غير أن التنمية السياسية المطلوبة للوطن العربي، هي التي تقوم على أساس أن الإنسان العربي يمثل جوهر التنمية وهدفها الأول.

وهذا المستوى من التنمية هو الذي يعطي الإنسان العربي القدرة على مناهضة رياح التنمية الآتية من الخارج، لأنها الملاذ الذي تعتمد عليه الدول الأجنبية في إكمال سيطرتها على العالم، ووضع يدها على عناصر القوة التي تمكنها من الاستمرار في السيطرة.

وليس من المبالغة بشيء القول إنَّ أهمية التعبئة السياسية بالنسبة للوطن العربي، تكمن بما تضيفه للحياة السياسية من تحديث سياسي، وارتقاء بالسلوك الاجتماعي، والسياسي، وتطوير بنية الأحزاب العربية وفكرها، على نحو يجعلها تتخلى عن الأطروحات والشعارات التي كانت تضعها في موقع احتكار السلطة وإقصاء الأحزاب المنافسة وحجر نشاطها السياسي.

والحديث عن تنمية سياسية عربية يصل بها إلى مستوى المهمة الوطنية القومية التي لا تقبل التأجيل إطلاقاً. هي تلك التعبئة التي تزاوج بين الثنائية الوطنية والقومية، والخصوصية والمعاصرة، والأصالة والتحديث. وتأخذ بالاعتبار التشابه والاختلاف بين الأقطار العربية من

الناحية الاجتماعية والثقافية. وأن لا تقفز بشكل من الأشكال من فوق بنيان الدولة الوطنية التي تستريح على ثقافة، فيها مستويات من الخصوصية الوطنية: دولة / ثقافة = قطر عربي / ثقافة، وفي نفس الوقت أن لا تبالغ في التنوع الوطني لأنه في التحليل الأخير يشكل حالة قومية بفعل كثرة المشتركات، ولأن التنوع يشكل حالة إغناء للثقافات العربية: أمة عربية / ثقافة عربية = أقطار عربية / ثقافات وطنية وهي أيضاً التنمية السياسية التي تضع باعتبارها المحددات الثقافية – الاجتماعية التي تشكل المحدد الرئيس للشخصية الاجتماعية الوطنية – القومية، تلك المحددات التي تملك حضورها القوي في حال ممارسة التنمية السياسية بحثاً عن دور أفضل للأفراد والجماعات والأحزاب. وهذا معناه للوهلة الأولى أن تكون مهمة التنمية السياسية إعادة الشأن العام للشعب العربي انطلاقاً من أنه محورها الذي تبدأ به ومنه.

ومن البديهي أن لكل دراسة أو بحث مشكلته التي يحاول تحليلها وتفسيرها، وبيان جبلتها، والسنن والقوانين التي تحكمها، وفرزها وفق الأنساق التي يتكون منها البناء الاجتماعي وهي: النسق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأنساق الضبط الاجتماعي، وأبرزها وأهمها النسق السياسي.

وحيث أن التنمية السياسية تشكل جزء من موضوع الدراسة، فإنها تطرح نفسها بوصفها إشكالية تبحث عن تفسير مقنع لها، يقول العلم الانثروبولوجي السياسي كلمته فيها، بناء على مكوناتها الأساس: المجال الجغرافي والبشري والزمني، بالإضافة إلى العناصر والسمات السياسية التي تشكل بنيان التنمية ومجالها، الذي تمارس فيه تنظير التنمية السياسية غداة توصيفها، والإشارات والرموز التي تؤشر

إليها، والتي تفضي في نهاية الأمر إلى تشكيل النظريات التي قالت وتقول كلمتها في التنمية السياسية باعتبارها نسقاً مجتمعياً.

وعلى هذا الأساس، فإن التنمية في هذه الدراسة لا تقتصر على مجرد معرفتها منهجياً، ومن ثم تطبيقاتها التي يحكمها هذا المنهج أو ذاك، وإنما هي البحث والتفصيل في إجراءاتها داخل الوطن العربي، أي داخل أنساقه السياسية المحلية والوطنية والقومية، وما يلزمها من إجراءات رسمية وأداء شعبي والفكر الذي يوجهها، والأحزاب التي تتشارك في تنفيذ هذه التنمية، أو تتقبلها بصدر رحب، لأن التنمية تتقصد تحديث الأحزاب، وتفعيل أنشطتها، وتطوير عقائدها وبنيانها التنظيمي، وإبراز شرعياتها التي يتوافق عليها المجتمع في عقده الاجتماعي.

والباحث إذ يدرك إدراك العارفين بالأمر السياسي، بأن الوطن العربي، أعني واقعه، أصبح يطرح نفسه للتغيير بكل أنساقه البنائية، وفي هذه الحالة تضفي التنمية على نفسها البعد الاجتماعي، أو المجتمعي، بمعنى أن التنمية السياسية لا يمكن أن تنجح في تحقيق أهدافها إلا إذا طالت كل أنساق البناء الاجتماعي.

كذلك فإن الدراسة تحقق أهميتها لا لأنها تجعل من التنمية السياسية موضوعها، وإنما لأنها تعالج التنمية السياسية في سياق وإطار الوطن العربي، وتعتني على وجه التحديد بالواقع الاجتماعي العربي بما فيه من مشكلات ملحة فضلاً عن همومه السياسية والتحديات التي تواجهه في الداخل والخارج.

وهي إذ تختار الواقع العربي فلأنها تراه قد وصل إلى حالة من الركود يفرض قساوة الواقع وتصلبه، إلى الحد الذي يناهض إرادة

الناس وتوجهاتهم وتطلعاتهم المشروعة، فالواقع هو الذي يحدد تلك الاتجاهات التي تلتزم بها التنمية السياسية باعتبارها عوامل متغيرة، والواقع الاجتماعي العربي هو الذي يوفر الشروط الموضوعية، من أجل ظهور قوى اجتماعية جديدة لها مطالبها ووجهتها في التغيير، بل هي التي تأخذ على عاتقها مهام التغيير وإنجازه في لحظته الزمنية، وهي في مهمتها هذه تسعى وتنشط في ميدان التحديث والتقدم، لأنهما يسكنان في جوهرها من أجل الانتقال بالحاضر إلى المستقبل مستجيبة بذلك إلى حركة الواقع العربي وجدله الاجتماعي.

إذاً، فالتنمية السياسية تعد حركة تغيير محسوبة ومخططة ومدروسة، تستهدف تحديث الحياة السياسية العربية، كما نتصورها. ومن البديهي أن يكون الوطن العربي هو ميدان ومجال الدراسة بمعنى أنها عندما تمضي في الاقتراب من مفهوم التنمية السياسية تضع باعتبارها أنها تحاول أن تسحب هذا المفهوم على الوضع السياسي في الأقطار العربية بحثاً وتحليلاً عن المداخل والمقدمات التي تنهض بالعمل والفعل السياسي الرسمي والشعبي، وعن المشترك فيه، وعن معاناة الناس السياسية، وما إذا كانت سياسات الأنظمة العربية والأحزاب على الساحة السياسية تخدم القضايا العربية، أو تعاكسها وتناهضها.

وقد قدمت الدراسة دواعيها أو أسبابها التي دعتها لاختيار الوطن العربي، أبرزها حقوق الإنسان العربي التي تأتي في خدمة تطلعاته وأهدافه، ومعركة المستقبل العربي.

وتجدر الأشارة على ملاحظة ما يجري في الوطن العربي من أحداث، وما تعلنه المحطات الفضائية من أخبار حول تعسف الكثرة من السلط العربية تجاه حرية الإنسان العربي السياسية، وما تنشره الصحف

حول الاعتقالات، ومنع المظاهرات، وحجب المواقع الألكترونية، ومصادرة الصحف، ووقف الأنشطة السياسية، وعمليات الفصل والإقصاء التي تقوم بها بعض الأحزاب السياسية للإنسان العربي لا تؤهله، بل لا تمكنه على الإطلاق من أن يمارس دوره بنجاح داخل مجتمعه، وتحول دون نجاحه في الوصول إلى الحد الأدنى من أهدافه وتطلعاته المحلية والوطنية والقومية.

إن مفاهيم الاستبداد والظلم الاجتماعي، وقهر الإنسان تتكاثر داخل الثقافة السياسية إلى الحد الذي تكاد تكون فيه الوجه الآخر للسياسة الثقافية التي تكونها وتعيد ترتيب أولوياتها الأنظمة العربية، لذا فإن التنمية السياسية في الوطن العربي إذا أرادت أن تنجح في مهمتها التنموية، فإن عليها أن تبدأ بالثقافة السياسية العربية بكل مستوياتها المحلية والوطنية والقومية، بحيث تبرز القيمة الإنسانية للمواطن العربي وحقوقه المقدسة وأنه الأساس والهدف في كل عمليات التنمية وطموحاتها، وأن تكثر من المفردات والمفاهيم التي تخص قضايا الحرية والديمقراطية وحرية الفكر والقول والتعددية السياسية وحق المواطن العربي في نقل السلطة السياسية من خلال صناديق الانتخاب أو الاقتراع.

ومع أن الدراسة تشير إلى حقيقة التنوع في الثقافة السياسية داخل الأقطار العربية، وتقول باختلاف دائرة المفاهيم والمقولات والأطروحات الخاصة بحقوق الإنسان إلا أنها تؤكد أن هامش هذه الحقوق ليس واحداً في كل الأقطار العربية.

لكن هذا كله لا يجعل الدراسة تتراجع عن رأيها في أن التنمية السياسية لا بد أن تبدأ في نطاق الثقافة السياسية، فإذا نجحت في إحداث تحولات جذرية داخل بنيان هذه الثقافة باتجاه ونحو قضايا

الإنسان العربي المصيرية، وعلى أنه الأولى بشأنه العام. فإنها ستجد أمامها الأبواب مفتوحة لتنهض بالتحديث السياسي الذي يقرره الواقع الاجتماعي العربي، وتبلغ أهدافها في إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية المتعبة والمنهكة بفعل الإقصاء وغياب الحوار الاجتماعي السياسي والاستئثار بالسلطة.

إن جوهر التنمية له بعده المستقبلي بمعنى أنها تفعل في الواقع الاجتماعي العربي لنقله مما هو كائن إلى ما يجب أن يكون، ولذلك نفترض أن التنمية السياسية تمثل شرطاً لتحديث الحياة السياسية العربية، وهي بشرطها هذا تستجيب للواقع العربي الصعب والقاسي الذي يحتاج إلى عملية تغيير سياسي قوامه أن الوطن العربي لن يبلغ النهضة، إلا إذا كان الإنسان العربي جوهر عمليات التنمية بكل مضامينها ومجالاتها وسيد قراره السياسي.

إن المفاهيم التي تغطي وتستوعب موضوع التعبئة السياسية وإجراءاتها على أرض الواقع الاجتماعي العربي، بمعنى آخر إن هذه المفاهيم أو المفهومات هي في التحليل الأخير من مفرزات الحالة السياسية العربية الراهنة، حيث أنها هي التي تقرر دواعي التنمية السياسية بل توجبها. وهي أيضاً تقرر وتحدد أبعادها وميادينها، لأن التنمية السياسية كما أسلفنا عملية تغيير داخل النسق السياسي العربي للانتقال به من الواقع العربي الراهن إلى الواقع الذي يجب أن يكون عليه في المستقبل، والتنمية السياسية إذا وضعت نفسها أمام الواقع العربي تستطلعه وتستكشفه، فإنها معنية أن تعرف يقيناً المبادئ السياسية الاجتماعية التي تنظم بالفعل العلاقات الداخلية والخارجية الحاكمة لحركة الواقع العربي، في حالاته المحلية والوطنية والقومية.

ونخلص من الأفكار السابقة إلى أن المفاهيم، هي في نهاية الأمر آليات ومفاتيح تفتح بها التنمية السياسية الأبواب المغلقة على الواقع العربي، وتعلن عن وجودها فيه، من أجل أن تباشر عملياتها ولذلك تم أختيار مفهوم النسق السياسي.

النسق السياسي: Layout political

لم تكتمل الدراسات الأنثربولوجية في وضع مفاهيم نهائية لدراسة الأنساق البنائية، كذلك علماء الأنثروبولوجي لم يحددوا تعريفا موحداً للأنساق، هكذا هو واقع هذه الدراسة، ولكن هناك إتفاق على المقولة التي مفادها:

(إن الأنثروبولوجيا: نظرية وتطبيق، ومادامت على هذه الشاكلة فهي ماضية في مسعاها في فهم الحياة الاجتماعية، ومعرفة كنه البناء الاجتماعي في كل متغيراته وتحولاته) (*)

وهذا معناه أننا إذا نظرنا إلى فكر العلم الأنثروبولوجي وأدبياته ودراساته الحقلية ومحاولاته الدائمة استيفاء النظرية الأنثروبولوجية حقها في وضع تعريف للنسق، حتى إذا أخذته ومضت به باتجاه المجتمعات، وجدت ضالتك، وقمت بالتغيير الأسلم والأكثر مصداقية للنسق المدروس من قبلك، إلا أن ثمة محددات وعوائق تجعل العلم الأنثروبولوجي ودراساته لا تبلغ الكمال الذي وصلت إليه العلوم الطبيعية والفيزيائية. وهذا معناه أن النظرية الأنثروبولوجية لم تقل كلمتها النهائية حتى هذه اللحظة بشأن موضوعاتها.

(*) أ.عز الدين دياب/ الدراسات الاجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي - مجلة الفكر العربي- العدد " رقم 70 .

نخلص إلى أن مفاهيم الأنثروبولوجية عن البناء الاجتماعي وحركة واقعه فيها بعض الثغرات، وفيها أيضاً بعض الاحتمالات وهذه وتلك تدعو التنمية السياسية عندما تباشر مهامها في الوطن العربي إلى ألا تأخذ المفاهيم كما هي مدونة في الفكر الأنثروبولوجي، وإنما أن تترك الأبواب مفتوحة أمام المزيد من التطوير والتفسير الذي يزيد من استيعاب المفهوم لحركة الواقع داخل جزئياته، تكريساً للمقولة التي تقول إنَّ الأنثروبولوجيا: نظرية وتطبيق، لذلك فإن الدراسة ستأخذ مفهوم النسق السياسي وتسحبه على الواقع العربي معلنة أنها تعتبره الفعل السياسي الذي يتم داخل البناء الاجتماعي العربي في مستوياته المحلية والوطنية والقومية من قبل أبناء المجتمع وسلطاتهم السياسية، وأحزابهم وجمعياتهم الأهلية والحكومية. وفي ظل دولة قطرية لم تكتمل في بنيانها السياسي وسيادتها الوطنية. بل هي منقوصة الأداء بفعل متطلبات السلطة غير المتوفرة فيها. وأيضاً بفعل التحديات الخارجية التي تجد في نقاط ضعف إمكانات القطر الواحد مداخلها. **ويرى العلم الأنثروبولوجي ودراساته الحقلية أنَّ النسق السياسي في الوطن العربي يغلب عليه الضعف والأداء الانقسامي للأسباب الآتية:** (*)

1- إن المجتمع العربي مجتمع أهلي حيث لا تزال علاقات قربى الدم هي الغالبة عليه، وأن العصبية المتأتية من هذه القربى لا يزال لها تأثيرها في علاقات الناس السياسية والاجتماعية والثقافية، ولها علاقة مباشرة في طابع الانتماءات المحلية والوطنية والقومية، وتصل في تأثيرها على مواطنة الإنسان العربي لأن علاقات القربى ومستوياتها وعصبياتها تجعل الإنسان العربي يعيش في دائرة أو سلسلة متواصلة

(*) أ.عز الدين دياب/المصدر السابق.

من الانتماءات علتها الرئيسية قربى الدم. فهو في المجتمع الأهلي ابن أسرته أولاً. ثم ابن عائلته ثانياً وابن فخذه وبطنه وعشيرته وقبيلته وابن حارته قبل أن يكون ابن قريته او مدينته وابن قريته ومدينته قبل أن يكون ابن وطنه. وهذا النمط من الولاءات والانتماءات هو الذي يجعل النسق السياسي في الوطن العربي نسقاً انقسامياً، وإن كانت هذه الانقسامية تقوى وتضعف أمام قوة الانتماء الفكري والسياسي أو ضعفه، ووجود عصبيات أقوى وأكثر فاعلية من عصبية قربى الدم.

والملاحظ أن الأنظمة السياسية العربية في أغلبها إما قائمة على أساس الحزب الواحد، أو العائلة الواحدة، او أبناء جهة واحدة. ومن هؤلاء وهؤلاء تتكون الأجهزة القيادية والرئاسية. وعلى رأس هذه الأجهزة مجموعة من الأشخاص الذين يمتون إلى تلك النظم السياسية بصلات قربى كثيرة. وهؤلاء ومن خلال مواقعهم في السلطة يضفون عليها طابعاً اجتماعياً وسياسياً أهلياً وخاصة في إطار توزع السلطات.(*)

2- السلطة هي القدرة أو القوة التي تمكن الأجهزة من السيطرة على الناس، والحصول على طاعتهم وتضع سياستها موضع التنفيذ من أجل تحقيق أمنها، والتدخل في حرية المجتمع وتوجيه جهوده بما يخدم مصالح القوى الاجتماعية المتمكنة من السلطة.(**)

(*) د.أحمد أبو زيد – البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع ط2 – ج2 – الأنساق – الهيئة المصرية العامة لكتاب الإسكندرية - مصر العربية – ص 412 – 528.

(**) د.أحمد بدوي – معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية – مكتبة لبنان – بيروت 1986 – ص 318-322

العلاقــة بين السياسة والتنمية الاقتصادية:

The relationship between politics and economic development

يرى الباحث، من خلال ما تقدم خلال هذا الفصل من تعريف لمفاهيم التنمية السياسية في الوطن العربي وما تم بحثه بشأن التنمية الاقتصادية، ومقدار معاناة المواطن العربي في الحياة السياسية العربية والمشكلات المرتبطة بالسلطة السياسية، **أن هناك ترابطاً جذرياً بين الإصلاح والتنمية في القطاعين السياسي والاقتصادي من خلال ما يأتي:**

- إن فلسفة النظام الاقتصادي للدولة تتبع النظام السياسي وترتبط به، فإذا كان النظام السياسي في طريق الاحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية وتعزيز سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وكذلك الموارد المختلفة.
- في الأنظمة السياسية الديمقراطية تكون السلطة الاقتصادية موزعة على التخصصية واحترام حقوق الملكية الفردية.
- غالبية الدساتير العربية والتشريعات تشير بوضوح إلى أن الشعب هو صاحب الملكية، وأنه هو الذي يقود التنمية في الوطن العربي، إلاّ أن واقع الحال يشير إلى بصمات الأنظمة الشمولية ما زالت قائمةً وبلا حدود وبإمكان السلطة إلغاء أي تشريع أو قانون يتعارض مع فلسفتها السياسية، أو تعطيله، بغض النظر عما نصت عليه الدساتير.
- إن الواقع السياسي يشير إلى ضعف التجاوب مع تطلعات الناس والاستجابة للغايات والأهداف التي ينشدونها، والمتمثلة باستكمال التحرر السياسي، وامتلاك السيادة والاقتراب نحو الوحدة، التي

تمثل معركة المستقبل العربي على اختلاف مستوياتها وتسمياتها، كما لا يستجيب لروح العصر وآمال وآلام الإنسان العربي، والدور الذي يجب أن يشغله في وطنه والمكانة التي يحتلها داخل الحياة السياسية.

- إن كثيراً مما يعدُّه السياسيون في السلطة أيدلوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، غالباً ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجاً للتطور العلمي الحديث.

- إن وصف بعض الدول أو الشعوب بـ (الإرهاب) يقع ضمن المخترعات الحديثة التي يراد بها السيطرة المباشرة على موارد البلدان الاقتصادية، والسيطرة بالتالي على مقدرات الشعوب، وضمان تبعية عمياء لقرارات الاستفراد السياسي والاقتصادي، وهو يمثل حلقة واضحة من حلقات الربط بين السياسة والاقتصاد.

- استنساخ تجارب سابقة تتبع أيدلوجيات وفلسفات سياسية بعيدة عن الوطن العربي، أو اتباع الوصايا اللبرالية الجاهزة من خلال النظريات الوارد ذكرها في ومنها (نظريات التبعية الكاذبة) يساعد على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة، وهذا ما يتحمل نتائجه السلطة السياسية وليس المفكر الاقتصادي.

- بعد الثورة الصناعية استفادت الدول الأوربية من ظهور مفهوم جديد وهو الوحدة العرقية والثقافية والدينية المكونة للدول، وعدَّته أساساً لقيام أنظمة سياسية واقتصادية جديدة واعتبار نمو الناتج الإجمالي القومي مؤشراً لتقدم شعوبها، في الوقت نفسه الذي تتوفر فيه هذه العناصر في البلدان العربية وتزيد عنها وفرة الموارد الطبيعية والبشرية، إلاّ إنها لم تستفد من هذه الفقرة المهمة التي توفر مقومات اقتصادية تكفل لها السيادة والاكتفاء الذاتي، بعد القبول بواقع التقسيم إلى دويلات تفتقر إلى السوق القومية.

- إن بروز القطب السياسي الواحد أوقع الدول العربية تحت وطأة المشاكل السياسية التي زرعها في كل بلد عربي، ومن ثم تبعها الوضع الاقتصادي المتفرد لكل بلد مما عزز سهولة السيطرة الاستعمارية على اقتصاديات البلدان العربية وزاد ذلك من اعتماد أغلب الدول العربية على تصدير المواد الأولية والاعتماد على الصناعات الأولية والمتوسطة مع التهافت على الحصول على المساعدات الدولية مما زاد من ديونها لتجد نفسها تحت وطأة البنوك الدولية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي التي تتبنى شروطاً قاسية، لإبقاء الدول العربية تابعة لها في تنفيذ البرامج التي ترسمها لها هذه المنظمات، كما ورد تفصيله سابقا.

- إنَّ مما زاد المشاكل الاقتصادية في البلدان العربية هو أن السياسي يمتلك القرار النهائي فيما يفكر به الاقتصادي، ولما كان أصحاب القرار هؤلاء هم الذين يقررون قيمة النقد وأسعار المواد واستغلال الطاقة ومعالجة مشاكل البطالة والتضخم، وهم يجهلون نتائج قراراتهم، فإن أصحاب رؤوس الأموال لا يفضلون الاستثمار في

بلدانهم، ويفضلون الاستثمار الخارجي الثابت، أو الاستثمار في الأسهم أو المشاريع السريعة الانتهاء، خوفاً من نتائج تلك الأعمال.

- لابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباعد السياسي والاقتصادي وتراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية، أياً كانت الخلفيات في ذلك، إذ تظهر بعض المؤشرات، الواردة تثبت أن حجم التجارة العربية البينية لا يزيد عن 7 - 8٪ من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية، وبالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الأوربية تمثل 70٪ من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديات العربية أكثر اندماجاً مع اقتصاديات العالم الخارجي، ويتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية والدول الأجنبية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها.

- أجزاء ومكونات القرارات السياسية وهي حاصل جمع الظروف الآنية المحلية والدولية التي يتخذها السياسي نتيجة مداخلات سياسية معينة، قد لا ترتبط مباشرة بالمصالح الاقتصادية للبلد وفي أحيان كثيرة تتعارض مع تلك المصالح التي ترتبط بخطط قريبة أو بعيدة المدى مما تؤثر سلباً في تطبيق خطط التنمية.

- إن اعتماد السياسيين لتنفيذ سياسة التعاون المشترك مع الدول الأخرى لأسباب غير اقتصادية، وتلقي الخبرات الأجنبية للسبب المذكور دون إطار سياسي واقتصادي محدد ضمن معايير وثوابت مصلحة البلد يسبب بالتأكيد تداخلاً عرضياً مع ما يفكر به الاقتصاديون.

- إن النظرة السياسية لزيادة السكان تعني قوة الدولة وإمكان استغلال تلك الموارد البشرية في الدفاع عن البلد عند الحاجة، بينما ينظر الاقتصاديون إلى أن الزيادة السكانية تُعدّ من المشاكل المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، وما تسببه من توفير مستلزمات العيش والعمل والتربية والتعليم والسكن والخدمات، خاصة في البلدان العربية، أما إذا كانت تلك الزيادة محسوبة على أساس علمي في زيادة الموارد البشرية الفنية والعلمية الفعالة بحيث تكون نسبة زيادة التنمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي زيادة سريعة وتراكمية تفوق نسبة الزيادة السكانية، فإنها حينذاك تكون منسجمة مع التوجه السياسي مع اختلاف الأسباب.

- لقد أهتمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بموضوع النفط العربي، الذي أصبح ركناً أساسياً من أركان التخطيط الاستراتيجي لسياسات هذه الدول وأعطى مركزاً مهماً في موضوع التنافس فيما بينها، وأصبح من يمتلك القدرة على السيطرة عليه فإنه يمتلك رجحان كفته في الصراع الدولي، وبما أن النفط العربي هو المورد الأكثر أهمية بحكم ضخامة الاحتياطي وانخفاض التكاليف الاستخراجية فضلاً عن الجودة لخلوه من الشوائب، أصبح ميدان الصراع والتنافس بين هذه الدول، كما أصبح ميداناً خصباً للصراع والتداخل السياسي والاقتصادي وذلك من خلال تضارب المصالح بين المستغِل والمُستغَل.

- يبقى أن نحدد أن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشرات الاقتصادية التي أوردنا أمثلة منها على السلطة أن تقرأ نتائج تلك النشاطات بمساعدة الخبراء لتكون على بينة من موقفها الاقتصادي

وما يحتاج من قرارات سياسية وأقتصادية أو تشريعات لمعالجة كل إنحراف سلبي وتقوية المؤشرات الأيجابية. من ذلك نرى ضرورة أن يسير الأصلاح السياسي مع الإصلاح الاقتصادي بذات الوقت بحيث تكون مراحل بناء الديمقراطية متلازمة مع مراحل بناء الاقتصاد الحر عندها ستكون الصورة واضحة المعالم والأبتعاد عن كل ما يعيق العملية التنموية في الاقتصاد والسياسة ضمن خطط موحدة ترتكز إلى الأساس النظري الذي إنطلق منه البناء نحو الواقعية المطلوبة.

العولمة والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي:

Globalization and economic development in the Arab world

مفهوم العولمة: The concept of globalization

إن ظاهرة العولمة قد أستحوذت على اهتمام مختلف الأوساط الأكاديمية والسياسية والاجتماعية وكل من هذه الأوساط قد تناولها حسب مرجعيته وفهمه لها. من حيث المدلول اللغوي يظهر أن الاختلاف قائم حول المصطلح الأنسب إطلاقه على هذه الظاهرة، وناجم عن أمرين الأول هو اختلاف الترجمة للكلمة الإنكليزية Globalization إذ يرى البعض أنه مشتق من كلمة Global بمعنى الكرة الأرضية، ويشتق من فعل كوكب الذي يعني: جمع أحجار ووضع بعضها على البعض الآخر في شكل محدد، ووفقاً لهذا الاصطلاح يصبح الأكثر قبولاً في وصف الظاهرة هو (الكوكبة)، (*) في حين يؤكد البعض إطلاق (العولمة)

(*) حسن لطيف الزبيدي/ العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة/ دار الكتاب الجامعي/ الأمارات/2002.

على هذه الظاهرة وتدل على وضع الشئ على مستوى العالم. إن اصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض مبادئها، فهو يعبر عن اتساع التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية.(*)

العولمة والنظام الاقتصادي

Globalization and economic system

يرى البعض إلى ضرورة التمييز بين العولمة والنظام الاقتصادي الدولي إذ أن العولمة (هي إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وأنتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى إختراق الحدود القومية وإلى الأنحسار الكبير في سيادة الدولة وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات) (*)

أما الاقتصاد الدولي فهو بالدرجة الأساس يركز على علاقات أقتصادية بين دول ذات سيادة وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جداً في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدول دور كبير في إدارتها وإدارة اقتصادها. في حين يؤكد عديد من الكتاب ضرورة فهم العولمة على أنها (أمركة العالم)، حيث تختفي الحدود الفاصلة بين المفهومين فهما مترادفان يعبران عن الشئ ذاته، إذ

(*) محمد الرميحي / العولمة ومخاضها/مجلة العربي/ العدد 484/مارس/1999.

(*) محمد الأطرش/ العرب والعولمة ما العمل/ مجلة المستقبل العربي/العدد 129 لسنة 1997.

يذهب (هانز بيتر مارتين و هارالد شومان) (*) إلى أن العولمة في سوق المال وإلى حد ما هي (أمركة العالم) فالأمركة ليست أسطورة بل حقيقة ملموسة تعيشها حتى أوربا وتحتج عليها وتعدها خطراً ستراتيجياً يهدد استقلالها السياسي والاقتصادي وهويتها القومية ، ولعل مقاومة فرنسا لها في مفاوضات الجات ودفاعها عما يعرف (الاستشفاء الثقافي) أسطع دليل على وجودها وعلى مخاطرها. (**)

النظام الإمبريالي الرأسمالي والعولمة الاقتصادية:

Imperialist capitalist system and economicglobalization

الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية والعولمة الاقتصادية هي الولادة الطبيعية للرأسمالية ، فمنذ مدرسة التجاريين إلى الرأسمالية الصناعية ثم إلى الكنزية ومع حدوث الثورة الصناعية الأولى وتعدد نظريات الاقتصاد على أيدي آدم سمث وديفيد ريكاردو وتوماس مالتوس وجون ستيوارت وآخرون..... نجد بوضوح التطور التاريخي للرأسمالية وعبر هذه المراحل قامت الرأسمالية على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال العمل المأجور مستندة بذلك على قانون العرض والطلب وآلية السوق. وكنتيجة للثورة الصناعية زاد الإنتاج وفاض عن حده ما تطلب ذلك البحث عن أسواق تستوعب هذه الزيادة عن الحاجة للسوق المحلية ، برزت الظاهرة الاقتصادية وتوسعت وكان السبب لتتحول الرأسمالية إلى أعلى مراحلها الا وهي المرحلة الإمبريالية وذلك عن طريق الأحتلال والنهب للثروات والسيطرة على المواد الأولية. (***)

(*) هانز بيتر مارتن وهارالد شومان /فخ العولمة/الكويت/1998.

(**)لطيف كريم العبيدي/ العولمة في الفكر السياسي المعاصر/ورقة بحثية/عمان1999

(***) د.محمد طاقة/ مأزق العولمة/ دار المسيرة عمان/ط1 /2007.

وإذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تروج العولمة على أنها حتمية تاريخية ويجب على الجميع أن يتكيفوا معها ويندمجوا بها ولا خيار لهم آخر، فإننا نرى، في المقابل، أن الوعي في تنام خلال العشر سنوات الماضية لدى شعوب العالم ضد العولمة، وهذا أمرٌ ضروري لمواجهة خطر العولمة الأمريكية، خاصة إذا ما أضفنا لذلك أن الاقتصاد الأمريكي يعاني اليوم من أزمات أقتصادية- إجتماعية خانقة والتي تمثل أزمات النظام الرأسمالي العالمي، فعلى الصعيد الاقتصادي أصبحت أمريكا تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد أكثر مما تصدر، وفي السنوات الأخيرة سجلت أمريكا أعلى حالات الإفلاس في كل تاريخها المعاصر (أكثر من 700 ألف حالة أفلاس) كذلك عانت من أكبر عجز مالي في العالم والذي تجاوز 400 مليار دولار، أما ديونها فقد تجاوز العجز فيها كل الأرقام القياسية بعد أن أصبح يزيد على 3000 دولار أي أكثر من 1,5 ضعف إجمالي الديون المترتبة على كل دول العالم الأخرى، وهناك أكثر من 15 مليون شخص عاطل عن العمل أي 8٪ من إجمالي القوة العاملة، وقد تراجعت إلى الدولة رقم 13 من حيث الإنفاق على الصحة والدولة رقم 17 من حيث الإنفاق على التعليم ورقم 29 من حيث عدد العلماء بالنسبة لأجمالي السكان، حيث لديها 55 عالماً وفنياً لكل 1000 نسمة مقابل 317 عالماً وفنياً لكل 1000 نسمة في اليابان.

وإذا قارنا تلك النتائج بالأرقام بأوربا الموحدة أو اليابان والصين من جهة أخرى يتبين ما يأتي: إن الناتج القومي لأوربا يزيد على 7 تريليون دولار عدا قدراتها العلمية والتكنولوجية التي تضاهي

أمريكا، وبإمكان أوربا أن تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم خلال القرن الواحد والعشرين.

أما بالنسبة لليابان والتي تمثل اليوم الموقع الثاني في مستوى المعيشة في العالم حيث يصل متوسط دخل الفرد السنوي إلى 23.800 دولار، فهي الدولة الأولى في السيولة في العالم وحجم الاستثمارات الخارجية وهي الأولى من حيث الأصول الوطنية التي تبلغ 43.7 تريليون دولار مقابل 36.2 تريليون في أمريكا وهي الأولى في تصنيع منتجات الحديد والصلب وفي إنتاج السفن التجارية العملاقة وهي الأولى من حيث المكننة الصناعية.

أما بالنسبة للصين فإنها الدولة الأولى من حيث عدد السكان 22٪ من سكان العالم، وتشير كافة المصادر إلى أنها تقترب وبشكل سريع إلى قمة قائمة أكبر الدول الصناعية في العالم، فالاقتصاد الصيني هو الاقتصاد الأكثر نمواً في العالم خاصة خلال السنوات الأخيرة، وبعد عودة هونك كونك إلى الوطن الأم فإن الاقتصاد الصيني سيصبح الاقتصاد الثالث في العالم، وإذا استمر معدل النمو للناتج القومي الصيني على هذا المعدل فإنه سيصبح 1.5 ضعف الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2020م. كما ورد المزيد عن التجربة الصينية.

أما بالنسبة للوطن العربي: فإنه كما وردت البيانات التفصيلية فإنه يشكل 4.4٪ من سكان العالم ويأتي بالمرحلة الرابعة بعد الصين والهند وأمريكا، وبعده أندونوسيا، ومساحته تشكل 10٪ من مساحة اليابسة في العالم، حيث ارتفع الناتج القومي الإجمالي لمجموع الدول

العربية من 368 مليار دولار عام 1987 إلى 580 مليار دولار عام 1996 أي بنسبة نمو 31٪.(*)

كل ذلك يؤكد حقيقة نمو اقتصاديات دولية من الممكن أن تشكل قوى أقتصادية سياسية تعيد التوازن الدولي بصيغ تجعل من انفراد أمريكا أمراً مستحيل الاستمرار. ويؤكد ظهور توازنات دولية جديدة متعددة الأقطاب بما يحقق نظاماً دولياً يستوعب قوى الإنتاج بالشكل الذي يحقق تقسيماً دولياً للعمل يتحقق فيه العدالة لجميع الشعوب.

إن الوطن العربي لا بد أن يعرف تماماً أن العولمة سوف تخضع جميع اقتصادياته إلى التفكك والاختراق بوسائل كثيرة منها القنوات الفضائية والألكترونيات والحواسيب والأنترنت ووسائل الاتصال الجديدة والعلوم الفيزياوية والجينية والبيئية والطبيعية والاجتماعية، وأدوات التغيير المرحلية هي التكتلات الاقتصادية والثورة الموسوعية والمعلوماتية والتي تمثل بالجمعها وسائل الاختراق والسيطرة، والدول العربية معرضة أكثر من غيرها للاختراقات، بسبب كونها تحمل مؤشرات الضعف ومنها اختلال الهياكل الاقتصادية وخضوع أغلب مؤسساتها المالية والاقتصادية تحت رحمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتراجع القطاع الزراعي الذي وقع تحت وطأة العولمة بسبب تدخل الشركات والاستثمارات الأجنبية التي تعمل على تدويل وحدات الاقتصاد الوطني، وتعاني اقتصادياتها كذلك من تخلف قوى الإنتاج وانخفاض الإنتاجية وكثرة المديونية.

(*) التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ جامعة الدول العربية 1996.

التجسس الاقتصادي العالمي: World Economic espionage

ما عادت كلمة الحرب تعني فقط ذلك المعنى العسكري، والتي تتم من خلال المواجهة بالسلاح فقط، ولكنها اتخذت أشكالا أخرى، لعل أهمها " الحرب الاقتصادية "، فتحتَ هذا المسمى تعددت المستويات بدءاً من الإنذار والحظر والحجز إلى حد المقاطعة والعقوبات الاقتصادية والحصار البحري والاحتكار.

وتلك الحروب توجه إلى دولة أو عدة دول، بهدف إجبار تلك الدول على الخضوع لأحكام القانون الدولي، أو لحسم نزاعات دولية بين دول ذات سيادة أو لمواجهة نزاعات إقليمية داخلية، أو كشكل من أشكال الاعتراض على سياسات الدولة الخارجية وانتهاكا لحقوق الإنسان. ورغم هذه الأشكال التقليدية للحروب الاقتصادية إلا أن العقد الأخير شهد تقدمًا متسارعًا في مجال الحروب الاقتصادية نتيجة التطور في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، مما تبعه ظهور أنماط وأدوات جديدة لتلك الحروب خلال القرن الحادي والعشرين.

جاء ذلك في آخر تقارير مركز الدراسات الستراتيجية بالأهرام تحت عنوان "الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين ".

الأنماط الجديدة في الحرب الاقتصادية:

إن "التجسس" هو أول هذه الأنماط الجديدة من الحروب الاقتصادية، فبعد أن كان ذلك مقتصراً على جمع المعلومات السياسية والستراتيجية، فقد استحدثت أجهزة المخابرات في معظم دول العالم نوعاً جديداً أطلق عليه "التجسس الاقتصادي"، حيث يهتم بجمع البيانات حول النشاط الاقتصادي للشركات التابعة للدول الأخرى تحليلها من خلال تجنيد الأفراد، أو اختراق أجهزة الحاسب داخل هذه المؤسسات،

بل إن الخبراء يتوقعون أن مستقبل الدول في السنوات القادمة سوف يتوقف على مدى عبقرية الجواسيس ورجال الأعمال الذين بإمكانهم إتقان الجاسوسية الاقتصادية، خاصة في ظل تضاؤل مصادر الثروة وزيادة غنى دول الشمال وتدني المعيشة في دول الجنوب، والدليل على ذلك اكتشاف أكبر عملية تجسس اقتصادية تقوم الولايات المتحدة الأمريكية ضد أوروبا باستخدام الأقمار الصناعية، حيث تسببت في أن يخسر الألمان 12 مليار دولار.

كما اعتقلت شرطة دولة الإمارات العربية المتحدة 19 شخصاً بينهم ثمانية بريطانيين بتهمة حيازة أجهزة تجسس غير مصرح بها.

كما دخلت الحاسبات الآلية "كعنصر أساس في الحروب الاقتصادية، فبالإضافة إلى الآثار السلبية لهذه التقنيات على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد المستهدف إلا أنه تصاعد استخدام "فيروس" الحاسوب كأداة من أدوات الحرب الاقتصادية في القرن الـ 21، وهو عبارة عن برنامج مدمر يلحق نفسه بالبرامج الشرعية الموجودة في الحاسوب رغم أنف المستخدم، ويتكاثر أثناء عملية التشغيل وينتشر الفيروس عبر الشبكات والنظم، وينتقل عبر الملفات بسرعة. وهو ما يعني استخدامه في كافة أنواع الحروب الاقتصادية لعرقلة قدرات الخصم وإرباك نظمه الألكترونية.

وفي إطار تسارع ظاهرة العولمة الاقتصادية وانتشار العديد من "الشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات" التي أصبحت ميزانياتها تتعدى مئات المليارات من الدولارات. فإن هذه الشركات ترتبط بعلاقات وطيدة بأجهزة الاستخبارات، وهو ما يؤكده الدور الذي لعبته هذه الشركات في إثارة الأزمة المالية الآسيوية، في محاولة لضبط تجربة

النحو الكبير الذي حققته هذه الدول، فقد وفرت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتحكم والتأثير في تلك الاقتصاديات، خاصة وأن نسبة كبيرة من صادرات هذه الدول تتجه إلى الأسواق الأمريكية. فضلاً عن تلاعب هذه الشركات في البورصات المالية وأسواق المال عن طريق المضاربة في أسهم شركات معينة في محاولة للسيطرة عليها، وكذلك دورها في شراء الأسهم أو السيطرة على شركات معينة بهدف تحقيق الاحتكار وشن غزو اقتصادي لأسواق الدول المستهدفة.

أكد التقرير استئثار أمريكا بنصيب الأسد في شن هذه الحروب الاقتصادية، حيث إن هناك 95٪ من الشركات الأمريكية الكبرى تستخدم أجهزة الاستخبارات الاقتصادية، وفي إطار ذلك تستخدم مختلف أساليب التجسس الاقتصادي من الرشوة وبث المعلومات المضللة، وزرع أجهزة التجسس بين مقاعد الطائرات في مقصورة رجال الأعمال، وكذلك في مجال القرصنة الألكترونية عن طريق دس برنامج يعرف باسم وعد "Promise" داخل الأجهزة، يسمح باختراق بنك المعلومات وذاكرة الحاسوب للخصوم، ولعل الحرب الأمريكية – الصينية تعد أهم أمثلة الحروب الاقتصادية على مواقع الإنترنت، وخاصة إثر تصاعد الأزمة بين الصين وأمريكا بسبب طائرة التجسس الأمريكية التي استطاعت الصين إجبارها على الهبوط في جنوب الصين، تحول التوتر بين واشنطن وبكين إلى حرب ساحتها مواقع الإنترنت بعدما هدد قراصنة المواقع الصينية بمهاجمة مواقع أمريكية في ظل تقارير تعرض مواقع صينية لهجمات من قبل متسللين أمريكيين، بل إن خبراء الإنترنت في الولايات المتحدة أكدوا أن ستة - على الأقل- من المواقع الأمريكية المهمة تعرضت للتخريب على أيدي متسللين

صينيين من بينها مواقع وزارة العمل، والصحة، والخدمات الإنسانية، ومجلس النواب الأمريكي.

بل بدأت واشنطن تسخر أجهزتها المختلفة من أجل التجسس على مستخدمي الإنترنت سواء أكانت مؤسسات مالية أو أفراداً عاديين، وهو ما تكشفه فضيحة "اتشيلون" والتي اتهمت فيه الحكومة الفرنسية، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية بالتجسس على المؤسسات الاقتصادية الأوروبية عبر التجسس على الاتصالات التي تتم عبر الهاتف والبريد الألكتروني؛ بهدف الحصول على عقود تجارية على حساب الشركات الأوروبية، بل أكدت هذه الفضيحة استخدام بعض الشركات للمساعدة على عمليات التجسس مثل شركة "مايكروسوفت" و "آي بي إم" وذلك من خلال ثغرات عديدة في سلسلة برامج "ويندوز تي إن تي" تسمح للمتسللين ولأجهزة المخابرات الأمريكية بالسيطرة على أجهزة الخادم المركزي والاطلاع على كل المعلومات التي يحويها وسرقتها، بل امتدت يد المخابرات الأمريكية إلى الأقمار الصناعية لاستخدامها في عمليات التجسس.

الدول العربية ساحة معركة التجسس الاقتصادي:

لم يسلم العرب من نصيبهم من هذه الحروب، فعلى مستوى العقوبات الاقتصادية تعرضت العديد من الدول العربية لها، من أهمها حالة العراق التي وقعت تحتها منذ 1990 وليبيا التي جمدت العقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة، بينما ما تزال تفرض عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لغاية إعداد هذا البحث في بداية العام 2008، فضلا عن السودان والسلطة الفلسطينية التي تخضع لعقوبات وحصار اقتصادي خانق من قبل إسرائيل.

وعلى مستوى التجسس الاقتصادي فهناك مؤشرات عديدة على تعرض الدول العربية لعمليات تجسس اقتصادي خاصة ما يقوم بها الموساد الأسرائيلي في الدول العربية ، حيث تسبب الموساد في انهيار بعض البنوك والأسهم في دولة الإمارات، بل إن دول الخليج وخاصة السعودية ، والإمارات، والكويت، تتعرض بانتظام لهزات اقتصادية آخرها قضية رجل الأعمال الهندي (مدهاف باكل) الذي هرب من الإمارات خلال صيف 98 مخلفاً ديوناً تقارب قيمتها 272 مليون دولار، بالإضافة لإعلان الإمارات أوائل يوليو 2001 عن ضبط بريطانيين يتجسسون على شركات ومؤسسات إماراتية.

ولعل أبرز قضايا التجسس الاقتصادي قضية الجاسوس (عزام عزام) في مصر الذي قام بتجنيد المصري عماد إسماعيل؛ للحصول على معلومات عن الشركات والمصانع والعاملين بها ، وجمع كل المعلومات عن المناطق العمرانية الجديدة والكثافة السكانية ونوعية المصانع وكيفية إدارتها.

سبق وأن وصفنا العالم في ظل العولمة أنه أصبح بمثابة القرية الصغيرة، وأصبح من المعتقد أن كل شيء معروف، وسمعنا من يقول إن الأقمار الصناعية لدى بعض الدول قادرة على التقاط أرقام لوحات السيارات في معظم دول العالم، و هناك من قال إن الأقمار الصناعية قادرة أن ترى أدق من ذلك، ولكن بالرغم من كل هذا فإن الواقع المعاش أثبت أن هذا الاعتقاد خاطئ.. من الصحيح أن الأقمار الصناعية تصور أرقام لوحات السيارات وتصور الأشخاص، ولكنها لا تستطيع أن تتعرف أو تنقل ما يدور في عقول هؤلاء الأشخاص، وهو ما يعني أن عالم

اليوم ما زال فيه أسرار يسعى البعض للحصول عليها، وفي المجال الاقتصادي يمكن، من خلال المعلومات والتصميمات والرسومات المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية، لإحدى الشركات العالمية اكتساح الأسواق في العالم محققة أرباحا هائلة، إذ تمكنت هذه الشركة من الحفاظ على سرية هذه المعلومات والتصميمات والرسومات. أما إذا تسربت هذه الأسرار إلى الشركات المنافسة فإن سيطرة هذه الشركة على الأسواق العالمية تنهار، مما يعطي للمنافسين فرصة لتحقيق أرباح كبيرة، ومن هذا المنطلق ولد التجسس الاقتصادي كمفهوم جديد في عالم الاقتصاد الدولي الراهن وفي عالم المخابرات، وأصبح يستخدم في مجال الصراع السياسي والاقتصادي بين الدول والشركات والأفراد، وقد تنوعت مجالات هذا التجسس لتغطي جميع مجالات النشاط الاقتصادي إنتاجي وتسويقي وتكنولوجي وغيرها من المجالات، وقد كشفت حالات التجسس الاقتصادي بين الدول والشركات عن حقيقة هامة مفادها أن التجسس الاقتصادي قد انتشر مع تزايد موجات العولمة والتحرير الاقتصادي في العالم، مما دفع البعض إلى وصف العولمة الاقتصادية بأنها "عولمة التجسس الاقتصادي" وجعل البعض الآخر يصف التجسس الاقتصادي بأنه تجسس اقتصادي عالمي، وقد أظهرت الدراسات في هذا المجال أنه مع زيادة التنافس بين الدول والشركات زادت نفقاتها على التجسس الاقتصادي وجمع المعلومات عن الأسواق والشركات المنافسة محليا ودوليا، وفي بعض الحالات وصل ما تنفقه الشركة الواحدة على عمليات التجسس الاقتصادي أكثر من مليار دولار سنوياً.

شركات متخصصة في مجال التجسس:

لم يستغرب الكثيرون عمليات التجسس الاقتصادي ولكن الأمر الذي أثار استغراب جميع المراقبين هو أن عمليات التجسس، التي تم اكتشافها كشفت النقاب عن وجود شركات متخصصة في هذا المجال، تركز نشاطها في تقديم هذه الخدمة إلى الشركات الصناعية والخدمية والحكومة مقابل أجر، وأن هذه الشركات لديها العديد من العملاء الذين يطلبون هذه الخدمة، كما أنها توظف لديها العديد من الكوادر المدربة من المحاسبين والمراجعين والمحللين الاقتصاديين. والغريب في الأمر أن هذه الشركات والعاملين بها لا يعتبرون نشاطهم نشاطا غير مشروع أو يدعو إلى الخجل، بل يرونه واجباً وطنياً وخدمة عامة بحجة الدفاع عن المصالح القومية الاقتصادية في حالة التجسس على دولة أخرى أو في حالة التجسس على إحدى الشركات التي تنتمي إلى دولة أخرى، وكذلك بحجة تقديم البيانات والمعلومات إلى العدالة في حالة التجسس على شركة وطنية لصالح شركة أخرى وطنية بينهما قضايا تتعلق بالمنافسة أو الاحتكار في السوق المحلية، وهذا ما عبر عنه أحد الذين قاموا بالتجسس على شركة "مايكروسوفت" لصالح "أوراكل" المتنافستين في مجال البرمجيات في السوق الأمريكية في أثناء نظر قضية الاحتكار ضد الشركة الأولى، حيث قال: "كل ما فعلناه كان محاولة للحصول على معلومات سرية وتسليط الأضواء عليها لخدمة العدالة وأعتقد أن ذلك خدمة عامة".

ومن أشهر الجهات التي يرى البعض أنها تتخصص في مجال التجسس الاقتصادي جمعية محترفي التنافس المخابراتي، وهي جمعية تم تأسيسها في العام 1982 في الولايات المتحدة الأمريكية على يد بعض

العاملين في مجال المكتبات، وبعد حوالي 20 عاماً من تأسيس هذه الجمعية أصبح معظم أعضائها من المحاسبين والمتخصصين في أبحاث السوق والأعمال البحثية والمعلوماتية الميدانية، وبعد الكشف عن واقعة تجسس شركة أوراكل على شركة مايكروسوفت تم إحراج هذه الجمعية وغيرها من الشركات والمؤسسات المثيلة؛ حيث بدأ الناس والحكومات ينظرون إليهم على أنهم جواسيس، وهو ما أجبر بعض هذه الشركات ومنهم هذه الجمعية على إصدار بيانات تنفي عن نفسها تهمة القيام بنشاط التجسس، بل إن هذه الجمعية قامت بوضع ميثاق شرف لطمأنة عملائها الذين وصل عددهم إلى حوالي 7 آلاف عميل، وفي هذا الميثاق تم وضع أخلاقيات للعمل في هذا المجال يلزم العاملين فيها بالارتقاء بالمهنة والالتزام بالقوانين واحترام المعلومات التي توصف بأنها سرية، ولكن البعض يعتقد أن مثل هذه البيانات ومواثيق الشرف لا تنفي الشبهة عن هذه الجمعيات أو الشركات.

أشهر أساليب التجسس :

تفننت الشركات والأفراد المتخصصون في عمليات التجسس في الأساليب التي يتبعونها لجمع المعلومات والحصول على الأسرار عن الدول والشركات المستهدفة، وهم في ذلك لا يلتزمون بأي أعراف أو مواثيق شرف أو قوانين، بل من الممكن أن يتبعوا وسيلة مشروعة للوصول إلى بيانات يعتبر الحصول عليها غير مشروع أو غير مباح، وقد أثبتت الدراسات أن أشهر أساليب التجسس التي تتبع من الأفراد أو الشركات العاملين في هذا المجال هي:

- الحصول على نوعية الخدمات التي تقدمها الشركات والدول إلى الموظفين لديهم وحجمها، مثل خدمات العلاج والاشتراك في الأندية

والمواصلات والمصايف والرحلات والتدريب وغيرها، وهي تستخدم بكثرة في حالة رغبة إحدى الشركات في استقطاب الموظفين والعمالة من الشركات المنافسة لها، وذلك بتقدم خدمات أفضل لهم لينتقلوا إليها.

- الأبحاث الأكاديمية التي يقوم بها الطلبة للحصول على البيانات المطلوبة بطريقة أو بأخرى، وفي الغالب تكون عن طريق العلاقات الشخصية.

- القيام بدور المتدرب الذي يحضر دورة تدريبية في الشركة المنافسة أو بدور المورد الذي يريد أن يتعرف على منتجات الشركة أو دور المشترك في أحد المعارض.

- استخدام الوسائل الألكترونية للتنصت على الاجتماعات الخاصة بالإدارة العليا أو بتصوير خطوط الإنتاج أو الرسومات الهندسية والتصميمات أو الوثائق السرية باعتراض أجهزة الفاكس أو التليفونات أو البريد الألكتروني الخاص بهذه الشركة والعاملين بها.

- سرقة الدفاتر والمستندات أو الحصول عليها عن طريق رشوة العاملين في هذه الشركات.

- فحص قمامة الشركات المنافسة وقمامة منازل العاملين بها للحصول على بيانات من خلال الأوراق والأدوات التي تُلقى في هذه القمامة وتحليلها للكشف عن معلومات سرية وغالبا ما يتم تجنيد عمال النظافة في هذه الحالة.

أمثلة التجسس بين الحكومات:

لم يعد التجسس الاقتصادي قاصراً على الشركات، وإنما امتد ليشمل الحكومات أيضاً في ظل احتدام المنافسة الاقتصادية بينها، فقد تجسست الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا قبل مفاوضات سياتل الأخيرة وأثناءها؛ حيث تم ضبط 4 عملاء لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أثناء محاولتهم تقديم رشوة لمسؤولين من فرنسا للحصول على وجهة نظر فرنسا في مفاوضات تحرير التجارة في سياتل. أيضا قامت فرنسا بالتجسس على شركات أمريكية مثل شركة بوينج وتكساس، كما بدأ البرلمان الأوربي في يوليو 2000 تحقيقا حول شبكة أمريكية بريطانية للتجسس على الشركات الأوروبية، وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة مؤخراً بإعداد مشروع قانون للتجسس الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر أن مكتب التحقيقات الفيدرالي أشار إلى أن هناك 19حالة تجسس اقتصادي ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع نشاط 8 من الدول التي تصنف كدول مرتفعة النشاط في مجال التجسس الاقتصادي.

إسرائيل تتجسس على مصر(*)

حدث جدال واسع في مجلس الشعب المصري حول تجسس إسرائيل على الاقتصاد المصري ومحاولتها ضرب عناصر القوة الاقتصادية المصرية؛ حيث قدم بعض أعضاء مجلس الشعب طلبات إحاطة وأسئلة حول تغلغل إسرائيل في الاقتصاد من خلال مساهمتها في بعض الشركات في مجال الغزل والنسيج والبترول والبلاستيك

(*) حنان عبد اللطيف معهد/2001/2/18/إسلام أون لاين التخطيط - مصر

والمشاركة في مزرعة مشتركة للأبحاث وغيرها من المشروعات. وقد آثار عدد من الأعضاء قيام إسرائيل بالحصول على بيانات عن العمالة والإنتاجية والتكاليف؛ وذلك لتحديد نقاط القوة التنافسية في الاقتصاد للعمل على ضربها، كما تقوم إسرائيل بالتعرف على التكنولوجيا وفنون الإنتاج المستخدمة في المصانع لمحاولة إجهاضها، كما تسعى لجمع بيانات عن براءات الاختراع والابتكارات الجديدة وتحليلها لمعرفة نقاط القوة والضعف، كما أن إسرائيل دأبت في السنوات القليلة الماضية على توجيه رسائل مدعومة ببيانات إلى مستوردي السلع المصرية في أوربا وأمريكا وغيرها من دول العالم تحذرها من شراء السلع المصرية بحجة أنها ملوثة، أو بحجة عدم مطابقتها للمواصفات، أو أن مصر استعانت بعمالة من الأطفال أو المساجين في إنتاجها، وأن هذا ضد حقوق الإنسان، وذلك بغرض التأثير في سمعة المنتجات المصرية في الأسواق العالمية، ومن المؤكد أن إسرائيل تقوم بنفس الممارسات مع دول عربية أخرى. جملة القول إن التجسس الاقتصادي أصبح من أهم معالم العولمة الاقتصادية، وإن هذا التجسس الاقتصادي انتشر بسبب المنافسة الاقتصادية بين الشركات وبين الدول التي تصل في بعض الأحيان إلى حروب تجارية، ومن المعروف أنه في حالة الحرب يكون كل شيء وارداً. ولذلك يقول "بيير ماريون"، أحد كبار رجال المخابرات الفرنسية، إن الحرب ضد الشركات الأمريكية مثل لوكهيد وبوينج وتكساس تمثل استكمالاً للحرب الباردة، فنحن نستخدم كل الأساليب المعروفة من رشوة وجنس وابتزاز، وتجسس اقتصادي، ولم يكن ذلك مدعاة للخجل، ولكنها كانت طفرة تثير الفخر ودليلاً على الوطنية.

الاتصالات والتقنية الأمنية.

أمن المعلومات والاتصالات في ظل الثورة التقنية

يرى المفكرون وصانعو السياسات ورجال الأعمال في قطاع الاتصالات والمعلومات فرصة ذهبية للدول النامية إذا ما أحسن استغلالها وتوظيفها، ليس فقط من أجل تحقيق التنمية، ولكن أيضاً من أجل بناء قطاع اقتصادي من أهم قطاعات المستقبل. وهذا القطاع ذو جاذبية شديدة، ولا يقتصر تأثيره فقط في التغيير والتطوير الجذري لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، بل إنه في ذاته يوفر الفرص الجادة لقفزات اقتصادية كبرى، إذا ما أحسن استغلاله من خلال التخطيط والتنظيم.(*)

يعدُّ مجتمع المعلومات نظاماً اقتصادياً واجتماعياً تشكل المعرفة والمعلومات مصدراً أساسياً فيه لتحقيق الرفاهية والتقدم، وهو يمثل فرصة لبلداننا ومجتمعاتنا، طالما أن من المفهوم أن تنمية مجتمعنا فى سياق عالمي ومحلي تتطلب تقديراً أعمق لمبادئ أساسية من قبيل تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في السياق الأوسع الخاص بحقوق الإنسان، والديمقراطية، وحماية البيئة، والارتقاء بالسلم، والحق في التنمية، والحريات الأساسية، والتقدم الاقتصادي، والإنصاف الاجتماعي.

وينشغل العالم أجمع بمشكلة الفجوة الرقمية وكيفية رأبها، ولذلك عقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات - التي تتبناها الأمم

(*) اللواء الدكتور- محمد جمال مظلوم /مجلة كلية الملك خالد العسكرية/ السعودية/ العدد80 في 2005/3/1.

المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات - على مرحلتين: الأولى في جينيف في ديسمبر 2003م، والثانية في عام 2005م في تونس؛ والغرض منها هو وضع إعلان مبادئ وخطة عمل للعالم لبناء مجتمع المعلومات، مع تأكيد الأهمية القصوى التي يلعبها هذا القطاع، وبخاصة في المرحلة الراهنة التي تتصف بعدم الاستقرار والتغيُّر. وينصب الاهتمام الأساسي على أهمية استحداث اقتصاد المعرفة وتنشيطه، ولن يكون ذلك ممكناً إلا باستكمال البنية التحتية التي تسمح بزيادة اتصال الدول بالانترنت، وزيادة قدرات الدول في مجال الاتصالات والمعلومات بغية أن يترجم هذا الاتصال إلى أنشطة اقتصادية عن طريق توفير خدمات وتشجيع عمل تطبيقات بهدف خلق أسواق جديدة وخفض التكاليف والوصول إلى زيادة الإنتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بينما نجد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها بشكل عام التكيف مع مختلف احتياجات المعلومات وظروفها، فإن فاعليتها في حل مسائل التنمية تعتمد اعتماداً أساسياً على حسن استخدامها، وتوفر المحتوى المناسب، وعلى توافر التمويل المطلوب لاستخدامها في عمليات التنمية.

ومن الممكن النظر إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات نظرة ثنائية الأبعاد، فعلى المحور الرأسي يكون الاهتمام بالبنية الأساسية، في حين يرتكز المحور الأفقي على التأثيرات الإيجابية التي يمكن أن يخدم بها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القطاعات الأخرى.

ولو نظرنا إلى البعد الرأسي، والذي يمثل قطاعاً اقتصادياً في مجال الاتصالات والمعلومات، نجد أن الموارد البشرية والقدرات ووجود نظام معلومات موثوق به، ضروريات من أجل الإدارة الفاعلة وتشغيل

القطاعين العام والخاص، ويجب أن يغطي هذا النظام مجالات مثل: المعلومات الداخلية للحكومة، وخدمات المواطنين، والتجارة، وأعمال البنوك، والعلاقات الدولية.

ويجب التأكيد على أهمية أمن المعلومات والبيانات والشبكات لإنجاح مجتمع المعلومات، وهنا يجدر ذكر أهمية وجود محتوى باللغة العربية حتى يستفيد منه جميع قطاعات الشعب العربي، الأمر الذي يدعو إلى وجود صناعة خاصة بصناعة المحتوى، وبتعريب المستويات المختلفة التي تتكون منها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فضلاً عن استخدام أسماء النطاقات باللغة العربية.

لقد استفاد عدد كبير من الدول على مدار السنوات القليلة الماضية من الفرص التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتم في هذا الإطار وضع السياسات اللازمة، حيث أرست خطوطاً إرشادية وأحرزت تقدماً بتكوين خطط عمل إقليمية ووطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من أهدافها التنموية الشاملة، كما إن التقدم خطوة خطوة في العملية التنظيمية وما يتضمنه ذلك من استراتيجية منسقة ومتعددة الأفرع، يعد أمراً أساسياً لبلوغ تطور هذا القطاع. ويلعب كل من التعليم، وفرص الاستثمار، وتوافر البنية التحتية، دوراً كبيراً للتقدم في هذا المجال.

دور القطاعات في بناء مجتمع المعلومات:

فيما يأتي وصف للأدوار الرئيسة للقطاعات المشاركة المتمثلة في: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومسؤولية كل جهة منها في غرس بذور مجتمع المعلومات.

دور الحكومة:

تتحمل الحكومات المسؤولية الأعظم في تنمية مجتمع المعلومات الإقليمي وملء الفراغات التي ظهرت وسببت الفجوة الرقمية، وذلك من خلال آليات صنع السياسات الخاصة بها، وتتفاوت هذه الفجوات على أساس التعليم ومستوى الدخل والنوع الاجتماعي (Gender) وعدم التوازن بين الريف والحضر... إلخ، ويجب أن تسعى الحكومات إلى دراسة وتعديل التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمعلومات والاتصالات والتكنولوجيات، إقراراً بأنها تمتلك القدرة على استثمار عملية النمو وخلق فرص هائلة للتوظيف ولجذب الاستثمارات على المستويين المحلي والعالمي، وفي المقابل يتطلب الاستثمار والأنشطة الاقتصادية المحصنة بنية تحتية أفضل وقدرات بشرية ذات مهارات خاصة.

دور القطاع الخاص:

إن للقطاع الخاص دوراً فاعلاً في قلب مجتمع المعلومات على المدى الطويل، فالشركات الخاصة قادرة على الارتقاء بالأنشطة وبلوغ تأثير أكبر عما تستطيعه الحكومات أو الجهات المانحة منفردة، ولذلك يجب دعم الشراكة البينية التحتية القائمة، وتلك التى سيتم انشاؤها، ومن الاستثمارات الجديدة والإدارة التنافسية الكفء، ولدعم الاشراك المتزايد للقطاع الخاص، فإن الحكومة يجب أن تلتزم بأخذ زمام المبادرة في عملية تحرير القطاعات المتعلقة بالمعلومات، وتنفيذ هذه المبادرات، حيث أظهر التحرير في قطاع الاتصالات عوائد إيجابية على المجتمعات.

دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية:

يجب التعامل مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على أنها عناصر محورية في تكوين مجتمع المعلومات، ومن المتوقع أن تلعب هذه المؤسسات دوراً مؤثراً في عملية التغيير، فهي الأقرب لقلب المجتمع، فبإمكان المنظمات غير الحكومية أن تزيد من تأثير التغيير المطلوب في المجتمع بفاعلية.

أولاً: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصر المعلومات:

إن تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة يمكّننا الآن من الحصول على استجابات جديدة أفضل لقضايا حيوية قائمة منذ أمد طويل، مثل تخفيض مستوى الفقر وتعزيز الثروات وكذلك مسائل الانصاف والعدالة الاجتماعية، وقد شهدت جميع دول العالم نجاحاً بارزاً في استعمال المعلومات والمعارف لأغراض التنمية الفردية والجماعية، وينطوى مجتمع المعلومات على إمكانات هائلة لتعزيز التنمية المستدامة والديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم السديد. وينبغى أن يشكل الاستغلال التام للفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقترانها بالوسائل التقليدية، والاستجابه الملائمة لتحدي الفجوة الرقمية، عناصر هامة في أية استراتيجية وطنية أو دولية تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية، وثمة حاجة أيضاً إلى نهج يتخذ من البشر محوراً له ويؤكد الغايات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ومن المؤكد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في إحراز الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في الألفية الجديدة التي تصف مجموعة أساسية من المبادئ والخطوط التوجيهية

لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي وعدم المساواة بين الجنسين، ولذلك كان استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كقوة دافعة لتعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المستدامة - من خلال توسيع الناتج القومى الإجمالي بزيادة الابتكار التكنولوجي ومواصلة البحث والتطوير - ليؤدي ذلك إلى خفض مستويات الفقر بفضل النمو الاقتصادي النشط.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدخل يمتد تقريباً إلى جميع المجالات والأنشطة وفي عدد لا نهائي من الأغراض، وهي وسيلة لأداء أعمال كثيرة بدقة أكثر وسرعة أكبر، حيث إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكسر الحواجز البشرية بطرق عدة، منها:

- المشاركة: حيث مكّنت شبكة المعلومات - الإنترنت والهاتف اللاسلكي والهاتف الخلوي وتقنيات الاتصال الأخرى - الأفراد من الاتصال والحصول على المعلومات بطرق لم تكن متاحة على الإطلاق من قبل، وبالتالي أتاحت المجال لإمكانية المشاركة في القرارات المؤثرة على حياتهم، بدءاً من دور أجهزة الفاكس في انهيار الشيوعية عام 1989م، وحتى دور حملات البريد الألكتروني في سقوط الرئيس الفيلبيني (جوزيف استرادا) في 2001م، فتقنية المعلومات والاتصالات توفر طرقاً جديدة وفعالة للمواطنين لنيل قدر أكبر من الديمقراطية واستخدام أفضل لمورادهم.
- تستطيع تقنية المعلومات والاتصالات أن توفر الوصول السريع ومنخفض التكاليف للمعلومات عن كافة الأنشطة الإنسانية من التعليم عن بعد إلى التشخيص الطبي عبر المسافات الطويلة إلى المعلومات عن أسعار الحبوب في الأسواق، وتوفير المعلومات التي لم

تكن متاحة للدول النامية قبل الإنترنت، حيث أصبحت وسيلة للحصول على المعلومات للفقراء والأغنياء على السواء، لقد ألغت شبكة الإنترنت الحواجز الجغرافية لتخلق أسواقاً أكثر كثافة وفرصاً أكبر لتوليد الدخل، كما سمحت بمشاركة محلية متزايدة. وتعد شبكة الإنترنت من أكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد العالمي، وهي تقدم للدول النامية فرص عمل جيدة يمكن أن تسهم في تنويع اقتصادياتها. ويتطلب قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استثماراً أقل من الصناعات التقليدية الأخرى، مما يفسر نمو الصناعات عالية التكنولوجيا بصورة أكبر في الدول النامية من الصناعات متوسطة التكنولوجيا (*).

إتاحة فرص جديدة للتصدير: يسرت التجارة الألكترونية بيع البضائع دون وسيط إلى المستهلك، وقد استفادت الهند - على سبيل المثال - من ذلك، وارتفعت عوائد صناعة التكنولوجيا المعلوماتية من 150 مليون دولار في سنة 1990م إلى 4 مليارات من الدولارات في سنة 1999م.

ولتأكيد أهمية قطاع المعلومات والاتصالات عالمياً نذكر أن الإنفاق العالمي على صناعة الاتصالات والمعلومات ارتفع من 2.2 تريليون دولار عام 1999م إلى 3 تريليونات عام 2003م، واذا نظرنا إلى حجم التجارة الألكترونية المتوجهة إلى الأعمال نجدها ارتفعت من 1ر2 تريليون دولار عام 1999م إلى 10 تريليونات عام 2003م، وكذلك

(*) اللواء الدكتور- محمد جمال مظلوم: الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، كراسة استراتيجية صادرة عن مركز الدراسات السياسية الستراتيجية، الأهرام، عام 2001م، القاهرة.

التجارة الألكترونية من الأعمال إلى المستهلك ارتفعت من 25 مليار دولار عام 1999م إلى 233 مليار دولار عام 2004م.

ثانياً: أمن المنشآت ومراقبة الاتصالات:

أصبحت المعلومات والاتصالات عنصرين متلازمين ومتكاملين في كافة المجالات المدنية والعسكرية، ولذلك أصبحت المحافظة عليها مجالاً هاماً من المجالات التي تحظى باهتمام المنشآت والمؤسسات بهدف استقرار النشاط الإنساني بشكل عام والنشاط الاقتصادي على نحو خاص.

ونستعرض هنا أهمية وكيفية تحقيق أمن المنشآت ومراقبة الاتصالات بهدف رفع كفاءة أداء رجال الأمن في المنشأة:

أمن المنشآت **Security installations**

يعني أمن المنشآت ضرورة المحافظة على مسيرة المنشأة في ظل كافة الظروف التي تمر بها مسيرة العمل في هذه المنشأة من ناحية مراقبة الدخول والخروج، وأسلوب العمل بالداخل، بما لا يعرضها لأي عمل إرهابي أو تدميري، والحفاظ على المنشأة من أية كارثة قد تتعرض لها، مثل: الحرائق، أو تسرب الغاز... إلخ، وهو ما يستلزم توفير التقنية الأمنية الحديثة لرفع كفاءة أداء رجال الأمن.

وقد ساعدت التقنية الحديثة في الرقابة على الدخول إلى المنشآت والمطارات والموانئ، وكذلك استخدام البطاقات الممغنطة للأعضاء والزوار، وكذلك في السماح بالتواجد في المناطق المعينة طبقاً لحاجات العمل، هذا مع توفير أجهزة الاتصالات السريعة التي تحقق سرعة

الاتصالات والنجدة في حالات الطوارئ وحسن الاستخدام والتدريب عليها.

والناحية الأخرى الخاصة بأمن المنشأة تتعلق بأمن المعلومات، التي هي نتاج يتشكل من الظواهر والحقائق المحسوسة "البيانات"، والتعليمات المطلوبة لفهم وتفسير هذه البيانات وإعطائها معنى، ثم يكتسب أهميته بعد ذلك من وظيفته. وهذا كله يجعل المعلومات متميزة ومختلفة تماماً عن التكنولوجيا وأدواتها، وأن أهم ما نفعله هو تفعيل هذه المعلومات الذي يعتمد على التكنولوجيا المستخدمة في ملاحظة وتجميع البيانات وتركيزها وتخزينها والسرعة في معالجتها.

إن هذا الحكم ونوع المعلومات التي يجري توليدها وتوظيفها بلا انقطاع على مدار الساعة – وهي معلومات ما تلبث أن تتكامل بشكل حيوي يتصل بالحياة اليومية للمؤسسة والمجتمع ككل – هو الذي قاد البشرية إلى عصر المعلومات أو العصر الذي تمارس فيه الحياة من أبسط أشكالها إلى أعلى مستويات التعقيد فيها.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن أمن الاتصالات ومراقبة الاتصالات، فالمقصود بأمن الاتصالات: أن يتم تحقيق الاتصالات داخل المنشأة دون أي تعرض أو تعقيد؛ بمعنى أنه ضرورة توفر نظم اتصالات حديثة تسهل كافة الاتصالات داخل المنشأة دون أي تنصت من أي جانب منافس لنشاط المؤسسة. أما مراقبة الاتصالات فالمقصود بها: رقابة الاتصالات لتحقيق أمن هذه الاتصالات وتحقيق السرية فيها.

وحديثنا هنا ينصب على الاتصالات داخل المؤسسة، هذا بخلاف تحقيق الاتصالات المباشرة دون استخدام هذه الأجهزة، سواء بين

المستويات الإدارية المختلفة من العليا إلى السفلى، أو العكس، بخلاف الاتصالات الأفقية بين ومع الأجهزة المختلفة.

من هذا المنطلق كان على المنشأة السعي نحو تحقيق أمنها وأمن الاتصالات الخاصة بها، وهو ما أصبح مجالاً للاختراق في الوقت الحاضر في ظل المنافسة من المنشآت المماثلة – داخل الدولة أو من الدول الأخرى – بهدف كسب أسواق المنشآت الأخرى وتحقيق التميز.

ثالثاً: التجسس وجمع المعلومات:

أصبح التجسس وجمع المعلومات الاقتصادية من مهام أجهزة المخابرات للدول تجاه الدول الأخرى، وأهم هذه الأجهزة هو ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية حالياً من برنامج نوعي للتجسس الفضائي، فمع حرب الخليج عرف حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بوجود نظام "ابشلون"، الذى يراقب كافة أنواع الاتصالات في العالم، وهو يقوم بالاعتراض والتنصت على كل همس ألكتروني على الأرض، ويتولى هذا المكتب تنسيق أعمال 12 قمراً صناعياً مزوداً بكاميرات رقمية متطورة وكمبيوترات متقدمة ولواقط إلكترونية ضخمة، وتصل قدرات هذه الأقمار إلى حد تصوير أي جسم على الأرض يصل حجمة لحجم كرة صغيرة في أي وقت - ليلاً ونهاراً - وأياً كانت حالة الطقس.

ومع ابتعاد شبح الحروب العسكرية بدأ الدور المؤثر للاقتصاد في قوة الدولة يتزايد، ويتوقع الخبراء أن مستقبل الدول في السنوات القادمة - وبخاصة في المجال الاقتصادى - سوف يتوقف على عبقرية الجواسيس ورجال الأعمال الذين بإمكانهم إتقان جاسوسية عالم الاقتصاد.

كما ذكرت مصادر في ألمانيا أن خبراء ألمانيين في شؤون الأمن والاستخبارات اكتشفوا بالأدلة القاطعة أكبر عملية تجسس اقتصادية تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد أوروبا، وذلك باستخدام الأقمار الصناعية لرصد الأنشطة الاقتصادية والعلمية في بريطانيا وألمانيا، وهذه العملية تسببت في أن يخسر الألمان حوالي 12 مليار دولار، وهى خسارة ناجمة عن قيام الأمريكيين خلال التجسس بسرقة الأبحاث العلمية المتطورة المتعلقة بشؤون الاقتصاد والمشروعات الخاصة بتحقيق النمو في مجال الزراعة وغيره من المجالات الاقتصادية الحيوية.

وازدادت وتيرة التجسس وجمع المعلومات الاقتصادية مع انتشار مجموعة من الشركات والمؤسسات العملاقة والمتعددة الجنسيات التي أصبحت ميزانياتها تتعدى مئات المليارات من الدولارات تفوق ميزانيات عشرات الدول معاً، ومن أهم أعمالها في الوقت الحاضر هو تدمير اقتصاديات الدول المستهدفة؛ ولعل تجربة النمو الكبير الذى حققته نمور دول جنوب شرق آسيا عندما تعدت إنجازاتها الخطوط الحمراء المحددة لها خير مثال على ذلك.

وقد حدد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، الدور الجديد للمخابرات الأمريكية في كلمة ألقاها في 14 يوليو 1994م بمقر الCIA عندما قال: "إن دوركم هو المساهمة في رخاء ورفاهية الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الحادي والعشرين"، ومنذ هذا الوقت أصبحت عمليات القرصنة الألكترونية التي تحدث عبر شبكات الإنترنت أعمالاً عادية تجاه كافة دول العالم المختلفة، ومنها الدول العربية. كما كان الرئيس الأمريكي الأسبق هارى ترومان قد منح هذا الامتياز لوكالة الأمن القومي NSA منذ أكتوبر 1952م للتجسس

على كل ماله علاقة بالمصالح القومية الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

فالدول العربية أيضاً - مثلها مثل دول العالم الأخرى- مستهدفة في ذلك أيضاً، وتؤكد ذلك الأحداث التالية:

(1) في أكتوبر 1985م، اعترضت المقاتلات الأمريكية في البحر المتوسط طائرة شركة مصر للطيران المدنية المتجهة إلى تونس، التي كانت تقلّ الفلسطينيين المتورطين في حادث اختطاف السفينة (اكيلو لاورو) في العام 1985م، ومن المحتمل أن تكون المخابرات المركزية الأمريكية قد اعتمدت على المحادثات التليفونية المتبادلة داخل مصر كمصدر للمعلومات.

(2) في بداية عام 1992م اضطرت طائرة الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى الهبوط الاضطراري وهي في طريقها من السودان في ليبيا بسبب عاصفة رملية مفاجئة في الصحراء الليبية في الطرف الجنوبي من الحدود مع السودان، ولم يستطع الطيار بث إحداثيات مكان الطائرة مباشرة قبل الهبوط، وكل ما وصل إلى محطات المتابعة هو نداء استغاثة ساد بعده الصمت. وقد ساعدت الولايات المتحدة في عمليات البحث عن الطائرة وتحديد مكانها، مما أدى إلى نجدة الركاب والطاقم في الوقت المناسب، ما يعني أنها قد استعانت لهذه الغاية بأحد أقمارها الخاصة بالتجسس والاستكشاف.

(3) في السادس عشر من شهر فبراير 1998م تناقلت وكالات الأنباء معلومات عن المخابرات الأمريكية والأسرائيلية عن قيام العراق بتهريب كمية من اليورانيوم المخصب إلى السودان عبر الأردن في

برميل نقلته عربة موبيليا، وقد تم ذلك الرصد من خلال التجسس الأمريكي على العراق قبل الاحتلال.

(4) إعلان مصادر إسرائيلية عن رصد اتصال بين الرئيس السوري بشار الأسد وحسن نصر الله زعيم حزب الله في جنوب لبنان يهنئه على نجاح عملية أسر الجنود الأسرائيليين الثلاثة أواخر عام 2000م.

(5) في السادس عشر من يوليو 2001م نشرت صحف محلية عراقية أنها رصدت مواقع انترنت عسكرية إسرائيلية كانت تحاول التجسس على مواقع عراقية وخليجية، وأنها تمكنت من الحصول على معلومات هامة عنها.

وما سبق يؤكد أن السفارات الأمريكية في المنطقة وإسرائيل - علاوة على مراكز التنصت المنتشرة في المنطقة، وبخاصة في كل من تركيا وإسرائيل حالياً عقب إغلاق المركز الرئيس في إيران منذ سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية في العام 1979م وانتقال مركز التنصت والتجسس إلى تركيا - تقوم بالتجسس على الدول العربية.

وفي ختام استعراضنا لحالات التجسس الاقتصادية لا يفوتنا ذكر أنه وفي أواخر العام 2001م - وعقب وصول الطائرة الجديدة من شركة بوينج الأمريكية للرئيس الصيني- تم اكتشاف عشرين جهاز تجسس في الطائرة، مما أضاف مشكلة أخرى للملفات العالقة بين البلدين.

من هذا المنطلق، وحرصاً على أمن المنشآت ومراقبة الاتصالات، سعت الدول لتحقيق عديد من الأعمال بهدف تحقيق الأمن الداخلي، مثل:

1- الاهتمام بألاّ يتم عقد اتفاقيات تكنولوجية إلا بعد أن يتم مراجعة المسؤولين في أجهزة الأمن.

2- أهمية توفير الأجهزة الألكترونية التي تستطيع كشف عمليات التجسس المضادة وتأمين وسائل الاتصال الرئيسة، خصوصاً بين كبار المسؤولين في المؤسسات في الدول العربية.

3- أن تقيم الدول العربية فيما بينها تعاوناً أمنياً لمكافحة أي تجسس يوجه إلى أي من الدول العربية، خصوصاً للشركات التجارية ومعاملاتها المالية، وأهمية تبادل المعلومات فيما بين الدول العربية بهذا الخصوص.

4- الاهتمام على مستوى الشركات في الوطن العربي بإنشاء مراكز بحوث ومعلومات تستطيع رصد الأسواق اقتصادياً، وكذلك رصد دلالات أي تكنولوجيا وافدة وسمحت التكنولوجيا بحرب جديدة لا تحتاج إلي جيوش أو عتاد عسكري.. إنها الحرب الاقتصادية. والقوي العظمي الراسخة أو تلك التي انبثقت حديثا مثل الصين تشن فيما بينها حرباً بلا هداوة في المجال الاقتصادي. وهذا ما سجله (كرستيان هاربولو) في كتابه "اليد الخفية للقوي العظمي". والمؤلف خبير له نظريات وممارسات في هذا الميدان، وهو لا يكتفي بتحليل الظاهرة وإنما يطالب بثقافة قوي جديدة تسمح للاتحاد الأوروبي بأن يكون علي مستوي تحدي الاقتصاد الحديث.لقد أصبح هناك "آذان أمريكية عملاقة" تراقب اتصالات

كوكب الأرض. إن التجسس الاقتصادي لا يهتم بالتكلفة فهو واثق من النتيجة الايجابية الهائلة بشرط أن يفطن أحد لوجودها(*).

وتفجرت الفضيحة في بداية شهر يونيو وقام الانتربول بتتبع القضية الذي قد يكشف عن أكبر وأهم قضية تجسس صناعي تمت في العشر سنوات الأخيرة. بدأ كل شيء في شهر نوفمبر 2004 عندما اكتشف كاتب اسرائيلي علي الإنترنت أجزاء من كتاب لا يزال يعده فتقدم بشكوى واكتشفت الشرطة على جهاز الكمبيوتر الخاص به حصان طروادة.. برنامج ألكتروني صغير يسمح بالتجسس عن بعد على مخزون الكمبيوتر. وحامت الشبهات حول زوج ابنة المؤلف الذي لم تردد في الاعتراف بأنه بعد أن هجرته زوجته قرر الانتقام من الأسرة.. وبالامساك بخيوط هذه القضية اكتشف المحققون أن المتهم لم يتوقف عند هذا الحد.. لقد باع جهاز تجسسه الألكتروني إلى مؤسسات خاصة للمعلومات، وهذه الأخيرة اقترحت بدورها على مؤسسات أخرى منتشرة في أرجاء العالم أو تمثل منتجات شهيرة في إسرائيل بأن تبيع لها أسراراً خاصة. وقد وضعت الشرطة أيديها علي أكثر من 80 مؤسسة وقعت ضحية لهذا التجسس الصناعي على نطاق واسع.

ويفيد المركز الأوربي للمعلومات الستراتيجية والأمن ومقره في بروكسل بأن هناك شبكة تجسس اقتصادي صينية منتشرة في أرجاء شمال أوروبا و"تعتبر الصين من أكثر الدول استفزازاً في مجال التجسس الألكتروني" كما يقول جاك باند مؤلف كتاب "انسيكلوبيديا

(*) د- إبراهيم عاصم وأشرف سعد العيسوى: أجهزة الاستخبارات والدور الجديد في الألفية الثالثة، مركز الخليج للدراسات الستراتيجية، القاهرة، عام 2000م.

التجسس" (عام 2002) ولكن في معظم الأحوال لا يعلن عن هذه القضايا، إذ من هي المؤسسة التي يمكن أن تكشف عن عجزها في الدفاع عن نفسها؟، ثم إن المصالح القومية يمكن أن تضار. إن فرنسا لن ترضى بالطبع بأن تقع في مشاكل مع الصين. وعادة فإن الفائدة تعود على المؤسسة أو الدولة التي استفادت من التجسس. ويقول أحد الخبراء في الحماية السرية للصناعات.. "حسب نوعية المعلومات التي يمكن الحصول عليها تختصر خطوات البحث لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات وفي بعض الحالات فإن أسواقا كاملة تكتسب أو تفقد".

ومن الأساليب المعروفة عن التجسس الصناعي.. الإشراف علي ميزانية إحدى الشركات لاقتحام نتائج أبحاثها وسلبها.

ومن الحيل المتبعة لسرقة معلومات مؤسسة أخرى نشر إعلانات صغيرة تبهر بأرقام توزيع منتجاتها أو ميزانياتها. مثل هذه الإعلانات تهدف إلى جذب اهتمام مهندسين أو باحثين متخصصين وعندما يقعون في الفخ يتم التلاعب بهم بمهارة فائقة من خلال لقاءات مدروسة جداً حتي لا يتشكك أحد في المناورة، ويحاول الضحايا إظهار أفضل ما عندهم عند رؤسائهم الجدد ودون أن يدروا يفشون بالمعلومات الستراتيجية المطلوبة.. وبعد عدة أيام يصل طالب الوظيفة خطاب بأن الحظ لم يسعفه لشغل الوظيفة.

إن التجسس الألكتروني أصبح يمس كل القطاعات ويعتبر الجيش والأمن من أكثر المجالات التي تهدف لها عمليات التجسس. وتأتي بعدها القطاعات التي تشتد فيها المنافسة مثل مصانع المواد الغذائية ومستحضرات التجميل وصناعة الأدوية. ومثل كل الحروب فإن الفوز في الحرب الاقتصادية لا يتأتى إلا برصيد هائل من المعلومات.

إن الحرب الاقتصادية معلنة ولكنها لا تكشف عن أساليبها. وربما هي الحرب الوحيدة التي لا تدينها الولايات المتحدة الأمريكية بل العكس هو الصحيح، إذ إن الولايات المتحدة كانت تضع دائما في متناول مؤسساتها خدمات التجسس الألكتروني والمعلوماتي وتسجل تحت بند "استراتيجية الهيمنة الاقتصادية" وذلك بالوجه المكشوف وهي على كل حال معظم الدول المتقدمة الكبري حيث لا حدود بين المصالح الشخصية والمصالح العامة.

وعلي سبيل المثال فإن الوكالة الفيدرالية الأمريكية للأمن القومي (NSA) تمتلك أكبر نظام تنصت في العالم ويستوعب أكثر من مائة مليون اتصال تليفوني وإيميل أو فاكس ويمكن أن يلتقط ويفك شفرتها كل شهر. وتبرير استخدام الآذان الألكترونية العملاقة هو أنها تحارب "أعداء الحرية" والحقيقة أنها تستخدم لأهداف اقتصادية.. وبسبب هذا التجسس الألكتروني خسرت إحدى الشركات الفرنسية عقداً قيمته 2،1 مليار يورو لصالح شركة أمريكية بخصوص توريد أجهزة رادار للبرازيل. وهذه الوكالة سبق أيضاً أن التقطت مضمون عقود بيع طائرات أيرباص لصالح شركتي بوينج وماك دونالد دوجلاس. ومن هذا التوقيت وفرنسا تستخدم قواعد لأجهزة التنصت لهذه الأغراض نفسها، وأصبحت تمتلك اليوم أنظمة على مستوي هائل من التقنية يمكنها التصدي لأقمار التجسس الأمريكية والصينية أو الأسرائيلية التي تسمح اليوم وبسهولة رؤية محتويات طبق طعامك.



الفصل السابع

القرار السياسي

ومشروع التكامل الاقتصادي العربي

The draft political resolution of Arab economic integration

القـــرار Decision

هو مجموعة الآليات والوسائل التي يتحدد من محصلتها أسلوب التعامل مع أحد الموضوعات أوالقضايا المثارة، وتشمل ما يأتي:

1- صانع القرار: وهوالشخص الذي يتخذ القرار النهائي والحاسم.

2- الوحدة القرارية: وتضم كافة الأفراد في الجماعات الصغيرة أوالمنظمات أوالحكومة والذين يشتركون في عملية صنع القرار.

وقد ناقش الفكر السياسي منذ أرسطوتأثيرات عملية صنع القرار على كفاءة وفعالية نظام الحكم، لذا فإن ميكافيللي يرى إمكانية الحكام الذين يتخذون قرارات بشكل بطيء وملتبس يجنون سياسات تخريبية وهدامة، على أن دراسة صنع القرار قد تطورت بشكل كبير في القرن العشرين بتأثير علم الاجتماع الحديث وعلم الحاسوب والرياضيات وخلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ثم تطوير نظرية القرار ونظرية المباريات استناداً إلى مبدأ الاختيار العقلاني الرشيد(*).

وفي إطار تحليل القرارات بين ثلاثة اقترابات أساسية:

- اقتراب الفاعل العقلاني حيث يصنع القرار استجابة لتحدّ خارجي ويقوم الفاعل العقلاني باختيار الأهداف بدقة لإعطاء أوزان نسبية عن تكلفة ومنافع كل بديل على حدة وهوما يساعده على اختيار البديل الأفضل وتنفيذه بشكل كامل.

(*) ريتشارد هيجوت/ ترجمة أ.د.حمدي عبد الرحمن ود. محمد عبد الرحيم/نظرية التنمية السياسية/ أصدار المركز العلمي للدرأسات السياسية/مطبعة الجامعة الأردنية2001.

- الاقـتراب التنظيمـي والـذي يركـز علـى تـأثير عمليـة صـنع القـرار بشـكل روتـيني مـن قبـل المنظمـات، ويظهـر هـذا الاقـتراب إمكانيـة الهياكل التنظيمية التي تؤثر على عملية الاختيار بين البدائل، ويعني ذلـك إمكانيـة هـذا الـنمط التأكيـد علـى الأسـتمرارية والأضـافة التدريجية في صنع القرار.
- الاقـتراب الـذي يؤكـد الـديناميات الداخليـة للوحـدة القراريـة والنظـر إلى القـرار بوصـفه نتيجـة صـراع سياسـي داخـل البيروقراطيـة. ويظهـر هـذا الاقـتراب أهـل المسـاومة السياسـية بـين الأفـراد والجماعـات وذوي المصالح والقوى المختلفة وهوما يعني إمكانية القرار لعكس نوع مـن التوفيق بين هذه المصالح المتنافسة.

القرار السياسي العربـــي: Arab political decision

قد أكـون قريبـاً مـن الواقـع السياسـي العربـي إذا قلـت إن القـرار السياسـي العربـي كـان واضحاً ومعبراً عن طموحات الوطن العربـي كلمـا رجعنـا بـالزمن إلى الـوراء، ولم يكـن في القـرار نسـبة مـن عـدم الوضـوح كـالتي هـي الآن حيث يزداد عدم الوضوح والخروج عن التمثيـل الحقيقـي لإرادة الشـعب العربـي بسـبب تبعيـة القـرار وعـدم اسـتقلاليته أو مغازلتـه سياسـة أخـرى لهـا نفـوذ كـبير في المنطقـة العربيـة أووصـولاً إلى حالـة توافقية نتيجة خصـومات سياسـية، وأنـا بـذلك لا أعـني أن علـى أصـحاب القـرار السياسـي العربـي أن يتخـذوا قـراراتهم بعيـداً عـن تـأثيرات العـالم الخـارجي، فـنحن جـزء مـن هـذا العـالم نـؤثر فيـه ونتـأثر بـه سياسـياً واقتصـادياً وثقافيـاً، ولكـن بغـرض المواجهـة للكتلـة الخارجيـة علينـا أن نبحث عن مقومات القوة التي تجعلنا نـؤثر فيهـا كمـا تـؤثر فينـا، وتجعـل فرصة الرفض أوالانتقاء للنظريات المستوردة وارداً ومحققـاً لغايـات الأمـة

وأهـدافها، كمـا إن القـرارات التوافقيـة يجـب أن لا تنحـدر إلى عبـور الخطـوط الحمـراء الـتي تضـر بالمصـلحة الوطنيـة أوالقوميـة في حـدها الأدنى، من ذلك أصبح القرار السياسي ذا أهمية بالغة سنقوم بتوضيحه كما ورد في أدبيات علم السياسة.

منذ إنشاء جامعة الدول العربية في العام 1945 وبعد مرور أكثر من خمسين عاماً، صدر عن الجامعة أومن خلالها اتفاقيات عربية ذات طابع اقتصادي تزيد عن(850)اتفاقية أوقرار أومعاهدة جماعية أوثنائية خلال انعقاد الجلسات الرسمية للمؤتمرات العربية ويلاحظ من خلال الأساس النظري لهذه الاتفاقيات أنها تساعد بمجموعها أوجزء منها على بناء وطن عربي اقتصادي يتكامل اقتصادياً، وقد كانت هذه الاتفاقيات موثقة وموقعة من أصحاب القرار السياسي العربي، وأحيانا كثيرة من ملوك ورؤساء دول وأمراء وحكومات الدول العربية أومن مخوليهم، ومن خلال دراسة الواقع العربي تجد واقعاً آخر لهذه الاتفاقيات إذ يرى الباحث أنه لم يتم تعطيل أوتجميد أغلب الاتفاقيات الاقتصادية العربية العربية، بل جرى العمل على قلب المعادلات، من خلال الواقع، بما يخالف ما تم الاتفاق عليه بنسبة عالية جداً، أي بمعنى أننا درسنا إمكانية بناء التكامل الاقتصادي دراسة علمية عميقة متخصصة وقمنا بتطبيق ما يعاكس كل فقرة من فقرات الدراسات لنحصل على نتائج لا نحتاج كثيراً لتدقيق انعكاساتها على الواقع العربي، بقدر ما نحتاج إلى تفسير الابتعاد العمدي عن وضع الصورة بطريقة مقلوبة تماماً، ومن خلال الدراسات اللاحقة سوف نلمس قيمة هذا التعبير الواقعي عن اقتصاديات البلدان العربية.

إذن من خلال هذا الواقع سيبقى الحلم العربي الاقتصادي في مخيلة الساسة العرب وبرامجيات الجامعة العربية مجرد حلم على أرض الواقع، وإذا ما اتفقنا على تفعيل أي جانب اقتصادي فإننا لن نبذل جهداً كبيراً في إيجاد النظريات الاقتصادية التي تعالج مشاكلنا، فهي جزء مهم من تلك الاتفاقيات العربية المعطلة.

ميثاق العمل الاقتصادي العربي:

وفي أدناه نماذج من **قرارات ميثاق العمل الاقتصادي العربي** الصادر عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان بتاريخ 26 نوفمبر 1980، حيث ينطلق الملوك والرؤساء العرب من الإيمان المطلق بالانتماء القومي للأمة العربية، وبتراثها ومصيرها المشترك وحتمية تضامنها في وجه التحديات، وتأمين التنمية المتوازنة والأمن القومي واعترافٍ بأن العمل الاقتصادي يمثل عنصراً رئيساً في العمل العربي المشترك، وإدراكاً لضرورة تهيئة الاقتصاد العربي للمعركة المصيرية ضد التخلف والتبعية، ومن أجل القضاء على أسباب التجزئة، **وحفاظاً على الثروات العربية القابلة للنضوب وعلى عوائدها التي أصبحت عرضة للمخاطر فقد قرروا ما يأتي:** (*)

1- انطلاقا من الإيمان بالانتماء القومى للأمة العربية وبتراثها الحضارى ومصيرها المشترك وحتمية تضامنها في وجه التحديات دفاعا عن وجودها ومستقبلها.

2- وتعبيراً عن المسؤولية القومية لتحقيق وتأمين التنمية المتوازنة والأمن القومى والتحرر والأصالة في كامل الوطن العربي.

(*) مرفق عدد من الاتفاقيات العربية في آخر الأطروحة منذ تأسيس الجامعة العربية.

3- واعترافاً بأن العمل الاقتصادي يمثل عنصراً رئيساً في العمل العربي المشترك وقاعدة رأسخة ومنطلقاً مادياً له وبأنه يشكل الأرضية الصلبة للأمن القومى الذى يتعزز بالتنمية المستقلة الشاملة وبأن جدوى العمل المشترك تتجاوز الجمع الآلي للعمل القطري.

4- وإدراكاً لضرورة تهيئة الاقتصاد العربي بحيث يكون مُهيَّأً للمعركة المصيرية ضد التخلف والتبعية، وأن يعبأ في مواجهة العدوان الصهيونى والقوى المساندة له.

5- والتزاماً بمبادئ التكامل الاقتصادي القومى والاعتماد الجماعي على الذات.

6- وباعتبار أن من الضرورى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية في الاقطار العربية بشكل فعال من أجل القضاء على أسباب التجزئة فيما بينها، ومن أجل ترسيخ سبل التضامن بينها وبين الدول الاسلامية والأفريقية وبقية بلدان العالم الثالث في سياق الجهود الرامية إلى إقامة نظام اقتصادى عالمي جديد.

7- وحفاظاً على الثروات العربية القابلة للنضوب وعلى عوائدها التى أصبحت معرضة للعديد من المخاطر وبالنظر للدور الأساسي لهذه الثروات ولعوائدها في تحقيق أهداف الوطن العربي في التحرير والأمن والنهضة العلمية والتكنولوجية.

8- وإيماناً بأن الانسان العربي هوصانع التنمية العربية وينبغي أن يكون هدفها من أجل تنمية فرص التعليم والتدريب وتوفيرها له، وحرصاً على تسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي، وضبط هجرتها إلى الخارج واستعادة الموجود منها في

الخارج إلى الوطن العربي أوتعظيم الاستفادة منه في موقعه.

قرروا التزامهم الكامل بهذا الميثاق وحشد جهودهم وطاقاتهم ومواردهم لتنفيذه اقتناعاً منهم بأن ذلك هوضرورة حتمية لتعزيز القدرة العربية الذاتية التى تكفل للوطن والمواطن العربي حريته وكرامته وذلك على النحوالآتي:

أولاً: تحييد العمل الاقتصادي:

تلتزم الدول العربية بتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة بوصفه الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية والوشائج التى تحقق المنافع المتوازنة، وتتعهد جميع الاقطار العربية بالسعي إلى تحقيق أقصى حد من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية أوتقليصها إلا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وعند الضرورات القصوى المرتبطة بالمصالح القومية العليا المشتركة.

ثانياً: التعامل التفضيلي المتبادل:

أ - تلتزم الدول العربية بأولوية علاقاتها ومعاملاتها الاقتصادية بالنسبة لعلاقاتها مع العالم الخارجى.

ب- وتتكفل بمبدأ التعامل التفضيلى الكامل للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج العربية ذات الهوية العربية المؤكدة "ملكية وإنتاجاً وإدارة وعملاً".

ج- منح المعاملة التفضيلية التامة للمشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة الإنتاجية والتكاملية.

ثالثاً: الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية:

أ- معاملة رأس المال والعمل العربي بما لايقل عن معاملة مثيليهما من أصل وطني في كل قطر عربى وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة لهما.

ب- تحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التى تمنح لعناصر الإنتاج العربية المساهمة في التنمية العربية.

جـ- تحرير تنقل الأيدى العاملة العربية وضمان حقوقها وإعطاؤها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها.

رابعاً: العمل من أجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية

فيما بين الاقطار العربية وداخل كل قطر منها بما يكفل تحقيق الاستقرار والانسجام الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية القومية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية الفعالة في عملية التنمية العربية لتعزيز وتصحيح مسيرتها.

خامساً: اعتماد مبدأ التخطيط القومى للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك على النحو الآتي:-

أ - الالتزام باستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك وعقود التنمية العربية المشتركة والخطط القومية المنبثقة عنها.

ب- الالتزام بأن تضمن كل خطة قطرية فضلاً عن عناصرها القطرية توجهاً قومياً يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل مشروعات الخطة القومية.

سادساً: التزاماً بمبدأ التكافل الاقتصادي القومي ينبغي:

أ- تكافل الدول العربية كل بقدر طاقتها ووفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تمويل الحاجات العربية المشتركة، ويشمل ذلك بشكل خاص احتياجات الأمن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الأساسية.

ب- التزام الأقطار العربية بالدعم الكامل لأي قطر عربي يتعرض لعدوان أجنبي أولإجراءات اقتصادية مضادة، بسبب ممارسته حقوق السيادة الوطنية أولكوارث طبيعية وفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

سابعاً: الاتفاقيات الجماعية:

إعادة النظر في الاتفاقيات الجماعية المنعقدة في إطار جامعة الدول العربية بهدف تقييمها وتطويرها في ضوء المتغيرات العربية والدولية المستجدة على النحوالذى يحقق المزيد من الفاعلية لها لتحقيق أهدافها القومية وفي ضوء تجارب تطبيقاتها.

ثامناً: في المال والنقد:

أ - التعجيل باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإطلاق حرية المعاملات الجارية العربية وفق أحكام اتفاقية صندوق النقد العربي.

ب- التوضيح التدريجى في استخدام الدينار العربي الحسابى وتهيئة الظروف الاقتصادية لخلق منطقة نقدية عربية.

جـ- ربط رأس المال العربي داخل الوطن العربي بالهدف التنموي التكاملي.

تاسعاً: في التبادل التجاري:

أ- تحرير التبادل التجاري المباشر بين الدول العربية على أن يكون ذلك في إطار جهد تنموي تكاملي يعزز القاعدة الإنتاجية وينوعها.

ب- منح المشروعات العربية التكاملية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الأجنبية في الاقطار العربية ولاسيما من حيث التمويل والتسويق على وفق قواعد يضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

جـ- التنسيق المسبق في دخول الأسواق الدولية لضمان الحصول على أفضل العروض للسلع الأساسية التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على وفق ستراتيجية عربية جماعية للتفاوض.

د- وضع سياسة عربية للتخزين الستراتيجي السلعي بالنسبة لمجموعة من السلع الرئيسية المنتجة والمستوردة التي يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

عاشراً: المنظمات العربية المتخصصة:

تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك وأجهزته الشمولية منها والقطاعية وتقييم أدائها بهدف زيادة فاعليتها وتعزيز التعاون وإحكام التنسيق فيما بينها وإزالة أية ازدواجية ضارة وتحديد دور كل منها في إطار استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك والخطط القومية التي توضع لتنفيذها واتخاذ كافة الوسائل لدعم دورها في تحقيق المهام الموكلة إليها.

أحد عشر: تعمل الاقطار العربية على أن يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادى عربى الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية.

العلاقات الدولية

وضع المصالح الاقتصادية في خدمة القضايا القومية.

ضرورة الالتزام العربي باستثمار القوة الاقتصادية العربية لصالح قضايانا القومية العربية، وعلى الأخص منها القضية الفلسطينية وذلك وفقاً للسياسات والإجراءات التى يقررها مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

التعاون مع الدول النامية

ضرورة تعزيز التعاون العربي مع الدول النامية على أسس من التضامن وعلى نحويدعم مجهوداتها التنموية ويعزز استقلالها الاقتصادي.

النظام الاقتصادي الدولى الجديد

أ - الإسهام العربي الفعال من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد بهدف إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين أطرافه وإلقاء التبعية ووقف استنزاف موارد العالم الثالث.

ب- اتخاذ كافة الإجراءات الفعالة لمنع التسلل الأسرائيلى إلى الاقتصاديات العربية.

جـ- الوقوف بحزم في مواجهة الدول المساندة للعدوالصهيوني.

د- دعم دول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية ودعم صمود الشعب العربي في الأراضى المحتلة.

كما جاء تأكيد القادة العرب أصحاب القرار السياسي على تنفيذ تلك المقررات خلال انعقاد جلسة جامعة الدول العربية في عمان/مارس عام 2001 مشيرين بوضوح إلى موضوعي التكامل الاقتصادي العربي والاستثمارات العربية.

❖) يولي القادة اهتماماً خاصاً لموضوع التكامل الاقتصادي العربي ويقررون الخطوات الكفيلة بتفعيل هذا الجانب من العمل العربي المشترك بما يحقق الربط بين المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة ويعزز القدرات الاقتصادية باعتماد خطة عربية تمكن من تحقيق التنمية الشاملة المستدامة وتعميق العمل الاقتصادي المشترك بتفاعل إيجابي مع معطيات الاقتصاد الدولي وظاهرة العولمة.

❖) ويعرب القادة العرب عن تقديرهم لسير العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويثنون على ماتم إنجازه خلال الفترة الماضية لإقامة هذه المنطقة وقرروا الإزالة الفورية للقيود غير الجمركية الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية وإخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي المتفق عليه ومعاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية.

❖) ويؤكد القادة على أهمية الأسراع في دراسة ادماج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع أهمية الأعداد للانتقال إلى مرحلة متقدمة للتكامل الاقتصادي العربي من خلال إقامة اتحاد جمركي عربي ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة ذلك.

❖) حرر هذا الميثاق بمدينة عمان في يوم الأربعاء الثامن عشر من شهر محرم سنة 1401 هجرية، الموافق للسادس والعشرين من شهر تشرين ثانى نوفمبر سنة 1980 ميلادية من أصل واحد يحفظ لدى

الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة وتسـلم صـورة مطابقـة للأصـل لكل دولة من الدول الموقعة على الميثاق أوالمنضمة إليه.).

❖) ويبارك القادة ماحققته وتحققه الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار ويؤكدون على أهمية إعطاء المزيد من الحوافز لجذب الاستثمارات مع تحفيز القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في هذا المجال ويدعون المؤسسات المالية العربية إلى المساهمة في تمويل مشروعات البنية الأساسية ومشروعات القطاع الخاص ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي للعمل على مراجعة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الموال العربية في الدول العربية بهدف تفعيلها في ضوء المستجدات العالمية والعربية.

❖) ونظراً للدور المؤثر لقطاع النقل على مختلف مجالات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي يكلف القادة العرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل مع جميع الجهات ذات العلاقة لبحث مكشلة النقل بمختلف جوانبها وأبعادها وسبل تقوية ربط الدول العربية براً وبحراً وجواً ورفع مايتم التوصل اليه إلى مؤتمر القمة العربي الدوري القادم من خلال مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية.

❖) وإدراكاً من القادة بأن ثورة الاتصالات والمعلومات أخذت تتخطى الحواجز الجغرافية فإنهم يؤكدون على إيلاء الدول الأولوية لتطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتبارها مجالاً حيوياً للتعاون والتنسيق على المستوى العربي ويرحبون بدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الاجتماع الأول للمنتدى العربي لتكنولوجيا المعلومات.

❖) ويثمن القادة الدور المتميز للعمل العربي المشترك في الاستثمارات والتكامل في مجال الكهرباء ويؤكدون أن المساهمة الحيوية لهذا القطاع تتطلب العمل من قبل الأجهزة المعنية بشوون الكهرباء على وضع خطة محددة للإسراع في استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته.

❖) ونظراً للاهمية النسبية المتنامية لقطاع السياحة على المستوى العربي ومايشهده هذا القطاع من منافسة على المستوى الدولي يؤكد القادة على ضرورة عمل كافة الأجهزة والجهات ذات العلاقة بحركة السياحة العربية البينية والتنمية السياحية لحفز السياحة العربية البينية وجذب المزيد من السياحة الاجنبية إلى المنطقة العربية من خلال دعم الاستثمار في هذا القطاع ومايتعلق بخدمات النقل بين الدول العربية وتسهيلات الدخول إليها. ويثمن القادة نتائج العمل العربي المشترك في مجال البيئة والتنمية المستدامة والتنسيق في المحافل الدولية ويعربون عن تأييدهم لإعلان أبوظبي حول مستقبل العلم البيئي العربي كمنهاج عمل في القرن الحادي والعشرين ويؤكدون على أهمية التشاور والتنسيق العربي لقمة الأرض عام 2002 كما يرحب القادة بعقد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغيير المناخي بمدينة مراكش المغربية خلال الفترة 29 اكتوبر /تشرين أول/ إلى 9 نوفمبر /تشرين الثاني/ 2001

❖) ويرحب القادة بمبادرة جمهورية مصر العربية بعقد المؤتمر الاقتصادي الأول في القاهرة في نوفمبر /تشرين الثاني/ 2001 بمشاركة حكومات الدول العربية والقطاع الخاص العربي والاجنبي

والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية وتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ الخطوات اللازمة بالتعاون مع الدول المضيفة لنجاح المؤتمر.

❖) وفي ضوء المهام المتزايدة المناطة بالجهاز الفني في الأمانة العامة يكلفون الأمين العام بالتعاون مع المجلس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على دعم الجهاز وتطويره وذلك من أجل تفعيل الآليات والمؤسسات العربية المكلفة بمتابعة العمل الاقتصادي العربي المشترك.. وأن يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي مهام تحضير الموضوعات الاقتصادية وعرضها على مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية تمهيدا لرفعها إلى القمة.

المبادئ التي ارتكزت عليها مسيرة التعاون العربي الاقتصادي(*) :

أولاً: الانتماء العربي: منذ قيام جامعة الدول العربية عام 1945 اتخذ هذا الانتماء تجسيداً تعاقدياً ومؤسسياً، وبانضمام كل دولة عربية إليها حال حصولها على استقلالها تأكيداً لهويتها العربية، ورغبتها في الانضمام للمجموعة وإدراكاً من أن هذا الانضمام يوفر عدداً من الامتيازات ويلقي عليها عدداً من المسؤوليات. على أن الانتماء العربي لا يعني استبعاد وجود تناقضات ظاهرة ومستترة داخل المجموعة العربية بل إن التركيز الملحوظ في ميثاق جامعة الدول العربية على مسائل

(*) برهان الدجاني/عبر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي/بيروت/ط1/1992/اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

حل الخلافات العربية يشكل اعترافاً بوجود هذه التناقضات وبأخطارها.

ثانياً: الأمن القومي: وقد اتخذ مفهوم الأمن القومي العربي تجسيداً تعاقدياً ومؤسسياً في ميثاق الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي الذي وضع في حيز التطبيق عام 1953 ونص على إنشاء مجلس اقتصادي عربي يتألف من وزراء المال والاقتصاد العرب ويشرف على اقتراح الاتفاقات والسياسات والمنظمات والصناديق والمؤسسات التي تشكل المضمون الواقعي للتعاون الاقتصادي العربي.

ومن أهم دلالات هذه المعونة وأكثرها إيجابية، أنها قدمت من الدول النفطية الثلاث السابق ذكرها قبل الطفرة التي حدثت في إيرادات النفط بفعل تصحيح الأسعار، ابتداءً من خريف عام 1973، أي في وقت لم يكن لدى هذه الدول فوائض في الحساب الجاري لموازين مدفوعاتها، وكانت في أشد الحاجة إلى تمويل برامجها الإنمائية. ثالثاً: المصلحة الاقتصادية: وتنبثق هذه المصلحة عن واقع جغرافي وبشري واقتصادي يتمثل في تكامل الموارد الطبيعية والموارد البشرية واحتياجات المهارات إلى جانب الحاجة إلى سوق واسعة توفر الفرصة لقيام اقتصاد حديث يستخدم المنشآت الأكبر حجماً والتقنيات الأكثر إنتاجاً ويؤمن للإنتاج قاعدة أعرض وكلفة أقل وتقنية أفضل.

القمم العربية ومعالجة المشاكل الاقتصادية:

مسيرة القمم العربية التي طالت واستطالت أكثر من أربعة عقود، تعج بالقرارات غير المنفذة التي ليست سوى مجرد بيانات إنشائية ووثائق مهملة، تثبت أن العمل العربي المشترك لم يكلل بالنجاح المطلوب، تراجع وضعف أمام الصعاب والعراقيل على امتداد السنوات

الماضية. وعلى رغم صحة هذه النتيجة، أود التذكير من خلال قلب دفاتر القمم العربية المتعاقبة، أن ثمة إنجازات وبصمات هامة لها على حركة التعاون الاقتصادي العربي، وإن كانت محدودة. لخرطوم حصة مهمة منها، فقد عقد فيها مؤتمر القمة العربي الرابع في آب (أغسطس) 1967، أي بعد مرور شهرين فقط على انتهاء حرب الأيام الستة، وكان من بين قراراته منح معونة مالية سنوية مقدارها 135 مليون جنيه إسترليني إلى البلدان العربية التي تعرضت للعدوان الأسرائيلي عام 1967، لتمكينها من الصمود الاقتصادي لحين إزالة آثار العدوان، وأن يتحمل هذا المبلغ سنوياً السعودية (50 مليون جنيه إسترليني) والكويت (55 مليوناً) وليبيا (30 مليوناً). وخصص لمصر سنوياً من هذه المعونة 95 مليون جنيه إسترليني، والأردن 40 مليوناً، ولم تكن هذه المعونة مرتبطة بتمويل أية مشاريع محددة، وإنما كانت تستخدم كدعم مباشر في ميزانية كل من مصر والأردن.(*) ومن الإنجازات الأخرى لمؤتمر قمة الخرطوم الرابع أيضاً، موافقته على إنشاء صندوق تنمية سمي «الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي»، بناءً على توصية رفعت إليه من مؤتمر وزراء الاقتصاد والنفط العرب المعقود في بغداد في أغسطس (آب) 1967، وقد اتخذها هذا المؤتمر الوزاري على أساس مشروع تقدمت به دولة الكويت بهدف دعم الجهود الإنمائية للدول العربية من طريق مؤسسة مالية عربية مشتركة تتخصص في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وتعمل على تشجيع الاستثمارات المشتركة المعززة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

(*) سميح مسعود/ دار الحياة/2006/3/31.

ولا يخفى ما يمثله الصندوق العربي في وقتنا المعاصر من أهمية كبرى للتنمية العربية. فقد مضى على نشاطه نحوثلث قرن استهله في العام 1974 بمنح عدد كبير من الدول العربية قروضاً استهدفت دعم برامجها التنموية واستكمال إنشاء بنيتها الأساسية، وقد بلغ المجموع التراكمي لقروضه منذ بدء عملياته وحتى نهاية عام 2004، نحو4769.7 مليون دينار كويتي.

ولكي نضع مزيداً من النقاط على الحروف حول بعض الإنجازات الاقتصادية للقمم العربية الأخرى، يجدر التأكيد على أن العون المالي من الدول العربية النفطية لدعم الدول العربية المتضررة من حرب 1967، تزايد خلال سبعينات القرن الماضي، تنفيذاً لقرارات القمم العربية المتتالية، خصوصاً مؤتمري الرباط عام 1970 و1974.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغ مجموع الدعم المالي المقدم لمصر بموجب مؤتمر قمة الخرطوم الرابعة، وهذان المؤتمران خلال الفترة 1967 – 1976 نحو1.7 بليون جنيه مصري، قدمت السعودية منها 778.1 مليون جنيه، والكويت 572.5 مليون، وليبيا 185.3 مليون، والإمارات 190 مليوناً، وغطت المبالغ المتبقية قطر والعراق والبحرين والجزائر.

ومن الانجازات المهمة أيضاً ما تقرر في مؤتمر القمة العربية التاسع في بغداد في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1978، بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، من تقديم عون مالي سنوي قيمته 3.5 بليون دولار، لمدة عشر سنوات لكل من سورية (1850 مليون دولار) والأردن (1250 مليوناً) ومنظمة التحرير الفلسطينية (150 مليوناً) ولدعم صمود سكان الأرض المحتلة (150 مليوناً) ولإعادة إعمار

لبنان (100 مليوناً). واتفق على أن تشارك السعودية في هذا العون (1000 مليون دولار) والكويت (550 مليون) وليبيا (550 مليون) والعراق (520 مليوناً) والإمارات (400 مليون) والجزائر (250 مليوناً) وقطر (230 مليون).

كذلك تقرر في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في تونس في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1979، تخصيص دعم لإعمار لبنان قيمته 2 بليون دولار لمدة خمس سنوات.

يضاف إلى كل هذا ما قررته القمم العربية المتتالية من تقديم عون مالي لدعم صمود الشعب الفلسطيني، في أعقاب اندلاع الانتفاضة الأولى والثانية، خصوصاً قمة بيروت 2002، التي أقرت جملة من الأسس والآليات اللازمة لدعم موازنة السلطة الفلسطينية.

ويلاحظ من قرارات مؤتمر قمة الخرطوم الأخير، دعوة الدول العربية للاستمرار في دعم موازنة السلطة الفلسطينية لفترة لاحقة ابتداءً من 2006/4/1.

وفي مقابل هذه الإنجازات، لا بد من التأكيد على وجود إخفاقات كثيرة للقمم العربية في المجال الاقتصادي. ولعل من أبرز الأمثلة التي في هذا السياق، ما يتعلق بعدم تطبيق قرارات مؤتمر قمة عمان الاقتصادية الذي عقد في عام 1980. وقد قدمت له مجموعة من الدراسات المهمة، أعدت من قبل ثلة من الاقتصاديين العرب.

وكانت حصيلة هذا المؤتمر المصادقة على أربعة مشاريع أساسية، أولها وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك بأهدافها، وأولوياتها وبرامجها وآلياتها، وثانيها ميثاق العمل الاقتصادي القومي

العربي، وثالثها عقد التنمية العربية المشترك، ورابعها الاتفاق العربي الموحد للاستثمار.

أقر مؤتمر قمة عمان من خلال هذه المشاريع، مبادئ بالغة الأهمية، دخلت في الأدبيات الاقتصادية العربية للمرة الأولى، تكفل عند تنفيذها السليم تصحيح مسيرة العمل العربي المشترك، وخلق المناخ الملائم لتطويرها، وإبعادها عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة، وإقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة.

ولكن، للأسف، فرّغت قرارات هذا المؤتمر من مضمونها، وأضيفت إلى ملف القرارات غير المنفذة التي تزدان بها دهاليز الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لأسباب كثيرة لا يتسع المجال هنا لبحثها، لكنها في مجملها تعود إلى عدم التزام الدول العربية تنفيذ مثل هذه القرارات، والاهتمام بمصالحها القطرية الضيقة بعيداً من مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ومع أن من السابق لأوانه الركون إلى الظن بأن قرارات مؤتمر قمة الخرطوم الأخير لن تنفذ وتفرغ من مضمونها، وتكون كغيرها من القرارات مجرد وثائق تضاف إلى ما قبلها من أكداس، يحدوني الأمل إلى أن تلاقي مصير بعض قرارات مؤتمر قمة الخرطوم الرابع من الاهتمام والتنفيذ، علها ترجع للمواطن العربي شيئاً من الثقة بالقمم العربية، لأنه يعاني إحباطاً كبيراً منها أوصلته إليه سلسلة طويلة من خيبات السياسة العربية المتواصلة.



الفصل الثامن

دور الاستثمارات العربية في عملية التكامل الاقتصادي العربي

Role of Arab investments in Arab economic integration process

يعـد العـالم اليـوم عـالم التكـتلات الاقتصـادية العملاقـة، واحتكـار للمـوارد الاقتصـادية والتكنولوجيـة ورأس المـال وغيرهـا، في الوقت الـذي لا يـزال فيـه وطننـا العربـي بعيـداً كـل البعـد عـن إنجـاح التكتلات الاقتصادية العربية (التكامل الاقتصادي العربي) أوالتعاون المشـترك، علـى الـرغم مـن أن وطننـا العربـي تتـوفر فيـه كـل مقومـات اللازمـة لقيـام ونجـاح التكـتلات الاقتصـادية المشـتركة القـادرة علـى الصمود، والمنافسة، والاستمرارية، وغزوالأسواق العالمية.

إن الإمكانيات القطرية مهما اتسعت تبقى عاجزة للإيفاء بكل مستلزمات التطور والنمووبخاصة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الواسـعة والمتسـارعة والمنافسـة في إطـار توجهـات العولمـة. لـذلك يـبرز التكامل الاقتصادي العربي كوسيلة أساسية لابد منها لتحقيق نهضة الأمة العربية، وتطورها وبنائها الحضاري إن لم يكن الوسيلة التي لابد منها للوصول إلى ذلك، إذ إن التنمية بجوانبها الشاملة لا يمكن تحقيقها إلا في إطارها العربي، وبخاصة في الوقت الحاضر الذي يشهد اتجاهاً واسعاً للتكامل، والتكتلات الاقتصادية، والسياسية الكبيرة بمثل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومجموعـة دول جنـوب شـرق آسيـا (ASIAN)، فضـلاً عـن تكـتلات جهويـة عديـدة (أكثـر مـن 40 تكـتلا) منتشـرة بـين دول القـارات الخمس(*)...

وأهم ما يلاحظ عن كل هذه التكتلات هوأنه بقدر ما كان العمل الاستثماري المباشر ناجحاً في أحد هـذه التكتلات بقدر ما برهن

(*) د.منصوري الزين/دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي/ مجلة علوم إنسانسة/ السنة الخامسة: العدد 34: 2007

ذلك على قوته سواء من حيث تنظيمه أومن حيث تطوره من وضع إلى وضع أكثر تطوراً. ولعل أصدق مثال يمكن تقديمه عن ذلك هومثال الاتحاد الأوروبي الذي انطلق في نشأته مع معاهدة سنة 1951 المتضمنة إنشاء المجموعة الأوروبية للحديد والفحم، وهوتكتل مضمونه مضمون اقتصادي استثماري، والذي تطور بفعل ترقية التعاون الاقتصادي الأوروبي البيني الذي بلغ تجاريا حوالي 70 % من التجارة الخارجية لدول الاتحاد إلى إبرام معاهدة ماستريخت (MASTRICHT) في 7 فبراير 1992 التي عرفت إنشاء الاتحاد في أعلى مفهومه السياسي.

لذلك تبرز الاستثمارات البينية العربية بوصفها مدخلاً أساسياً من مداخل التكامل الاقتصادي العربي، إن لم تكن المدخل الأكثر أهمية، لأنها تناسب الدول العربية التي تحتاج لإقامة القدرة الإنتاجية، والتي لا يناسبها مدخل تحرير التجارة بسبب ضعف الإنتاج نتيجة ضعف قدراتها الإنتاجية، ولأن مقومات هذه الاستثمارات وسبل تنشيطها متاحة ويمكن توفيرها، والتي يقف على رأسها توفر الموارد لتمويل عملية الاستثمارات البينية.

لذلك فإن البحث يحاول تناول ذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: مفهوم الاستثمارات العربية البينية وعوامل تدفقها وانسيابها.

ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية ودورها في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

ثالثا: واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي.

رابعـا: واقـع الاسـتثمارات العربيـة – العربيـة (البينيـة) وجهـود التكامل الاقتصادي العربي.

خامسـا: آليـات تنشـيط الاسـتثمارات العربيـة البينيـة كمـدخل للتكامل الاقتصادي العربي.

أولا. مفهوم الاستثمارات العربية البينية وعوامل تدفقها وانسيابها.

يمكن تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها « تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربيـة معنويـة مـن خـارج الدولـة العربيـة المضـيفة توظـف في مشـاريع استثمارية خاصة أوعامة أومختلطة تدار على أسس تجارية.

وتتحكم في تدفق وانسياب الاستثمارات العربية من دولة عربية إلى أخرى ثلاثة عوامل أساسية وهي على النحو الآتي:

1- **مدى توفر فرص جيدة للاستثمار:** حيث يتوقع من مثل هذه الفرص أن تحقق عائداً مجزياً يفوق مـا قـد تحققـه الفـرص البديلـة في دول أخـرى أوقطاعـات أخـرى ويتطلـب ذلـك ثبـوت جـدوى المشـروع مـن كل جوانبه الفنية، المالية، الإدارية والتسويقية.

2- **مـدى تـوفر منـاخ الاسـتثمار المناسـب:** كمـا تقـدم يقصـد بمنـاخ الاسـتثمار مجمـل الأوضـاع والظـروف السياسـية، الاقتصـادية، الاجتماعية، المؤسسية والقانونية التي يمكـن أن تـؤثر علـى فـرص نجاح المشـروع الاستثماري في دولـة عربيـة مـا أوقطـاع معـين، وتعـد هـذه الأوضـاع والظـروف عناصـر متداخلـة تـؤثر وتتـأثر ببعضـها، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوتداعيها أوضاعاً جديدة

بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أوطاردة لرأس المال ويمكن تلخيص أهمها من وجهة نظر الاستثمار الوافد في العناصر الآتية: الظروف السياسية، الأوضاع الاقتصادية، الأوضاع الاجتماعية، النواحي القانونية والتشريعية، النواحي المؤسسية والإجرائية.

3- **تقييم المخاطر غير التجارية في الدولة المضيفة:** يقصد بالمخاطر غير التجارية عموماً تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار وتتصل بالأوضاع السياسية، الاقتصادية والأمنية العامة وتخرج في طبيعتها عن إرادة المستثمر الذي لا يمكنه في الغالب التأثير عليها أوتجنب آثارها وانعكاساتها على مشروعه الاستثماري ويمكن تقسيم المخاطر الغير تجارية على مجموعتين هما على النحوالآتي:

أ - مجموعة المخاطر السياسية التقليدية.

ب- مجموعة المخاطر التنظيمية.

أ - **مجموعة المخاطر السياسية التقليدية:** يأتي في مقدمة هذه المجموعة من المخاطر: مخاطر التأميم، المصادرة، الحروب، الاضطرابات العامة وما في حكم ذلك هذا فضلاً عن عدم التمكن من تحويل رأس المال المستثمر والأرباح المحققة إلى خارج الدولة المضيفة بعملة قابلة للتحويل.

ب- **مجموعة المخاطر التنظيمية:** ويأتي في مقدمتها الأضرار التي تصيب بعض فئات المستثمرين بسبب تطبيق تشريعات أوقرارات حكومية سواء أكانت على مستوى الاقتصاد المحلي بصورة عامة

أوعلى مستوى قطاع معين أومشروع محدد وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الآتي:- التسعير، ومخاطر التراخيص ولاسيما منها تراخيص البيئة والسلامة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية قد سنت قوانين لتشجيع وتنظيم الاستثمار وتنص غالبية هذه التشريعات على ضمانات لرأس المال العربي المستثمر ضد التأميم، المصادرة، الاستيلاء أوالحجز، إلا إذا تقرر ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام وأن يكون ذلك بموجب قانون أوبناء على حكم قضائي وعادة ما ينص تلك التشريعات على وجوب أن يكون هناك تعويض عادل مع السماح بتحويل قيمته إلى الخارج إذا كان ذلك المبلغ قد سبق تحويله من الخارج إلى الدولة المضيفة وفقاً لأحكام النقد وأنظمته السائدة في الدولة المضيفة، كما تنص عادة على أن تكفل الدولة المضيفة تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمار رأس المال وكذلك إعادة تصدير رأس المال المستثمر في حالة تصفية المشروع بنفس العملة التي استورد بها.

ثانيا: أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي:

تبرز أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية بشكل واضح في ظل ظروف التخلف وضعف القاعدة الإنتاجية في الوطن العربي والاعتماد الواسع في إقامتها وتشغيلها وتوسيعها على الخارج، فضلاً عن اعتماد العديد منها في تصريف إنتاجها على الخارج، حيث تعد الاستثمارات العربية البينية من أبرز المجالات حيوية وأهمية في إطار التكامل العربي لأنه يصيب في تحقيق الهدف الأساسي للتكامل العربي

المتمثل بتحقيق التنمية الاقتصادية العربية، بما توفره من حلول لمختلف المشاكل التنموية القطرية التي يعرفها العالم العربي.

وتتضح أهمية هذه الاستثمارات من خلال:

أ - أهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية العربية

ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية وتخفيف أعبائها "عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات" على دول العجز العربية من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية، في الوقت الذي يمثل فيه انسيابها فضلاً عن حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام في الاقتصاديات المضيفة لها، فإنها تتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية فقد يترتب عنها تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد تؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا.

وتتميز الاستثمارات العربية البينية عن غيرها من مصادر التمويل الخارجي الأخرى في الآتي:

- انعدام الاشتراطية التي أصبحت تلازم المساعدات الرسمية والتي قد تكون غير ملائمة مع نمط التنمية الاقتصادية المستهدف.
- أنها غير منشأة للمديونية.
- عدم استخدام الأرباح المتولدة عنها في رفع معدل التراكم الرأسمالي المحلي في القطاعات الأخرى.
- الأعباء التي تفرضها إعادة تحويل الأرباح على ميزان العمليات الخارجية.

ب- الاستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي

قد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية) انصبت على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية، كما تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكرية وإهمال للدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، في حين أن واقع اقتصاديات هذه الدول الذي يتسم بضعف درجة التطور لا ينسجم وذلك خاصة وأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها هوإقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية والعسكرية لاحقاً، إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع ولذلك يبقى مدخلاً ضعيف الأثر ومحدود الأهمية وعرضة للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها هوالمدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية، ويعد الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية ونموها، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة التأكيد على التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى...

ثالثا: واقع الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي:

هجرة الأموال والعقول العربية خارج الوطن العربي هي أحد العناوين المعقدة والمهمة التي استفحل أمرها في العقدين الماضيين لأسباب عديدة في مقدمتها أسباب ذاتية داخلية.

تشير الإحصائيات والأرقام المحزنة والمؤلمة إلى وجود أكثر من مليون خبير ومتخصص عربي مهاجر وما يزيد عن 1300 مليار دولار (1.3 تريليون دولار) من الأموال العربية المهاجرة.

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة 1974- 1995 قد قدرت بنحو670 مليار دولار، وقد قدرت الاستثمارات داخل الدول العربية بنحو12 مليار دولار. وبذلك تكون النسبة 56:1، بمعنى أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العربي يقابله 56 دولار يستثمر خارج الوطن العربي.

وفي المقابل بلغ حجم الديون العربية الخارجية حوالي 156 مليار دولار. وهذا يعني أن الأموال العربية تودع في الخارج، ثم تستدين الدول العربية المحتاجة من هذه الدول والمؤسسات الدولية المالية لتمويل احتياجاتها، وهذا يعني أن الأمريكي أوالأوروبي وغيرهم يقرضون العرب من أموال العرب وبشروط قاسية في أكثر الأحيان.

وتكمن أسباب هجرة رؤوس الأموال العربية خارج الوطن العربي في عدة أسباب وعوامل أهمها:

1- ضعف الاستراتيجيات الوطنية أوالقومية في استيعاب الفوائض المالية العربية، واستخدام هذه الفوائض في تطوير البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.

2- معظم دول الخليج العربي (أصحاب الفوائض المالية) يعتمدون بشكل كامل على استيراد السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية والترفيهية والكمالية من الخارج بسبب ضعف الصناعة في هذه الدول التي اقتصرت معظم الصناعات فيها على الصناعات

المحلية الخفيفة، وعلى صناعات السلع المعدة للاستهلاك المباشر. فضلاً عن أن اقتصاديات هذه الأقطار هي اقتصاديات وحيدة الجانب (اعتمادها الرئيسي على النفط الخام وتصديره للخارج)، وكذلك صغر حجم السوق المحلي.

3- يعزو المستثمرون العرب أسباب استثماراتهم خارج الوطن العربي لأسباب واعتبارات أمنية وغيرها من الاعتبارات المقيدة لغرض الاستثمار داخل الوطن العربي علماً بأن المادة (18) من قانون المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تعمل على تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن مخاطر غير تجارية.

4- تعتبر الأسواق المالية حافزاً مشجعاً لجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في الدول المتوفرة فيها أسواق مالية، بحيث تحقق هذه الأسواق أكبر عائد ممكن.

وعلى الرغم من تطور بعض الأسواق المالية العربية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المال العربي ظل يبحث عن أسواق مالية خارجية مضمونة بعيدة عن المجازفة والمخاطرة في الأسواق العربية، ومن هذا المنطلق فإن تطوير وتوسيع الأسواق المالية العربية يعتبر من العوامل الجاذبة لرؤوس الأموال العربية واستثمارها وتوطينها في الوطن العربي.

وبعد أحداث 11 سبتمبر من العام 2001 وما تبعها من تداعيات على الساحة العربية والعالمية، بدأت معاناة رؤوس الأموال العربية المهاجرة إلى أمريكا من خلال إجراءات متعددة ضد شخصيات ورجال أعمال ومؤسسات وشركات عربية، وعليه انتشرت إشاعات وتوقعات بعودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة للدول العربية.

رابعا: واقع الاستثمارات العربية – العربية (البينية) وجهود التكامل الاقتصادي العربي

يشهد العالم اليوم تكتلات اقتصادية عملاقة، واحتكار للموارد الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية، ورأس المال وغيرها، في الوقت الذي لا يزال فيه وطننا العربي بعيداً كل البعد عن إنجاح التكتلات الاقتصادية العربية (التكامل الاقتصادي العربي) أوالتعاون المشترك، على الرغم من أن وطننا العربي تتوفر فيه كل المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكتلات الاقتصادية العربية المشتركة القادرة على الصمود، والمنافسة، والاستمرارية، وغزو الأسواق العالمية.

أ - الإمكانات الاستثمارية العربية وواقع الاستثمارات العربية البينية

يمتلك الوطن العربي إمكانات ضخمة سواء أكانت بشرية أم طبيعية ومالية أم مادية أم يتعلق منها بالسوق، وكلها تمثل مقومات سياسية للتكامل في مجال الاستثمار، وذلك في حالة استخدامها بشكل كفء وباتجاهات تتيح التوسع في إقامة الاستثمارات البينية والنشاطات المرتبة بتوفير مستلزمات عملها والطلب على منتجاتها. **هذه المقومات يمكن إيجازها في الآتي:**

- تحتل مساحة الوطن العربي 10.2 % من مساحة الأرض.
- عدد سكان البلدان العربية نحو310 مليون نسمة بقوة عاملة نحو81 مليون شخص كثير منهم عمال مؤهلون أوفنيون، يوجد عدد معتبر منهم في حالة الهجرة.
- نسبة فائض الادخار على الاستثمار، خصوصاً في البلدان العربية النفطية هو35%.

- قيمة رؤوس الأموال العربية المهجرة تتراوح بين 300 إلى 500 مليار دولار أمريكي.

- تتوفر البلدان العربية على موارد مائية متاحة معتبرة.

- لأغلب البلدان العربية نوافذ على البحر.

- تنوع طبيعي وحضاري كبير يؤهل البلدان العربية لرواج الصناعة السياحية...

فرغم توفر هذه الشروط الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية إلا أن الاستفادة منها في الاستثمار قطرياً وفي التعاون البيني العربي ضعيفة ويتجلى ذلك من خلال هذه التوضيحات:

- معدل الاستثمارات العربية هو نحو24% من ناتجها الداخلي الإجمالي. وهو أقل من المتوسط العالمي للدول ذات الدخل المتوسط الذي هو26% والذي يرتفع في الدول الصناعية كاليابان إلى نحو46%.

- تمثل الاستثمارات العربية نحو1/3 ما تستثمره في البلدان النامية حيث أن حجمها السنوي أقل من 5 مليار دولار أمريكي.

- يغلب على توظيف رؤوس الأموال العربية في التعاون البيني طابع الإعانات الحكومية الثنائية لدعم ميزانيات عمومية. وهي تشكل نسبة تترأوح بين 85 إلى 90%.

- حصة المؤسسات المالية العربية من هذه الاستثمارات تتراوح بين 450 و700 مليون دولار في السنة أي نحو10 إلى 15% من مجموع رؤوس الأموال العربية الموظفة بينياً ولا يستفيد منها القطاع الخاص العربي إلا قليلاً.

النتيجة هي أنه رغم هذه الإمكانات فإن الاستثمارات العربية البينية ضعيفة وبالتالي ضعيفة التأثير في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

جهود التكامل الاقتصادي العربي في مجال التنمية الاستثمارية:

Arab economic integration efforts in the area of development investment:

على عكس ما هو جارٍ في التكتلات الدولية (الاتحاد الأوربي، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشماليةNAFTA ومجموعة دول جنوب شرق آسيا) ASIAN من نجاحات متواصلة نجد أن مصير البلدان العربية إلى التجمع، تحت أي شكل من أشكال التجمعات المعروفة مثل: منطقة التجارة الحرة، أوالاتحاد الجمركي، أوالسوق العربية المشتركة، أوالاتحاد الاقتصادي إلى آخره...، مازالت مجرد مشاعر وأحاسيس تراود أحلام وطموحات زعماء العرب وذلك منذ إنشاء جامعة الدول العربية.

ولعل مرد هذا الفشل راجع إلى عاملين أساسيين: من جهة غلبة العامل السياسي على العامل المصلحي الاقتصادي في كل جهود التكامل والتكتل العربي، مما جعل المؤثرات الذاتية (السياسية) المعرضة كثيرا للتقلبات تهيمن على المؤثرات الموضوعية (الاقتصادية) ومن جهة أخرى لأن تفعيل عامل الاستثمارات العربية البينية في بناء هذا التكامل ضعيف.

ولعل من أهم الجهود القومية للتكامل العربي في مجال الاستثمار هو إنشاء المنطقة الاستثمارية العربية التي أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 1150/د 73 بتاريخ 2001/6/7

وهي عبارة عن استراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي تعمل على تحقيق عدد من الأنشطة والبرامج من ضمنها استكمال منطقة التجارة الحرة العربية وإقامة اتحاد جمركي عربي وإقامة منطقة استثمارية عربية ومنطقة تكنولوجية عربية ومنطقة مواطنة عربية. وتستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء. ويقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتقوم بإجراء الدراسات وإعداد المقترحات التي تصدر بموجبها قرارات بالإجراءات والبرامج التي يجري التوصل إليها والتي تشمل:

- برنامج للتنسيق والتسيير
- برنامج للتعريف والترويج
- برنامج لتحرير الاستثمار
- برنامج لضمان الاستثمار وتسوية منازعاته
- برنامج لتطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها
- برنامج لتحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي...

كما إن الجهود القطرية للتكامل الاقتصادي العربي لا تختلف كثيراً إن لم نقل إنها أسوأ من الجهود القومية للتكامل العربي، حيث سعت الدول العربية في أواخر القرن الماضي وخاصة في العقد الأخير منه، وعلى اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية، إلى التوجه بشكل فردي نحو تحسين مناخ الاستثمار فيها في إطار سعيها الحثيث لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، إلا أن الغالب على هذه السياسات الاستثمارية القطرية هو هيمنة التقارب والتوجه نحواجتذاب الرأسمال

الغربي (الشراكة الأورومتوسطية...) وتهميش أو تناسي سياسات خاصة بالرأسمال العربي والتقارب الاستثماري العربي...

خامسا: آليات تنشيط الاستثمارات العربية البينية كمدخل للتكامل الاقتصادي العرب

إن تفعيل العمل الاستثماري المشترك كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي يجب أن ينبثق أولاً من إرادة سياسية عربية صادقة، ثم بإيجاد وإنشاء مؤسسات عربية مشتركة للاستثمار التي تعمل على إقامة هيكل اقتصادي متماسك من خلال العلاقات التي تربط أجزاء هذا الهيكل وتسهم في تحفيز الاستثمارات، وتشغيلها، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، التي تدفع نحوالمزيد من الاستثمار عن طريق توفير إمكانيات إقامته، وهذا في ظل شروط تسمح أيضا للبلدان العربية أن تحتك بالشركات المتعددة الجنسيات كعلاقة شركة بشركة أخرى مستقلة أوعلاقات تعاون، وشراكة قائمة على المصالح الاقتصادية، مما يسمح بتنمية المعارف التقنية، والتكنولوجية للشركات العربية، وعلى تفعيل دورها في التقريب بين السياسات الاقتصادية العربية، وتهيئة ظروف حسنة لعمل اقتصادي وسياسي عربي مشترك فضلاً عن آليات أخرى التي تتصل بما سبق، **وأهمها ما يلي:**

1. اعتماد استراتيجيات إنمائية عربية قطرية وقومية تسمح وتشجع على توظيف رؤوس الأموال العربية محلياً بدلاً من تهجيرها إلى البلدان الصناعية، مع تشجيع توظيف هذه الأموال في مشاريع إنمائية خصوصاً منها الإنتاجية في القطاعين العام والخاص بدلاً من تمركزها في دعم الميزانيات العمومية للحكومات.

2. تشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية أوفروع لها بين البلدان العربية بهدف ترقية الاستثمارات العربية القطرية والبينية، مع الاهتمام بتنمية الأسواق المالية القطرية، التي تتميز بالضعف لأن نسبة أموال المساهمين الاقتصاديين العرب خصوصاً من القطاع الخاص تمثل 10% من الناتج الداخلي الخام مقابل 30% في البلدان النامية و60% في البلدان الصناعية.

3. الاستمرار في تحسن بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار في البلدان العربية، مع التركيز في قوانين الاستثمار لمختلف الأقطار العربية على منح للمستثمرين العرب الحوافز والتشجيعات التي يمنحها كل قطر لرعاياه نفسها بهدف اجتذاب الاستثمارات العربية البينية وتشجيعها، والعمل في أقرب وقت ممكن على إزالة العقبات الإدارية وتطوير التشريعات الناظمة لهذه العملية، وتحسين كفاءة وقدرات الأجهزة المشرفة على نشاط الاستثمار فيها، والسعي لخلق فرص استثمارية جديدة تشجع على عودة سريعة للاستثمارات العربية في الخارج.

4. ضرورة التركيز على إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتياً، وذلك باعتماد أسلوب التعاقدات الصناعية الجزئية فيما بين البلدان العربية كأسلوب في التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي من خلال تصنيع المكونات والأجزاء في عدد من البلدان العربية التي تتوفر لديها الإمكانية والقدرة التنافسية على ذلك. باعتبار أن مثل هذا الأسلوب من شأنه أن يعزز روابط التكامل والتشابك الاقتصادي والصناعي بين البلدان العربية ويعزز من القدرة التنافسية للمنتجات التي تتم وفق هذا التصور.

5. إدماج القطاع الخاص في البلدان العربية والاتحادات والمنظمات غير الحكومية بعملية التنسيق والتكامل الاقتصادي من خلال إشراك هذه الجهات في المنظمات العربية الرسمية ذات الاختصاص العاملة في إطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها ومنظماتها المتخصصة ولا يقتصر التمثيل فقط على الشخصيات السياسية في هذه المنابر...

العلاقات الاقتصادية العربية بالأرقام:

Arab economic relations in Figures:

لغرض الوقوف على حقيقة العلاقات الاقتصادية العربية، بعد كل ما تقدم، أرى من البديهي أن نستعرض تلك العلاقات بالأرقام لتكون الأساس في قياساتنا في العلاقة بين الدول العربية وبمختلف النشاطات الاقتصادية.يبلغ إجمالي الناتج القومي العربي نحو1195 مليار دولار ومجموع القوى العاملة في البلاد العربية 82.50 مليوناً أي بنسبة 28٪ تقريباً من مجموع السكان، وتعتمد صادرات الوطن العربي بشكل أساس على النفط الذي يمثل 65٪ من الإنتاج النفطي العالمي فضلاً عن الغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيميائية.

كما تعتبر الزراعة الحرفة الاقتصادية الرئيسة في العالم العربي حيث تنتج البلاد العربية عدة محاصيل بمعدل قومي قدره 79.6 بليون دولار.

ومع أن الاستثمار المتبادل بين الأقطار العربية يمثل البداية الممكنة والمنطقية للبدء في بناء التكامل الكبير انطلاقاً من التكامل الاقتصادي إلا أن الأرقام والإحصائيات لحجم رأس المال العربي داخل الوطن العربي مازال متواضعا ودون المستوى الطبيعي على أقل تقدير، وفي تقرير لصندوق النقد العربي بلغت التجارة البينية بين الدول العربية

نسبة 8.67٪ من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية للعام 2001م، والتبادل التجاري العربي البيني بشكل عام لا يزيد في أحسن حالاته عن 11٪من مجموع التبادل العربي العالمي.

ونظراً لصعوبة تحديد حجم الأموال العربية في الخارج بسبب تعدد أشكال الاستثمارات العربية ومناطقها، فضلاً عن السرية الكاملة التي تحيط بكثير من الحسابات البنكية الخاصة تفاوتت التقديرات المعلنة عن حجم الثروات العربية في الخارج حيث نشرت تقارير مالية واقتصادية ومن مصادر مختلفة وبأرقام متفاوتة تقدر ما بين (800- 2400) مليار دولار بعضها استثمارات مباشرة وبعضها ودائع وأموال مهاجرة أغلبها من منطقة الخليج وبسبب مخاوف أصحابها من تداعيات أحداث 11 سبتمبر تم تحويل ما يقارب 400 مليار دولار إلى فرنسا (بينما عادت 3.5 مليار دولار تقريباً إلى السعودية و2 مليار دولار إلى الإمارات العربية وللسبب نفسه، في المقابل لا تتجاوز الاستثمارات العربية البينية حدود 3مليار دولار.

لاشك أن هذه الأرقام والإحصائيات رغم تفاوت تقديراتها تعكس وضعاً اقتصادياً يوصف في أحسن حالاته بأنه غير طبيعي ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الاقتصادية العربية، ولتحديد معالم هذه الإشكالية أو توضيح الصورة الواقعية على أقل تقدير لابد لنا من استعراض موجز للأسس التي قام عليها النظام العربي، فمنذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945م مر النظام الاقتصادي العربي بعدة مراحل في حقيقتها تعد محاولات من المسؤولين العرب لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين شعوب المنطقة وتنمية التبادلات التجارية للوصول إلى

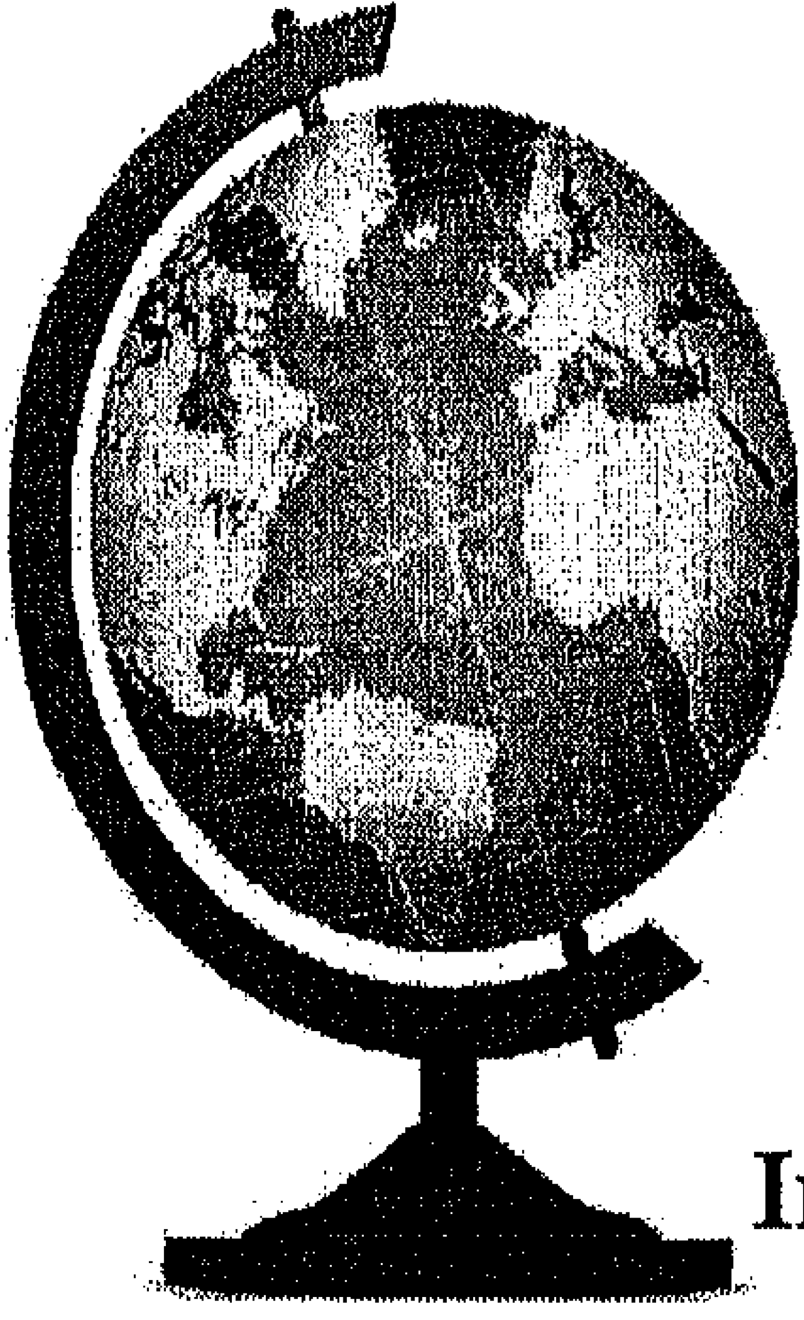
نقطة التكامل أو الوحدة كل بحسب نظرته لشكل هذا التكامل وماهية تلك الوحدة.

ومن أهم تلك المراحل أو الخطوات هي التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957م والتي انبثق عنها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964م وتضم 10 دول عربية، وبعد بضعة أشهر من العام نفسه اتفقت 5 دول عربية على تأسيس هيكل اقتصادي موحد أطلق عليه (السوق العربية المشتركة) وبعد هذه المرحلة التي يمكن أن نصفها بثورة القرارات التي جاءت متناغمة مع شعارات الوحدة والقومية العربية السائدة آنذاك دخل العرب فترة الجمود ابتداءً من العام 1967م وهي مرحلة الهزيمة بمعناها الشامل وبطبيعة الحال لم ينج الاقتصاد من تبعات تلك الفترة حتى توارت كثير من عناوين الوحدة وشعارات التكامل واعتمدت كثير من الاقتصاديات العربية على المساعدات الخارجية استلزمت بعض المواقف السياسية.

ومع تعدد القواسم المشتركة والعلاقات التاريخية التي تربط الشعوب العربية ببعضها لم تتمكن القيادات من تفعيل تطلعات الشعوب ولم تكن النتيجة على أرض الواقع على شاكلة الأحرف المتفائلة التي كتبت بها أغلب القرارات والاتفاقيات العربية ففي العام 1980م اتفقت القيادات العربية على ميثاق العمل الاقتصادي القومي ورغم انه بُني على عدة أسس ومبادئ قومية تدعم العمل العربي المشترك إلا أنها لم تُنفذ على أرض الواقع فالكلمة الفصل دائماً تكون للسياسة وتوجهات النظام الحاكم في كل بلد والمخرجات مازالت حتى اليوم متواضعة والنتيجة مزيد من الوأد لكل الأحلام والجهود والخطط والمحاولات التكاملية وعود إلى البداية من جديد.

ورغم أننا نعيش حالياً مرحلة الانفتاح الاقتصادي وعصر العولمة، والعالم من حولنا يعج بالتكتلات والمنظمات الاقتصادية الفاعلة رغم التباعد والاختلافات الثقافية بينها إلا أنها تمكنت بفضل الإرادة القوية والرغبة الحقيقية من تنفيذ قراراتهم واتفاقاتهم بما يخدم شعوبهم فهناك تكتلات اقتصادية أمريكية وآسيوية وأفريقية تجمعها المصالح مدعومة بسياسات قوية.

في المقابل فشل العالم العربي حتى الآن في التغلب على انقساماته السياسية وإبعاد المصالح الاقتصادية عن تقلبات السياسة العربية ولم تتمكن القيادات من تكوين تجمع اقتصادي عربي حقيقي وفعال إذا ما تجاهلنا المسميات الحالية التي تفتقر لأبسط أشكال الدعم والقوة.



الفصل التاسع

الصناعة العربية الواقع والأهمية الكبيرة في التنمية

Industry Arab reality and the great importance to development

إن مـا أنجزتـه الاقتصـادات العربيـة مجتمعـة في مجـال (B&T)، ويراد بـه، كـل الأنشطة التي تتضمن أعمـالاً خلاقـةً يتم تبنيها بشـكل منتظم بهدف زيادة رصيد المعرفة، بما فيها المعرفة التقانية والإنسانية والاجتماعيـة وتوظيـف هـذا الرصيد مـن المعرفـة في اسـتنباط أو ابتـداع (devise) تطبيقـات جديـدة. والمعيـار الرئيسـي لتمييـز (B&T) عـن الأنشـطة الأخـرى ذات الصلـة هـو وجـود عناصـر التقيـيم وتـوفر الجانـب الاعتباري له بما يمكـن مـن توثيق جدارتـه. على أسـاس متوسـط نصيب الفرد، وقياسـاً علـى عـدد البحـوث المنشـورة في الـدوريات العلميـة العالمية يقف على مستوى متقارب مع كل من الهند والبرازيل، ومع ذلك فهو يقل خمسين مرة عن المستوى العام لدول منظمة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة. فضلاً عن ذلك فإن الأبحاث العربية مجزأة ومتناثرة كثيراً، فالإنجـازات البحثيـة الكـويتيـة لم تسـتخدم عربيـاً، وهـي غير معروفة في سوريا مـثلاً ولا تتماشـى مـع الطموحـات في مصـر وتـونس. في حـين أن الهنـد والبرازيـل لهمـا أسـواق وطنيـة كبيرة للبحـث والتطـوير وأن نتائجهـا أكـثر انتشـاراً واستخداماً. وأن الأنشطة الصـناعية كانـت لها آثـار مهمـة وملموسـة علـى نموالإنتاجية الكلية، والتي يقصد بهـا إنتاجيـة العناصـر الكليـة Total Factor Productivity (TFP) أحـد مقـاييس التكنولوجيـا غـير المجسـدة، مـع عوائـد محليـة بـين (27٪ - 30٪) إلى جانـب آثـار تـاثرت مظاهـر التكنولوجيا الأجنبية والمحلية الإيجابية والمهمة على الإنتاجية(*).

(*) د.نوفل قاسم علي الشهوان/فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وانعكاساتها عربياً/من بحوث مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل/ العراق.

وبينما تمر الاقتصادات العربية بمرحلة صعبة من مسيرتها التي تنطوي على أزمات وتحديات، لا تكمن المشكلة في التحديات وإنما في إدراك حدودها وآلية التعامل مع حيثياتها، والمفتاح الأولي لكل آلية معها هوالتعامل مع المعرفة. وهنا تلتقي هذه النظرة مع قناعات سائدة، من أن التحدي الاستراتيجي الذي يواجه أي بلد في العالم ينبع من البحث الحثيث في المعرفة، في الوقت الذي يحظى فيه نشاط (B&T) باهتمام سطحي في الإنفاق والتمويل والتطبيق وحتى الإعلام.

في العام (1997) استثمر العالم نحو خمسمائة مليار دولار في البحث والتنمية أنفق معظمها عدد قليل من الدول الصناعية، والكم الكلي للمعرفة العلمية والتقنية في العالم يتضاعف كل سبعة أعوام، في الوقت الذي تبلغ فيه ميزانية (B&T) حدود (3٪) من الناتج القومي الإجمالي لتلك الدول. فالاقتصادات العربية تخصص (2٪) من ناتجها القومي للبحث والتطوير، أي أنها تقع على الحدود والأطراف في مجموعة الاقتصادات النامية. وهذه المسالة هي في مقدمة التحديات العلمية والتقنية. أما ما ينفق فعلاً فهو معشار ذلك فضلاً عن غياب التقييم الملزم لنتائج تلك الإنفاقات. أما التقانة الأجنبية التي هي في الحقيقة ثمار (B&T) مجسد فهناك سبل موسعة للحصول على التقانة الأجنبي، مثل الدراسة في الخارج؛ والأدبيات؛ وعقود الاستثمارات للشركات وغيرها، عدا مشروعات تسليم المفتاح أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. والاقتصادات العالمية تدرس سبل تطوير وتخطيط الموارد عن طريق أنظمة إدارة الجودة الشاملة TQM بينما لا يمتلك اقتصاد عربي نظام سيطرة نوعية على المنتجات بشكل كفء يضمن له المنافسة العالمية أو الاحتفاظ بحصص معينة من أسواقها.

فالصناعات الناضجة "محمية" بواقع تطويرها للأنظمة الشاملة بسبب اعتماد مصادر خارجية أو التعاقد من الباطن والرقابة على نوعية خالية من العيوب وغيرها من المهارات الإدارية.

وإذا كانت الاقتصادات العربية تحقق شيئاً من التقدم بالنسبة لنفسها فهي تزداد تخلفاً يوما بعد يوم في عالمها الذي تعيشه. وإلى العام 1984 كان متوسط نصيب الفرد العربي من الدخل ومن الأبحاث متقدماً عن كوريا الجنوبية، بعد هذا التاريخ انقلب الميزان الاقتصادي والبحثي لصالح الأخيرة حتى بات إنتاجها لوحدها يتجاوز سبعة أضعاف الإنتاج المجموعي للوطن العربي في مطلع التسعينيات وضعف الأخير حالياً. وإذا كانت الصين لم تزل تنتظم خلف الوطن العربي في الإنتاجية الطبيعية والإنتاجية البحثية لغاية العام (2000)، إلا أنها في لحاقها المتسارع تجاوزته في غضون هذه السنوات. وإجمالاً أنفقت أكبر ثلاثمائة شركة تقانة معلومات في العالم أكثر من مائتي مليار دولار على (B&T)، وبواقع أكثر من ثلاثمائة ضعف ما خصصه الوطن العربي عام 1997 لهذه الأنشطة البالغ (750) مليون دولار. وفي العام 1998 ارتفع إنفاق شركات تقانة المعلومات بنسبة (13٪) عام 1998 مقابل (0,0٪) في المعدل المناظر للوطن العربي.

ولطالما أكدت المنابر العلمية المختلفة والدراسات الأكاديمية العديدة على أهمية (B&T) في الاقتصاد وفي نموه فضلاً عن دوره في التقدم التقني ولربما منذ عقود، ولكن لم يطرأ إلى يومنا هذا التزاماً جوهرياً بالعلم والتقانة ولم نلحظ إبداعاً تقنياً عربياً سجل عالمياً بما يعود بوفورات تقانية محلية ملموسة.

فصناعة الألكترونيات والمعلومات والاتصالات لها الدور الريادي المعروف في التنمية الصناعية والاقتصادية فضلاً عن دورها في دفع القطاع الصناعي نفسه وفي نموه. والقدرات العربية في هذه المجالات محدودة وبحاجة إلى شبكة من المؤسسات الاستشارية والشركات التي تتخصص فيها وبما يرتبط مع حاجات المجتمع، وهذه تتطلب بدورها قاعدة بشرية ومعرفية تحمل بذور التغيير الجذري في البنى المؤسسية والاجتماعية. وإذا ما كان القطاع الخاص في غير اقتصاد عربي عاجزاً عن خلق الكتل الاختصاصية اللازمة في العمليات التصميمية للنظم الألكترونية وتطوير محاور نظم الحاسبات، فمؤسسات الدولة والقطاع العام لازالت هي المتصدي الأول وبإمكانها التشديد على تخريج المستويات العلمية المتقدمة ذات الكفاءة وزجها في خلق تلك الكتل. أما شبكات الاتصالات فإن غالبية الاقتصادات العربية قد أنفقت عليها موارد مالية ضخمة وخاصة النفطية منها مقابل اقتصادات أخرى عاجزة عن ذلك بسبب الكلف المرتفعة لنظم الاتصالات ومعداتها وتنتظر من يقترح العلاج العربي المشترك. ومع هذا فعلى جميع الاقتصادات العربية مواجهة مشكلة التعامل مع عملية تحديث ومواكبة التطورات المستمرة عالمياً في قطاع الاتصالات والألكترونيات، وهذا لا تتيسر سبله إلا من خلال توسيع حلقات (B&T) ودعمها في التلقي والتغذية المقابلة وذلك في القطاع الخاص بالمقام الأول قبل القطاع العام الذي يتكرس جهده حالياً في مجالات التعليم العالي والمشروعات الستراتيجية.

وفي الصناعة الكيماوية تبين غير دراسة مدى التفاعل وعمق الروابط بين (B&T) وبينها، وخاصة في التخصصات الأقرب إلى الحقول العلمية النظرية والعلوم الأساسية وبصفة تشترك معها في هذه

الـروابط مـع الصـناعات الألكترونيـة سـابقة الـذكر والصـناعات البولوجية. ولكـن دافـع (B&T) في الأولى مـرتبط بتحسـين المنتجـات إلى حـد كـبير وأنـه لـيس كـل المنتجـات الـتي تسـعى إلى تحسـينها هـي لصناعات كيماوية وبيولوجية بالضرورة فبعضها يتجه نحو الاستخدام الصـيدلاني والتقانـات الحيويـة مثـل الأنزيمـات وقسـم آخـر للصـناعات النفطيـة، وعامـل الاقـتراب أو الابتعـاد بـين هـذه الحلقـات هـو(B&T) الصناعي.

والتركيبـة العربيـة الحاليـة والمسـتقبلية لهـذه الصـناعات (في غالبيتها) تركز على الأطر العلمية والأكاديمية دونما توظيف كلي أو جزئي للانتقال نحو التطبيق والتركيز على المنتجات النوعية المنافسة خارجيـاً وأقليميـاً، مـا يعمـل علـى تـأخير هـذه الصـناعة إلى جانـب تقـادم الأساليب الفنية للإنتاج. فالتركيز ينبغي أن يوجه صوب تحسين المنتجات مع استثمار أي فرصة لتحديث عمليات الإنتاج وكلاهما تحت سقوف الأبحـاث التطبيقيـة، والشـيء ذاتـه ينطبـق تقريبـاً علـى الصـناعات البتروكمياوية.

والصـناعات الميكانيكيـة والكهربائيـة بشـطريها الرئيسـين: الآلات والمعـدات مثـل مكـائن الخراطـة (TNC) والتفريـز (CNC) ذات السـيطرة الرقميـة أو الألكترونيـة المبرمجـة وأجهـزة التكييـف كافـة ومعـدات النقـل والمحركـات (محـولات ومولـدات وقـابلوات...) والروافـع والإنشاءات المعدنية؛ وصناعة الأجهزة الكهربائية والسلع الاستهلاكية المعمرة (المنزلية والمكتبية)، هـذه الصناعات التحويلية سعت اقتصادات عربيـة لبنائهـا والاعتمـاد علـى الـذات بـدل اسـتيرادها مثـل مصـر والعـراق والجزائـر وتـونس والمغـرب وفي صـناعة معـدات النقـل والآلات الزراعيـة

والعدد مثل سوريا والسعودية والأردن وغيرها. وجميعها لم يرق إلى تحقيق منافسة أقليمية أوعالمية عدا تغطية جزء من الاحتياجات المحلية والإقليمية في بعض المجالات بنسب ونوعيات لا مجال للخوض فيها هنا سوى تأكيد السبب في الحالتين هو غياب الأنشطة العلمية الفاعلة لجهود (ب وت) الصناعي، فبقيت صناعات استهلاكية غير قادرة على التحول إلى صناعات رأسمالية أو أن تنمو إلى شركات عالمية، وجميع الآراء تتفق على أن التقليد ليس بذي حضور في معدلات النمو الصناعي لقيمته المضافة.

في صناعة الطاقة الاستخراجية (النفط والغاز) لا توجد معلومات متداولة عن نسبة المهندسين والفنيين العاملين في البحث والتنمية ولا حتى معلومات داخلية عن مدى إسهام أولئك الباحثين في النمو الصناعي أو التقدم التقني فيه كدراسة العائد/الكلفة أوبحوث العمليات أو في أنشطة التسويق أو غيرها. وهذا يقترح الضرورة الجوهرية لتوثيق إحصائي رسمي وتوجيه الأبحاث والدراسات لتقييم تلك الإسهامات وتطوير مقاييس مناسبة. بينما تشير أرقام الولايات المتحدة إلى أن زهاء (25٪) من المهندسين العاملين في هذا الحقل (بما يعادل 28 ألف مهندس) حائزون على إجازات علمية من جامعات تعتمد على (B&T) الموجه إلى النواحي التطبيقية وتنفق (2٪) من تخصيصاتها على أنشطتهم البحثية المختلفة لديها.(*)

(*) مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1989: ص 318–320

وفي الصناعات الحربية العربية يلاحظ أن معظم الأنفاق الصناعي المحلي فيها موجه صوب (ب وت)، وهنا ارتفعت النسبة من (10٪) في السبعينات إلى (30٪) خلال التسعينات وإلى العام (2000)، وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة (صاحبة الإنفاق الأضخم على التسلح في العالم 900 مليار دولار أمريكي سنوياً) إلى الضغط على الدول الصناعية لرفع تخصيصاتها إلى مستوى أعلى من المستويات السائدة (3٪ في ألمانيا و1٪ في اليابان).

في الصناعات الغذائية وجد أن (B&T) العنصر الأساس للتطور التقني واستخدمت مؤشراتها كمؤشرات على المستويات التقانية لعينة صناعات في ستة بلدان في الاتحاد الأوربي. وأن ناتج هذه الأنشطة من الإبداعات المرتبط كلياً بالتغير التقني قد عدّ قوة لخلق الثروة في هذه البلدان المتقدمة صناعياً وخدمياً. في حين لا زالت الاقتصادات العربية تسعى لتحقيق أهدافها في تغطية الحاجات الأساسية في الوقت الذي تزايدت فيه مخاطر الفجوة الغذائية مع تزايد اتساعها مهددة الأمن الغذائي بمصير مجهول.

وفي قطاع الخدمات استمرارية عزلة منظومة (B&T) عن الخدمات الصحية والبيئية وتحسين شروط الحياة والتقنيات الطبية وهنا تلتقي الصورة مع مؤشرات التنمية البشرية ومضامينها.

وتفتقر صناعات النقل للمراكز المتخصصة وتقتصر على المؤتمرات والاتفاقيات وتعرض قطاع التشييد لفقدان ضبط الجودة في أحيان كثيرة، ومع تزايد أعداد الاستشاريين والمقاولين ومراكز الأبحاث تزداد الحاجة معها إلى أنشطة (B&T) هادفة إلى المعلومات عن السياسات البحثية فيها وكيفية تفعيلها باتجاه الحد من اتساع فجوة

الإسكان في كل من العراق والأردن ومصر واليمن والمملكة المغربية والجزائر. وحتى على صعيد الدراسات والأبحاث عن (B&T) لا يكاد الباحث العربي يقف على دراسات معمقة لعلاقتها بالبنى الإنشائية مع أسواق السكن كما في تركيا مثلا وغيرها. والمبحث التالي يسلط الضوء على (B&T) في تركيا بوصفها واحدة من دول الطوق التي يتوجب في العصر الحالي التمعن بخطاها في هذا الاتجاه كحالة دراسية على الأقل.

فالمسألة الأكثر أهمية التي يخرج بها هذا المبحث في هذا الصدد هي غياب الإحصاءات الرسمية أوغير الرسمية الموثقة عن بيانات (B&T) على مستوى الصناعة الواحدة أو فروعها أو القطاعات الاقتصادية الأخرى على مستوى اقتصاد عربي واحد وبشكل تفصيلي يساعد في دراسة أفضل للتغير التقني وفي تقدير ما لعلاقة (B&T) الإنتاجية للاقتصاد كلاً ولقطاعاته ولصناعاته. ومن ثم علاقة (B&T) والتقدم التقني للوقوف على سبل التغذية المطلوبة بشكل علمي مسند.



الفصل العاشر

معوقات العمل الاقتصادي العربي الموحد

Impediments to economic action Consolidated

رغم أن الوطن العربي قد سبق أوروبا في التكوينات الرسمية إلا أن شعوب المنطقة لم تصل إلى مرحلة الحصاد التي بلغتها الشعوب الأوروبية منذ فترة وأخذت تجني ثمار قراراتها حيث احتفلت مع مطلع شهر مايو من العام الحالي 2004م بالوصول إلى الصدارة الاقتصادية في العالم حيث انضمت 10 دول أوربية للاتحاد الأوروبي الذي لم يتأسس إلا في العام 1957م أي بعد 12 عاماً من تكوين جامعة الدول العربية وأصبح الاتحاد الأوروبي حالياً يضم 25 دولة أوروبية رغم الاختلافات اللغوية والصراعات التاريخية بينها والاختلافات الثقافية أصبحت أوروبا الكتلة الاقتصادية الأول في العالم والكتلة البشرية الثالثة بعد الصين والهند، في المقابل تمتلك الدول العربية مقومات العمل المشترك وتجمعها قواسم متعددة وروابط متأصلة، ورغم وجود المواثيق والاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على تدعيم العمل المشترك وتسهيل الحركة التجارية بين الدول العربية وتحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن الخلافات السياسية إلا أنها لم تتمكن من الوصول للمستوى الطبيعي أو المقبول في مسيرتها نحو الوحدة الاقتصادية أو التكامل لوجود عدة معوقات وموانع تعترض طريقها نستعرضها **بشكل عام كما يأتي:**

أولاً: اختلاف المكونات السياسية حيث تتعدد النظم السياسية الحاكمة في الوطن العربي بشكل فارق في الأسس وبالتالي تختلف أولوياتها وفقاً لخلفيات واهتمامات الطبقة الحاكمة، فأبجديات البناء الملكي تختلف عنها في البناء الجمهوري وأهداف الاقتصاد الحر يختلف كلياً عن الاقتصاد الموجه وكذلك أولويات النظام الوراثي لا تتفق مع أولويات النظام الثوري، وتبعا لهذه الاختلافات الأساسية في التركيبة السياسية الحاكمة في كل دولة تعمل الأجهزة التنفيذية وترسم خططها

وتأسس هياكلها بما تمليه المصلحة العليا للنظام في كل بلد ، وهذه الإشكالية تكاد تنعدم بين الدول الأوروبية في الوقت الحاضر على وجه الخصوص حيث اختارت الشعوب في تلك الدول النظام الديموقراطي التعددي القائم على الحرية والمساواة تحميه قوانين صارمة شاملة يخضع لها الجميع ولذلك تتشابه مكونات أعضاء الاتحاد الأوروبي وينعكس هذا الوفاق على قرارات الاقتصاديات الأوروبية وسياساتها التي أصبحت تسلك طريقاً واحداً وتسعى إلى هدف موحد.

وإذا ما تتبعنا المحاولات العربية السابقة في سبيل التكتل والوحدة فإن مصيرها يتراوح بين الفشل والجمود لأن أغلب الالتزامات والاتفاقيات لا تُرى إلا على الورق بسبب غياب الإرادات الحقيقية.

ثانياً: يتمثل في وجود الأنظمة والقوانين الاقتصادية المحلية المعيقة لتحرك رأس المال العربي بل الطاردة للاستثمار (رغم وجود بعض خطوات الإصلاح الاقتصادي في بعض الدول) وغياب المرونة في أساس النظام المحلي فضلاً عن الاختلافات الجذرية بين النظم الاقتصادية المعمول بها في كل دولة عربية وتفاوت مستويات الحماية الجمركية بين الدول والتي تصل إلى حد الاصطدام فضلاً عن تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية مما يجعلها قاصرة في مواجهة الاشتراطات الدولية.

ثالثاً: استشراء الفساد المالي ورسوخ البيروقراطية وتعدد مراكز المراقبة على تحرك الاستثمار وصعوبة الإجراءات الإدارية، والعائق الرابع في ضعف البنية التحتية لكثير من الدول العربية وتخلف الموجود منها وعجز الدولة عن توفير المتطلبات الأساسية للعمل الاقتصادي والعائق أو المانع الخامس فيتمثل بالظروف السياسية الداخلية أو الإقليمية كالنزاعات المسلحة (السودان) أو انعدام الاستقرار السياسي والحروب

الإقليمية المجاورة لمنطقة الاستثمار (العراق) حيث يتعدى أثرها السلبي إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي فهناك تزايد في نسبة البطالة (17٪ بشكل عام في الوطن العربي) وفي بعض الدول العربية وصلت نسبة البطالة إلى 25٪ فضلاً عن تدني مستوى المعيشة والقضاء على البنية التحتية للدولة وانتشار الفقر وتوابعه الاجتماعية.

أما إذا أردنا أن نستعرض المعوقات العربية لقيام التكامل الاقتصادي العربي وبشكل تفصيلي فيمكن إجمال ذلك كما يأتي:(*)

1- عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تجمع تعاوني اقتصادي عربي، وعدم وجود فلسفة واضحة لهذا التعاون والتكامل.

2- نخفاض قابلية البلدان العربية النفطية تقديم المساعدات والقروض الميسرة إلى البلدان الأقل ثراء، مع تباين شديد في مستويات النموبين الأقطار العربية.

3- ضعف آليات تنفيذ القرارات، وغياب صفة إلزامية التطبيق، مع افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة في تحديد الهدف والوسيلة وحتى الصياغة التي غالباً ما تتضمن ثغرات تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه الاتفاقيات.

4- ضعف الأجهزة التي تشرف على العمل العربي المشترك وتداخل صلاحياتها.

(*) د.شريط عابد/التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي/ مجلة علوم إنسانية/ الجزائر/ العدد30 /أيلول 2006

5- ضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، مع غياب شبه تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية.

6- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.

7- تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، واعتماده على عدد محدود من السلع والمواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية.

8- انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وما له من انعكاسات خطيرة، خاصة في مجال ترقية الاستثمار.

9- ضعف البنية التحتية، وذات قواعد إنتاجية ضعيفة، وصناعات مرتكزة على ثقافات مختلفة، وذات إنتاجية متدنية، مع عدم استقرار اقتصادي لمعظم البلدان العربية يميزه التضخم، وعجز ميزانية الدولة، وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

10- تخلف كبير في مجال الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتنمية البشرية.

11- افتقار أسواق المال العربية إلى الفلسفة والمنهج الفكري الاقتصادي الذي يحدد لها إطار العمل والتحرك، زيادة على ضعف الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم أصول وقواعد هذه الأسواق.

12- كثرة القيود غير الجمركية (الفنية، والإدارية، والنقدية، والمالية، والكمية) وكذا الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية (رسوم الطوابع، ورسوم القنصليات، ورسوم المرور...)، هذه القيود التي تؤثر في قيمة السلع وكلفتها، وبالتالي على حرية حركتها بين أسواق الدول العربية.

13- المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية من طرف الدول العربية، وكذا عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات، والتأخير في الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية.

ارتفاع تكلفة نقل السلع، وعدم توفر وسائل نقل منتظمة تشكل عائقاً أمام تطور التجارة العربية البينية.

14- تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، ونقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية، وعدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية.

15- اختلاف النظم السياسية، ومخاطر أوضاع عدم الاستقرار السياسي، وكذلك الميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها، وغياب الديمقراطية، مع تفاوت مستوى التطور السياسي والاجتماعي بين الدول العربية.

16- انعدام الثقة بين الدول العربية وحالة الخوف والتوجس في العلاقات العربية- العربية، مع تأثير الهيمنة الخارجية التي منعت بعضها أن تكون سيدة قرارها.

17- وجود مشاريع أخرى بديلة للتعاون العربي، كالشرق أوسطية، والأورو- متوسطية والتي انطوت تحتها معظم الدول العربية.

18- نقص الحرية، وغياب التمثيل والمساءلة، وضعف التمتع بالحقوق السياسية لدى المواطن العربي.

19- كما أن انعدام الثقة ونقص الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تعاون اقتصادي مشترك، هي المشكلات الكبرى التي تقف حائلاً أمام مشروعات التعاون النزيه الذي يعود بالفائدة على المنطقة العربية كلها. هذه الشكوك والمخاوف من جهة، وحتمية الدخول في فضاءات اقتصادية إقليمية ودولية من جهة أخرى، تجعل الدول العربية أمام تحديات كبيرة تلزمها استنهاض الهمم، والعمل على تطوير أنظمتها وأساليب تسييرها، وتحقيق تنمية شاملة علّها تقلص الفجوة التي تفصل بلدانها، وتقترب من مستويات التطوّر الذي يميز بلدان القارات الأخرى. هذه التحديات كبيرة ومتنوعة يصعب حصرها، ويجب الاهتمام بالأولويات منها.

20- ولا شك في أن الاهتمام بالتنمية البشرية والبيئية يعد أولى أولويات العالم العربي، قصد إيجاد كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات وإنعاش عملية التجديد والتطور التقني. لذا يجب إنشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية، وإدماج اهتمامات الحياة الاقتصادية والسوسيوثقافية في سياسة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، وتأهيل العمالة تعليماً وتدريباً وتقانة، وتفعيل سياسة التلاحم بين التعليم والإنتاج، وتطوير نظمها العلمية والمعرفية والمعلوماتية والتأقلم مع التكنولوجيات المستوردة.

21- اعتماد الدول العربية على الطاقة كمصدر رئيسي للثروة يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العربي، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة لها كالطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية، وتطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.

22- يشكل التحدي الزراعي أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي لضمان الأمن الغذائي لشعوب المنطقة العربية، خاصة وأن الفجوة الغذائية العربية تجاوزت حدود 15 مليار دولار سنويا. لذا يستوجب الاهتمام بالزراعة وتطوير الإنتاج الزراعي.

23- يعتبر برنامج التنمية للوطن العربي أحد التحديات التي تفرض النهوض بمعدل النمومن مستواه الحالي البالغ 5% سنويا إلى 7% على الأقل، وهو ما يستدعي رفع نسبة الاستثمار العربي المقدر بـ 20% من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 30%، والعمل على إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيقه، بوصفه مدخلاً هاماً للتكامل الاقتصادي العربي، إلى جانب إجراء الدراسات القطرية والقطاعية الضرورية لدعم استثمارات القطاع الخاص العربي، ودعم دور الاتحادات العربية والبرامج الاستثمارية، وإيجاد آليات فعالة لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات العربية، خاصة وأنه لا يمثل سوى نسبة 1.5% من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، على الرغم من انتقال الاقتصاديات العربية إلى نظام الاقتصاد الليبرالي وتحرير التجارة والاستثمار.

24- وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين دول العالم العربي ودول العالم المتقدم، يجعلها تواجه تحدياً صعباً، يستوجب تطوير البحث العلمي والتحديث التكنولوجي وإنشاء شبكة من

المراكز العلمية المتميزة، ومواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية بوصفها مفتاح التقدم والازدهار، خاصة وأن احتياجات الوطن العربي في قطاع تكنولوجيا المعلومات تقدر حتى العام 2008 بما يزيد عن 13 مليار دولار.

25- تنامي العبء الاقتصادي جراء الزيادة السكانية في الوطن العربي، والتي تعمل على اتساع الهرم السكاني للشباب دون سن الخامسة عشر وما يصحبه من إنفاق لإطعامهم وإسكانهم.... فمعدل الإعالة كبير للغاية في الدول العربية، إذ يعيش 73% من السكان من عمل ودخول 27% إن توفرت لهم فرصة العمل المنتج.

26- نجاح الوطن العربي في التعامل مع المتغيرات التي يفرضها المحيط الاقتصادي العالمي، يتوقف على قدرته في إخراج المشروع الاقتصادي الإقليمي العربي إلى حيز الوجود لبناء منظومة اقتصادية عربية تتحمل مسئوليات رعاية المصالح العربية، ودفع المخاطر المحتملة التي تفرزها الاتفاقيات الدولية والمنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات المشاركة.

إن المستقبل لا يقدم نفسه على طبق من فضة، بل يجب على الإرادة العربية الفاعلة القادرة على التغيير والإنجاز أن تكون جزءاً أساسياً من الواقع العربي القادم، تحدد أهدافها وتعمل على إنجازها من خلال رؤية إستراتيجية متكاملة تربط بين الواقع والمستقبل بكل تحدياته وأزماته ومخاطره. فإن لم يخطط العرب لمستقبلهم فسوف يخططه لهم الآخرون، وكل بديل من البدائل ينطوي على ثمن وتكلفة، وأي مستقبل يختاره العرب يستدعي دفع الثمن، فهم مدركون تمام الإدراك أن مواجهة مخاطر العولمة هي مسألة يصعب تحقيقها دون معالجة الاختلالات البنيوية للاقتصاديات العربية في إطار العمل العربي

المشترك، وأن الاختيار الحاسم يتمثل في وحدة اقتصادية بوصفها طوق النجاة من الأخطار التي تهدد مجمل الدول العربية مستقبلاً. وأن المطلوب مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين في العمل من أجل وضع القواعد والأسس لتكوين سوق اقتصادية عربية.

وعلى الرغم من أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه، ارتبطت بعوامل كثيرة مثلما أسلفنا الذكر، إلا أن الدول العربية لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، فهي مجبرة للدخول في هذه الفضاءات التي تفرضها العولمة والتعايش معها. وما دخولها الانفرادي والاندفاعي ضمن شراكات أمريكية وأوروبية إلا دليل على هذا، وتكريس لمسعاها في اندماج حقيقي ضمن الاقتصاد العالمي. فالدعوة الأمريكية للشرق أوسطية، والدعوة الأوروبية للمشاركة الأورو- متوسطية نابعتان من التنافس الحاد بينهما على المنطقة العربية. ومهما كثر الحديث، وتعارضت رؤى المعارضين والمؤيدين لمشروع الشراكة، فإن مستقبل التجارة العربية سيكون أفضل مما كان عليه خلال العقود الماضية، نظراً لما لهذه الشراكة سواء مع أمريكا أو مع الاتحاد الأوروبي من دور في تحريرها نظرياً، وإذا ما سيكون هذا التحرير دافعاً وسلوكاً يدفع بالتجارة العربية البينية نحو التقدم الفعلي مستقبلاً إن أحسن العرب التصرف، أم إنه سيساهم في تشتيت البيت العربي وإضعاف مستوى التبادل التجاري البيني، وبالتالي يقف عائقاً أمام الوحدة الاقتصادية العربية.



الفصل الحادى عشر

المشروع الأمريكي للشراكة

تم التوصل من خلال دراسة وتحليل بعض المعلومات وفرتها المصادر من كتب ودراسات ومقالات وبيانات وإحصاءات ووثائق، **إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ما يأتي:-**

1. الاستنتاجات

1- إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.

3- إن إرادة الفلسفات السياسية للدول العربية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعاوني اقتصادي عربي وهو مما يضعف عملية التنمية.

4- إن مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية، وغياب الديمقراطية، أدى إلى ضعف الثقة بين الدول العربية وخلق حالة من التخوف والتحسب، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي منعت البعض منها من أن تكون سيدة قرارها.

5- إن عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي أدى إلى ضعف اتخاذ القرار العربي الحر الذي يهتم بتنظيم الحياة السياسية للمجتمع العربي.

6- غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية.

7- ضعف وجود ديموقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة.

8- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع ستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.

9- إن الإمكانات القطرية مهما اتسعت تبقى عاجزة عن الإيفاء بكل مستلزمات التطور والنمو وبخاصة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الواسعة والمتسارعة والمنافسة في إطار توجهات العولمة.

10- إن انعدام الثقة وضعف الإرادة السياسية لدى بعض البلدان العربية في إقامة تعاون اقتصادي مشترك، هي من المشكلات الكبرى (الصامتة) التي تقف حائلاً أمام مشروعات التعاون النزيه الذي يعود بالفائدة على المنطقة العربية كلها. هذه الشكوك والمخاوف من جهة، وحتمية الدخول في فضاءات اقتصادية إقليمية ودولية من جهة أخرى، تجعل الدول العربية أمام تحديات كبيرة تلزمها باستنهاض الهمم، والعمل على تطوير أنظمتها وأساليب العمل العربي المشترك.

11- إن التعبئة السياسية تشكل مستوى من مستويات التنمية الاقتصادية وآلية من آلياتها، وتقوم بدورها عن طريق أجهزة وآليات الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في تطوير الأداء السياسي وإجراءات على الأرض، أو داخل البناء الاجتماعي.

12- أنتجت الأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل حياة سياسية صعبة وقاسية على الإنسان العربي إما لأنها لم تواكب العصر ومستجداته، أو لأنها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من الأهداف والطموحات، أو لأن بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات

قديمة لا تتكافأ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة، لأن تحديات المرحلة أوجبت عليه البحث عن دور له في وطنه وأمته وحتى في العالم.

13- تعسف السلطة في كثير من أقطار الوطن العربي تجاه حرية الإنسان العربي السياسية، وما تنشره الصحف حول الاعتقالات، ومنع المظاهرات، وحجب المواقع الألكترونية، ومصادرة الصحف، ووقف الأنشطة السياسية، وعمليات الفصل والإقصاء التي تقوم بها بعض الأحزاب السياسية للإنسان العربي تحد من قدرته على ممارسة دوره بنجاح داخل مجتمعه، وتحول دون نجاحه في الوصول إلى الحد الأدنى من أهدافه وتطلعاته المحلية والوطنية والقومية.

14- تشير غالبية الدساتير العربية والتشريعات بوضوح إلى أن الشعب هو صاحب الملكية، وأنه هو الذي يقود التنمية في الوطن العربي، إلاّ أن واقع الحال يشير إلى أن بصمات الأنظمة الشمولية ما زالت قائمةً وبلا حدود وبإمكان السلطة إلغاء أي تشريع أو قانون يتعارض مع فلسفتها السياسية، أوتعطيله، بغض النظر عما نصت عليه الدساتير.

15- إن كثيراً مما يعدُّه السياسيون في السلطة أيدلوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية والتي تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، غالباً ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي

والتكنولوجي، وخاصة في العلوم التي تتضمن نهجاً للتطور العلمي الحديث.

16- إن اعتماد السياسيين لتنفيذ سياسة التعاون المشترك مع الدول الأخرى لأسباب غير اقتصادية، وتلقي الخبرات الأجنبية للسبب المذكور دون إطار سياسي واقتصادي محدد ضمن معايير وثوابت مصلحة البلد يسبب بالتأكيد تداخلاً عرضياً مع ما يفكر به الاقتصاديون.

17- إن حالة عدم الاستقرار السياسي واردة مع كيفية استلام السلطة وكيفية المحافظة على النظام السياسي بالكمية والنوعية التي تجعل السلطة تضحي بكثير من البرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجاح برامجها السياسية والمحافظة على النظام السياسي، ومن ذلك نرى تأثيراً مباشراً لكل ما تقدم على الحياة الاقتصادية في الوطن العربي.

18- إن المحددات السياسية المتعلقة بانتقال السلطة وامتلاكها تؤثر بطريقة أو بأخرى في صنع القرار العام سواء في السياسة الداخلية وفي علاقاتها مع الدول الأخرى، وإن هذا الأسلوب ينعكس بصورة مباشرة على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بإدارة الدولة السياسية والاقتصادية.

19- إن البيئة السياسية مؤثرة في التنمية الاقتصادية العربية بشكل مباشر من خلال امتلاكها القرار ومتابعة التنفيذ وقبل ذلك التشريع والقانون الذي يحكم فلسفة اقتصاد البلد.

20- لا يمكن الفصل بين الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي للترابط الوثيق بين الاستقلالين، ولا يمكن أن يكون هناك استقلال سياسي مع التبعية الاقتصادية والعكس صحيح.

21- إن عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمع العربي هو واحد من أسباب التخلف.

22- هناك ضعف في التخطيط التنموي الاقتصادي والإنساني في الوطن العربي، أو عدم طرح نظريات على مستوى التخطيط يمكن أن تعالج مشاكل الإنسان العربي الاقتصادية.

23- تُعد البطالة من أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الوطن العربي، ويقدر متوسط نسبة البطالة في الدول العربية بنحو15٪ من إجمالي قوة العمل، أي بمعنى أن هناك أكثر من 15 مليون عاطل يبحثون عن العمل من القادرين عليه ولا يجدونه.

24- إن انتهاج سياسات اقتصادية ومالية وتجارية تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

25- ضعف فلسفة الفكر الاقتصادي الذي يحدد الإطار القانوني والتشريعي التي تحكم أصول وقواعد السياسات الاقتصادية.

26- إن مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية من أبرز المظاهر الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي.

27- أدى استمرار الازدياد السكاني في المدن الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، إلى زيادة الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات. وإن نسبة زيادة سكان

المناطق الحضرية تتماشى إيجابياً مع نسبة الزيادة السكانية العامة حيث بلغت نسبة سكان الحضر سنة 2000 إلى أكثر من 53٪ من إجمالي سكان الوطن العربي بينما كانت النسبة 40٪ خلال العام 1975 ويتوقع أن تصل النسبة إلى أكثر من75٪ عام 2015، علماً بأن تلك النسبة تتفاوت بين الدول العربية، ففي الوقت الذي تبلغ أكثر من 90٪ في الكويت قطر والبحرين ولبنان، تصل إلى حوالي 30٪ في الصومال والسودان وجزر القمر واليمن.

28- إن هناك نقصاً حاداً في الطاقة غير المتجددة وفي الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة في بعض البلدان العربية.

29- عدم تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح والمتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.

30- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.

31- تخلف كبير في مجال الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتنمية البشرية.

32- كثرة القيود غير الجمركية (الفنية، الإدارية، النقدية، المالية، الكمية) وكذا الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية (رسوم الطوابع، رسوم القنصليات، رسوم المرور...)،

هذه القيود التي تؤثر في قيمة السلع وكلفتها، وبالتالي في حرية حركتها بين أسواق الدول العربية.

-33 ارتفاع تكلفة نقل السلع، وعدم توفر وسائل نقل منتظمة يشكلان عائقاً أمام تطور التجارة العربية البينية.

-34 وجود مشاريع أخرى بديلة للتعاون العربي، كالشرق أوسطية، والأورو- متوسطية والتي انطوت تحتها معظم الدول العربية.

-35 فلسفة النظام الاقتصادي للدولة تتبع النظام السياسي وترتبط به، فإذا كان النظام السياسي في طريق الاحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية وتعزيز سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وكذلك الموارد المختلفة.

-36 لقد اهتمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بموضوع النفط العربي، الذي أصبح ركناً أساسياً من أركان التخطيط الستراتيجي لسياسات هذه الدول وأعطى مركزاً مهماً في موضوع التنافس فيما بينها، وأصبح من يمتلك القدرة على السيطرة عليه فإنه يمتلك رجحان كفته في الصراع الدولي.

-37 تعرضت العديد من الدول العربية للعقوبات الاقتصادية، من أهمها العراق التي وقعت تحتها منذ العام 1990 وليبيا التي جمدت العقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة، بينما ما تزال تفرض عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن السودان والسلطة الفلسطينية التي تخضع لعقوبات وحصار اقتصادي خانق من قبل إسرائيل.

38- اتجاه السياسات الاقتصادية نحو القطرية والإقليمية يجعل السياسات الاقتصادية مكرسة للواقع الذي رسمته معاهدة سايكس بيكو الاستعمارية عام 1916.

39- عدم تمكن البلد العربي منفرداً من التعامل مع السوق الدولية بندية مقتدرة سواء في التصدير أو الاستيراد لعدم قدرته على مواجهة الكتل الاقتصادية الكبيرة يمكن الشركات متعددة الجنسيات من النفاذ في الأسواق العربية بحرية والتحكم في الاقتصاد العربي.

40- عجزت جامعة الدول العربية عن لمّ الشمل العربي بوساطة منظماتها الاقتصادية التي تمتلك الرؤية الحقيقية لمشاكل البلدان العربية الاقتصادية ولا تمتلك القدرة على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

41- عدم وجود خطة عربية شاملة تقوم على أساس مسح قدرات الوطن العربي البشرية والطبيعية والمالية على الرغم من وجود المؤتمرات العربية والستراتيجيات الاقتصادية التي تتحدث عن ذلك.

42- إن البلدان العربية تقترب من التنافس مما هوعليه من التكامل العربي الذي يدعو إلى التوزيع الصناعي والزراعي على الدول العربية لتعظيم النفع العام مع مراعاة إعطاء الأهمية اللازمة للدول التي لا تمتلك المقومات الضرورية لمواجهة حركة التقدم الاقتصادي.

43- لم تدخل أي دولة عربية في المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة. ودخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة (6) دول عربية هي على الترتيب (البحرين والإمارات والأردن والكويت وتونس وسلطنة عمان) كما دخلت (8) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب (السعودية والمغرب والجزائر وجيبوتي لبنان وموريتانيا ومصر واليمن) والباقي(5) دول دخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا وليبيا والعراق والسودان والصومال) وهذا الترتيب يخضع لاعتبارات سياسية واضحة.

44 - إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن ضعف إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال امكانياتها المتاحة من ثروات طبيعية وزراعية وتجارية واستثمارية.

45- إن مؤشر التنمية البشرية في الوطن العربي توزع على ثلاث مجاميع منها دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، وبحسب الترتيب هي (البحرين والكويت والإمارات وقطر)، ودول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وبحسب الترتيب هي (ليبيا ولبنان والسعودية وسلطنة عمان والأردن وتونس وسوريا ومصر والجزائر)، ودول ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة، وبحسب الترتيب هي (اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا) ولم يتم إدراج العراق والصومال وفلسطين في التقرير العام.

46- أما وضع الدول العربية من حيث مؤشر المركب للمخاطرة القطرية تم تصنيف 18 دولة عربية كالآتي:

أ- (3) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة جداً هي: الكويت والإمارات وسلطنة عمان.

ب- (8) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة هي: البحرين والسعودية وليبيا وتونس والمغرب وسوريا والأردن وقطر.

ج- (3) دول عربية في درجة مخاطرة معتدلة هي: مصر واليمن والجزائر.

ح- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة هي: السودان ولبنان.

خ- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جداً هي: العراق والصومال.

47- كان من نتائج استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار أن اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية 5.0 ٪ في العام 2001 باستثناء السودان التي بلغ فيها معدل التضخم 7.4 في ذلك العام. ويقدر انخفاض الأسعار في العام 2001 مقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في كل من السعودية بنسبة (- 0.8٪) وقطر بنسبة (- 0.7٪) وعمان بنسبة (- 1.0) ٪ وليبيا بنسبة (- 8.1) ٪، وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار 4.7 ٪ في

موريتانيا، تليها اليمن 4.3 ٪ والجزائر بنسبة 4.2 ٪، وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.5 ٪ في البحرين وسورية و2.2 ٪ في مصر.

48- عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية مجتمعةً، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح، حيث بلغت (0.94419)، بينما سجلت أربع دول عربية قيماً مرتفعة في المؤشر تجاوزت الرقم (2) الأمر الذي يؤكد وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويعطي ذلك مؤشراً على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف وهذه الدول هي (الكويت ولبنان والمغرب واليمن) وسجلت ست دول عربية قيمة تتراوح بين 1 إلى أقل من 2 في المؤشر، الأمر الذي يؤكد وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الأردن والبحرين والجزائر وسوريا وقطر وليبيا). وسجلت ثماني دول عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر، الأمر الذي يؤكد عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الإمارات وتونس وجيبوتي والسعودية والسودان وعمان ومصر وموريتانيا).

49- تبلغ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين سكان الوطن العربي 54،82٪ وتأتي الأردن في المرتبة الاولى بين الدول العربية بنسبة تصل إلى 86،6٪ تليها لبنان. أما أقل معدل فيأتي في الصومال ويبلغ 24٪ فقط واليمن 38٪. إن الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الـ15 عاماً ولم يتعلموا القراءة والكتابة وهم الأميون تبلغ نسبتهم حوالي 40٪ من السكان البالغين في الوطن العربي، وتتفاوت هذه النسبة بين71٪ كما في اليمن و9٪ كما

في الأردن أي أقل من نصف المتوسط بالنسبة للدول النامية والبالغة حوالي 26٪. وتتصدر البحرين أعلى معدل بالالتحاق بالمدارس الثانوية إذ تبلغ 92٪ تليها قطر 78٪ والأردن 76٪ حتى موريتانيا حيث تبلغ 17٪.

50- تشكل نسبة القوى العاملة في الوطن العربي 28٪ إذ يبلغ العدد حوالي 82،51 مليوناً وتبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 3،63٪ من مساحته حيث تقع 30٪ منها في حوض النيل و44٪ منها في المغرب العربي و22٪ في الهلال الخصيب والبقية في شبه الجزيرة العربية.

51- إن معدل النمو السكاني العربي خلال السنوات من 1994 – 2004 بنحو2.4٪ متراجع من حوالي 2.6٪ خلال الفترة من 1985 _ 1994، ورغم هذا التراجع يبقى الوطن العربي الأعلى في معدلات النمو السكاني بين دول العالم.

52- بلغت مجموع النفقات الحكومية الإجمالية في موازنات الدول العربية 242،093،0 مليون دولار خلال العام 2004 بينما بلغت الإيرادات 276،436،0 مليون دولار للسنة نفسها، وتبلغ السعودية أعلى معدل في الإيرادات والنفقات بين مجموع الدول العربية حيث تبلغ إيراداتها 104،611 مليون دولار ونفقاتها 76،53 مليون دولار لسنة البحث 2004 أي مايعادل 1،368 إيرادات /النفقات وهومعدل مقبول جداً اقتصادياً.

17- ضرورة استناد الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية إلى المزايا النسبية للاقتصاد الوطني سواء أكانت مزايا ستاتيكية (حاضرة) أو ديناميكية (يمكن تطويرها في المستقبل)،

فإنخفاض نسبة المخاطرة في مثل تلك الأنشطة ربما سيحفز الشركات متعددة الجنسية والقطاع الخاص المحلي على الدخول في القطاع الصناعي.

18- ضرورة العمل على تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد القومي، والعمل على إزالة القيود البيروقراطية المفروضة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مجال الاستثمار الصناعي وبخاصة القيود المفروضة على الحصول على تراخيص الاستثمار الصناعي وتراخيص التوسع في الطاقة الإنتاجية التصميمية، وضرورة إزالة الصعوبات المفروضة على عملية الحصول على الأراضي الصناعية بأسعار تنافسية، وصعوبات التمويل.

19- ينبغي لصانعي السياسات الاقتصادية في الدول العربية متابعة مؤشرات الاستثمار الدولية للاستفادة منها كأداة تقويمية، لرصد ومتابعة الوضع الاقتصادي لكل قطر على انفراد، كما أن هذه المؤشرات توفر تنبؤات رقمية، عن كل بلد في المدى القصير والطويل.

20- تشجيع نقل التجارب التنظيمية والتسويقية والتكنولوجية للشركات المتعددة الجنسية وبخاصة الشركات المنتجة للسلع الوسيطة، التي يمكن أن تساعد في تطوير القدرات الإنتاجية للمشاريع المحلية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

21- ضرورة اندماج الاقتصاديات العربية تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية ليمكنها من مواجهة تحديات العولمة.

22- تعزيز القدرة على التنمية الاقتصادية من خلال التشديد على تنمية القطاعات الستراتيجية ومجموعة الشركات الستراتيجية والتعاون الإقليمي.

23- أهمية وضع خطة شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات، كما إن البحث والتطوير العلمي كفيل بحل المشكلات التي تواجه الوطن العربي إذا ما اقترنا بدعم البيئة السياسية، من خلال التوسع في إقامة المؤسسات البحثية المتخصصة والدعم المالي الحكومي وسن قوانين رعاية الباحثين.

24- تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة بوصفه الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربى عن طريق المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية والوشائج التى تحقق المنافع المتوازنة، وتتعهد جميع الاقطار العربية بالسعى إلى تحقيق أقصى حد من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية ولا يمكن تقليصها إلا بقرار من المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى وعند الضرورات القصوى المرتبطة بالمصالح القومية العليا المشتركة.

25 – وضع أسس معاملة رأس المال والعمل العربى بما لايقل عن معاملة مثيليهما من أصل وطني فى كل قطر عربى موضع التنفيذ الفعلي، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة لهما.

26- تحقيق التوازن فى الحقوق والامتيازات والتسهيلات التى تمنح لعناصر الإنتاج العربية المساهمة فى التنمية العربية.

27- الالتزام باستراتيجية العمل العربى الاقتصادي المشترك وعقود التنمية العربية المشتركة والخطط القومية المنبثقة عنها.

28- التعجيل باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإطلاق حرية المعاملات الجارية العربية على وفق أحكام اتفاقية صندوق النقد العربى، تحقيقاً لأهدافه في دعم سياسات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، وربط رأس المال العربي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

29 – ضرورة التوصل إلى استخدام الدينار العربى الحسابى وتهيئة الظروف والمعالجات الاقتصادية لخلق منطقة نقدية عربية.

30- منح المشروعات العربية التكاملية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الأجنبية فى البلاد العربية من حيث التمويل والتسويق.

31- التنسيق العربي المسبق فى دخول الأسواق الدولية لضمان الحصول على أفضل العروض للسلع الأساسية التى يقررها المجلس الاقتصادي العربي على وفق ستراتيجية عربية جماعية للتفاوض.

32- وضع سياسة عربية للتخزين الستراتيجى السلعى بالنسبة لمجموعة من السلع الرئيسة المنتجة والمستوردة.

33- تعمل البلدان العربية على أن يكون الهدف النهائى لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية.

34- بحث مشكلة نقل الأشخاص والبضائع بمختلف جوانبها وأبعادها وسبل تقوية ربط الدول العربية براً وبحراً وجواً.

35- جذب المزيد من السياحة الاجنبية إلى المنطقة من خلال دعم الاستثمار في هذا القطاع وما يتعلق بخدمات النقل بين الدول العربية وتسهيلات الدخول إليها.

36- إدراك أن مواجهة مخاطر العولمة هي مسألة يصعب تحقيقها دون معالجة الاختلالات البنيوية للاقتصادات العربية، وأن الاختيار الحاسم يتمثل في وحدة اقتصادية بوصفها طوق النجاة من الأخطار التي تهدد مجمل الدول العربية مستقبلاً، وأن المطلوب مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين في العمل من أجل وضع القواعد والأسس لتكوين سوق اقتصادية عربية.

37- اعتماد الدول العربية على الطاقة كمصدر رئيس للثروة يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العربي، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة لها كالطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية، وتطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.

التداعيات الاجتماعية للفساد:

الاداري والمالي على الدولة والمجتمع

مفهوم الفساد:

لم يعد الفساد ظاهره محليه وانما اضحى ظاهره عالميه ،لكنه يختلف من مجتمع الى اخر ،واشدانواع الفساد ضررا تلك التي تقع في

المجتمعات النامي ولاسيما المجتمعات التي تفتقر الى وجود المنظمات غير الحكوميه ،وتلك التي لم تنضج بعد فيها موسسات المجتمع المدني، ،تلك المؤسسات التي تساعد على كشف الاثار السلبيه للفساد كما هوالحال في المجتمعات المتقدمه ،والفساد مصطلح له معان عده والتعامل مع هذه المساله هو تقسيمها وتحليلها الى عنصرها الكثيره ،وفي اوسع صوره يمكن القول بان الفساد هو سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصيه وتتضمن قائمه الفساد على سبيل المثال لاالحصر الرشوه والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبيه والاحتيال والاختلاس واستغلال مال التعجيل وهو المال الذي يدفع لموظفي الحكومه التعجيل للنظر في امر خاص يقع ضمن نطاق اخصاصهم بقضاء امر معين وعلى الرغم من كثير من الناس ينزعون الى اعتبار الفساد خطيئه حكوميه الاان الفساد موجود في القطاع الخاص ايضا ، بل ان القطاع الخاص متورط الى حد كبير في معظم ا شكال الفساد الحكومي ،واحد التعاريف المهمه الاخرى للفساد هو استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة مثل الرشوة والابتزاز وهما ينطويان بالضرورة على مشاركة طرفين على الاقل ، ويشمل انوعا اخرى من ارتكاب الاعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها منفردة ومن بينها الاحتيال والاختلاس ، وذلك عندما يقوم السياسيون وكبار المسؤلين بخصيص الاصول العامة لاستخدام خاص واختلاس الاموال العامة ويكون لذالك اثار معاكسة ومباشرة على التنمية الاقتصادية ، وعلية فان الفساد وحسب تعريف الامم المتحدة يشير الى سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ، كما يعرفة البنك الدولي على انة استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية ، ويعني المنصب العام

كما يراه قانون البنك الدولي هو منصب ثقة ليتطلب العمل بما يقتضية الصالح العام [4]

ثانيا: التداعيات الاجتماعية للفساد الاداري والمالي على الدولة والمجتمع:

1- تراجع التقاليد الادارية :

لعل اهم نقطة اساسية يمكن الوقوف عليها في هذا المجال هو انهيار وتراجع التقاليد الادارية في المجتمع العراقي ولاسيما بعد عام 1990 حتى اصبحة تلك التقاليد تفتقر الى عنصر الاحساس بالمسؤولية الوظيفية من قبل الموضف والقائم على الادارة وسط تزايد وتفاقم المشكلات الاقتصادية في المجتمع فلم تعد الادارة العراقية تقوم بادورها ووظائفها بالشكل الذي ينسجم والخط الذي عرفتة الادارة خلال ثمانين عاما من عمر الدولة العراقية الحديثة حتى بدا الفساد يتوغل الى المؤسسات الحكومية بطريقة او باخرى وتراجعة سمعة الدولة العراقية في النزاها والتي كانت خلال عقد السبعينات تحتل المرتبة السابعة في النزاها بين دول العالم حتى اصبحت اليوم في مرتبة مخجلة بين الدول الفاسدة ، ان انهيار التقاليد الادارية لم يكن قد بدا مع انهيار النظام السابق انما بدا مظاهرة تظهر للعيان قبل ذالك بكثير حينما تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بشكل مخيف لاسيما وان العراق خرج من حروب طويلة وعاش ظروف اقتصادية تركت تداعياتها على منظومة القيم الاجتماعية وبالتالي على منظومة القيم الادارية ، فوجدت كثير من المسؤلين الاداريين فرصتهم باستقلال مناصبهم وتحقيق مكاسب شخصية لدرجة صارت الظاهرة تشكل خطر محدقا على المجتمع بكاملة بعد ان تلاشت امال المجتمع تجاة قضايا الاعمار والبناء حتى صارت اي محاولة الاصلاح الدولة في الوقت الحاضر لايمكن

النظر اليها الا على انها ترقيع ما تم خرابة في الوقت الحاضر ولعل اساس هذا الخراب او جوهرة هو خراب الانسان ذاتة التي اختلت موازينة تحت وطئة الضروف الصعبة وعدم توفر القدرة الازمة لتنفس الصعداء وهو مـاادى الى انهيار منظومة القيم الادارية وما نتج عنه بفتح الباب على مصراعية امام الفساد في ظل غياب المساءلة القانونية [5] .

2- حرية واسعة للمسؤولين وقليل من المساءلة

لعل ابرز عوامل الفساد في المجتمعات النامية ومنها مجتمعنا هو تمتع المسؤولين بحرية واسعة في التصرف مقابل قليل من المساءلة، وهذا الامر يجعل أولئك المسؤولين يستغلون مواقعهم الادارية لتحقيق مكاسب شخصية وتلقي الرشوة والعمولات من القطاع الخاص مقابل تسهيل اعطائه مزيدا من المشروعات على حساب المجتمع، كما ان الكثير من المسؤولين جاءوا باقربائهم ومعارفهم وعهدوا اليهم كثير من المشاريع التي كان اغلبها مشاريع شكلية او وهمية ليقبضوا مقابلها مبالغ هائلة دون ان يتخذ بحقهم اجراء قانوني صارم، ولعل هذا ما دفع كثير من المسؤولين الى التمادي في استغلال مناصبهم لتحقيق اغراض شخصية دون الالتفات الى الاضرار التي يلحقونها في المجتمع كما ان غياب المساءلة القانونية ادت الى تفاقم الظاهرة ومن ثم تاخر المجتمع وتوقف خطط التنمية الفعالة في الوقت الحاضر في الوقت الذي يكون فيه المجتمع بامس الحاجة الى نهضة حقيقية انقاذية بعد ان عاش حقبة عصيبة من الازمات والحروب.

3-اضطراب الحالة العامة في المجتمع:

لعل اهم عوامل الفساد في المجتمع العراقي هو استمرار حالة الاضطراب و تبوء عشرات الافراد مسؤوليات كبيرة في الدولة وخلال تعاقب الحكومات بعد عام 2003، مما جعل الكثير منهم يعد المنصب

العام فرصة تاريخية لتحقيق مكاسب شخصية وهذا الامر ساعد فيما بعد على تفشي الفساد في مفاصل الدولة المختلفة يقابل ذلك ازدياد معدلات الفقر والبطالة والانحراف السلوكي وتخلف البلاد ، كما اصبح لذلك تداعيات نفسية واجتماعية خطيرة على المجتمع، فازدادت الامراض النفسية وتفاقمت الازمات الاجتماعية والتوترات الاسرية لاسيما وان اليأس بدأ يدب في صفوف افراد المجتمع نتيجة غياب مؤشرات ايجابية للقضاء على الفساد وما تقوم به هيئة النزاهة في هذا المجال من عمل وطني ما زال يصطدم كل يوم بعقبات عدة ، الا ان جهدها هذا يبقى ناقصا اذا لم يسانده المجتمع بكل اطيافه والا اصبحت تلك الجهود لا اهمية لها في ظل غياب المساءلة الشعبية.

4- ضعف الشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع حاضرا ومستقبلا

من ابرز عوامل انتشار الفساد الاداري والمالي في المجتمع العراقي هو ضعف الشعور بالمسؤولية الوظيفية اتجاه تنمية وتقدم المجتمع وتسارع المسؤولين الى تحقيق مكاسب آنية شخصية على حساب قيم وتقاليد المجتمع حتى اصبح هناك تهديد مباشر للقيم الاخلاقية فيما يتصل بآليات التنشئة الاجتماعية للاجيال القادمة وهذا يظهر واضحا في تصرفات المسؤولين واصحاب النفوذ في المؤسسات المختلفة بعدم المبالاة باهمية الجانب السلوكي وهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية وبالتالي فان ذلك سيكون له نتائج سلبية على سلوك الاجيال القادمة حينما يتعلمونه خلال المشاهدة او خلال استماعهم له من المجتمع اومن وسائل الاعلام اذا لم توضع العلاجات اللازمة لتصحيح الاوضاع.

5- الفساد الاداري والمالي وتداعياته على مؤسسات الدولة

لاشك ان الادارة هي العمود الفقري للدولة ، وهكذا ذهب المنظرون الاجتماعيون وابرزهم ماكس فيبر الى اعتبار التنظيم الرسمي يمثل حالة في غاية الاهمية لبناء المجتمع الحديث، وقد وضع اسس ذلك من خلال وضع اصول ذلك التنظيم من الهرم الى القاعدة متضمنا قواعد ولوائح تحترم كل مفصل من مفاصله وبطريقة عقلانية وعلمية، وعندما كانت الادارة في المجتمعات النامية وهي مجتمعات تعاني من اخفاقات حقيقية على مستوى الفكر والاداء والممارسة فان امكانية تغلغل الفساد اليها يكون واردا على طول الزمن، وهكذا كان انهيار مؤسسات الدولة العراقية بعد عام 2003 قد فتح الباب على مصراعيه امام الفساد ، وهي مسألة اضحت تهدد الاقتصاد الوطني وتضع الدولة امام امتحان صعب لاسيما في المرحلة المقبلة، اذا لم توضع اجراءات صارمة لمحاربة الفساد بكل اشكاله وبدون حصانة لاحد من خلال تفعيل القوانين الرادعة وتطبيقها بشكل عاجل وهذا لا يتم الا من خلال سيادة القانون واعادة هيبة الدولة والا بقيت تداعيات الفساد مستمرة وتزداد سوءا للتتضائل معها طموحات المواطنين في تحقيق معدلات متوقعة من التقدم فضلا عما يسببه الفساد من اعاقة تنفيذ المشاريع التنموية وتنشيط المشاريع غير المفصلية في المجتمع مما يؤدي الى تبديد اموال الدولة واختلاسها وسرقتها بطريقة مضللة من قبل الموظفين الفاسدين مما يحرم المجتمع من فرص الاستفادة من تلك الاموال في موضعها المناسب، كما يعود ذلك الى الخطأ الذي يرتكبه الجهاز الاداري في تعيين مثل هؤلاء الموظفين في الاماكن غير المناسبة مع ضعف المحاسبة والمساءلة وعدم فرض العقوبات الرادعة اتجاه أولئك المسيئين لحقوق

المجتمع وبجانب آخر فان بعض الموظفين الذين يفتقدون الوعي الاجتماعي ويساعدون في انتشار بعض مظاهر الفساد حينما يقدمون الهدايا المالية والعينية للموظفين لقاء انجاز معاملاتهم التي قد تكون اصولية ولا تحتاج في انجازها لمثل هذا السلوك.

ثالثا: نحو بناء استراتيجية وطنية للحد من الفساد الاداري والمالي

1- تعزيز الانتماء الوطني.

ان الخطوة الاولى التي يمكن اتباعها في طريق بناء استراتيجية وطنية للحد من الفساد الاداري والمالي على الدولة والمجتمع هي تعزيز وترسيخ مفهوم المواطنة كاساس حقيقي للعلاقة بين الانسان والدولة، وهي مسألة تبدوا للوهلة الاولى محط تاييد للمجتمع وامر متفق عليه بين كل اطياف المجتمع العراقي من حيث الاطار العام او من حيث الشكل الا ان المسألة ذاتها ليست بالسهولة المرنة التي تبدو على لسان المجتمع عندما ياخذ بنظر الاعتبار تصارع المصالح والارادات بين القوى السياسية في الساحة العراقية اليوم التي لاتزال في حقبة التخندق للحصول على مكاسب خاصة وتكوين قاعدة تستند عليها في الحصول على المزيد من المكاسب الا ان هذه القضية ذاتها بدأت تفقد معناها امام تصاعد درجة الوعي الاجتماعي ازاء ترجيح الانتماء الوطني على الانتماءات الفرعية الاخرى.

2- بلورة رأي عام شعبي يرفض الفساد

عندما تتضح حقيقة الانتماء الوطني كمعيار اساسي في العلاقة بين افراد المجتمع والدولة وتحل اشكالية العلاقة المتنافرة المزمنة بين المواطن والحكومة، عندئذ يكون من المناسب تحشيد الرأي العام

لفضح اساليب الفساد وانتهاكات حقوق الانسان ويكون للاعلام ومنظمات المجتمع المدني وعلماء الدين واجهزة الدولة المختلفة قدرة حقيقية في بلورة وعي شعبي حقيقي يحارب الفساد ويعتبره داءا ينبغي التخلص منه، واعتبار ذلك خطوة جوهرية للحد من الظاهرة وتداعياتها الاجتماعية على حاضر ومستقبل المجتمع ليفتح الطريق امام برامج التعمير والتنمية المزمع القيام بها في مجتمع بامس الحاجة اليها.

3- ارساء قواعد الديمقراطية وحقوق الانسان

لايمكن القيام بتلك الخطوات بشكل فعال دون ارساء قواعد الديمقراطية، وجعل صوت المعارضة حاضرا يحتج على كل ممارسات التي لا تتفق وتطلعات المجتمع العراقي، فالديمقراطية المطلوبة في هذا المجال هي الديمقراطية القائمة على اساس احترام اختيار الشعب لحكومته وشكل الحكم الذي يختاره واحترام الرأي الاخر والنظر الى اعضاء الحكومة على اساس انهم موظفين يقومون بادوارهم لخدمة المجتمع وليس اسيادا عليه، وان هناك معارضة واعية داخل البرلمان تعمل على اساس المصلحة الوطنية اولا واخيرا هدفها تقويم العمل الحكومي واصلاحه خدمة للصالح العام وينبغي ان نعزز هذا بقوانين تحمي ذلك الاجراء وتجعل الرأي المعارض نافذا ومحترما طالما يبغي مصلحة الجميع.

4- محاربة الفقر والبطالة

اذا تمكن المجتمع من تحقيق تقدم حقيقي بالمجالات اعلاه سيكون قادرا على وضع خطة استراتيجية وطنية لمحاربة البطالة والتخفيف من وطأة الفقر على المجتمع وعلى الرغم من كون البطالة مشكلة عالمية كما هي مشكلة الفقر الا ان انهيار مؤسسات الدولة

الانتاجية منها والادارية قد جعل عملية ضبط البطالة في غاية الصعوبة اذ تشير بعض الصلاحيات الى بعض الاحصائيات ارتفاع نسبتها في المجتمع الى اكثر من 40٪ في حين تشير احصائيات اخرى على ارتفاعها الى اكثر من 50٪ ومهما يكن من امر فان هذه النسب تبدوا مخيفة وتحتاج الى وقفة وطنية صادقة من قبل كل المؤسسات الوطنية والشعبية على السواء وبهذا فان العلاقة بين الفساد والبطالة هي علاقة متداخلة، فالفسادالاداري والمالي قد عرقل وعطل اقامة مشاريع حقيقية تستوعب آلاف العاطلين عن العمل لاسيما وان مظاهر الفساد قد انتشرت بشكل اساسي حينما اخذ الترويج لمشاريع سطحية غير مفصلية، فلاتزال المؤسسات الصناعية والانتاجية تعاني من ركود انتاجي، كما لاتزال المؤسسات الخدمية غير القادرة على تلبية حاجات الناس في ظل تصاعد وتيرة العنف والتخريب، كما ان الكثير من المؤسسات الحكومية قد فقدت آليات العمل الاداري الانسيابي، فهي تعمل على استبدال خططها وموظفيها لمجرد استبدال وزير مكان آخر الامر الذي الحق الضرر بهذه المؤسسات من حيث الاداء والخبرة وكذلك في عدم قدرتها على وضع آليات جدية لمعالجة البطالة والفقر كمشكلات قائمة.(7)

5- الاستفادة من الجهود الدولية :

تؤكد العديد من قرارات الامم المتحدة سواء الصادرة عن الجمعية العامة او من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاهتمام بقضية محاربة الفساد، وياتي هذا الاهتمام في اطار الاقتناع بعدد من الامور منها ان قضية الفساد تهدد امن المجتمعات وتحد من قيم الديمقراطية وتعرقل عمليات التنمية، كما يرتبط الفساد بباقي اشكال الجريمة وبالتحديد الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما في ذلك قضية

غسيل الاموال، كما اضحى الفساد ظاهرة عابرة للحدود القومية كما باتت هناك قناعة بتطوير معايير لتقديم المساعدات التقنية للارتفاع بمستوى التنظيم الاداري وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة وبناء على ذلك صدر عن الامم المتحدة العديد من القرارات لمواجهة هذه الظاهرة فهناك القرار 45/121 في 14/ك1/1990 والقرار 46/152 في /ك1/1991 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1992/22 في 30/ تموز/ 1992 و 1993/32 في 27/تموز/1993 ثم القرار 1995/14 في 24/تموز/1995 بشأن اجراءات مقاومة الفساد والقرار 1998/16 في تموز/1998 ايضا بشأن مقاومة الفساد. وقد كانت الامم المتحدة قد اعدت في 2003/10/22 اول اتفاقية دولية لمكافحة الفساد بعد عامين من المفاوضات وعرضت الاتفاقية على الامم المتحدة للتصديق عليها رسميا بعد ان وقع عليها 95 دولة من بينها الولايات المتحدة الامريكية يضاف الى ذلك جهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارية العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والاتحاد الاوربي ومنظمة الدول الامريكية ومنتدى دافوس ومنظمة الشفافية الدولية(8).ووفق لتلك الجهود يقع على الدولة العراقية مسؤولية الاستفادة منها والتعامل مع القوانين الدولية والاستفادة ايضا من الابحاث والدراسات بهذا الشأن بالتقليل من تداعيات الفساد على المجتمع والدولة لاسيما وان العراق في مرحلته الانتقالية بحاجة ماسة لكل الخبرات والاستشارات الضرورية للحد من هذه الظاهرة ومعالجة آثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع

6- ضرورة دعم جهود هيئة النزاهه العراقيه :

لا يمكن الخلاص من اثار هذه الظاهره وانجاح اي خطه للحد من تداعيات الفساد الاجتماعيه الا بتقديم الدعم الكبير لجهود النزاهه شعبيا ورسميا ،وبدون هذا التعاون تبقى الخطه ناقصه لاسيما وان هيئه

النزاهـه تعـد البوابـه الوطنيـه لمحاربـة الفسادومحاسـبة اصـحابه وفـق القـوانين الازمـه، وهـي خطـوه بحاجـه الى اسـناد حكـومي وشـعبي فعـال وهـذا لـيس بـا لامـر السـهل مـع تشـابك المصـالح ممـا يفـرض انتفاضـه عارمه على الذات وتقديم مصلحة المجتمع والبلد على كل اعتبار.

رابعا : الاستنتاجات والتوصيات:

اضحى الفساد الاداري والمالي ظاهره عالميه وازدادت تداعياتها الاجتماعيه والاقتصاديه خلال السنوات الاخيره حتى انبرت المنظمات الدوليه والانسانيه وضع دراسات علميه لفهم تداعياتها الاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه على المجتمعات الانسانيه ،واذا كان البعض ينظر الى الفساد كعامل مشجع للشركات العالميه العابره للقارات للقيام بالمشاريع العملاقه فان ذالك يعد خساره ماديه للمجتمع الذي يدفع من خزينته اموال طائله تفوق بكثير تكلفة تلك المشاريع ،وفي مجتمعنا العراقي اصبح الفساد ظاهره مقلقه حتى استدعى الامر تأسيس هيئة النزاهه للحد منها ومن ثم القضاء عليها. وبنا على ما جاء في البحث يمكن صياغة بعض **الاستنتاجات ابرزها مايلي:**

1- ان ظاهرة الفساد ظاهره عالميه تعدت الحدود والبحار ،واضحت تهدد حقوق الانسان في اجزاء عديده من المعموره ولاسيما المجتمعات الناميه.

2- يمثل غياب الديمقراطيه عنصر اساسي في تفشي ظاهره الفساد ،لان غياب المعارضه يعني غياب المراقبه،

3- تزايد الطموحات غير المشروعه لدى كثير من المسوؤلين الذين يرون المنصب العام فرصه تاريخيه بالنسبه لهم لتحقيق مكاسب شخصيه.

4- عدم تفعيل القوانين وتطبيقها من الاسباب الرئيسيه الدافعه للفساد.

5- ضعف المسانده الحقيقيه لهيئة النزاهه بحيث تتظافر الجهود الشعبيه والرسميه بشكل حازم للحد من تداعيات الظاهره الاجتماعيه.

6- ضعف الاداره وعدم قدرتها على القيام بواجباتها بشكل سليم بسبب تسلل العناصر غير الكفؤه فضلا عن مظاهر الفساد التي تنتابها.

7- تردي الاوضاع الامنيه وغياب المشاريع الحقيقيه مع وجود تلاعب واضح في التلاعبات الاقتصاديه سواء على مستوى الاستيراد ام على مستوى تنفيذ المشاريع ام عقدها مع الشركات بحيث لا تصل مردوداتها الحقيقيه الى المواطنين .

8- ضعف الشعور بالمسوؤليه الوظيفيه لدى مسوؤلي الاجهزه الاداريه وهم يتعاملون مع المشاريع الاساسيه التي تهم الناس ويكون اهتمامهم اكثر معالمشاريع السطحيه ذات الربح السريع .

9- ادى الفساد الاداري والمالي الى عدم استثمار امثل للثروات الطبيعيه مما اخل بحقوق الاجيال الحاضره والاجيال المقبله .

10- اثر الفساد على اداء القطاعات الاقتصاديه وعكس تداعيات اجتماعيه خطيره على بنية المجتمع العراقي فانخفض مستوى النمو الاقتصادي واضعف المناخ المناسب للاستثمار ويزيد من تكلفةالمشاريع ويهدد نقل التقنيه الضروريه فضلا عما تفعله الرشاوي من اثار زيادة تكلفة المشاريع واستبعاد المستثمرين عن المشاريع الانتاجيه بسبب الظروف الامنيه مما جعلهم يتسارعون في

تنفيذ مشاريع سطحيه او بيعها الى مقاولين اخرين مما اضر كثيرا باقتصاد البلد ولم يقبض المواطن شيئا منها .

11- غياب المساءله القانونيه الازمه بحق كثير من المقصرين وغياب الرؤيه في اتخاذ القرار المناسب بحقهم بل بقي الكثير منهم يشغل المناصب العامه ويستغلونها لتحقيق مكاسب شخصيه حينما تسنح الفرصه بذالك.

كما توصل البحث الى العديد من التوصيات نذكر منها مايلي:

1- للحد من تداعيات ظاهرة الفساد الادارى والمالي ينبغي اولا صدق النوايا وترسيخ ثقافة وطنيه قائمه على اساس صيانة كرامة الانسان والبلد والتفكير جديا بحاضرومستقبل الاجيال.

2- ضرورة تفعيل القوانين الرادعه فورا بحق المفسدين مهما كانت مواقعهم احتراما لارادة الشعب العراقي الذي دفع ثمنا غاليا من عمره حروبا وازمات.

3- ضرورة دعم جهود هيئة النزاهه بكل الوسائل الممكنه شعبيا ورسميا باعتبارها الباب الوطني للقضاء على الفساد .

4- ضرورةاجراء دراسات وابحاث لفهم تداعيات الفساد اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا على بنية المجتمع العراقي حاضرا ومستقبلا.

5- ان العراق كله في مركب واحد واي خلل في اي جزء منه سوف تصل اضراره الى الاجزاء الاخرى ،لذا ينبغي تظافر الجهود الشعبيه والرسميه لتخليص المجتمع من هذا الداء الخطير.

أصبحت ظواهر التلاعب والاستغلال والرشوة والمحسوبية والسلوك النفعي أداريا" وماليا"من أهم الظواهر التي تواجه الشركات

الدوليـة الكـبيرة مثلمـا تواجـه الشـركات والمؤسسـات الأخـرى في القطاعين الخاص والعام ، وترتبت عليها مخاطر منها :

- ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد.
- ضياع أموال الدولة وفقدان القدرة على انجاز المشاريع الإنتاجية والخدمية .
- أحجام المستثمرين عن الإسهام في الاستثمار محليا" ودوليا".
- تعرض الشركات والكبيرة منها خاصة إلى الخسارة وربما الإفلاس

وهـذا يؤكـد أهميـة التصـدي لهـذه الظـواهر وتطـوير الـنظم والإجـراءات الـتي تسـهم في معالجتهـا ، وتعـد حوكمـة الشـركات (Corporate Governance) واحدة من أهم الوسائل التي تؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة ،وتؤدي بالمقابل إلى تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق في المجتمع الديمقراطي(2).

ويأخذ البحث أهمية أخرى مضافة من خلال تطويع مبادئ نظام الحوكمة والياته بما يتناسب والمؤسسة الحكومية ، ويضع نظاما" واضح المعالم يساعد على تجاوز الكثير من حالات الاستغلال والفساد التي قد تتعرض لها مثل هذه المؤسسات .

1- المشكلة ..

تتركز المشكلة في حاجة المؤسسات الحكومية العراقية إلى نظام يتصف بالشفافية والنزاهة والسيطرة الدقيقة التي تمكن من كشف حالات الفساد بمختلف أنواعه وخاصة (الإداري والمالي) ،

وتأسيس الآليات المناسبة لسيطرة عليها ومعالجتها .ولخصت المشكلة بالتساؤل الآتي :-

هل يمكن تطويع نظام الحوكمة بما يتلاءم وحاجة المؤسسة الحكومية العراقية (المؤسسة الجامعية) في السيطرة على ومعالجة ظواهر الفساد المختلفة التي قد تتعرض لها؟

2 – الأهداف ..

- تطويع مبادئ واليات نظام الحوكمة بما يتلاءم وحاجات المؤسسة الحكومية العراقية (المؤسسة الجامعية).
- تشكيل منظور استراتيجي للحوكمة في مستوى المؤسسة الحكومية العراقية (المؤسسة الجامعية)،يوفر مبادئ واليات تسهم في السيطرة على ظواهر الفساد في هذه المؤسسة ومعالجتها .

3- طريقة الدراسة ..

صممت طريقة الدراسة على أساس خطوتين متكاملتين ، كانت الخطوة الأولى محاولة لبلورة المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة،وتحديد العناصر التي يستند إليها ،إما الخطوة الثابتة فقد كرست لاختبار نموذج المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة في المؤسسة الحكومية العراقية ، ممثلة في (جامعة البصرة) ، واعتمد اختيار النموذج فرضية رئيسة مفادها يعتمد مستوى أداء المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة على مدى العمل بالمنظور ذاته) ، **واشتقت منها ثلاث فرضيات :-**

الأولى: يوجد أثر ذي دلالة معنوية بين البعد المستقل (الهيكلي) والبعد المعتمد أداء المنظور

الثانية : يوجد أثر ذي دلالة معنوية بين البعد المستقل (ألقيمي والبعد المعتمد أداء المنظور .

الثالثة : يوجد أثر ذي دلالة معنوية بين البعد المستقل (الرقابي) والبعد المعتمد أداء المنظور .

وطور لأغراض جمع البيانات استمارة استبانه تضمنت ثلاثة متغيرات مستقلة ، ومتغيرا" واحدا" معتمدا"فسرتها (35) فقرة ، ثم قياسها على مدرج مكون من(11) رتبة ، مقدرة بالنسب المئوية من (صفر ٪ حتى 100٪). من اجل إن تكون نتائج القياس أكثر دقة ..

اختيرت جامعة البصرة مجالا" للدراسة ، لأنها تحمل مواصفات المؤسسة الحكومية العراقية من جانب ، ولان مجتمعها أكثر نضوجا ومعرفة ، وبالتالي أكثر قدرة على دقة الإجابة .وكانت عينة الدراسة عمديه ، شملت (40) مفردة ، من الأكاديميين والإداريين أصحاب الخبرة والاختصاص والمعرفة الكافية بظواهر الاستغلال والفساد الإداري والمالي (أسبابا" ومعالجات)..

واستخدم لأغراض التحليل واختيار الفرضيات الأساليب الإحصائية التي تتلاءم وطريقة الدراسة مثل (الوسط الحسابي والانحراف المعياري ، العلاقات الارتباطية ، تحليل التباين).

ثانيا: مدخل إلى نظام حوكمة الشركات

أ- مفهوم حوكمة الشركات ..

غالبا ما يفسر مستوى أداء المنظمة ،وانتظام سلوكها على أساس (إن مشكلات المنظمة ، ومشكلات الحوكمة ، وضمان توفير متطلبات البقاء والازدهار ، تعتمد جميعا" على الكيفية التي يتم من

خلالها الإمساك بقضايا التنسيق والدافعية من داخل المنظمة) ،وهذه تحتاج إلى نظام شفاف وعادل يعتمد المعاملة النزيهة مع جميع أصحاب المصالح ، ويوفر فرصة النجاح لمالكي المشروع ممن يلتزموا بجودة الإنتاج ، ويظهر هذا بحالة أكثر وضوحا" في نظام (حوكمة الشركات Corporate Governance) ، إذ يهدف النظام إلى تعزيز (أمكانية المساهمين من استرجاع العائد على الاستثمار الخاص بهم) ، يعرف نظام حوكمة الشركات بأنه (مجموعة من القواعد التي تستخدم لإدارة الشركة من داخلها ، يشرف عليها مجلس الإدارة بما يضمن حماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ، البعيدين عن المركز الرئيس لإدارة الشركة ،والمعزولين عنه تماما .

ويتصف النظام بالشفافية التي تمكن الشعب (الجمهور) من الحكم بدقة عن مستوى تحقيق مصلحته)، وعرفت حوكمة الشركات أيضا" بأنها (كيفية بناء هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون ، بالاعتماد على المعايير الدولية للشفافية ، والوضوح ، والدقة في البيانات المالية بما يسمح للدائنين والمقرضين من معرفة احتمالات نتائج الاستثمار بسهولة) ، وتعني حوكمة الشركات أيضا (مجموعة من العمليات والأعراف ، والسياسات والقوانين ، والهيئات التي تؤثر في طريقة توجيه الشركة وأدارتها والسيطرة عليها).

اتضح من العرض سابق الذكر لتعاريف حوكمة الشركات ما يأتي :-

1- إن المصطلح المستخدم في هذا المجال هو مصطلح (حوكمة الشركات)، وان المجال الذي يغطيه ويتعامل معه هو (الشركات الكبرى والدولية منها بشكل خاص)،

2- وتوصف (حوكمة الشركات) بالحقل الاقتصادي الذي يدرس الكثير من القضايا الناتجة عن الفصل بين الملكية والرقابة .

3- ويهتم نظام (حوكمة الشركات)بعمليات توجيه ومراقبة الشركات.

4- ويعمل على تنظيم علاقة الشركة مع أصحاب المصالح من (المالكين، المديرين، مجلس الإدارة، هيئة الإدارة العامة، وأصحاب المصالح الداخليين الآخرين).

5- وينظم السلطات التشريعية التي تحدد مدى السلطات الرقابية الممنوحة للقاعدة الواسعة من العاملين في الشركة والمجتمع المحلي.

6- ويهدف إلى ضمان حقوق أصحاب المصالح (المساهمين)، والاحتفاظ بها.

7- من خلال مراعاة (خصائص السوق وآلياته، التشريعات والقوانين، ثقافة الإدارة ،وأخلاقيات نظام الحوكمة).

يتأسس نظام حوكمة الشركات على مسألتين رئيستين :-

1- ظهور أكثرية من المساهمين يتمتع كل واحد منهم (بحصص قليلة وغير مهمة)، يقابلها (حصص كبيرة لأعداد قليلة من المساهمين).

2- ضرورة حماية حقوق العدد الأكبر من المساهمين الذين لديهم (حصصا" قليلة) ،من محاولة الاستيلاء و الاستغلال لهذه الحصص من قبل المساهمين الكبار (المسيطرين) ، وكما مبين في الشكل(1) أدناه :-

شكل (1) مخطط نظام حوكمة الشركات

المساهمون غير المسيطرين (حصص صغيرة مقابل أعداد كبيرة)
.لا يملكون حق الرقابة والسيطرة على إدارة الشركة وقدراتها . تقع حقوقهم تحت رحمة المساهمون الكبار . .الحاجة إلى حماية حقوقهم .
- المساهمون المسيطرون (الحصص الكبيرة)
. السيطرة على أدارة الشركة وقراراتها . التحكم في حقوق الأكثرية تحت أي مبرر وآي ظرف : (التلاعب بالقرارات الإستراتيجية ، التلاعب بالحسابات ، الإخفاء)

تمنع التلاعب والقرارات غير القانونية

تحفظ الحقوق ، وتسمح بالرقابة

الحوكمة : من خلال مبادئها وطرائق تعاملها
تحافظ على حقوق الأكثرية التي تمتلك عدد قليل من الأسهم لكل مساهم ، وتكشف وتمنع التصرفات والقرارات غير القانونية التي تتخذها الأقلية المسيطرة ، وتسبب الضرر لحقوق الأكثرية

تعزز الثقة، وتضمن بقاء وتطور الشركة .

تأسيسا" على ماسبق ذكره آنفا"، لابد من مناقشة حقيقتين مهمتين:-

الأولى :- تتعلق بهيكل الملكية وأنواعه

والثانية :- تتعلق بالعوامل والقوى ذات الصلة بنظام حوكمة الشركة.

فيما يتعلق بأنواع هيكل الملكية ،فأنها تصنف إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول :- تتركز فيه الملكية في يد مالك واحد أو عائلة، عندها يكون المالك هو المسيطر على حصص الشركة ،وتندمج الملكية مع الإدارة ، ويتم في هذه الحالة التخلص من كلفة (الوكالة)، إلا أن الخطورة المترتبة على هذا النوع من الملكية هي (استيلاء الإدارة على جميع حقوق الشركة ، وتعرف إجرائيا"(بالأقلية المالكة) .

النوع الثاني:- انتشار أو (توزيع) الملكية على عدد كبير من المساهمين ،حصص قليلة لكل مساهم ،مقابل أعداد كبيرة من

المساهمين ، إذ لا قيمة مؤثرة لحصة كل مساهم ، مقابل قيمة الملكية الإجمالية للشركة ،وتنفصل الملكية عن الإدارة ،وتتصف الإدارة بالمهنية العالية ، ويترتب عليها كلفة الوكالة ،بمعنى آخر (الأجور التي تدفع للإدارة).

النوع الثالث: هيكل رقابة الأقلية ، أو حملة الأسهم التي تشكل أسهم أي واحد منهم أقلية مقارنة بالملكية الإجمالية للشركة ، على أن يضمن الهيكل حقوق الأكثرية في الرقابة على قرارات الشركة ونشاطاتها ، **ويحفظ حقوقها من خلال :**

- ممارسة جميع المساهمين الرقابة على الشركة.
- الاحتفاظ بنسبة قليلة من حقوق الملكية تضاف الى التدفقات النقدية للشركة.

أما فيما يتعلق بالعوامل والقوى المتعلقة بنظام الحوكمة ،فأن النظام يركز على الطريقة التي يقاد على أساسها الأشخاص في الشركة ،وهذه تتأثر بكل من (السوق ،المنافسة والبيئة التنظيمية ،التشريعات والقوانين،وثقافة الإدارة) ،ويشارك في نظام الحوكمة (تصميما" وتنفيذا") كل من (الإدارة القانونية في المنظمة ،الرئيس التنفيذي ، مجلس الإدارة والمساهمين)، فضلا" عن مجموعة أخرى من أصحاب المصالح ، (المجهزون، الزبائن، الممولون والمقرضون، العاملون والمجتمع الواسع).

يستخلص مما سبق ذكره مايأتي :-

1- إن هيكل الملكية الذي يحقق الفصل بين الملكية والإدارة هو الهيكل الذي يضعف من فاعلية سيطرة العدد الأكبر من

المساهمين على القرارات الإدارية الرئيسة ،مقابل منح سلطة أكبر للأقلية المالكة لنسبة أكبر من الأسهم في السيطرة والتحكم في موجودات الشركة وحساباتها .

2- إن السلطة المشار إليها في أعلاه تسمح للأقلية المالكة بالاستيلاء على والتلاعب بحقوق المالكين الآخرين ،مما يترتب عليه مشكلات اقتصادية واستثمارية وغيرها تتعلق بظواهر الفساد الإداري والمالي بكل أنواعه .

3- إن الخلل والمشكلات المترتبة على الهيكل سابق الذكر توفر فرصا"أكبر للعمل على وفق نظام الحوكمة ،لأن هذا النظام (يوفر الرقابة التي تجعل من نشاطات المديرين المالكين موازية لمتطلبات المساهمين الآخرين ومتوازنة معها)

4- يوفر نظام الحوكمة فرصا" متكافئة لكل الأطراف ذات المصلحة بالشركة من داخلها وخارجها ،وتختلف الأدوار طبقا"لحجم المسؤولية والتأثير في القرار ،وتنظم المشاركة من خلال التشريعات العادلة ، وأنظمة الشفافية والمسائلة ، وأخلاقيات الحوكمة التي تشكل مع بعضها ضوابط تنظم تنفيذ الأدوار والرقابة عليها .

ب- مبادئ الحوكمة ومحدداته

يتصف نظام الحوكمة بخصائص مهمة ،تنعكس إيجابيا"على أهداف النظام وآليات تنفيذه ،وتشكل مدخلا" في معرفة مبادئ نظام الحوكمة وأخلاقياته ،وتم إيجازها بما يأتي :

1- احترام حقوق المساهمين

2- تشجيع المساهمين على ممارسة حقوقهم .

3- توصيل المعلومات التي تساعد المساهمين على المشاركة الفاعلة في اجتماعات الشركة.

4- التصرف بأخلاقية وشرف إزاء الاختلاف الظاهر والكامن في المصالح.

5- المصارحة في كشف الحسابات و التقارير المالية .

6- التدقيق والتأكد من الأخطاء الناتجة عن القوائم المالية .

7- نظام واضح للرقابة المالية يتضمن استقلالية المراقبين (المدققين).

8- التأكد من المكافآت الممنوحة للإدارة العليا ،ومدى مطابقتها للقوانين والتشريعات .

9- تدقيق طريقة تعيين الأشخاص في مجلس الإدارة ،ومدى مطابقتها للقوانين والتشريعات .

10- لتأكد من مدى كفاية الموارد المتوفرة للمديرين لتنفيذ واجباتهم

11- تدقيق مواضع الخطأ والسهو الإداري وتشخيص أسبابها .

في ضوء ما تقدم ذكره ،لخصت مبادئ الحوكمة بما يأتي :

1- الاعتراف بحقوق المساهمين والتعامل العادل معهم من خلال :-

- احترام حقوق المساهمين
- مساعدة المساهمين بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة حقوقهم والعمل على أساسها
- تزويد المساهمين بالمعلومات الواضحة والمفهومة التي تساعدهم على المشاركة بفاعلية في اللقاءات العامة.

2- إسهامات أصحاب المصالح الآخرين من خلال الالتزام القانوني و الالتزامات الأخرى للشركة إزاء أصحاب المصالح الشرعيين ، والآخرين الذين تربطهم مصلحة قانونية بالشركة أو المؤسسة

3- دور ومسؤوليات مجلس الإدارة من خلال :-

- امتلاك مجلس الإدارة المعارف والخبرات والمهارات التي تمكنه من التعامل مع القضايا المتعلقة بالإعمال المختلفة.
- إمكانيته من مراجعة وتحسين أداء الإدارة.
- امتلاكه الحجم الكافي من حيث العدد ،والمستوى الملائم من الالتزام الذي يساعده على الاستجابة التامة لمسؤولياته وواجباته.
- أن يشارك المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين في إنجازا لأعمال الإدارية المتعلقة بالمؤسسة.
- يجب أن لا تنسب الأدوار الرئيسة(للرئيس والمدير التنفيذي) لنفس الشخص،بمعنى أخر فصل (رئاسة مجلس الإدارة عن المدير التنفيذي).

4- السلوك الأخلاقي النزيه من خلال :-

- تطوير مجموعة من المعايير والضوابط السلوكية التي تعزز الأخلاقية والمسؤولية عند اتخاذ القرار.
- تجنب الفشل من خلال الاعتماد على السلوك المستقيم والنزيه .
- تأسيس برامج مبنية على أساس الطاعة والأخلاقية تقلل من الوقوع في المخاطرة الناتجة عن التصرف خارج الحدود الأخلاقية والقانونية .

5- الشفافية وكشف الحقائق أو (الإفصاح عن الحقائق)، من خلال:-

- الوضوح والكشف عن أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارات العليا الأخرى غي المؤسسة .
- توفير المعلومات والحقائق التي تعزز من قدرة المساهمين على المسائلة.
- تنفيذ الإجراءات التي تضمن تحقيق الاستقلالية والحماية للتقارير المالية النزيهة .
- كشف الجوانب المادية التي تسترعي اهتمام المؤسسة ، وإطلاع المستثمرين أو (الآخرين) بجميع الحقائق المتعلقة بأعمال المنظمة.

6- اللجان الرئيسة التي يحتفظ بها مجلس الإدارة من أجل المساعدة في تنفيذ مسؤولياته ،وتتضمن كل من (اللجنة التدقيقية،لجنة المكافآت ،لجنة الترشيح الحوكمة واللجنة المالية).

يستخلص مما سبق ذكره أن مبادئ الحوكمة تتأسس على ثلاثة عناصر رئيسة (خصائص مجلس الإدارة وطبيعة الدور الذي يضطلع به، الالتزامات القانونية إزاء أصحاب المصالح بما في ذلك مصالحهم ومشاركاتهم ،السلوك الأخلاقي والالتزام بأخلاقيات الحوكمة).

أما محددات نظام الحوكمة فتظهر من خلال مايأتي :-

1- مستوى التزود بالمعلومات المحاسبية، من خلال :-

- مدى توفر نماذج الحسابات المالية التي تمكن من مراقبة تصرف المديرين العامين (الإدارة العليا)

- مستوى النقص في البيانات المالية وما يترتب عليها من ضعف في مستوى كفاءة نظام الحوكمة .
- مدى إمكانية الاستعانة بالمدقق الخارجي وضمان حمايته .

2- طلب المعلومات أو (مدى إمكانية الحصول عليها) :-

- فقد تكون كلفة الحصول على المعلومات مرتفعة ، وهذا قد يمنع المساهمين من الحصول على المعلومات الجيدة .
- مستوى كفاية المعلومات المتوفرة عن الأسواق المالية ، لأن مستواها يحدد مستوى كفاية هذه الأسواق.

3- تكاليف الرصد والمراقبة :-

- مستوى التكاليف التي يتحملها المساهمون من أجل تشكيل جماعات ضغط تساعد في التأثير على القرارات التي يمكن أن يتخذها مجلس الإدارة والإدارات العليا في الاجتماعات العامة .

ج- آليات نظام الحوكمة ووسائله

تصمم آليات نظام الحوكمة ووسائل الرقابة من أجل الخفض من الخلل الذي ينشأ عن المخاطرة في السمعة ،أو الاختيار الخاطئ ، لذا ينبغي توفر الدقة في المعلومات عند مراقبة المديرين ،واستخدام طرف محايد لتنفيذ هذه المهمة ، يجب أن ينعكس نظام الرقابة إيجابيا" على كل من الدافعية والإمكانية ،وتتخذ آليات تنفيذ نظام الحوكمة نوعين من الرقابة :-

1- الرقابة الداخلية :-

تبدأ الرقابة الداخلية بمراقبة النشاطات ، وعلى أساسها يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية الهادفة إلى إنجاز الأهداف التنظيمية بكفاءة ، وتتضمن آليات تنفيذ الرقابة **كل مما يأتي** :-

أولاً":- مجلس الإدارة :-

- يمتلك مجلس الإدارة الصلاحيات القانونية التي تخوله حق (التعيين والإعفاء ،مكافأة الإدارة العليا وحماية رأس المال المستثمر) .
- تشخيص المشكلات التي قد تظهر من خلال الاجتماع المنظم لمجلس الإدارة ومناقشتها ،ومحا ولة تجنب الوقوع فيها .
- الاختلاف في هياكل مجلس الإدارة تبعا" للاختلاف في الشركات، وانعكاسه على دور المجلس .
- يتحدد مستوى إمكانية مجلس الإدارة من مراقبة الإدارات التنفيذية على إمكانية المجلس في الحصول على المعلومات المطلوبة .
- يستخدم مجلس الإدارة في تقويم الإدارة العليا معيار جودة القرارات التي تتخذ ها هذه الإدارة وتنعكس إيجابا" بشكل كبير على نواتج الأداء المالي .

ثانيا":- الرقابة من خلال نظام المكافآت المعتمدة على الأداء .

يعمم هذا النظام على أساس المكافآت التي تدفع مقابل مستوى أداء الشخص ،وقد تكون المكافآت المنوحة (نقدية أو غير نقدية)،أو تكون على أساس الحصص ،إذ يكون اختيار نظام المكافأة طبقا" للمنفعة التي يرغبها الشخص ،من أجل تجنب التعمد في الوقوع في الأخطاء ،أو السلوك الملتوي ، ومن جانب أخر تعزز من السلوك المتميز أو (المتوافق مع أخلاقيات الإدارة).

ثالثا":- هيئات التدقيق الداخلي .

2- الرقابة الخارجية :-

تمارس الرقابة الخارجية على تعاملات وتصرفات أصحاب المصالح الداخليين ، وتتضمن الآليات الآتية :-

- التعهدات التي تقدمها الشركة من أجل ضمان حقوق المولين والمقرضين .
- التشريعات الحكومية
- الضغط الإعلامي والإعلاني
- الاستيلاء والتملك .
- المنافسة .
- أواق العمل الإداري .
- هيئات التدقيق الخارجي .

ثانيا": المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة :-

أ - مفهوم المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة

إستعرض كل من (McMillan &Tampoe) وجهات نظر البعض من المدارس الفكرية للإستراتيجية والإدارة الإستراتيجية وكان البعض يصفها بالتوجه الاستراتيجي للمستقبل (النهايات ، الأغراض والمقاصد)، ويصفها البعض الأخر (بمركز المنظمة للمستقبل)، وتوصف أيضا" (بناء القدرات) ، (المشاركة العميقة في الأعمال).

يستخلص من وجهات نظر المدارس الفكرية حول الإستراتيجية ، إن الإستراتيجية ترتكز على ثلاث خصائص رئيسة هي (الشمولية ، التكاملية ،والمنظور المستقبلي بعيد المدى)، وعليه فأن المنظور الاستراتيجي يمكن أن يوصف (بالتصور الشامل والبعيد المدى للإستراتيجية ،والذي يغطي ويوجه عناصر الإستراتيجية ومكوناتها)،وإن تصور أي منظور إستراتيجي يتطلب ابتداء" معرفة طبيعة الحوكمة ومحتواها العام ،إذ تعني الحوكمة (مجموعة من العمليات ،والأعراف ، والسياسات ، والقوانين ، والهيئات التي تؤثر في طريقة توجيه المنظمة وإدارتها والسيطرة عليها) ، وتم وصف الحوكمة (بالعلاقات المتشابكة بين الكثير من اللاعبين ، والأهداف التي ترغبها الشركة أو المؤسسة) ،ويقصد باللاعبين كل من ، المساهمين ، زبائن، الإدارة ، مجلس الإدارة ،وأصحاب المصالح الآخرين مثل العاملين، المجهزين ، المصارف،المشرعين ،البيئة ، المجتمع المحلي)، وأشير للحوكمة أيضا" بأنها (نظام داخلي يتضمن شبكة من السياسات، والعمليات ،و الأشخاص ، تعمل جميعا"على توجيه ورقابة نشاطات الإدارة في ظل معايير النزاهة والموضوعية)

أتضح من كل ما سبق ذكره مايأتي :-

- يغطي نظام الحوكمة مجموعة من النشاطات والعمليات والإجراءات في المستوى الشامل للمنظمة ،
- ترتبط هذه المجموعة مع بعضها من خلال شبكة من القوانين والسياسات والأشخاص التي تشكل من خلال الاعتمادية المتبادلة فيما بينها النسيج الذي يميز الحوكمة في المستوى الشامل للمنظمة.

- وهذه تنظم وتوجه العلاقات المتشابكة بين العديد من أصحاب المصالح الذين يتبادلون المصلحة والتأثير مع إدارة المنظمة .

- من خلال نظام رقابة شامل ومعقد ويؤثر في طريقة توجيه المنظمة وإدارتها والسيطرة عليها .

- معتمدا" هذا النظام من الرقابة على معايير شاملة للشفافية والنزاهة في مستوى المنظمة وعليه يمكن وصف المنظور الاستراتيجي للحوكمة بأنه (إطار مفاهيمي يتضمن علاقات المشاركة والتعاون بين إدارة المنظمة وأصحاب المصالح الآخرين من خلال عمليات وإجراءات رقابية شاملة توجه أهداف الإدارة ونشاطاتها نحو الاحتفاظ بحقوق أصحاب المصالح في ظل معايير النزاهة ، والموضوعية ، والشفافية .

يستخلص مما سبق ذكره أنفا":-

- إن المنظور الاستراتيجي للحوكمة يتأسس على التصور الشامل لهيكل الحوكمة وعلاقاتها وإجراءاتها في مستوى المنظمة .

- ويتضمن هذا التصور القوى والعوامل من داخل المنظمة وخارجها ،مشكلة بذلك شبكة من العلاقات المتبادلة بين أصحاب المصالح من داخل وخارج المنظمة من جانب والإدارة العليا للمنظمة من جانب أخر .

- تستند شبكة العلاقات بين أصحاب المصالح إلى منظومة من الأساليب والإجراءات الرقابية الشاملة ، تساندها مجموعة من التشريعات والقوانين من جانب والثقافة الأخلاقية المبنية على أساس قيم النزاهة والشفافية من جانب أخر .

- وتهدف إلى ضمان حقوق أصحاب المصالح (أفراد ، جماعات ، صالح عام) وللمد بين القريب والبعيد .

ب – أبعاد المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة :-

تماشيا" مع مفهوم نظام الحوكمة وخصائصه ، ومضامين منظوره الاستراتيجي ، تم تحديد الإطار المفاهيمي للمنظور بثلاثة أبعاد رئيسة هي : (البعد الهيكلي أو التنظيمي ، البعد القيمي أو الإنساني، والبعد الرقابي أو آليات الرقابة الشاملة) ، وفيما يأتي توضيحا" لكل بعد من هذه الأبعاد :-

أولا" :- البعد الهيكلي (التنظيمي)

يصف البعد نوع هيكل الملكية وانعكاساته على حقوق أصحاب المصالح ، والشفافية التي يتصف بها هذا الهيكل ، فضلا" عن نوع الاهتمامات المترشحة عنه (اهتمام بالمصالح الاقتصادية العامة والخاصة ، الإفصاح والمكاشفة ، حماية حقوق أعضاء المنظمة) ، وقد ينعكس الهيكل ذاته على الأهداف من خلال (إجراءات حماية حقوق أصحاب المصالح وأعضاء المنظمة ، هيكل الإدارة العليا ومكافأتها ، هيكل الرقابة الشاملة ، الشفافية والإفصاح عن المعلومات).

ثانيا" :- البعد القيمي (الإنساني)

ويعني توجيه ورقابة نشاطات الإدارة من خلال السلوك الذي يتصف بالموضوعية والنزاهة ، والمبني على أساس ثقافة الإدارة العليا الهادفة إلى حماية سياسات المنظمة وعملياتها ، إذ تشكل الثقافة قيم وضوابط مشتركة تحكم السلوك الأخلاقي للمنظمة أفراد وجماعات ، ويتصف السلوك الأخلاقي للحوكمة (بالثقة ، النزاهة ، الشرف،

العدالة ، الاحترام ،ومعايير عالية للمسؤولية) ويعزز ثقافة الحوكمة ويدعم سلوكها الأخلاقي مجموعة من المبادئ تتضمن (الأخلاقيات والقيم ، الاعتراف بحقوق المساهمين و التعامل العادل معهم ،وإسهامات أصحاب المصالح لتحقيق متطلبات الحوكمة ، ودور ومسؤوليات مجلس الإدارة ، والشفافية والإفصاح عن الحقائق).

ثالثا:- البعد الرقابي (آليات الرقابة الشاملة)

وتعني نظم الرقابة الشاملة التي تقوم بها الإدارة العليا ،ومجلس الإدارة ، من أجل التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المنظمة ،وخاصة فقدان السمعة ، وضمان حقوق العدد الأكبر من المساهمين ،ويقدم نظام الرقابة نوعين من الآليات الرقابية:

<u>الأولى</u> : تختص بإلية الرقابة الداخلية من خلال (مجلس الإدارة، المكافآت، وهيئات التدقيق الداخلي).

<u>والثانية</u> : تختص بآلية الرقابة الخارجية من خلال (الأنظمة الحكومية والتشريعات ،الأعلام ،المنافسة ، التدقيق الخارجي)

وتم تلخيص أبعاد المنظور الاستراتيجي للحوكمة بالجدول (1) أدناه :-

جدول (1) إبعاد المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة

ت	البعد الهيكلي	البعد القيمي	البعد الرقابي
1	هيكل الملكية	الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	التشريعات والقوانين
2	هيكل مجلس الإدارة	جودة الإفصاح	لجان المراقبة الدائمة

ت	البعد الهيكلي	البعد القيمي	البعد الرقابي
3	دور ومستويات مجلس الإدارة	محتوى الإفصاح	مراجعة العقود
4	حقوق أصحاب المصالح وعلاقاتهم	المسئولية	ضوابط التدقيق الداخلي
5	التعاون والمشاركة	المساءلة	ضمان استقلالية المدقق الخارجي
6	هيكل مكافآت الإدارة العليا	سهولة الاطلاع على الوثائق والسجلات	ضوابط تعيين المدققين
7	السياسات والتعليمات	النزاهة	الشكاوى المالية
8	الحوافز والمكافآت	الالتزام القانوني	الرقابة من خلال المكافآت والتعويض
9	نظم تقويم الأداء	ضوابط السلوك الأخلاقي	لجان التدقيق الدائمة

ج- المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة في المؤسسة الجامعية ..

تركز هذه الفقرة على طريقة تطويع المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة سابق الذكر على وفق ما يتلاءم ومتطلبات العمل في المؤسسة الحكومية ، ممثلة (بالمؤسسة الجامعية) ، من خلال تشخيص الجوانب التي ينبغي معرفتها عند العمل طبقا لنظام الحوكمة ، ومقارنتها مع متطلبات حوكمة الشركات التي تشغل أساس نظام الحوكمة .

- مفهوم المؤسسة الحكومية والوظيفية الحكومية : تعرف المؤسسة الحكومية بأنها (المنظمة التي تملكها الدولة وتدار من قبلها) أما الوظيفة العامة (الحكومية) فهي (مجموعة من الواجبات والمسئوليات التي تتطلب تعيين موظف للقيام بها وترتبط هذه الواجبات والمسئوليات التي تتطلب تعيين موظف للقيام بها مع بعضها البعض لأداء عمل معين في الدوائر والمنشآت الحكومية) ، ينعكس مفهوم المؤسسة الحكومية والوظيفة الحكومية على هيكل الملكية وهيكل الاداره ،وتعد(المؤسسة الجامعية)واحده من المؤسسات الحكومية وتحمل جميع خصائصها..

- هيكل الملكية.. ألدوله هي المالك العام للمؤسسه الحكومية،ويشارك في هذه الملكية جميع الموظفين والعاملين من داخل المؤسسة الحكومية ،والمجتمع من خارجها، وهو يشبه إلى حد كبير (هيكل ملكيه العائلة).

- الاداره العليا.. تختار الإدارة العليا وتعين من قبل السلطة الحكومية، وتخول مسئولياتها فيما يتعلق بمتطلبات أداره المؤسسة الحكومية (الجامعة)،وهناك فصل بين الاداره والملكية ،تراقب الاداره من خلال تشريعات الدولة وقوانينها والتعليمات التي تعمل على أساسها (المؤسسة)..

- المسؤليه وهيكل الاداره العليا.. المدير العام او الرئيس كما في المؤسسة الجامعية ،او شركه نفط الوطنية مثلا هو المسئول عن كل أعمال المؤسسة وبالإمكان ان يخول بعض من صلاحياته إلى الإدارات الأخرى وحسب الحاجة والاختصاص،ونادرا مايكون إلى جانب المدير العام او الرئيس مجلس أداره ،لان هذا المجلس في

الجامعة يقره القانون، ويعرف بأسم (مجلس الجامعة)، يرأسه رئيس الجامعة ويضم أعضاء جميعهم من داخل الجامعة..

- هيكل الرقابة وأنظمتها..يتأسس نظام الرقابة على قناتين رئيسيتين، تتضمن الأولى إجراءات الرقابة من الجهات الاعلي في الدولة ،وتتم من خلال الإشراف المباشر تقارير الأداء التعليمات وتتضمن الثانية إجراءات الرقابة من فبل المؤسسة نفسها، وتتممن إجراءات ألرقابه الداخلية (إداريه وماليه)والرقابة الخارجية وخاصة (إجراءات التدقيق الخارجي)، وهي جميعا تخضع إلى تعليمات محددة..

- السلوك الإداري.. غالبا مايتصف السلوك الإداري بالبيروقراطية (الصفة الامريه) وهذا ماتفرضه طبيعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة الحكومية، وبوجه السلوك وبضبط من خلال التعليمات، ويحدد مستوى جودته الالتزام بالتعليمات ومتابعه تنفيذها..

- هيكل العلاقات..تطغى على هيكل العلاقات الرسمية والاستقلالية فكل موظف مسئول عن وظيفته بوجه ويحاسب من قبل الأعلى على وفق اللوائح والتعليمات ،نظم العلاقات والاتصالات تتصف بالعمودية النازلة،ونادرا ما نجد دور واضح لنظم العلاقات الافقيه أو الصاعدة..

- الخصائص الاداريه والسلوكية..يعطي هيكل الملكية والاداره في(المؤسسة الحكومية)دورا اكبر ومركزيه أكثر للإدارة العليا مما يمنحها حق اتخاذ القرارات الاستراتيجيه التي تؤثر بشكل كبير على أهداف المؤسسة وطرائق عملها مثل(التعاقدات المالية، التعيين، شراء الموجودات وإدامتها، وفي ظل نظم الرقابة

التقليدية ،والمحسوبية ،والعلاقات مع الأعلى فإن الخصائص أعلاه تشكل بيئة مناسبة للوقوع في ظواهر استقلال الوظيفة والتلاعب والفساد الإداري والمالي بكل أنواعه..

تأسيسا على ماسبق ذكره تم تطويع المنظور الاستراتيجي للحوكمة على وفق ما يتلاءم والمؤسسة الجامعية العراقية بصفتها أنموذجا (للمؤسسة الحكومية)العراقية، وكما مبين في الجدول(2) أدناه :-

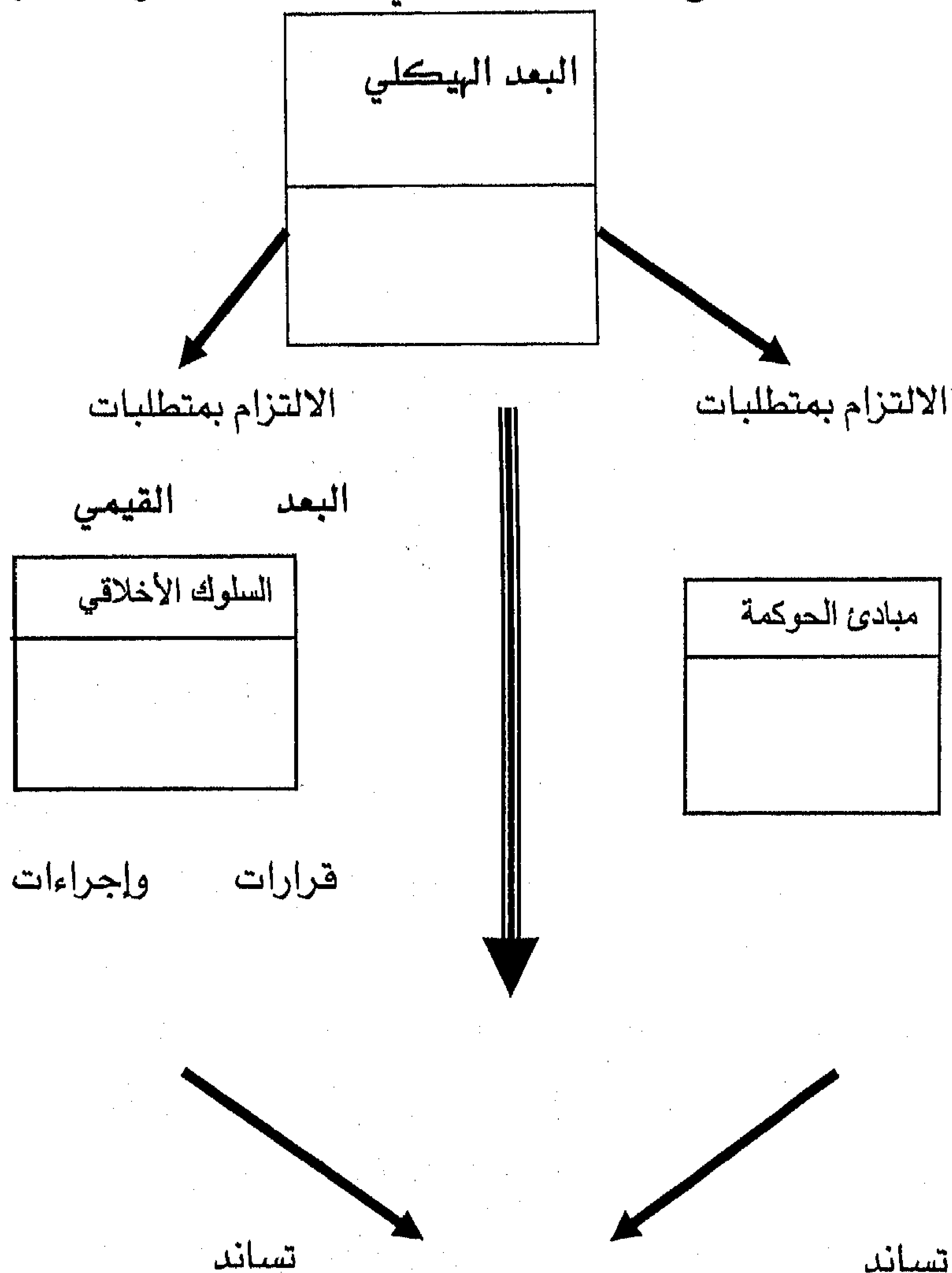
جدول(2) تطويع المنظور الاستراتيجي لحوكمة الشركات بما يتلاءم والمؤسسة الجامعية

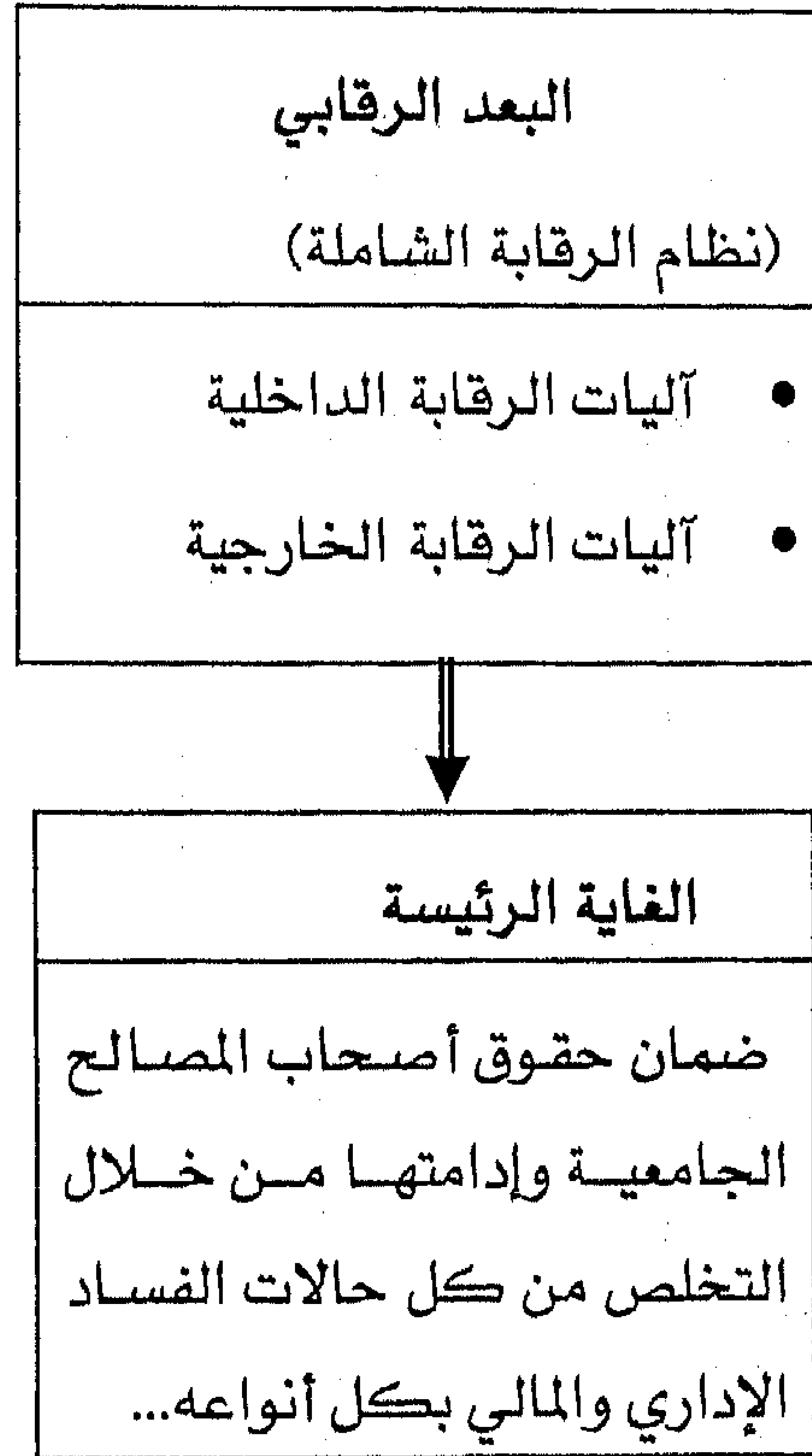
ت	الخصائص	نظام حوكمه الشركات	نظام الحوكمة في المؤسسة الجامعية
1	الهدف	ضمان حقوق المساهمين والاحتفاظ بها..	ضمان الحق العام وحقوق القاعدة الواسعة من (التدريسين، الموظفين)
2	المجال	الشركات المساهمة والدولية منها بشكل خاص..	المؤسسات الحكومية (الجامعة)
3	هيكل الملكية	هيكل المساهمة (مجموعه قليله من المساهمين الكبار المسيطرين) مقابل العدد الأكبر من المساهمين الصغار..	الملكية العامة للدولة، مسؤولة عنها الادارة العليا (مجلس الجامعة)

نظام الحوكمة في المؤسسة الجامعية	نظام حوكمه الشركات	الخصائص	ت
الرئيس أو المدير العام ومجلس الجامعة	الرئيس التنفيذي ومجلس الادارة	هيكل الادارة العليا	4
محدد، ويقع ضمن مسئوليه رئيس الجامعة، والجهات الوزارية الأعلى	واسع يتضمن التوجيه والقيادة والمنظور الشامل في أداره الشركة.	دور مجلس الادارة	5
الطلبة أولياء أمورهم التدريسيون ،منظمات المجتمع المدني، الحكومة، المجتمع المحلي ..	المساهمون والمؤسسات والمنظمات التي تتبادل التأثير مع الشركة.	هيكل أصحاب المصالح	6
قوانين الوزارة والجامعة وتعليماتها.	تتم من خلال مجلس الاداره والاداره العليا.	نظم حوافز ومكافآت	7
الأشراف على ومتابعات تنفيذ متطلبات العملية الجامعية ..	تنظيم الاداره، أداره الخطر، التقارير المالية التخطيط الاستراتيجي والعملياتي	الادارة العليا	8
يشكل رئيس الجامعة ومجلس الجامعة بعض اللجان وفي ضوء الحاجة..	يشكل مجلس الادارة اللجان الدائمة لمساعدته مثل(اجنه التدقيق المكافآت الحوكمة والتعين المالية)	دور الادارة اللجان الدائمة	9

تأسيسا على العرض سابق الذكر، تم صياغة نموذج المنظور الاستراتيجي للحوكمة في المؤسسة الجامعية طبقا للشكل(2) اللآتي:-

شكل(2) نموذج المنظور الاستراتيجي للحوكمة في المؤسسة الجامعية





ثالثا: الجانب الميداني..

1- اختبارات الثقة والدقة..

تعد اختبارات الثقة والدقة من المتطلبات الاساسيه في بناء المقاييس لأنها تساعد على تحديد مستوى الثقة بالمقياس (الصدق والثبات)، ودقه تعبيره عن مضمونه وأهدافه واجري الاختيار للمقياس ببعديه المستقل (ابعاد المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة)، والمعتمد (مستوى أداء المنظور) وفي ضوء خمسة خصائص رئيسة هي (التغطية الشاملة للمجال موضوع البحث، وضوح فقرات المقياس، الدقة في قدره المقياس على القياس، إفصاح فقرات المقياس عن مضامينها واستجابة المقياس وفقراته للهدف او الأهداف المحددة)، وأختير لأغراض الاختيار وجمع البيانات عينة عمدية من عشرة مفردات شملت المهتمين

بالجوانب الرقابية الإدارية والمالية من موظفي الجامعة المسئولين عن الحسابات والتدقيق والتدريسين المهتمين في هذه الجوانب ، ولخصت النتائج في الجدول(3)ادناه...

جدول (3) اختبارات الثقة والدقة

Variable	Mean	St Dev	SE Mean	T	P
التغطية الشاملة	4.500	0.527	0.167	26.70	0.0000
الوضوح	4.400	0.516	0.163	26.64	0.0000
الدقة	4.700	0.483	0.153	30.44	0.0000
المضمون	4.400	0.516	0.163	26.64	0.0000
الهدف	4.500	0.527	0.167	26.70	0.0000
	الوسط الفرضي = 3				

أظهرت نتائج التحليل إن مستوى خصائص الاختبار الخمسة الرئيسة مقدره بالوسط الحسابي كانت جميعا تتراوح بين(4.4- 4.7) وبمستوى مهم جدا"، كما أنها اكبر من الوسط الفرضي (3)من جانب،وتحظى بمستوى معنوية مقبول من جانب آخر ، إذ إن قيمه (t)المحسوبة ولجميع الخصائص كانت اكبر من قيمه (t)المجدولة بمستوى معنوية(0.01) ودرجه حرية (9) والبالغة(3.25).مؤكده بذلك إتصاف المقياس بدرجة عاليه من الثقة والدقة..

3- تحليل نتائج (أهمية الفقرات)باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري..

كانت هدف التحليل في مرحلته الأولى التعرف على مستوى اهتمام أفراد العينة في جامعه البصرة بأبعاد المنظور الاستراتيجي لنظام

الحوكمة، وتقديرهم لمستوى الأداء المتوقع أن يتحقق منه، واستخدم لقياس مستوى الاهميه (الوسط الحسابي معززا دقته بالانحراف المعياري)، ومعنوية فقراته بنتائج اختبار (t)لكل فقره..

- تراوحت قيمه الأوساط الحسابية لمتغيرات البعد الهيكلي الفقرة (c1c10)مابين(53- 66٪)، عدا متغيري(C8-C7-C6) فكانت قيمتها (49- 42- 47٪)على التوالي، وهذا يعني إن متغيرات (اختبار ممثلي أصحاب المصالح، الحوافز والمكافآت، تقويم)كان الاهتمام بها ضعيف نسبيا مقابل اهتمام قوي نسبيا بالمتغيرات الأخرى من البعد..
- وكانت قيمه الوسط الحسابي للبعد الرئيس الأول (البعد الهيكلي) قد بلغت (56٪)، مشيره إلى اهتمام (قوي نسبيا)من قبل إفراد العينة بهذا البعد .
- كانت قيمه (T)المحسوب لجميع فقرات المقياس اكبر من(T) المجدولة بمستوى معنوية (0.01)والبالغة(2066) وهذا يعني معنوية جميع فقرات المقياس..
- وقد تراوحت قيم الانحرافات المعيارية لجميع الفقرات المقياس بين(8- 20) وهي صغيره مقارنه بمدى المقياس ، بالتالي فان الاجوبه تتركز حول أوساطها الحسابية..
- وتراوحت قيم الأوساط الحسابية لمتغيرات البعد القيمي(C11-14)مابين(39- 49٪)وهي جميعا اصغر من الوسط الفرضي ، مشيره إلى اهتمام ضعيف نسبيا بهذه المتغيرات في حين تراوحت قيم

المتغيرات (C15-C20)مـابين(53- 70٪)مشـيره إلى اهتمـام قـوي نسبيا من إفراد العينة بهذه المتغيرات..

- وكانت قيمه الوسط الحسابي للبعد الرئيس الثاني(البعد القيمي)قد بلغت(54٪)مؤكـده اهتمـام قـوي نسـبيا مـن قبـل إفـراد العينـة بهـذا البعد.

- وتراوحت قيم الأوساط الحسابية لمتغيرات البعد الرقابي الفقرة(C21 C30) مابين(53- 78٪)، عدا قيم المتغيرات (C30-C29-C27)، إذا كانـت قيمهـا(41- 37- 36٪)،وهـذا يـني اهتمـام إفـراد العينـة ضـعيف نسـبيا بهـذه المـتغيرات الثلاث، مقابـل اهتمـام قـوي نسـبيا لمتغيرات البعد الأخر..

- وكانت قيمه الوسط الحسابي للبعد الرئيس الثالث (البعد الرقابي) قد بلغت (58٪)مؤكدة اهتمام قوي نسبيا من قبل إفـراد العينـة بهـذا البعد..

- وتراوحـت قـيم الأوسـاط الحسـابية لمـتغيرات المعتمـد(مسـتوى أداء المنظـور) مـابين(58- 74٪)وهـي جميعـا اكـبر مـن الوسـط الفرضـي للقياس مشيره إلى اهتمـام قـوي نسـبيا مـن قبـل إفـراد العينـة بمسـتوى الأداء المتوقع للمنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة..

- وكـانت قيمه الوسط الحسابي للمتغير المعتمـد الـرئيس(مسـتوى أداء المنظـور) قـد بلغـت(67٪)مؤكـده اهتمـام قـوي نسـبيا مـن قبـل إفـراد العينة بهـذا البعـد ،وهناك أداء بمسـتوى جيـد نسـبيا متوقـع أن يحققـه المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة .

يستخلص من التحليل السابق ما يأتي :-

- إن الاتجاه العام لأبعاد المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة الثلاث وفقراتها المفسرة ، كانت ايجابية وأعلى من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس ، مؤكدة اهتمام قوي نسبيا من قبل أفراد العينة بالمنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة ، وهذا يعني إمكانية بناء منظور استراتيجي لنظام الحوكمة في جامعة البصرة بصفتها نموذجا للمؤسسة الحكومية .

- تركز ضعف اهتمام أفراد العينة في متغيرات محددة من الأبعاد الثلاث، شملت (اختيار ممثلي أصحاب المصالح، الحوافز والمكافآت، تقويم الأداء، جودة الإفصاح، محتوى الإفصاح، الوصول للمعلومات، الاطلاع على الوثائق ، الاستعانة بالمدقق الخارجي ، الشكاوى المالية ، المراقبة من خلال نظم الحوافز والمكافآت)، وهذه جميعا تمثل المؤشرات الأساسية لنظام الحوكمة، مؤكدا حاجة الجامعة إلى هذه المؤشرات كي يتكامل منظورها الاستراتيجي الحوكمة،

- إن الاتجاه العام للبعد المعتمد (مستوى أداء المنظور) كان ايجابيا وجيد نسبيا ، مؤكدا أن الجامعة قد حققت استجابة جيدة نسبيا لأبعاد المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة ،

- إن الاهتمام الايجابي والقوي نسبيا بأبعاد المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة في الجامعة ، قابله اهتماما ايجابيا وجيدا في مستوى الأداء المتوقع لهذا المنظور ، مشيرا إلى صحة الفرضية الرئيسة (يعتمد مستوى أداء المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة على مدى العمل بأبعاد المنظور ـ ته)

4- تحليل النتائج باستخدام العلاقات الارتباطية

إن الهدف من التحليل تقدير مستوى استجابة المتغير الرئيس المعتمد (مستوى أداء المنظور) إلى الأبعاد الثلاث الرئيسة التي تشكل المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة (البعد الهيكلي ، البعد القيمي ، البعد الرقابي)

جدول (6) مصفوفة العلاقات الارتباطية للأبعاد الرئيسة

	C36	C37	C38
C37	0.853		
C38	0.796	0.930	
C39	0.408	0.367	0.297

أتضح من الجدول (6) المتضمن مصفوفة الارتباط بين أبعاد المنظور الثلاثة المستقلة والبعد المعتمد (مستوى الأداء المتوقع للمنظور) ما يأتي :-

- إن قيم معاملات الارتباط بين البعد المعتمد (c39) والأبعاد المستقلة (c36 ، c37 ، c38) ، كانت (0.408 ، 0.367 ، 0.297) على التوالي ، وهي تشير إلى علاقة ارتباط متقاربة لجميع الأبعاد المستقلة ، وقوية إلى حد ما ، مؤكدة استجابة البعد المعتمد الواضحة للأبعاد المستقلة .

5- اختبار الفرضيات

جدول (7) نتائج تحليل تباين البعد المعتمد (c39) على الأبعاد المستقلة

المتغيرات المستقلة	R2	B	F	P
C36	0.18	0.49	4.45	0.04
C37	0.16	0.50	3.45	0.08
C38	0.17	0.41	3.58	0.07

اتضح من الجدول (7) المتضمن نتائج اختبار تباين الانحدار ما يأتي :-

- إن المتغير (c36) البعد الهيكلي ، يفسر ما قيمته (0.18) من المتغير المعتمد (c39)، مع استجابة من المتغير المعتمد نفسه بنسبة تغير قيمتها (0.49)،
- وإن المتغير (c37) البعد ألقيمي ، يفسر ما قيمته (0.16) من المتغير المعتمد (c39)، مع استجابة من المتغير المعتمد نفسه بنسبة تغير قيمتها (0.50).
- وإن المتغير (c38) البعد الرقابي ، يفسر ما قيمته (0.17) من المتغير المعتمد (c39) ، مع استجابة من المتغير المعتمد نفسه بنسبة تغير قيمتها (0.41)
- وأشارت قيم (F ، P) الموضحة في الجدول أعلاه معنوية نموذج الاختبار لكل بعد من أبعاد المنظور الثلاث بمستوى معنوية (0.08) وقبول الفرضيات الفرعية الثلاث التي تأسست عليها الفرضية الرئيسة .

6- التوصيات ..

- بناء منظور استراتيجي لنظام الحوكمة في جامعة البصرة للأبعاد والمتغيرات المحددة في البحث..
- مقارنة أبعاد المنظور مع ما هو قائم في جامعة البصرة لتأشير جوانب الأبعاد المتوفرة فعلا" في الجامعة.
- تدقيق جوانب الأبعاد المتوفرة في جامعة البصرة مع الخصائص المؤشرة في المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة للتأكد من استيفاء هذه الخصائص.
- تأشير الجوانب الأخرى من أبعاد المنظور غير المعمول بها في الجامعة ومناقشتها على وفق ماياتي:-

- الأسباب أو الظروف التي دعت إلى عدم العمل على وفق هذه الجوانب..
- مستوى أهميه أي منها للجامعة وترتيبها حسب الاهمية والاسبقية.
- تضمينها للمنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة المتوقع العمل في الجامعة..

- ملاحظه مستوى إنعكاس ضعف أو محدودية العمل ببعض جوانب نظام الحوكمة على حالات الاستغلال والفساد بكل أنواعه (المالي والأداري).
- اعتماد أسس واضحة والافصاح وعلى وفق الوصف الذي تضمنته أبعاد المنظور التي تناولها البحث.

- إلتزام واضح وصريح من قبل الادارة العليا للجامعة ومجلس الجامعة بضمان العمل على وفق أبعاد المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة موضوع الدراسة..
- تشكل أبعاد المنظور الاستراتيجي لنظام الحوكمة الواردة في استثمارة الاستبانه أساسا" جيدا" لبناء منظور استراتيجي لنظام الحوكمة في جامعه البصرة وطريقه قياسه من اجل تحسين الأداء الجامعي وتجاوز حالات الفساد الإداري والمالي..

1- تشجيع حقوق الإنسان وحمايته، من خلال التشريعات والقوانين والأنظمة وتطبيقاتها التي تضمن الحقوق الإنسانية والمدنية للأنسان العربي.

2- احترام حكم القانون وإدارة العدالة وحق التقاضي واستقلالية القضاء والدفاع.

3- استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة.

4- ضرورة وجود إدارة حكومية سليمة، بما في ذلك إدارة الأموال العامة، ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية.

5- وجود سلطات غير مركزية لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين.

7- أن تتضمن الخطط في أي بلد عربي، وبمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة لعناصرها، توجهاً قومياً يتمثل فى تخصيص نسبة معينة من تلك الخطط لمشروعات الخطة القومية.

8 - تطوير بنية الأحزاب العربية وفكرها، على نحو يجعلها تتخلى عن الأطروحات والشعارات التي كانت تضعها في موقع احتكار السلطة وإقصاء الأحزاب المنافسة وحجر نشاطها السياسي.

9- إن السلطة السياسية هي المسؤولة عن نتائج المؤشرات الاقتصادية، وعلى السلطة أن تقرأ نتائج تلك النشاطات بمساعدة الخبراء لتكون على بينة من موقفها الاقتصادي وما يحتاج من قرارات سياسية واقتصادية أو تشريعات لمعالجة كل انحراف سلبي وتقوية المؤشرات الإيجابية.

10- ضرورة وجود نص دستوري واضح ينظم آلية انتقال السلطة، يتم احترامه من قبل الجميع، وضرورة وجود تعدد حزبي وسياسي حقيقي يسمح بتنافس سياسي يكون المواطنون هم الحكم والمرجع الأخير فيه، وضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية حقيقية تسمح بالتعبير عن إرادة الناخبين.

11- على الدول العربية العمل على رفع معدلات الادخار والاستثمار المحليين، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل بديلاً عن الاستثمار المحلي، بل يعد مكملاً له، كما إن الحوافز الجاذبة للاستثمار، هي تلك التي ينتفع منها كل من الاستثمار المحلي والأجنبي، وعليه فإن الدول العربية مدعوة إلى العمل المنسق وعلى عدة جبهات لتطبيق السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى ما يأتي:

أ - تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي.

ب- درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي.

ت- وجود استثمارات حكومية في البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص على دخول هذا المجال.

ث- رفع مستويات التنمية البشرية.

12- ضرورة تنمية الجهاز المصرفي وإعطائه مزيد من الأهمية في توفير التمويل الرأسمالي الكافي وبخاصة الائتمان الصناعي، مع ضرورة تأكيد تطوير خدمات المصارف التجارية، والتخلي عن سياستها الإقراضية المتحفظة في تمويل الاستثمارات التنموية والصناعية، وتوقف الحكومات عن الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل عجز الميزانيات، وينبغي أن تلجأ إلى الاقتراض من السوق المالي، ولكي لا تتم إزاحة الاستثمار الخاص من سوق الائتمان.

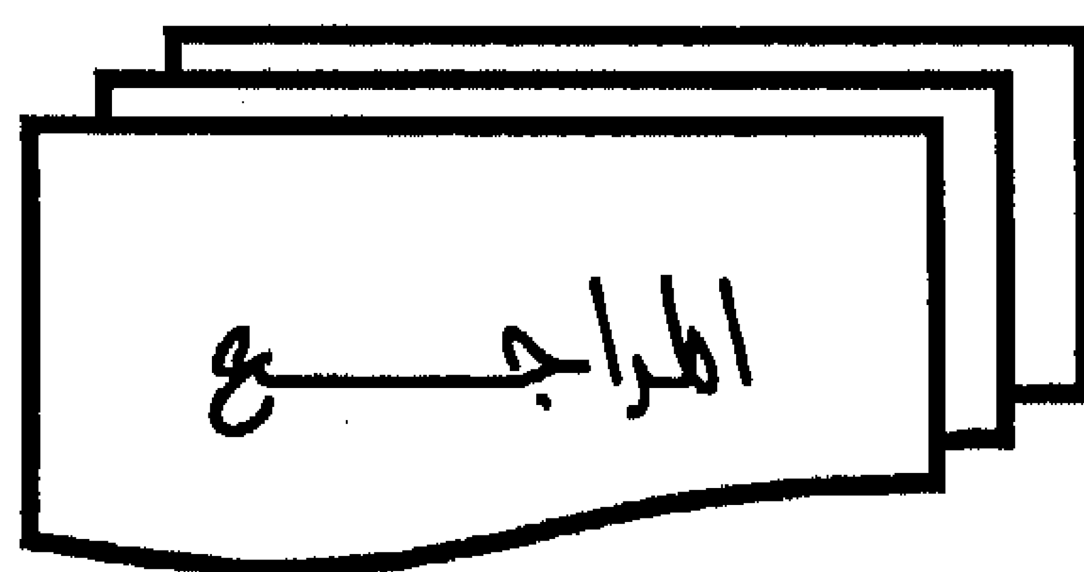
13- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية، وخفض الإنفاق الحكومي، خاصة الجاري، على أن يتم ذلك في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي والتثبيت المالي.

14- مزيد من تشجيع القطاع الخاص، وعملية التحول نحوالخصخصة، وضرورة توافر سوق مالية نشطة لضمان تحقيق تداول نشيط ومنظم يوفر لهذا القطاع الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، ويحقق تنوعاً لأدوات التمويل المالي ذات المزايا المختلفة بما يتيح الفرصة أمام المتعاملين للاختيارعلى وفق مصالحهم واتجاهاتهم.

15- خلق أسواق أكبر من خلال التعاون الثنائي والإقليمي بين الدول العربية، ودعم منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وتوسيعها،

فضلاً عن ضرورة العمل على الاستفادة من المزايا الناشئة عن تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الأوربية والأفريقية والتكتلات الاقتصادية الأخرى التي ستؤدي إلى تخفيض التكاليف، وتوسيع حجم السوق أمام الدول العربية.

16- تكوين أيدٍ عاملة وطنية وفنية ومدربة من خلال توجيه تعليمي وتدريبي قائم على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، من خلال إقامة مراكز وطنية متخصصة بهذا الغرض، وضرورة تنظيم حركة الأيدي العاملة العربية بحرية وضمان حقوقها وإعطاؤها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها.


المراجـــــع

- آن كريستين سيدنز/ التعاون التنموي وصلاح الحكم وضبط الجودة /مبادرة تنمية النتوساي/ الندوة الدولية/ أوسلو 7 يونيو2001.
- د.إبراهيم عاصم وأشرف سعد العيسوى: أجهزة الاستخبارات والدور الجديد في الألفية الثالثة، مركز الخليج للدراسات الستراتيجية، القاهرة، عام 2000م.
- د.أحمد أبو زيد – البناء الاجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع ط2 – ج2 – الأنساق – الهيئة المصرية العامة لكتاب الإسكندرية - مصر العربية.
- د.أحمد بدوي – معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية – مكتبة لبنان – بيروت 1986.
- أحمد ثابت / الدولة والنظام العالمي/ مركز البحوث والدراسات السياسية/ القاهرة1992.
- أ. د. أحمد مصطفى الحسين/مدخل إلى تحليل السياسات العامة/ أصدار المركز العلمي للدراسات السياسية/ط2002/1.
- الأمم المتحدة/برنامج الامم المتحدة الأنمائي / تقرير التنمية البشرية لعام 2004.
- الأمم المتحدة/ الوثيقة السياسية / مشروع الاعلان السياسي / إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة/جنوب أفريقيا سبتمبر 2002.
- الأمم المتحدة/ برنامج الأمم المتحدة الأنمائي مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة /أكتوبر2003.

- الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية/ التقرير السنوي لعام 2004/ نيويورك/2004.
- أوديد شينكار/ العصر الصيني/الأقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الأقتصاد العال الأعلان العربي عن التنمية المستدامة/ مؤتمر القمة العالمي/ جزهانسبرج/سبتمبر 2002.
- برهان الدجاني/عبر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي/ بيروت/ط1/1992/اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.
- بشير مصطفى/الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والادارة الراشدة / من فعاليات الملتقى العلمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات مارس2005/الجزائر.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ جامعة الدول العربية 1996.
- جامعة الدول العربية/ صندوق النقد العربي/ التقرير السنوي لعام 2004.
- جامعة الدول العربية / الموقع الألكتروني الرسمي.
- جامعة الدول العربية/ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية/القاهرة / الموقع الرسمي- الجزيرة نت/الموقع الألكتروني /المعرفة/ ملفات خاصة/2001 تداول السلطة في الوطن العربي.
- جون تايلر/وكيل المالية الامريكية للشؤون الدولية/ من مؤتمر الحكم الصالح من أجل التنمية في الدول العربية/الاردن2005.

- حسن لطيف الزبيدي/ العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة/ دار الكتاب الجامعي/ الأمارات/2002.
- حنان عبد اللطيف/ معهدالتخطيط في مصر/2001/2/18/إسلام أون لاين.
- دولة/ويكبيديا- الموسوعة الحرة/21تموز 2007.
- الديمقراطية /كيف تشارك وزراء الخارجية في النروج لتبني الديمقراطية www.fco.gov.uk/servlet/front
- ريتشارد هيجوت/ترجمة أ.د حمدي عبد الرحمن/نظرية التنمية السياسية/ اصدار المركز العلمي للدراسات السياسية/مطبعة الجامعة الاردنية/ 2001.
- زايري بلقاسم/الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية / من فعاليات المؤتمر الدولي العالمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات بتاريخ8 مارس 2005جامعة ورقلة/ الجزائر.
- د. سميح مسعود/ الموسوعة الاقتصادية / شركة المطبوعات للتوزيع والنشر /بيروت- لبنان/1997.
- شاكر الجوهري/وضع العراقيل أمام مشاركة احزاب المعارضة على السلطة/ مجلة العرب/2005/5.
- د.شريط عابد/التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي/مجلة علوم إنسانية/ الجزائر/ العدد30 /أيلول 2006.
- د.شعبان الطاهر الأسود/علم الأجتماع السياسي/الدار المصرية اللبنانية/القاهرة/1999) .

- أ.د صالح جواد الكاظم/المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي/المركز العلمي للدراسات السياسية/2001عمان/الأردن.
- صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002".
- صندوق النقد العربي/ موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية2000.
- - صندوق النقد العربي/ موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية2000) - - عامر رشيد مبيض – موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية.
- مصطلحات ومفاهيم - ط1 – 2000 – دمشق – دار المعارف للنشر /حمص/سوريا.
- د. عبده محمد فاضل/ الخصخصة/ مكتبة مدبولي/ القاهرة/ 2004.
- أ.عز الدين دياب/ الدراسات الاجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي – مجلة الفكر العربي- العدد " رقم 70" .
- د.عطا محمد صالح د. فوزي أحمد تيم/النظم السياسية العربية المعاصرة/منشورات جامعة قارينوس/ بنغازي/1988.
- د. علي الدين هلال ود. نيفين مسعد/النظم السياسية العربية/قضايا الأستمرار والتغير/مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت/2000.

- أ.عمر بهاتا وأخرون /"أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة"/ مجلة التمويل والتنمية /البنك الدولي/ ترجمة مطابع الأهرام / القاهرة/ يونيو 1997.
- د.فلاح خلف علي الربيعي / أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية/مجلة علوم إنسانية/العدد 23 تموز 2005 / السنة الثانية.
- د.كمال رزيق/التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية/ مجلة علوم إنسانية/ العدد 25 نوفمبر 2005.
- د.كمال المنوفي/نظريات النظم السياسية/وكالة المطبوعات/ الكويت/1985 .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)/ مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة / نيويورك:2003.
- لطيف كريم العبيدي/ العولمة في الفكر السياسي المعاصر/ورقة بحثية /عمان1999.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار/"تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية للعام1996 مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1989.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار/"تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية للعام1996الكويت.
- د .محمد أحمد إسماعيل علي. دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر – القاهرة – 1989.

- محمد الأطرش/ العرب والعولمة ما العمل/ مجلة المستقبل العربي/العدد 129 لسنة1997.
- د. محمد بن علي المسلم/ "الفرص المتاحة للقطاع الصناعي في ظل تدفق الاستثمارات الأجنبية"/ مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، أكتوبر، 2001.
- محمد بن علي المسلم /"جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول مجلس التعاون واختيار الأسس الصحيحة /مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي /أكتوبر2001.
- محمد جمال مظلوم /مجلة كلية الملك خالد العسكرية/ السعودية/العدد80 في 2005/3/1.
- محمد جمال مظلوم: الحروب الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، كراسة استراتيجية صادرة عن مركز الدراسات السياسية الستراتيجية، الأهرام، عام 2001م، القاهرة.
- د.محمد الدقس/إشكالية عمل المرأة العربية وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية/المركز العربي للمصادر والمعلومات.
- محمد الرميحي / العولمة ومخاضها/مجلة العربي/ العدد 484/مارس/1999.
- د.محمد طاقة/ مأزق العولمة/ دار المسيرة عمان/ط1 /2007.
- د. محمد محمود الأمام / محددات الاداء الاقتصادي /مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت 1990.

- د. محمـد نبيـل جـامع / التنميـة في خدمـة الأمـن القـومي / منشـأة المعارف المصرية/2000.

- د.منصوري الزين/دور الاستثمارات العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي/ مجلة علوم إنسانسة/ السنة الخامسة: العدد 34: 2007.

- منظمة العمل العربية / احصاءات العمل في البلدان العربية /المجلد 10/القاهرة2004

- نبيل حاجي نائف /سوري / من منشورات موقع شبكة العلمانيين العرب 2007.

- د.نصر عارف/ كلية العلوم السياسية- جامعة القاهرة /جريدة المؤتمر 2005/9/17.

- د. نـوزاد عبـد الـرحمن الهـيتي/التنميـة المسـتدامة في المنطقـة العربية/مجلة الجندول/ العدد25 نوفمبر2005 السنة الثالثة.

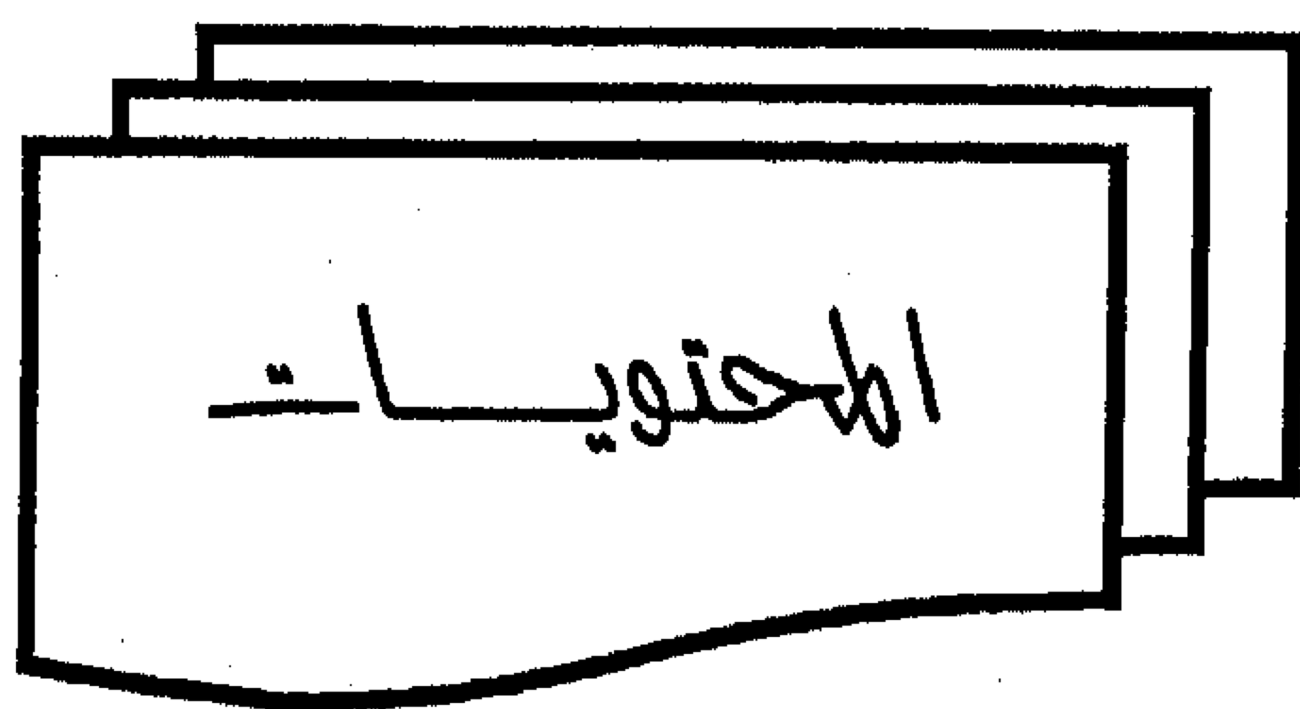
- د.نوزاد عبد الرحمن الهيتي/مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة/مجلة علوم إنسانية/العدد2006/31.

- د.نوفل قاسم علي الشهوان/فجوة البحث والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأنعكاساتها عربياً/من بحوث مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل/العرق.

- الموسوعة الحرة/ ويكبيديا/ صفحة العالم /2006.

- ميثاق العمل الاقتصادي العربي (الصادر عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان بتاريخ 26 نوفمبر 1980.

- ميشيل تـوادور /التنميـة الاقتصـادية / ترجمـة أ.د محمـود حسـن حسني/ دار المريخ للنشر/السعودية 2006.
- هانز بيتر مارتن وهارالد شومان /فخ العولمة/الكويت/1998.
- د. وصـال نجيب العـزاوي/مبـادئ السياسـة العامـة/دار أسـامة للنشـر والتوزيع/الأردن03 20
- ويكبيديا / الموسوعة الحرة/ اقتصاد- تنمية مستدامة.
- S.M.Moier R.E. Balwin, Okonoomii. Polityczneg Pwn Wazawal 1969.
- UNESCO,Statistical year book 2004,Paris,2004.
- World Investment Report 2002,FDI inflow and real/ UNCTAD.


المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	3
الفصل الأول: طبيعة الموارد في الوطن العربي	5
الفصل الثاني: واقع الوطن العربي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً	17
الفصل الثالث: التنمية والتخلف	51
الفصل الرابع: البيئة السياسية في الوطن العربي	109
الفصل الخامس: البيئة السياسية والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي	153
الفصل السادس: أثر التنمية السياسية في التنمية الاقتصادية	215
الفصل السابع: القرار السياسي ومشروع التكامل الاقتصادي العربي	281
الفصل الثامن: دور الاستثمارات العربية في عملية التكامل الاقتصادي العربي	303

الموضوع	رقم الصفحة

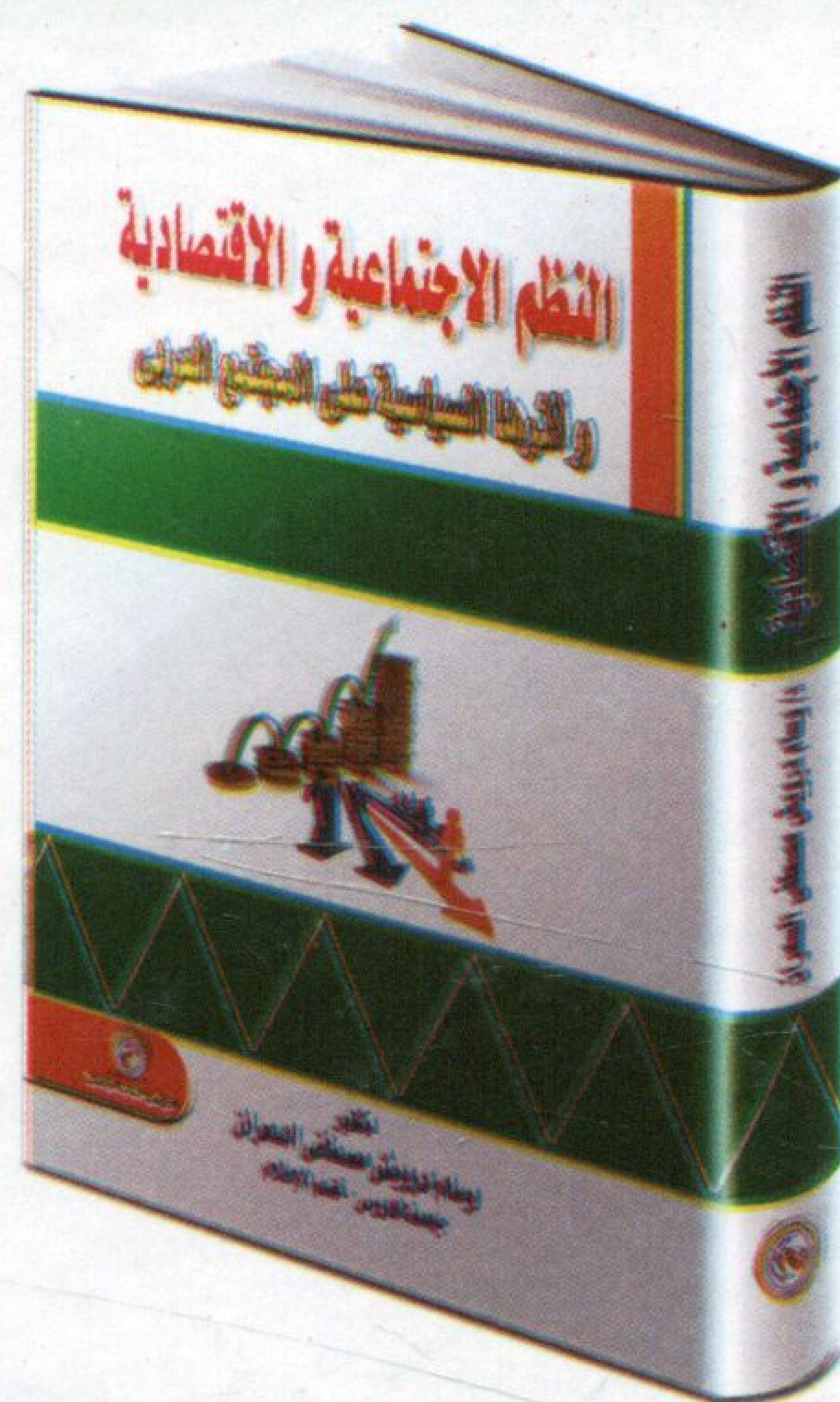


رقم الإيـداع : 2013/14905
الترقيم الدولى :5-036-735-977-978

.مـع تحـيات
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس: **5404480** - الإسكندرية


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر


دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر





الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
٥٩ ش محمود صدقى متفرع من العيسوى سيدى بشر - الإسكندرية
تليفاكس : ٥٤٠٤٤٨٠ / ٠٠٢٠٣ - الاسكندرية

ISBN: 977 - 735 - 035 - 5
9 789777 350365